

idées
actuelles
nrf

وزارة الإرشاد القومي
الهيئة العامة للإعلامات
كتب مترجمة

roger garaudy
le grand
tournant
du socialisme

التحوّل الكبير
للاشتراكية
تأليف : روميه مارودي

وزارة الارشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة

التحول الكبير للاستراتيجية

تأليف
روحية جبارودي

الناشر : دار جاليمار للنشر والتوزيع

تقديم

لم يعد من الممكن التزام الصمت . .
إن الحركة الشيوعية الدولية في أزمة . ومن الظواهر الواضحة على ذلك الانفصال
الصيني ، غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، مؤتمر موسكو في شهر يونيو ،
عام ١٩٦٩ وتخلي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي — ذلك التخلي الذي فرض
عليه فرضاً — عن الاحتجاجات التي صدرت عنه في شهر أغسطس عام ١٩٦٨ .
هناك مشكلة جوهرية تفرض نفسها على كل فرد منا في نهاية هذا القرن
العشرين ، وإن إدراك هذه المشكلة والشعور الشخصي بأن المرء مسئول عن حلها ،
يعتبران شيئاً واحداً ، ويتوقف على ذلك اختصار عالم أو بعثه من جديد .
وتفرض هذه المشكلة ، نفسها على المستوى العالمي ، وهي لا تخص الشيوعيين
وحدهم ، لأن ليس هناك إنسان في هذا العالم لا يهمه حلها .

• • •

إن نقطة بداية هذه التأملات هي ربيع عام ١٩٦٨ المزودج . . . ربيع باريس ،
وربيع براغ .
هناك ، أولاً ، التنبه إلى الطريق المسدود الذي تسير فيه السياسة الفرنسية
ودراسة وسائل الخروج من هذا الطريق المسدود .
فليس أقل غرائب السياسة الفرنسية الحالية أن تكون المعارضة فيها تمثل الأغلبية
وتتسم بالعجز في نفس الوقت .
ولذا فهي لا تستطيع غير إحراز انتصارات سلبية دون أن تتوصل إلى بناء
المستقبل .

لقد هبت في شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٦٨ جميع القوى الحية في الأمة
أى قرابة عشرة ملايين كانوا في حالة إضراب تام ، وجموع من الطلبة والمتقنين
ثم الموظفين ومن بعدهم الفلاحون . وأدانت حركة الاحتجاج نظام السلطة الشخصية
ورأس المال الذي هو تعبير عنها .

وأجريت بعد بضعة أسابيع انتخابات أحرز خلالها الحزب الذى يجسد النظام نصراً كبيراً .

وفى عام ١٩٦٩ أجبر الجنرال ديغول بعد استفتاء حصلت فيه كلمة « لا » على أغلبية الأصوات على الانسحاب . وبعد شهر انتخب خليفته المباشر رئيساً للجمهورية .

وهناك وضع غريب مشابه داخل المعارضة ، فالحزب الشيوعى يتمتع فى هذه المعارضة بالأغلبية ويتميز بالعجز فى الوقت نفسه . ليس هناك من شك فى أنه أحرز خلال الانتخابات التشريعية عام ١٩٦٨ وانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٩ نجاحاً « شخصياً » فهو حزب المعارضة الوحيد الذى لم يهدم بل على العكس نجح فى تدعيم مواقفه :

ولكنه وجد نفسه كقذعة معزولة بدون أية قوة منظمة خارجة أو إلى جانبه . . .
أليس من المناسب أن نتساءل عن هذين الوضعين الغريبين ؟ . . .

فمن يستطيع هنا أن يأخذ المبادرات الضرورية للخروج من الطريق المسدود - ليخرج من ذلك الطريق المسدود ليست المعارضة فحسب بل البلاد نفسها ويفتح أيضاً أمامها آفاق المستقبل - غير القوة المنظمة الرئيسية فى هذه المعارضة التى تتمتع بالأغلبية ، أى الحزب الشيوعى الأكثر تغلغلاً وتأقلماً داخل الطبقة العاملة والذى يتمتع بثقة هذه الطبقة العاملة لأن مهمته تجسيد المخطط الثورى ؟ . .

سأحاول من خلال هذه الدراسة أن أجيب عن هذا السؤال ابتداء من اليقين المزدوج الذى فرض نفسه على كأمربديسى :

- لا يمكن عمل شيء ذى قيمة فى فرنسا بدون الحزب الشيوعى .
- لا يمكن عمل شيء على الإطلاق إذ لم يتغير هذا الحزب نفسه تغيراً جذرياً .

• • •

إن المشكلة الفرنسية الخاصة بثورة الطريق المسدود ، ليست الإحالة خاصة لمشكلة أكثر عمومية .
١
لقد كانت الأحزاب الشيوعية فى قطاعات كبيرة - حيث كانت القوى

الثورية منذ بضع سنين أقل عدداً - تمثل قطب الجذب الرئيسى .
ولقد نمت اليوم هذه القوى ، وهى « تنخلى » فى كثير من الأحيان الأحزاب
الشيوعية . . . وتتطور خارج هذه الأحزاب ، وبدونها ، وأحياناً ضدها .

فى أمريكا اللاتينية لم تنجح حتى الآن غير ثورة اشتراكية واحدة ، فى
كوبا ، ولم يكن الحزب الشيوعى على الرغم من قوته ، هو محركها ، وقد انضم إليها
بعد ذلك . ويصل التوتر فى بقية القارة التى ما زالت ترزح تحت النير الاستعمارى
لأقوى أمبرياليات العالم ، إلى ذروته ، وتتفتح قوى اجتماعية كبرى للثورة لا تمثل
الأحزاب الشيوعية فيها إلا عنصراً من العناصر ، ليس دائماً أكثرها ديناميكية .

وفى إفريقيا السوداء حيث الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار فى نضال مع
الاستعمار الجديد بقوته وراثته ودهائه ، لا توجد ، عملياً ، أحزاب ماركسية .

وفى العالم الإسلامى « تنخلى » الحركة الوطنية ، وحتى الاشتراكية بدورها
الأحزاب الشيوعية .

وتتخذ المشكلات فى آسيا شكلاً له طابع المأساة ليس فقط بسبب المواقف
الإرادية للحزب الشيوعى الصينى الذى يهدف إلى تحقيق سيطرة عالمية للحركة
الشيوعية ، بل كذلك بسبب القضاء على الحزب الشيوعى الأندونيسى ، والانقسامات
الداخلية فى الأحزاب الأخرى ، وخاصة فى اليابان والهند . إن أقصى تأكيد لحيوية
الحركة يعطيه الشيوعيون الفيتناميون الذين يقفون بنجاح ، ولكن مقابل تضحيات
لا حصر لها ، فى وجه أقوى أمبرياليات العالم ..

هل يمكننا أن نأمل ، بالنسبة للدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا ، وبإستثناء
الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، أن تنجح الأحزاب الشيوعية الموجودة
حالياً فى شد الطبقة العاملة فى مجموعها والقوى الثورية الأخرى إليها ؟

من الواجب أن نحاذر من « زعة النصر » التى نجدها وراء العديد من فقرات
« الوثيقة » التى تمخض عنها مؤتمر موسكو ، كما يجب معالجة المشكلات الحقيقية
ليس فقط بالاعتراف وبتحليل الأسباب العميقة للتناقضات القائمة بين الدول
الاشتراكية ، بل كذلك بالبحث عن الأسباب التى تدفع بالعديد من القوى الثورية
إلى تخلى « الأحزاب الشيوعية » .

لقد أصبحت هذه « المراجعة الأثيمة » ضرورية من الآن فصاعداً للشيوخين ولغير الشيوخين وللمعادين للشيوخية .

ذلك أنه يجب طرح المشكلة في كل عمومياتها . لقد أصبح من الأمور العادية القول : أن إمكانيات الإنسان قد تزايدت في خلال عشرين سنة عنها خلال آلاف السنين .

فإذا فعلوا في الدول الرأسمالية ، وحتى في أغنى هذه الدول من أجل تكييف العلاقات الإنسانية مع هذا التحول الضخم ؟

وماذا تم في الدول الاشتراكية حيال نفس الموضوع ؟

إن الانتصار على « اللانهايات » الثلاث قطع مرحلة حاسمة :

فعند مستوى أصغر « اللانهايات » فتحت السيطرة على الطاقة الذرية عهد التفتت المدرس للمادة الأمر الذى يتيح من الإمكانيات قدراً تتلاشى معه الحدود أمام ثراء وسلطة البشر .

— وعند مستوى أكبر « اللانهايات » أتاحت استكشافات الفضاء الأولى آفاقاً لا حصر لها للتغيرات الإنسانية ، وربما هجرتها عبر الفضاء . لقد تم تعدى الحدود العالمية للجنس البشرى .

— وعند مستوى أعقد « اللانهايات » حققت الثورة العلمية والتكنيكية أى ثورة « العقول » الإلكترونية والتسيير الآلى للإنتاج ، في خلال سنوات قليلة أكبر المساعدات في ميدان الحسابات والتقديرات البشرية حتى إن عقل الإنسان الذى تحرر من وظيفته الخلاقة قد اتسعت آفاقه فجأة إلى درجة أن قدراته الحقيقية تجاوزت ، لفترة من الزمن ، خياله الذى أصيب بالدوار أمام الاحتمالات الممكنة . وأصبح المرء يشعر ، في نفس الوقت ، أن كل شيء ممكن وأنه يوجد تخلف أليم بين الحياة التى هى في طريق التكوين والحياة الحقيقية .

إن غالبية الطاقة الذرية تستخدم في تكديس وسائل التدمير وليس في وسائل الإنتاج وأصبحت ملحمة الفضاء الرائعة موضوع منافسة في ميدان العظمة « مع نيات عسكرية غير معلنة » بين الدول الكبرى .

أما بالنسبة لنتائج صلب أنشطة الإنسان بصبغة الثورة العلمية والتكنيكية فلإن

الشك لا يزال قائماً بصدها : هل ستؤدي إلى قيود وإلى تنازلات جديدة في ظل السيطرة التكنوقراطية أم إلى تفجير لم يسبق له مثيل لإمكانات الإنسان الخلاقة . . . وإمكانات كل إنسان ؟ . .

* * *

إن طرح المشكلة بهذه الصورة لا يعنى العودة إلى مفهوم التمييز المطلق للعوامل التكنيكية . . كما لا يعنى الاستسلام لميكانيكية تطور القوى الإنتاجية وحدها والتي تنبع منها جميع أشكال الحياة الاجتماعية ابتداء من الهياكل السياسية حتى الأيديولوجيات .

نحن لا نعتقد أن العالم الحالى يمكنه بالضرورة ، عن طريق التدرج التاريخي ، أن يصل إلى حالة التوازن ، أى أننا لا نعتقد أن النظام القائم في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يصطبغ بالصبغة الاشتراكية بحكم الظروف وأن نظام الاتحاد السوفيتي سوف يصطبغ بالصبغة التحررية بحكم هذه الظروف نفسها .

كما أننا لا نؤمن بأولوية « التكنيكية » والقوى الإنتاجية كأساس لكل إصلاح ، ولا بتحقيق التلقائي لمستقبل تاريخه مكتوباً من الآن ، ولكن أناسه غائبون فهناك أكثر من مستقبل ممكن .

وكل إنسان منا مسئول شخصياً عن تحقيق هذا المستقبل أوداك .

ولهذا فإن الفرض الذي بنيت عليه دراستنا ، ليس بأى حال من الأحوال نسخة تكنوقراطية للإصلاح التقليدى .

إن الأمر يعنى على العكس - إزاء الافتقار إلى تحليل لما هو جوهرى - وهو الأمر المميز للوثيقة التي صدرت عن مؤتمر موسكو والذي من شأنه أن يلحق العجز بالحركة الشيوعية - والافتقار إلى تحليل لطبيعة ونتائج الثورة التقنية والتكنيكية الجديدة - إعطاء القوى الإنتاجية الدور الذي اكتشفه كارل ماركس لها :

- إن تطور القوى الإنتاجية هو الذى يخلق التناقضات الجديدة ، أى العلاقات الطبقة الجديدة . ويتحتم نتيجة لذلك على القوى الثورية القيام بتحليل جديد لإرساء أسس استراتيجياتها الجديدة .

وهكذا فإن موضوع هذا الكتاب ، الذى يعارض هؤلاء الذين يعملون وهم نيام ،

والثابتهين في أحلام الأمس ، هو طرح أسئلة ثلاثة :

- ماهي التغيرات التي تحدث الآن وما هي التناقضات الجديدة التي سوف تتمخض عنها ؟
- ما هي المبادرات الضرورية لتكييف مجموع العلاقات الإنسانية مع هذا التحول ؟
- من الذي سيعي كنه التناقضات الجديدة ومن الذي سيتخذ المبادرات الضرورية لتخطي هذه التناقضات ؟

* * *

هناك ملاحظتان ضروريتان في رأيي لتحديد الروح التي عالجتها بها هذه المشكلات .

لقد تم نقد سلوك القادة السوفيت الحاليين بدون تحفظ في هذا الكتاب ، وليس في هذا ما يمكن اعتباره عملاً من أعمال مناهضة السوفييتية .

إن القول بأن خلفاء لينين وستالين وبريجنيف يلقون بالظلال الباهتة أمام أنظار العالم على صورة ثورة أكتوبر السامية وأن فلسفتهم المبنية على التأكيد الذي لا يقبل النقاش يفقد ويشوه الماركسية ويعرقل أي تحليل علمي لتناقضات الرأسمالية الداخلية الأمر الذي يحذر من الإمكانات الثورية للأحزاب الشيوعية ، والقول بأن سلوكهم منذ نيل يوغوسلافيا ومقاطعتها في عام ١٩٤٨ حتى غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، يقسم الحركة الشيوعية لأنه يرفض الاعتراف في الواقع بشرعية البحث عن « نماذج » للاشتراكية ، تتماشى مع متطلبات كل أمة وكل عصر ، وأنه يعرقل في الاتحاد السوفيتي نفسه عملية بناء الاشتراكية . . إن القول بذلك كله لا يمس في شيء مغزى ثورة أكتوبر تماماً كنفادنا لقادة بكتين الحاليين فإنه لا يضير في شيء المعنى التاريخي « لمسيرة الثورة الصينية الطويلة » . . .

إننا بوصفنا مناضلين شيوعيين ، ولأننا على ثقة تماماً بأن الاشتراكية وحدها يمكنها أن تخلق علاقات اجتماعية تتماشى مع متطلبات التحول العلمي والتكنيكي الهائل وتجعله يحكم تحرير الإنسان وجميع البشر ، إننا بوصفنا هذا نقول بوضوح للقادة السوفيت : إن الاشتراكية التي نريد أن نشيدها في فرنسا ليست تلك التي

تفرضونها على تشيكوسلوفاكيا . . !

وليس من الضروري أن يكون المرء شيعياً ليدرك أن مناهضة السوفيتية يعد جريمة ضد فرنسا وضد السلام .

لقد أدرك ذلك رجال ذوو نزعات سياسية رجعية . .

إن مصالح الاتحاد السوفيتي كدولة ، في ميدان علاقات القوى الدولية ، تميل بوجه عام ، وبصرف النظر عن أى اعتبارات أيديولوجية ، نحو السلام ، فالإتحاد السوفيتي يمثل أهم ثقل مضاد لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية . وتعتبر مساعداته الاقتصادية والعسكرية ، من فيتنام حتى كوبا ، خير درع ضد سيطرة الولايات المتحدة العالمية . وهكذا فإن الاتحاد السوفيتي يخدم قضية الاستقلال الوطني للشعوب كما يخدم قضية السلام . وينطبق نفس القول بالنسبة للمشكلة الألمانية حيث يعمل الاتحاد السوفيتي على إحباط المحاولات الهادفة إلى إحياء الأمبرياليات الهيترية الجديدة .

ولهذا فإنه لا يجب أن يتحول نقد القادة السوفيت الحاليين إلى شعور مناهض للسوفيتية وإلا عرض ذلك للخطر الاستقلال الوطني والسلام .

أما ملاحظتي الثانية فتتصب على علاقائي الشخصية مع الحزب الشيوعي الفرنسي . إن القيام بالنقد الذاتي في هذا الميدان أيضاً (وأنا أقول النقد الذاتي لأنني أنتمى إلى قيادة هذا الحزب منذ أكثر من عشرين سنة مضت وأناى ، نتيجة لذلك ، أعد مسئولا ، من جانبي ، عن سياسته) لبعض جوانب سلوكه وتحاليله لا يعنى العمل على إضعافه ، بل على العكس يعنى خلق الشروط التي تسمح له أن يلعب دوره على أحسن وجه .

وإذا كنت اليوم مضطراً إلى إذاعة هذا النقاش على الملأ فإن ذلك يرجع إلى أن اقتراحاتي لم تستطع ، منذ أكثر من ثلاث سنوات خرق ستائر السرية التي تغلف أعمال المكتب السياسي واللجنة المركزية .

وكثيراً ما قيل لي خلال السنوات الأخيرة : إن لك مطلق الحرية للتعبير عن وجهة نظرك ، على شرط أن يكون ذلك « داخل الحزب » ولكن ذلك في حد ذاته ، يعتبر مغالطة : فالحزب ليس فقط المكتب السياسي واللجنة المركزية ، بل هو

مجموع أعضائه المناضلين . ومع ذلك فإن « القاعدة » نتيجة للرغبة أو الاحتقار لا تتخذ أبداً حكماً للمناقشات . إنها تعتبر كالقاصر الذى لا يستطيع أن يفرق بين الحسن والقيبح . وليست هناك صحيفة واحدة من صحف الحزب ، سواء « لومانيتيه » أو « فرانس نوفيل » أو « كاييه دى كومينيزم » (كراسات الشيوعية) تعمل على نقل الآراء ، التى تختلف ولو اختلافا طفيفا عن « الخط الرسمى » للجهاز للأعضاء المناضلين .

وهذا هو ما اضطرني إلى كتابة هذا المؤلف ، وحمل النقاش علنياً داخل الحزب وخارجه ، لأن الأمر يتعلق بمشكلات يتوقف عليها مستقبل حزبنا ، ومستقبل أمتنا كذلك .

يجب أن يكون فى مقدور المناضلين الذين يريدون بلوغ نفس الهدف الرئيسى — الاشتراكية — أن يثيروا بالنسبة لكل مشكلة خاصة نقاشاً مفتوحاً حول الوسائل الأكثر ملاءمة لحلها ، وحتى يمكن ، بنفس المجهود ، حشد ملايين الفرنسيين الذين يعملون ، بدرجات متفاوتة من الإيمان والإرادة ، على تحقيق نفس الغاية .
... لم يعد من الممكن التزام الصمت .

• • •

إن هذا الكتاب لا يحاول أن ينتهج أسلوب الجدل .
إنه يقترح نوعاً من التفكير المشترك حول المبادرة الكبرى الضرورية للرد على التحول الجوهري الذى يعيشه عصرنا ، وذلك بتقديم مشروعات للعمل بالنسبة لخمس أسئلة رئيسية :

- ١ — ما هو كنه الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ؟ وما هى نتائجها ؟ وهل تنفق متطلباتها مع متطلبات تطور الديمقراطية والتفتح الحلاق للإنسان ؟
- ٢ — ما هى التناقضات الجديدة التى سيوجدتها هذا التحول فى الدول الرأسمالية ، وخاصة فى أغنى وأقوى هذه الدول أى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وما هى المبادرات التى اتخذت والتى يمكن أن تتخذ لتخفى هذه التناقضات ؟
- ٣ — ما هى التناقضات التى سيولدها هذا التحول فى الدول الاشتراكية ؟ وما هى المبادرات التاريخية التى اتخذت للتغلب عليها ؟ .. هل النموذج السوفييتى

يتمشى مع هذا المطلب ؟ أم النموذج الصينى ؟ أم النموذج اليوغوسلافى ؟

٤ - ما هى التغيرات العميقة التى يحتمها اليوم هذا التحول :

- فى الحزب الشيوعى الفرنسى .

- فى المعارضة .

- فى السياسة الفرنسية ككل ؟

٥ - ما هى التغيرات التى تنتج عن هذا التحول فى ميدان العلاقات الدولية ؟

وما هى المبادرات التى يمكن أن تكفل فى المرحلة الحالية ، تنظيماً عالمياً

للاحتياجات والموارد والآمال وذلك لتحقيق الازدهار الكامل للإنسان . ،

ولكل إنسان ؟

على كل فرد أن يقبل تحدى هذا النقاش . .

فلم يعد من الممكن التزم الصمت .

الفصل الأول

ما هي الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ؟

تبدو نهاية القرن العشرين لمن يكتفى بالنظر إلى المشهد الذي تعطيه على السطح ، كضرب من ضروب القوضى بسبب التزايدات التي تندلع من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب . . والثورات الوحشية التي تبدو كأنها تدميرية فقط والأوامر الكاذبة التي تلقى لغير ما غاية أو هدف .

ولكن ، هل هذه التقلصات التي تعتبر أكثر عمقاً بكثير من تلك التي تميزت بها نهاية العالم القديم هي مقدمة لمهد الظلمات والتدمير الذرى للجنس البشرى ؟ . . إن هذا ليس مستحيلاً .

ولكن نهاية هذا القرن العشرين بالنسبة لمن لا يكتفى بالمشاهد السطحية ، ومن يبحث عن وحدة الأحداث ومعناها ، ليست فقط بوتقة تتجمع فيها آمال آلاف السنين الغابرة أو خرافة عصر لا نعرفه .

ألا يمكن أن تكون هذه الأزمة الكلية من النوع الإيجابي الذي يكشف عن أعماق تحول للإنسان منذ اكتشاف أدوات العمل والتار ؟

وربما لا تكون نهضة — فهضة القرن السادس عشر تبدو بجانبها « ريفية » وضئيلة القيمة ، بل بعثاً حقيقياً « للإنسان الإنسانى » .

ولكن ما هو كنه « ذلك » الجئين . . وماذا يجب علينا أن نفعله حتى لا يخرج مبتسراً ؟ لأن ذلك أمر ممكن .

إننا نريد دراسة هذه المسائل ابتداء من ملاحظات تخص أحداث الستين الأخيرتين والمعنى العميق لأربع مجموعات من الأحداث لا اختلاف بينها في رأيها :
— حركة الطلبة .

— إضراب العمال .

— المساهمة الكبيرة « للكوادر » في هذه الإضرابات .

— الاتجاه السيامي الجديد لتشيكونغولواكيا من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٨ .

تعتبر حركة الطلبة — المرتبطة بحركة « الكوادر » — من أكثر هذه الحركات دلالة على ظهور وضع جديد . وعلى هذه الحركة أو تلك أن تواجه نفس المشكلة ، ونعني بها اندماجها في جهاز الإنتاج وهو اندماج فوري بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، واندماج لاحق بالنسبة للطلبة .

إن صفة الشمول لثورة الطلبة تضطرننا إلى التعمق في هذه المشكلة التي هي في نفس الوقت مشكلة « الكوادر » . وما لا شك فيه أن طابع الشمول وأحياناً التزامن الذي انصفت به الحركات الطلابية لا يجب أن يخفى عنا اختلافات هذه الحركات العميقة تبعاً لانتهاجها لدول العالم الثالث أو للدول الرأسمالية المتقدمة أو للدول الاشتراكية . إن الحركة الطلابية في بلد ليس بعيد العهد بالقهر الاستعماري ، تكمل الحركة الوطنية وتقف في وجه تسويات الاستعمار الجديد . أما في بلد رأسمالي متقدم فإن مبدأ مجتمع الاستهلاك نفسه والنظام الاستبدادي الذي كثيراً ما يلازمه يكونان هما هدف التمرد .

والأمر في البلد الاشتراكي يعني في نفس الوقت إدانة الاتجاه صوب مجتمع يمكن أن يشبه المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية ، وكذلك الثورة ضد الأشكال البيروقراطية للدولة . وليس من المستبعد أبداً استغلال هذه الحركات ، في جميع الأحوال ، لأغراض ليست ثورية بل رجعية بواسطة القوى التي تعمل على الحفاظ على الفوضى القائمة .

ولا يستطيع المرء أن يستبعد كذلك ما أطلق عليه اسم الظواهر « المشعة » التي تلهب حماس جماهير الطلبة وتخلق تيارات تتعدى الحدود الوطنية حول مشكلات تتعدى بدورها هذه الحدود مثل النضال العالمي ضد حرب فيتنام ، أو بالظواهر « المعدية » كظواهر الثورة الثقافية في الصين أو ما تثيره بعض نماذج السلوك الثوري كسلوك شي جيفانغ من حماس أو الهافت على بعض الأيديولوجيات ، مثل فلسفة « ماركولاس مثلاً » .

ولكن لا يجب أن يخفى شيء من هذا عن أعيننا ما هو جوهرى أى الأسباب

العميقة لهذه الحركة العامة التي تجرف جماهير الطلبة والتي تخلق للكوادر مشكلة رئيسية .

إن مجرد أن بعض الحركات الطلابية استطاعت أن تتخذ شكلاً حاداً في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء يدل على أن الأمر ليس فقط ثورة ضد علاقات الإنتاج القائمة — على الرغم من أهمية النضال ضد علاقات الإنتاج — كما يدل على وجود عامل مشترك لجميع هذه الحركات يجب البحث عنه في تطور القوى الإنتاجية .

وفي رأي أن جوهر المشكلة — ومنبع هذه الحركات التي تتميز عن بعضها البعض ظاهرياً — يتمثل في أن تطور الإنسان الكامل يصبح عند مرحلة معينة من مراحل تطور القوى الإنتاجية (المرحلة الحالية للثورة العلمية والتكنيكية) الشرط الضروري للتطور التاريخي .

إن ما يطفو على السطح بقوة لدى الطلبة والكوادر ، وكذا لدى العمال ، وفي فرنسا كما في تشيكوسلوفاكيا ، أو الولايات المتحدة ، إنما يمثل « الذاتية » الإنسانية لعصر الثورة العلمية والتكنيكية ضد الميكانيكية العمياء للمدنية الصناعية .

والعامل المشترك للمطالبات العمالية وتساقولات الكوادر وآمال الطلبة يكمن في المطالبة بالمساهمة في المبادرة التاريخية وفي القرارات التي يتوقف عليها مصيرهم وذلك في ميادين الاقتصاد والسياسة . والثقافة إن وراء جميع حركات عامي ٦٨ — ١٩٦٩ الرفض في الاندماج في نظام ، بدون مناقشة معنى هذا الاندماج وقيمه وغاياته .

إن السلطات الجديدة التي حصل عليها الإنسان في الثلث الأخير من القرن العشرين ليست ببساطة امتداداً للسلطات القديمة . فنحن يمكننا أن نكشف في ربيع عام ١٩٦٨ في باريس كما في براغ العلامات الدالة على أزمة نمو هائلة وعلى حدوث تغير « كمي » في مصير الإنسان . لقد بلغنا عتبة مرحلة جديدة . . فالسلطات الجديدة التي فاز بها الإنسان في نضاله مع نفسه ومع بيئته يمكنها أن تغير من طبيعته بنفس العمق الذي حدث منذ آلاف السنين عند اكتشاف أدوات العمل . .

وهذه الهزات التكنولوجية ما زالت في بدايتها ويمكن للإنسان أن يتوقع أنها

سوف تفجر بالتدريج ثورة دأمة لجميع عناصر الحياة . وقد يكون هذا الثلث الأخير للقرن العشرين هو عهد الفروق المتزايدة والتوترات الأكثر حدة أو قد يكون ، على العكس عهد التحول الذى يسمح بالتغلب على هذه الفروق والتوترات بأكملها .

وهنا يحق التساؤل هل سنستطيع أن نسيطر على تقدم التقنية أم سنضطر إلى الخضوع له فى جو من القوضى ؟

إن لتفاوتنا أساساً تاريخياً موضوعياً . وبوسعى أن أقول على غرار العبارة الشهيرة^(١) : « قليل من التقنية يبعدنا عن الإنسان وكثير من التقنية يقربنا منه » . . . فإذا كانت تقنية « عصر التصنيع الذى تميز به القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد عملت على سحق « ذاتية » الإنسان ، فإن تقنية الثلث الأخير من القرن العشرين يمكنها أن — تخلق شروط انفجار « الذاتية » الإنسانية ، وذلك منذ اللحظة التى تظهر فيها ، بصرف النظر عن أى اعتبار أخلاقى أو دينى أو إنسانى ، ومن وجهة نظر الإنتاجية والربح البحتة ، (وباستثناء مشكلة توزيع الموارد) فإن الاستثمار الإنسانى عند مرحلة معينة من مراحل التكنيك هو أكثر الاستثمارات ربحاً .

• • •

(١) العبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول أحد الفلاسفة « قليل من الفلسفة يبعدك من الله وكثير منها يقربك منه » .
(المترجم)

١ - التحول

الشرط الأول لدراسة هذه المشكلة هو إدراك كنه التحول الجوهرى الجارى تحقيقه الآن .

١ - إن الثورة التى تفجرت « فى » العلم مهدت الطريق لظهور ثورة « بطريق » العلم . لقد جاء التحول الحالى نتيجة لتراكم الاكتشافات - منذ بداية العصر - عند مستوى البحوث الجوهرية فى ميادين الطبيعة النووية وكيمياء الذرة وعلم « السيرنيطيقا »^(١) والبيولوجيا وعلم الاجتماع - إننا نعاصر تغيراً فى العلم نفسه ففاهيم علم « السيرنيطيقا » حلت محل « الميكانيكية » كعلم قائد - كما نعاصر تغيراً فى مفهوم العلم ؛ فهناك « ديباليكنيكية » جديدة فى طريق التبلور للكائن والمادة . ويبدو أنه لا يمكن ، مجافاة للروح التجريبية والأسلوب الإيجابى تعريف العلم الموضوعى بعيداً عن الإنسان الذى يسبق الحقيقة الموضوعية بافراضاته ونماذجها .

فالحقيقة العلمية هى دائماً رد على سؤال .. والرد هو دائماً - وإلى حد كبير - تجسيد وظئى للسؤال المطروح .

٢ - تتبلور الثورة « بطريق » العلم عندما تنعكس نتائج هذه الثورة « فى » العلم على الجهاز الفنى للإنتاج .

إن كون العلم قد أصبح أكثر فأكثر ، فى هذا الثلث الأخير من القرن العشرين قوة إنتاجية فورية ، أمر تثبته الحقيقة التالية :

(١) لقد أصبحت الفترة الزمنية التى تفصل ما بين الاكتشاف العلمى والتطبيق العلمى لهذا الاكتشاف واستخدامه الصناعى ، تميل إلى التناقص باستمرار . لقد مرت ١٠٢ سنة قبل أن تستخدم علمياً ، وتتخذ صناعياً الاكتشافات التى جعلت التصوير الفوتوغرافى أمراً ممكناً (١٧٢٧ - ١٨٢٩) ولم يستغرق نفس الانتقال بالنسبة للتليفون سوى ست وخمسين سنة (١٨٢٠ - ١٨٧٦) وبالنسبة

(١) الذى يدرس طبيعة عمل « الحركة » وطرق التحكم فى الآلات وتوجيه الكائن البشرى على حد التعريف الذى أورده معجم « لاروس » .
(المترجم)

للراديو سوى خمس وثلاثين سنة (١٨٦٧-١٩٠٢) وبالنسبة للتليفزيون سوى أربع عشرة سنة (١٩٢٢-١٩٣٦) وبالنسبة للقنبلة الذرية سوى ست سنوات (١٩٣٩-١٩٤٥) وبالنسبة للراديو « الترازستور » سوى خمس سنوات (١٩٤٨-١٩٥٣) .

والنتيجة الأولى لدور العلم المتزايد كقوة منتجة بطريقة فورية هو احتلال العمل الذهني مكانة تزداد أهمية في إطار العمل الإنتاجي ككل .
وإن ازدياد عدد الكوادر والطلبة ذلك الازدياد الضخم ، ليعد مؤشراً لهذه الحالة . وهناك إحصائية خاصة بسبعين دولة تشير إلى أن عدد الطلبة قد ازداد خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٤ من ٧,٥ ملايين إلى ٢٠ مليون طالب أي أن هذه العدد تضاعف ثلاث مرات .

وتبلغ نسبة المهندسين إلى مجموع العمال في الولايات المتحدة الأمريكية ١٠ ٪ وتصل هذه النسبة في صناعة الطائرات ١٣ ٪ وفي الصناعات البترولية ٢٠,٥ ٪ وفي الصناعة الذرية ٣٤,١ ٪ وتكرر في هذا المجال ظاهرة مشابهة لتلك التي تبلورت أثناء الثورة الصناعية حيث عكست حركة التصنيع سريعاً العلاقة العديدة بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين وأن ما بدأ يظهر في الأفق اليوم هو انعكاس مشابه للعلاقات العديدة بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين (المثقفين) .

(ب) وتعتبر هذه الثورة عن نفسها بانعكاس آخر ونعني به انعكاس العلاقات بين العالم والتكنية .

على الرغم من أنه لا يمكن في هذا الميدان - كما في غيره - الاكتفاء بعلاقات ميكانيكية بحثة في اتجاه واحد بين العلم والتكنيك وعلى الرغم من وجود عملية تلقيع متبادلة وعلاقات دياليكتيكية بين التكنيك والعلم فإنه يمكن القول بأن ظاهرة جديدة قد بدأت تتبلور .

كانت متطلبات التكنيك والإنتاج حتى أواسط القرن العشرين هي المحرك الرئيسي للتقدم العلمي . والمثال التقليدي على ذلك هو اكتشاف القوانين المجردة في علم الطبيعة والخاصة بالعلاقات بين الظواهر الميكانيكية والحرارية في بداية القرن التاسع عشر (مبدأ كارنو - جول وهاير) والتي نجمت عن أبحاث

المهندسين الخاصة بالإنتاجية القصوى للآلات البخارية .

ويبدو أن هذه العلاقة تميل إلى الانعكاس بعد اجتياز مرحلة معينة ، حيث يصبح التقدم العلمى عاملاً محركاً لتطوير الإنتاج ، وهو يجذب هذا الإنتاج إليه لأنه يسبقه بدلاً من أن يتبعه . وقد سبقت نظريات « أينشتاين » استخدام الطاقة الذرية وإرساء قواعد تقنية ذرية . كما أن مولد علم « السيبرنيطيقا » قد سبق استخدام الحاسبات الإلكترونية .

إن العلم بدأ يشق طريقاً خاصاً به ، مستقلاً عن القوة المحركة طريقاً تمهده متطلبات الإنتاج .

ويبدو أن هناك قانوناً تاريخياً قد بدأ يتبلور : فبقدر تقدم الدولة اقتصادياً وتكنولوجياً بقدر ما يعتمد تقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، مباشرة على تقدم العلم .
فى الولايات المتحدة الأمريكية تزيد بنود الإنفاق على عمليات البحث (العلمى) على مجموع الاستثمارات الأخرى (٢٠ ملياراً من الدولارات) ويتضاعف عدد الباحثين فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما فى الاتحاد السوفيتى كل سبع أو ثمانى سنوات .

(٢) تعبر هذه الثورة عن نفسها عن طريق التغير فى مفهوم التقنية نفسه . ففتاح التغيرات من وجهة النظر التكنيكية — موازاة لما هو حادث فى ميدان العلوم من حيث إن العامل الإلكتروني يلعب دوراً تزيد أهميته شيئاً فشيئاً بالنسبة للعامل الميكانيكى — كما قال ماك لوهان — يبدو فى حقيقة أن « الاتصالات » بالمعنى الواسع لهذه الكلمة (أى بمعنى توسع جسد وحواس الإنسان) بدأت تحل محل العمل^(١) كأساس للنظام التكنيكي .

وهكذا يتلخص الانعكاس الكبير فى إحلال مبدأ « السيبرنيطيقا » محل المبدأ الميكانيكى الأمر الذى ينجم عنه نتيجتان فورييتان :

١ — كانت حركة التصنيع تؤدي إلى تقسيم — وتحليل — متزايد للعمل أما الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة فتعكس حركة الثورة الصناعية فهى لا تهدف فقط للتحليل بل للتخليق (وهى عملية مضادة تماماً) .

(١) استخدمت كلمة العمل هنا بمعنى ضيق وعامى للغاية ! القوة الضالية للإنسان التى تستخدم للتأثير على الأشياء . ويقول ماك لوهان إن المعرفة تلعب دوراً متزايد الأهمية فى مفهوم العمل نفسه .

٢- وتتولد عملية انعكاس ثانية من عملية الانعكاس الأولى ، ونعني بها انعكاس علاقات الكائن والأشياء . ففي حين كانت طريقة الإنتاج الصناعي تعمل على إخماد ذاتية العامل الذي كان يقتصر عمله على خدمة ميكانيكية معينة الأمر الذي جعل منه شيئاً يخضع لشيء (الآلة) التي كان تابعاً لها ، فإن صبح الإنتاج والإدارة بالصيغة . . . « السيرنطيقية » يعمل على وضع الإنسان على هامش الإنتاج المباشر ويحدد دوره .

- عند « منيع » الآلة : لعمليات التحليل ووضع البرامج .
- عند « مصب » الآلة : لإصدار القرارات والتوجيه .
- وعند مستوى الآلة للقيام بعمليات الإشراف وذلك بزيادة عدد وظائف عمال الصيانة والإصلاح الذين يطالبون بالتمتع بنظرة عامة شاملة لمجموع العملية التكنولوجية (مع بقائها مع ذلك جزئية ومحصورة في حيز التخصص) :
- ودور العامل عند هذا المستوى يتطلب :
- القدرة على تحديد المشكلات .
- والتدريب المستمر بسبب سرعة تجدد الفنون التكنيكية .

٣- تتمخض تلك الثورة « في » العلم والثورة بالعلم التي تنجم عنها عن سلسلة من النتائج ، وفي مقدمتها نتائج اقتصادية . ويجب أن يتفادى المرء هنا خطأين :

- الخطأ الأول هو الاعتقاد أننا بصدد « قطيعة » مفاجئة وفورية . فهناك في الحقيقة اختلافات كثيرة في المستويات التكنيكية والأنظمة الاجتماعية ، ويوجد في جميع الدول المتقدمة اقتصادياً تلاحم بين النتائج القديمة للثورة الصناعية - تلك النتائج التي مازالت تحدد إلى حد بعيد معالم الحياة - وبين نتائج الثورة الجديدة العلمية والتكنيكية التي بدأت تعصف بجميع مظاهر الحياة .

- والخطأ الثاني الذي لا يجب ارتكابه هو الاعتقاد بأن هذا التحول سيكون انعكاساً سلبياً لتغيرات المياكل الأساسية . فنحن سنواجه في الحقيقة سلسلة من « البدائل » افتتاح أفق جديد « للممكنات » .
- ولهذا فإنه لا يوجد هنا أى تحديد ميكانيكى ، فاختبارات الإنسان وأعماله

ونضاله هي التي ستحسم الأمور . ونحن عندما ندرس النتائج الاقتصادية للتحول الكبير فلن يسعنا إلا الحديث عن قوانين « اتجاهية » .

والآن ما هي ، مع أخذ هذه التحفظات في عين الاعتبار ، النتائج الاقتصادية للتحول ؟

(١) أولاً : تكوين « نموذج » جديد للتنمية :

فوامل التنمية الجديدة تصبح : التجديد التكنولوجي والتعليم (مع العلم بأن العاملين ما زالوا يخضعان لسباق التنافس) لقد كانت التنمية الاقتصادية حتى الآن تعتمد قبل كل شيء ، على تراكم رأس المال وزيادة عدد العمال . أما من الآن فصاعداً فسوف تعتمد أكثر فأكثر على المستوى الذي بلغه البحث العلمي ، وعلى التوسع السريع للأنظمة التي تخضع كلية لعلم « السيرنيطيقا » ، وعلى مستوى جودة العمال المبتكرين الذين يشرفون — ويخططون — على عمليات الإنتاج والإدارة^(١).

وبعبارة أخرى فإن العوامل « الكيفية » و « الكثيفة » للتنمية (تطبيق العلوم — تجديد التقنية — الارتفاع بمستوى التخصص والإدارة) تغلب على العوامل الكمية وغير الكثيفة (زيادة عدد آلات وحجم العمالة) .

(ب) أما النتائج بالنسبة للعمالة ، فتبدو ، لأول وهلة محيرة :

١ — يمكن أن نتوقع أن يتمخض انتشار التسيير الآلي انتشاراً سريعاً في عمليات الإنتاج ، من وجهة النظر الكمية ، عن إلحاق الضرر بعدد كبير من العمال ومن اندلاع أزمة بطالة تكنولوجية خطيرة في المدى القصير . ولكن الحقائق لا تؤيد هذه المخاوف .

في الولايات المتحدة حيث يتم هذا التطور بالسرعة^(٢) نجد معدل البطالة ،

(١) يجب صقل هذه الملاحظات بسبب الحدود التي تفرضها على هذا الاتجاه العام مشكلات توزيع الموارد ، فالباحث في ميدان طبيعيات القوى المحركة الحديثة مثلا يكلف سنوياً ٥٠٠,٠٠٠ فرنك (٥٠ مليون فرنك قديم) .

(٢) وهي سرعة نسبية ، فإمكانيات نظام التسيير الآلي لا تستغل في الولايات المتحدة إلا بنسبة ١٠٪ تقريباً . أما في أوروبا فهذه الإمكانيات لا تستغل إلا بنسبة ١٪ فقط .

على الرغم من الزيادة السكانية (ثمانية ملايين نسمة سنوياً) يميل منذ عام ١٩٦١ إلى الانخفاض . فبعد أن كان هذا المعدل ٦,٧ ٪ في عام ١٩٦١ انخفض إلى ٥,٢ ٪ عام ١٩٦٤ ؛ ٤,٧ ٪ عام ١٩٦٥ ؛ ٤ ٪ عام ١٩٦٦ ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٣,٥ ٪ عام ١٩٦٨ . وتدل الشواهد على أن فرص العمل ستميل إلى الزيادة حتى عام ١٩٧٥ . وتكثر فرص العمل هذه بوجه خاص بالنسبة للعمال المهرة المتخصصين أما حجم العمالة غير المتخصصة فسيظل على ما هو عليه .

وباختصار فإن التسيير الآلى فى ميدان الإنتاج ينجم عنه ، فى المدى القصير ، نقل العمل (من قطاع إلى آخر) لا إلغاؤه . أما فى المدى الطويل ، وبشرط أن تتناسق العلاقات الاجتماعية مع هذا التطور الجديد للقوى الإنتاجية ، فن المتوقع أن يؤدى التسيير الآلى إلى تقصير يوم العمل وزيادة أوقات الفراغ .

٢ - هل سيؤدى انتشار التسيير الآلى فى ميادين الإنتاج إلى زيادة عدد العمال المهرة المتخصصين أو إلى القضاء على مهارات وتخصصات الجمهرة الكبيرة من العمال ؟ . يمكننا فى هذا المجال أيضاً أن نتوقع ، فى المدى القصير تحقيق الافتراض الأخير ولكن الحقيقة غير ذلك . .

لقد كان الاتجاه العام حتى أواسط القرن العشرين - وفى فرنسا حتى قرابة عام ١٩٥٥/١٩٥٦ - هو « القضاء على المهارات » ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة العمال غير المهرة ولكن فى خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة بدأت هذه الحركة تنعكس ويجب أن نضيف أن مفهوم التأهيل المهنى نفسه قد تطور ، فالتأهيل المهنى ، وخاصة فى القطاعات القيادية (الصناعات الإلكترونية « البروكيمائية » .. إلخ) لم يعد فقط ذلك التأهيل الذى يكتسبه صاحبه مرة واحدة عند دخوله المهنة عن طريق تدريب متخصص ، بل لقد أصبح ، أكثر فأكثر بسبب انتشار التسيير الآلى فى ميادين الإنتاج والإدارة ، يكمن فى قابلية العامل للإلمام بجميع العملية التكنولوجية حتى يستطيع تفسير مؤثراتها كما أصبح هذا التأهيل بسبب التغيرات السريعة فى القوى الإنتاجية يكمن فى الاستعداد للتدريب المستمر .

وهكذا فالظاهرة الجديدة تتمثل فى القدر المتزايد لشكل معين من أشكال

الثقافة العامة في ميدان التأهيل المهني^(١) . تشير تقديرات أمريكية وتشبكية وصوفيتية إلى أن ٧٠ ٪ من العمال في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة سيتمعون ، خلال العشرين سنة القادمة عند دخولهم المهنة ، بثقافة عامة يعادل مستواها المستوى المطلوب للانخراط في سلك التعليم العالي (ولتقل مستوى نهاية الدراسة الثانوية) .

(ج) تتطلب الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة أشكالاً جديدة في ميدان الإدارة لقد كان التركيز إلى أقصى حد ممكن في مجال المبادرة واتخاذ القرارات هو أكثر عوامل الإدارة ربحاً منذ نصف قرن مضى أى في الوقت الذي كانت تسود فيه نظريات المهندس « تاييلور » الخاصة بالتنظيم العالمي للعمل . وتعكس الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، بالنسبة لهذه النقطة كذلك الأوضاع ذلك أن ما يعد أكثر ربحاً من الآن فصاعداً هو تعدد المراكز التي تتخذ المبادرات (الاقتصادية) والقرارات (وهو ما يحتم زيادة عدد الكوادر الفنية والإدارية زيادة ضخمة ويفسر منحى العمالة الذي أشرنا إليه آنفاً) .

والتحول في هذا الميدان يعنى إحلال التنظيم العلمى ذى الطابع « السيرىطىق » محل التنظيم العلمى ذى الطابع الميكانيكى في وسائل ونظم الإدارة .

فتنظيم « تاييلور » للعمل يعكس التنظيم ذى الطابع الميكانيكى في شكله الكامل وكان هذا التنظيم يتميز بمعاملة الإنسان معاملة الأشياء وبالتالي بإهمال ذاتيته تماماً .. لقد أجاب « تاييلور » على جماعة من العمال جاءت لتتفرخ عليه بعض التغيرات في تنظيم عملهم بقوله : « إن التفكير يبطئ ردود الفعل اللاشعورية . إني أمنعكم من التفكير ، فهناك آخرون يتقاضون أجراً من أجل ذلك » ونموذج هذه الإدارة مستوحى من المفهوم الموضوعى للتنظيم العلمى ذى الطابع الميكانيكى حيث مصدر الدفع (للعمل) واحد وحيث يتردد هذا الدفع خلال أجهزة سلبية نتيجة لقرار مباشر وبعيداً لتدرج رئاسى محدد تحديداً تاماً حتى إنه لا يوجد في نهاية المطاف غير شخص واحد يفكر ويقرر للجميع .

لقد رأينا كيف أن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة تتطلب عند مستوى

(١) « الثقافة كما كتب « كانت » هي خلق الاستعداد والمقدرة لدى الكائن العاقل من أجل أية

نهاية بوجه عام » « إننا ما زلنا بعيدين جداً من هذا التعريف .

الإنتاج ، القدرة على التركيب . والتجميع وعلى التساؤل وعلى التجديد الأمر الذى يحتم مساهمة إيجابية لا سلبية فى اتخاذ القرار . ومن هنا أصبح من غير الممكن ، فنياً إغفال ذاتية المرؤوسين بل على العكس فإن ذاتية هؤلاء المرؤوسين تصبح عاملاً جوهرياً للتنبيه .

وهكذا أصبح على التنظيم العلمى الجديد للإدارة أن يتبنى بالضرورة مبدأ إحلال تنظيم من نوع جديد محل التنظيم السابق ذى الطابع الميكانيكى على أن يتضمن التنظيم الجديد فترة « الأثر الرجعى » تلك الفترة التى تتخذ خلالها مبادرات متعددة تصل إلى مستوى كوادرات الإدارة الدنيا . وهكذا يصبح عمل الإدارة ، من الآن فصاعداً ، هو تنسيق وتوجيه مجموعة معقدة غير تابعة من مراكز «الحلق» تتمتع بقدر معين من الاستقلال الذاتى ويتداخل ويتشابك نشاطها باستمرار ، وذلك بدل إصدار وفرض التعليمات الجامدة .

ويبدو أن الحاسب الإلكترونى يمكن أن يقف فى هذا المجال ضد تيار هذا الاتجاه طالما أنه يكفل إمكانية مركزية الإدارة إلى أقصى درجة (وبالتالى مركزية اتخاذ القرارات) . ولكنه يسمح كذلك بنشر البيانات ، وبوضعها ، فى النهاية ، فى متناول «الجميع» وبمعنى آخر فإنه يتيح «للجميع» اتخاذ المبادرات والقرارات بطريقة مستقلة .

إن الحاسب الإلكترونى يحتم نظاماً مناقضاً تماماً لنظام « تايلور » :

(د) الأهمية المتزايدة لأوقات الفراغ تجعل من الممكن تنمية « اللاتية » ليس فقط (فى) العمل بل كذلك (خارج) العمل .
كانت فترة راحة العامل فى مرحلة التصنيع عبارة عن الوقت الضرورى بيولوجياً للمحافظة على قوة العمل وفى أحسن الظروف لتكاثر هذه القوة . وفى هذه المرحلة لا يتفصل وقت الفراغ عن العمل بل يكون أحد مقتضياته الدنيا . ولهذا لم يكن من الممكن أن يودى إلى تفتح وازدهار الشخصية .

وقت الفراغ ، على هذه الصورة ، لا يمكن إلا أن يكون سلبياً لا إيجابياً خلاقاً . إن وقت الفراغ الضرورى لمطلبات الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، هو من نوع آخر .

تشير تقديرات جان فوراستيه (الأربعين ألف ساعة) وهي تقديرات قريبة جداً من التنبؤات السوفيتية أنه من الضروري أن يطول وقت الفراغ حتى يصل إلى ثلاثين ساعة على الأقل الأمر الذى يفترض تقصير مدة العمل إلى ثلاثين ساعة أسبوعياً بالنسبة لأربعين أسبوع عمل فى السنة .

وتثير الحركة الانعكاسية هنا الدهشة لأنه لأول مرة فى تاريخ الإنسان يفوق وقت الفراغ فى حياة كل فرد وقت العمل .

ولن يكون هذا التغير من النوع الكمي فقط (فلن يصبح هناك فقط أوقات فراغ أكثر من أوقات العمل) بل سيكون أيضاً تغيراً كيفياً : لقد كان وقت الفراغ حتى الآن — والذي كان له دور ثانوى مصلح للأضرار التى يخلشها العمل أو مغوض لها — بمثابة « تسلية » ، تأجيل مؤقت لحياة العمل اليومية . وكان الغرض منه هو استعادة النشاط بتوفير القوى لأقصى حد ممكن وذلك بمشاهدة حفل والتمتع به بطريقة سلبية أو بالاشتراك فى لعبة أو عمل يدوي (فى البيت) بقصد التسلية تكمن فيه نواة الحياة الخلاقة أو بتعويض وهمى يقف عند حدود الحياة الحقيقية (مرتادو المدرجات الرياضية — مشاهد السينما فى أمسيات السبت أو المشغوف بنجومها) .

ويعكس الاستهلاك المادى أو الروحى « للتقاليع » أو للقصص المصورة فى الصحافة أو لمجلات الرياضة أو السينما التى تكرر صفحاتها لمغامرات « النجوم » عيوب نظام الإنتاج ، ويعمل على زيادتها .

وسوف تفرض مشكلة جديدة نفسها ليس فقط عندما يصبح وقت الفراغ أطول من وقت العمل بل عندما لا تعد غاية وقت الفراغ — بعد أن يحرر العمل النشاط الخلاق للإنسان — هى تعويض التعب بل إشعال جذوة الخلق والابتكار كما يحدث اليوم بالنسبة للباحث أو الفنان الذى تلقى بالنسبة له المسافات بين العمل والفراغ .

ماذا سيصبح وقت الفراغ عندما لا يصبح العمل هو « الجزية » الضرورية لإشباع الرغبات ؟ .. وماذا سيصبح وقت الفراغ عندما لا تعبير الأخلاق ، كما هو حادث فى عالم القمح وعلم الاكتفاء ، هى اتباع القواعد بل خلق هذه القواعد ، وعندما يأخذ علم الجمال محل علم الأخلاق وعندما يصبح تساؤل جان روستان :

على أى صورة يريد الإنسان أن يعاد خلقه ؟ ... وأين يمكن تعلم مهنة الخالق ؟ ..
عندما يصبح هذا التساؤل هو موضوع الساعة .

(٨) إن الحركة الانعكاسية الكبرى التى تحدث عند مستوى العمل هى فى
جوهرها انعكاس لعلاقات الكائن والأشياء .

لقد أدت حركة التصنيع فى عهد الميكنة البسيطة أى العهد « الميكانيكى »
إلى تفتيت العمل إلى حركات بدائية بسيطة تحكمها استعمال الآلة وأصبح
الإنسان ، على حد تعبير ماركس « ترساً من اللحم فى آلة من الفولاذ » . وظل
كذلك طالما أن وجوده كحلقة من حلقات سلسلة نقل القوى كان يكلف أقل من
تكلفة الآلة .

و « تقسيم العمل » هذا كما أوضح ماركس أيضاً يعد بمثابة تشويه للإنسان
وقتل للشعوب لأنه يبعد عن العمل كل ما هو إنسانى بحث فلقد كان الهدف هو
اختراع الطرق والوسائل حتى لا يستخدم فى الإنسان غير « آلة » عظامه وعضلاته
وأعصابه . وهكذا أصبح العمل وهو التعبير الإنسانى البحث للإنسان نشاطاً خاضعاً
لإرادة ولذكاء ولذاتية ... خارجية . وتحول إلى وسيلة تخضع فى سلبية لأغراض
يجهلها ... لأغراض خارجية معادية .

هكذا وصف ماركس فى كتابه رأس المال انعكاس علاقات الكائن
والأشياء .

وعند هذا المستوى لا يصبح العمل رغبة داخلية للخلق بل ضرورة خارجية
للحصول على القوت والرزق . إنه لم يعد ، كعمل خلاق نهاية حياة الإنسان بل ،
كعمل مفروض ، وسيلة « لكسب العيش » ... لكسب الحياة ... الحياة التى
لا تبدأ إلا بعد انتهاء العمل ، وخارج العمل ^(١) .

إن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة تبرز ، كما رأينا تباشير « رفض الرفض »

(١) عندما كان ماركس يتكلم عن « إلغاء » العمل فإنه كان يهدف إلى المعنى التالى : القضاء على
نظام ينزل بالعمل إلى شكله الحيوانى ويجرده من جميع صفاته الإنسانية (وخاصة تحديد غاياته الخاصة)
ويجعل منه « ضرورة طبيعية » خارجية عن الإنسان .

انظر أسس نقد الاقتصاد السياسى - الجزء الأول ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

أى انعكاس جديد للعلاقات بين الكائن والشئ بين الإنسان والآلة ، مضفية على الكائن ، على الإنسان أولويته وسيادته متخفية التناقض بين الإدارة والتنفيذ ، بين العمل الذهني والعمل العضلي ، محقة بذلك للإنسان كليته وكماله بدل ثنائية الماضي الحبيبة .

٢ - « الإنسان » الممكن !

يجب ، لمواجهة هذه المشكلات التى لم يسبق لها مثيل والتى نجمت عن هذا التحول ، استبعاد عدد من الأوهام والخرافات .
وأولها أوهام وخرافات التلقائية والآلية .

● فى العالم الرأسمالى يجب استبعاد الخرافة التى تقول إن تطور القوى الإنتاجية وحدها يسمح بحل المشكلات التى تفرضها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة وذلك بدون تغيير جذرى لعلاقات الإنتاج ، والعلاقات الطبقية أى بدون اختفاء الرأسمالية ومبدئها نفسه .

● وفى الدول الاشتراكية يجب استبعاد الوهم المضاد تماماً والذي يقول إن تغير علاقات الإنتاج وحدها من شأنه إيجاد حل للمشكلات دفعة واحدة ، كما أن من شأنه أن يولد ، أوتوماتيكياً ، الإنسان الجديد ، كما لو كان القضاء على التناقضات الجوهرية للرأسمالية عند مستوى القاعدة الاقتصادية يكفى لإلغاء التناقضات عند مستوى المياكل العليا ويوجد حل — بدون مصادمات — للمشكلات التى تنجم عن التغيرات الكيفية فى ميدان تطور القوى الإنتاجية .
يحاول أصحاب نظريات الرأسمالية الجديدة وأنصار الإصلاح فى العالم الرأسمالى الإيهام بأن الرأسمالية فى طريقها إلى الزوال لأن الفنين يحلون بالتدريج عمل الرأسماليين ، وملاك وسائل الإنتاج فى إدارة الاقتصاد والسياسة .

ويعتبر ذلك أكلوبة لأن النظام فى جملة لا يخضع لقوانين المنطق التكنيكي بل لقوانين المنطق الرأسمالى التى تهدف جميعها إلى الربح . ويزداد اليوم باستمرار عدد الفنين الذين يدموا يدركون التناقض القائم بين المنطقين .

إن ما ينتجه البلد الرأسمالى لا تحدده ألبتة الاعتبارات العلمية . أو التكنيكية (وأقل من ذلك أيضاً الاعتبارات الإنسانية) بل قوانين السوق والربح . وتتحكم متطلبات الربح بدورها فى متطلبات السوق لأن الجمهور الذى يتكون منه «الطلب» يخضع للدعاية (التجارية) كما أن النظام كله يخضع لمبدأ الربح . والقطاع الآخر الذى يمثل «الطلب» هو الدولة التى يوجه إنفاقها نتيجة لاختيارات سياسية (إنشاء قوة عسكرية رادعة - حرب فيتنام إلخ . . .) وهكذا فإن عمل الفئتين يخضع لغاية بعيدة عن منطق هذا العمل نفسه .

إن اتخاذ القرارات الهامة فى جميع الدول الرأسمالية يقوم به القائمون على «دنيا الأعمال» : «الحكومة» ، الجيش ، مختلف جماعات الضغط والفنيون ، فى هذه الدول ليسوا إلا أداة للتنفيذ ، حتى إذا كان ذلك عند أعلى المستويات .

والرغم الثانى الذى يروجه هؤلاء الذين يعملون على الإبقاء على النظام الرأسمالى هو الهم القائل بأن الرأسمالية تتحول شيئاً فشيئاً ، نتيجة لتطور الفنون التكنيكية والإنتاجية ، إلى مجتمع لا طبق وذلك عن طريق الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة الذى يؤدى إلى اختفاء الطبقة العاملة .

والحقيقة أنه من الخطأ الفاحش القول بأن عدم المساواة فى توزيع الدخل يعجل إلى التلاشى . فنحن إذا اتخذنا الولايات المتحدة الأمريكية أى الدولة التى قطعت فيها الثورة العلمية والتكنيكية الجديلة أكبر شوط ، وحيث يعتبر الدخل الفردى أعلى من أى بلد آخر ، . . . إذا اتخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثل . . وجدنا عدم المساواة واضحاً تمام الوضوح : ف ٢٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء يحصلون على ٤٦ ٪ من مجموع الدخل ، ٢٠ ٪ من السكان الأكثر فقراً يحصلون على ٤,٦ ٪ فقط من مجموع الدخل .

ولكن عدم المساواة هنا عند مستوى توزيع الدخل والاستهلاك ليس إلا نتيجة - وانعكاساً - للتفاوت الرئيسى عند مستوى الإنتاج حيث تظهر التفرقة الجذرية بين هؤلاء الذين يملكون وسائل الإنتاج ويحصلون على فائض القيمة وبين هؤلاء الذين لا يملكون شيئاً يعرضونه للبيع غير قوة العمل ويتتجون ، للفتة الأولى فائض القيمة . إن الفتة الثانية محرومة تماماً من اتخاذ القرارات . «وتخضع» لإدارة خارجية تمل

عليها سلوكها في ميدان الإنتاج كما في ميدان الاستهلاك ، وتكذب التجربة التاريخية ادعاءات الرأسمالية الجديدة الخاصة باختفاء الطبقات المزعوم وتلاشي التناقضات الطبقية : فإلى جانب علم حدوث أى تناقص عدى نسبي للطبقة العاملة وإلى جانب عدم فقدان النضال الطبقي لأهميته أو لغزاه نجد أن دور ... الطبقة العاملة (مجموع العمال اليدويين والفنيين) كقوة منظمة وقائدة للحركة القادرة على القضاء على متناقضات الرأسمالية في المرحلة الحالية من مراحل تطور الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ... نجد أن دور هذه الطبقة العاملة قد أصبح ضرورياً أكثر من أى وقت مضى .

ولكى تظهر هذه البسيطات بوضوح يكفي أن نتفادى تعريف الطبقة العاملة تعريفاً ضيقاً وذلك بعدم إدخال غير العمال اليدويين في زمرة هذه الطبقة أن هذا التعريف غير العلمي والطائفي ، لم يكن في يوم من الأيام التعريف الذى تبناه ماركس .

(ب) وهناك في الدول الاشتراكية أوهام عكسية تماماً أدت ، في الداخل ، إلى عرقلة ، وأحياناً إلى انحراف ، بناء الاشتراكية كما رمت ، في الخارج ، صورة «كاربكاتورية» للاشتراكية .

ويتضمن مبدأ هذا الوهم إفقاراً وتشويهاً للمفهوم الماركسي للمادية التاريخية ، ونعني به الوهم الذى يميز تمييزاً مطلقاً مستوى واحداً من مستويات الهيكل الاجتماعى . مستوى علاقات الإنتاج ، العلاقات الطبقية ، الأمر الذى يؤدي إلى التقليل — عند المنع — من أهمية التغيرات التى تحدث في القوى الإنتاجية ، وإلى التقليل كذلك — عند المصعب — من العمل العكسي للهيكل العليا بالنسبة للقاعدة .

هكذا نشأ وهمان رئيسيان :

الأول : يقول إنه منذ اللحظة التى تستولى فيها الطبقة العاملة على السلطة السياسية وتغير من علاقات الإنتاج بإلغائها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، فإنه يصبح هناك اتفاق وانسجام بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج وإنه لا يمكن أن يحدث بعد ذلك أى تناقص رئيسي وبالتالي أن يكون هناك داع لعمليات إعادة التوازن المستمرة .

أما الهم الثانى : فهو ذلك الذى يدعو إلى الاعتماد بأن تغيير علاقات الإنتاج يودى بمفرده إلى الاشتراكية ، وأنه سينجم عن ذلك تلقائياً التغيرات الخاصة بالهياكل العليا أى قيام ديمقراطية اشتراكية فى الدولة وأيدولوجية اشتراكية وإنسان اشتراكى جديد .

لقد أثبتت التجربة التاريخية بالنسبة لهاتين النقطتين ، أن شيئاً من ذلك لا يحدث .

لقد ظهر ، من الناحية الاقتصادية ، وبعد مرور الفترة التى جعل فيها التخلف الفنى والثقافى الذى كان سائداً فى البداية المركزية أمراً ضرورياً ، ظهر نظام يتصف بالمركزية البيروقراطية — وذلك نتيجة للتقشف والحصار الرأسمالى والحرب — حيث يتم التخطيط لا تبدوان من أعلى وحيث لاتعدو أن تكون الوحدات الرئيسية أى المؤسسات الإنتاجية ، ليست إلا مجرد وحدات منفصلة للتعالم التى تصدرها من أعلى . وهكذا فإن الاشتراكية تحمل ، بسبب أن بداية بنائها يرجع إلى خمسين سنة مضت أى قبل اندلاع الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، علامات الشكل السابق للتصنيع بنماذج تنميتها الكمية والتنظيم الميكانيكى لإدارته .

أما النموذج «السيرنيطى» أى ذلك الذى يتضمن مبدأ الأثر الرجعى لردود الفعل ، فإنه يفرض نفسه ببطء ، فالمبادرات أو الاقتراحات التى تصدر من أسفل هى بمثابة عامل متغير يخضع للخط الرئيسى الذى يتم تحديده من أعلى . ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الإنتاجية كانت تتميز بأن العلاقات الرئيسية فيها بينها كانت رأسية (علاقات مع القمة — ومركز التخطيط) وبالتالي لم تكن توجد عملياً علاقات أفقية (تداخل مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى) .

لا يوجد فى مثل هذا البنيان الاقتصادى أى ضابط أو تنظيم بواسطة السوق ، أى بواسطة الحاجيات الحقيقية للجماهير ، فعملية وضع البرامج المركزية تعتمد جوهرياً على أسس سياسية .

ولا يمكن كذلك ، فى مثل هذا البنيان الاقتصادى ممارسة أى «ساهمة حقيقية للعمال فى ميدان أخذ القرارات وفى ميدان الإدارة . فلقد كانت الاجتماعات العديدة فى المؤسسات الإنتاجية تكرر من حيث المبدأ لمناقشة عمل الخطوة ولكن ابتداء من

التوجيهات المركزية وحدها التي كان من غير المقبول إعادة النظر فيها ، وحتى الاقتراحات التي تفي بالتفاصيل كانت لا تتعدى مستوى المؤسسة .

وقد ظهر عدم صلاحية وسائل الإدارة هذه مع تبلور نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . ففي بلد مثل تشيكوسلوفاكيا التي لم تصطدم - كما كان الحال بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى - بنتائج ميراث التخلف والتي بدأت على العكس من ذلك بناء الاشتراكية ابتداء من اقتصاد متقدم للغاية . . . في هذا البلد لم تظهر علامات التوقف والجمود إلا حوالى عام ١٩٦١ .

وبدئ عندئذ في البحث عن نموذج آخر للإدارة وذلك بتطويع نظام المركزية البيروقراطية ومنح استقلال أكبر للمؤسسات الإنتاجية الوطنية وإدخال علاقات السوق فيما بينها .

ولكن هذا الجهد الأول للتمشى مع الظروف الجديدة كان يمثل طابعاً تكنوقراطياً لاديمقراطياً ، فلم تعد المؤسسات الإنتاجية على علاقات فقط مع المركز الحكومي المنظم بل أخذت « تتفتح » للخارج ، في اتجاه العمال .

كان يجب ، إلى جانب هذا الإصلاح المناهض للبيروقراطية ، اكتشاف نموذج آخر يعتمد على مساهمة العمال المتزايدة في اتخاذ القرارات وعلى مبدأ الإدارة الذاتية ، وهو نموذج لاقتصاد يتكون من وحدات إنتاجية عضوية لا تتمتع فقط بالاستقلال بل يديرها مجلس منتخب عن طريق العمال أنفسهم . ويتم الالتحام الضروري مع « الخطوة » عن طريق سلسلة من المؤسسات المشابهة ، إقليمية ثم وطنية . وفي هذا النموذج يبقى الشاغل الرئيسى دائماً ليس تحقيق التوازن والتعويضات الجامدة بل التدخل الحلى بين المبادرات التي تجيء من أسفل والتوجيهات التي تصدر من أعلى حتى تتحقق مركزية ديمقراطية حقيقية أى مركزية لا تنصحب بالديمقراطية لصالح المركزية أو بالمبادرة لصالح التوجيه .

إن الأمر لا يعنى مطلقاً اعتناق مفهوم مستلهم من فوضوية وتلقائية « برودون »^(١) فمعد كل مستوى تمارس بالضرورة سلطة رئيس مسئول ، ولكن مسئول أمام من ؟

(١) يسمى « أبو الفوضوية » وهو الذى قال العبارة الشهيرة « الملكية الفردية هي السرعة » وهو لا يعنى بذلك أن الملكية الفردية هي نتيجة لعملية سرعة بل هي وسيلة لتحقيق السرعة ويعتقد أن تحول الملكية -

إنه ليس مشئواً ، كما هو الحال في النظام الرأسمالى ، أمام الملاك الفرديين أو الملاك الجماعيين لوسائل الإنتاج ، بل هو مشئول في الوقت نفسه تجاه السلطة المركزية التي تعبر من حيث المبدأ عن حاجيات المجتمع الإجمالى ، وتجاه مجموع العمال .

والخوف الذى يثيرها نموذج الإدارة الذاتية هذا لا تبرره لا التجربة التشيكوسلوفاكية ولا تجربة يوغوسلافيا ، الأكثر امتداداً والتي تختلف عن سابقتها اختلافاً بيناً .

وثمة صفتان رئيسيتان تحلذان هذا المجتمع كمجتمع اشتراكى :

١ - العمل وحده هو الذى يعطى الحق في الحصول على فائض القيمة ، الأمر الذى يستبعد إمكانية استغلال العمل .

٢ - المساهمة المباشرة لكل فرد ابتداء من المستوى الاقتصادى ، في اتخاذ القرارات التي يتأثر بها مستقبله . فالاشتراكية كما قال لينين (١) ليست فقط نظاماً يعمل من أجل العمال بل إنه نظام يعمل بواسطتهم .

• • •

«الاستغالية إلى ملكية تظل من عنصر المركة سيوى في النهاية إلى اخفاء الطبقات الاجتماعية فلن يوجد في المجتمع أقوىاء وضعفاء ، وحينها يسود المدل المجتمع تصبح الحكومة نفسها بمنهاها التقليدى غير ذات موضوع لأنها في وضعها الراهن ليست إلا وسيلة يستخدمها البعض لاستغلال الآخرين وهذا الوضع الجديد هو ما يطلق عليه المجتمع الفوضوى ، أى المجتمع الذى لا تحكمه أية حكومة بالمعنى المعروف ، والذى يعيش فيه رجال أحرار يتمتعون بالمساواة التامة .

(المترجم)

(١) لينين - أعماله الكاملة الجزء ٢٥ ص ١٨٢ .

التحول العلمى والتكنيكى

و

الثورة الاجتماعية

تتمثل المشكلة الأيديولوجية التى تحول : سواء فى النظام الرأسمالى أو فى النظام الاشتراكى ، دين مواجهة نتائج التحول أى تحول دين تحقيق التناسق بين العلاقات الاجتماعية والتطور الحالى للقوى الإنتاجية ، تتمثل فى الأوهام الخاصة بتلقائية وآلية المستقبل التاريخى .

لقد أشرنا فيما تقدم إلى « الممكّنات » المتاحة أمام الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة وذكرنا أن الاعتقاد بأن هذا « الممكن » يمكن أن يصبح حقيقة بطريقة تلقائية يعد بمثابة وهم قاتل .

وتبرز أمامنا بعد القضاء على هذا الوهم مشكلتان :

— بالنسبة للدول الرأسمالية : كيف يمكن أن تصبح الثورة ممكنة فى بلد متقدم للغاية ؟

— بالنسبة للدول الاشتراكية : أى نوع من نماذج الاشتراكية يمكن أن يسمح بتحقيق هدف الاشتراكية الرئيسى فى ظل الظروف التاريخية الجديدة التى أوجدها التحول ؟

لكى نجيب عن هذين السؤالين — وهو هدف هذا الكتاب — علينا أن نستعيد إلى الذاكرة الفكرة الرئيسة لتأملاتنا وإلى سنستخدمها كمرشد عام طوال البحث ، وهذه الفكرة هى : لأول مرة فى التاريخ تسير متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنيكية ، متطلبات الديمقراطية وتطور الإنسان ، فى نفس الاتجاه : طالما أن الازدهار الكامل لما هو إنسانى فى الإنسان أى القدرة على الخلق ، أصبح ، أكثر فأكثر ، الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية والتكنيكية .

إن أى محاولة جريئة للتنبؤ بالمستقبل ، فى المرحلة الحالية ، يمكن أن تصبح التحول الكبير

مجرد امتداد للماضى ، كما أن اليقين الوحيد هو ذلك الذى يتركز على التطور
الناتج عن التحول الجارى تحقيقه الآن والذى يفتح الباب أمام « الممكن » الذى
يتعين على أبنائنا أن يكتشفوا مكوناته .. أبنائنا الذين أصبحوا من الآن يشكلون
مشكلة للمجتمعات المتجمدة .

إن كل جيل منذ آلاف السنين وحتى الآن كان يجد نفسه أمام ظروف
حياته العامة وكأنها إحدى « المعطيات » التى لا تتغير أبداً أثناء فترة حياته .

والفتيان والفتيات الذين يلفون اليوم العشرين من عمرهم ، هم فى نفس سن
الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . وهم يعاصرون تحولاً يغير من مجموع ظروف
الحياة وشروطها أكثر مما ضلت التطورات التى ترجع إلى مئات السنين . ومن الآن
فصاعداً سيصبح الأمر على الوجه التالى : سيعرف كل جيل أثناء حياته ، عدة
تقلبات متعاقبة تحتاج مدينتنا وحياتنا .

إن شباب عام ١٩٦٩ يمثل « قدامى » هذا التحول ولهذا فمن يمكنه أن يدهش
أمام قلق هذا الشباب وثورته أو يعيب عليه هذا القلق وتلك الثورة ؟ ...
و « خلافاً للأجيال » التى تبلغ درجة من العنف لم يسبق لها مثيل هى النتيجة
الحتمية للتحرك المستمر لأمس مجتمعاتنا نفسها .

وإن المرء ليعاصر فى كل مجتمع متصلب داخل إطار « الأوتوماتيكيات » التى
تكونت فى الماضى ، وحتى فى الماضى القريب ، وفى كل مجتمع يرفض للشباب حقه
فى إعادة النظر فى جوهره وقيمه وغاياته ، وفى كل مجتمع لا يسمح لكل عضو
فيه بالمساهمة فى وضع القرارات التى تحدد مستقبله ... إن المرء يعاصر
فى كل من هذه المجتمعات ازدياداً كبيراً فى جرائم الشباب وسلبيته ذلك الشباب
الذى يحس بسخافة النظام الذى يعيش فى ظله وبالأغلال التى تقيد فيه .

لقد أسبغ كارل ماركس فى مقارنته بين الثورات البورجوازية والثورات
البروليتارية ، على هذه الأخيرة القدوة على تخطى نفسها باستمرار فهو يقول فى
هذا الصدد : « تنتقد الثورات البروليتارية نفسها باستمرار ، وتوقف فى كل لحظة
مسيرتها وتعود إلى ما كان يبدو أنه قد أنجز بالفعل لإعادة إنجازه من جديد ،
ساخرة فى قسوة من تردد وضعف وبؤس محاولاتها الأولى ... كما أنها تراجع دائماً

من جديد أمام ضخامة أهدافها حتى يتبلور في النهاية الوضع الذي يحل من المستحيل العودة إلى الوراء .. (١)

لقد أثبتت لنا التجربة التاريخية ، للأسف : أن الثورات البروليتارية ليست بمنأى عن التصلب البيروقراطي والأحكام القاطعة . ولا حتى من الانحرافات الداخلية .

ولكن النموذج الإنساني الجميل للاشتراكية الذي حدده ماركس ولينين يجد في ظل الظروف الجديدة التي أوجدتها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . شروطاً أفضل من أى وقت مضى تساعد على تحقيقه . ولكن هذا النموذج لم يتحقق بعد . ويعد خلق نموذج جديد للثقافة جزءاً لا يتجزأ من هذا الأخير .

وعندما يعنى الأمر دولة اشتراكية فهناك مشكلات جديدة تفرض نفسها في ميدان الثقافة . فهناك أولاً مشكلات الغايات أو الأهداف .

إن أبرز صفات الرأسمالية اليوم في المجتمعات الأكثر تقدماً اقتصادياً وتكنيكياً ، وفي الولايات المتحدة في المقام الأول ، هو كونها مجتمعة بدون أهداف .

فالإنتاج من أجل الربح يؤدي . كما سبق أن أوضح ماركس . إلى إنتاج من أجل الإنتاج أى إلى إنتاج يتسم بالفوضى ، ولا علاقة له بحاجيات الإنسان « الإنسانية » وما يتبع ذلك من استهلاك من أجل الاستهلاك والانزلاق الجماعي الأعمى لاستهلاك « التقاليع » (٢) .

يقول ماركس : « يشاهد المرء في الاقتصاد البورجوازي — والعصر التابع له — تشويهاً كاملاً لتكامل الإنسانية بدل ازدهار هذا التكامل . ويصبح تغير الكائن إلى مجرد " شئ " تقيراً كاملاً ، ويضحي بما هو غاية في ذاته : نتيجة لحركة انعكاسية جذرية ، من أجل هدف خارجي .. »

ويستأهل ماركس : وعلى العكس ماذا ستكون عليه الثروة عندما يتم تخطي الأشكال التي امتثلتها في ظل النظام البورجوازي ؟ « إن ذلك سيؤدي إلى سيطرة

(١) كارل ماركس ١٨ « بريمر » لوى بولفارت ص ١٦٠ .

(٢) يقصد بالتقاليع سلع هي أشبه بالعب ليس لها أية فائدة للمستهلك ربما غير التسلية . وقد شاعت هذه السلع أخيراً في أسواق الدول الغربية . (المترجم)

الإنسان الكاملة على القوى الطبيعية ، على الطبيعة الخارجية وعلى طبيعته هو نفسه . .
وسيوذى أيضاً إلى ازدهار قواه الخلاقية ازدهاراً كاملاً يجعل من " كلية " التطور
هذه " غاية في ذاتها " (١) .

والاشتراكية هي الشرط الأول لتحقيق هذا الانعكاس في الاتجاه ، ويقع
على عاتق الاشتراكية التي تحرر الإنسان من القيود التي تتميز بها جميع الأنظمة
الطبقية — فيما وراء العهد الذي تتحدد فيه حاجياتنا وأهدافنا في ظل اقتصاديات
التقشف — إشباع الحاجيات الجديدة التي تخلقها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ،
وأولها تلك الحاجة ذات الصبغة الإنسانية البحتة . . . حاجة الإنسان إلى أن يكون
« خالفاً » .

يقول « وليم موريس » صديق أنجلز في قصته الخرافية « قصص من العلم »
على لسان إنسان المستقبل : « الآن فقط أصبحنا ننتج لا من أجل الربح بل لإشباع
الحاجيات . . . ننتج لتحقيق السعادة . . . ومن أجل الحياة » .

هذه هي المهمة الرئيسية للاشتراكية : إتاحة الفرصة الحقيقية لكل إنسان لكي
يصبح إنساناً أى خالفاً ، وذلك عند جميع مستويات وجوده الاجتماعي أى المستوى
الاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي .

إننا لا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك في تعريف الحاجيات لأن تنبؤاتنا لها
حدود تخضع لمبدأ معين : فنحن رجال غارقون حتى آذاننا في قيود الماضي وأغلاله
ولا يمكننا أن نعرف ماذا ستكون عليه اختيارات وأسس وقرارات الرجال الذين
سيحررون من هذه القيود والأغلال .

والمشكلة في هذا المجال هي خلق أجيال من البشر يتمشى تفكيرها مع قوالب
التفكير والعمل والحساسية التي يحتمها التحول الجارى تحقيقه الآن .

كيف يمكن تكوين رجال يحسون أنهم ليسوا غرباء في هذا العالم الجديد عالم
العلم والتكنيكية ، ويكون في مقدورهم التحكم فيه بدلا من رسوخهم في أغلال
قوتهم نفسها ؟ . .

إن أكبر خطأ يمكن ارتكابه هو وضع الإنسان في مدرسة الآلة والإعلان

مسبقاً ، عن « موت الإنسان » في حين أن التحول « السيبرنيطيقي » يجعل من الممكن ازدهار الذاتية الإنسانية ازدهاراً لم يسبق له مثيل .

إن تفوق الحاسب الإلكتروني من حيث « الدقة » يعد تفوقاً سريعاً . والمشكلة الرئيسية للتأهيل الثقافي في أيامنا هذه لا تكمن في ادعاء منافسة هذا الحاسب بل في كيفية استعماله بطريقة تسمح بطرح المشاكل عليه وتحديد غايات محددة له . وإن أهم صفة يجب تنميتها ليست « المنطق » بل « الخيال » وإلا أنزلنا الثقافة إلى المرتبة الوظيفية البحتة ، أى تلك المرتبة التي تعتبر فيها الغايات كمعطيات ويستخدم فيها الحاسب الإلكتروني لتضخيم الوسائل إلى الحد الأقصى .

ويقضى الاستعمال الإنساني لهذا الجهاز العظيم - الحاسب الإلكتروني - بأن يرى فيه المرء وسيطاً . بين مجموعات البيانات ، والخيال الخلاق للإنسان . وعلى عكس آلة القرن التاسع عشر التي جعلت الإنسان يقتصر على دور الخادم « والوسيلة » فإن الآلة في القرن العشرين يمكنها أن تحرر الإنسان من جميع المهام التي لا تتضمن تحديد المشكلات واختيار الغايات .

ولتحقيق هذا المطلب تحتم الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة قيام أعمق ثورة في تاريخ الإنسان وذلك : في المقام الأول ، لأن أهداف الثقافة نفسها غير لائقة . فمن الآن فصاعداً يمكن أن تظهر ، في قلب الإنتاج المادى نفسه . وليس على هامشه : وبالنسبة لعدد من البشر يزداد باستمرار القدرة على التجميع والتركيب وعلى التجديد والتساؤل أى تلك الصفات التي كانت تميز فيها مضى « الصقوة الإنسانية » .

وهكذا تصبح ثقافة الإنسان ذات الأبعاد الإنسانية هي الشرط الأول للتنمية . ويصبح كل ما وضعته العقائد الدينية والفن « بعيداً » عن العمل ، يصبح الآن في « قلب » العمل ، وفي المقام الأول ، الأبعاد الإنسانية للذاتية والتسامي . وقد أرغم التحول أعمق المسيحيين والماركسيين تفكيراً على الدخول في حوار ساعدهم جميعاً على إعادة التفكير والتعمق ، في ظل ظروف عصرنا في هذا « التميز » الإنساني .

وإذا كانت المسيحية ، بالنسبة للمسيحيين ، قد زرعت في نفوسهم تقدير

الذاتية ، فإن تقليداً طويلاً دفع بهم في كثير من الأحيان على قصر هذه الذاتية على نزعها « الداخلية » فقط .

وهكذا تبخر لإيمانهم ليصبح لوناً من ألوان التقوى والعبادة الشخصية . وقد ساعدهم حوارهم مع الماركسية على إعطاء إيمانهم من جديد أبعاده التاريخية والاجتماعية ، أبعاده الإيجابية المناضلة .

واقترنت « الذاتية » بالنسبة للماركسيين ، اللذين دفعتهم الظروف التاريخية التي نما فيها مذهبهم إلى تسليط الأضواء على اللحظات الموضوعية للحقيقة التاريخية والنضال الاجتماعي ، اقترنت على كونها ليست أكثر من مجرد انعكاس تاريخي للحقيقة الموضوعية و « حركة » هذه الحقيقة . وقد ساعدهم بدورهم الحوار المتشدد مع المسيحية في أن يكتشفوا في الماركسية ماركسية ماركس ولينين ، الدور الرئيسي للمبادرة التاريخية للجماهير والتي أضنى عليها الضمير النظري فاعليتها الكاملة .

وبالنسبة « لزرعة التسامى » فإن الماركسيين أنكروها ورفضوها جملة وتفصيلاً بسبب ما قد ينجم عنها من اتجاهات لا تخضع للمنطق وما تتضمنه من إعجاز الأمر الذي شوها كمنصر من عناصر التقاليد الدينية . وقد فعل الماركسيون ذلك على الرغم من أن واضع أسس الماركسية الأوائل كانوا قد أكدوا أن النشاط الإنساني هو شيء آخر غير مجموع ، أو ناتج ظروف تبلور هذا النشاط . وقد أدت مواجهتهم الجادة للمفهوم المسيحي الخالص للإنسان إلى تمييز المعنى الأساسي للتسامى عن المفاهيم الأخرى المغلوطة .

وهكذا استطاعوا أن يحددوا « التسامى » لا على أنه صفة من صفات الخالق بل على أنه أحد الأبعاد الإنسانية للإنسان ... على أنه تبلور للجديد ولحظة « تخطي » ديالكتيكية .

وبدأ المسيحيون ، نتيجة لرد فعل عكسي له مفزاه ، يعملون على تحرير عقيلتهم وأخذ عدد هؤلاء الذين لا يرون في « التسامى » مبدأ من المبادئ « الآمرة » بل مبدأ من مبادئ الحرية ، وكذلك عدد هؤلاء الذين يعيشون لإيمانهم لا على أنه خضوع واستسلام ولكن على أنه ثورة وتمرد وقطيعة ثورية مع ما هو « معطى » ، أخذ عدد هؤلاء يزداد يوماً بعد يوم .

ليس هذا سوى مثال للتحويلات الداخلية في المذاهب وفي الإنسان ، تلك التحويلات التي يحتملها التحول الأول العلوم والتقنيكية والذي يقضى « بالتمدد » كبداً « للتلقين » المتبادل .

هناك اتجاه الآن — نشأ نتيجة لرد الفعل ضد النزعة « المحافظة » في الإنسانيات القديمة التقليدية — يرى إلى عدم إرساء التعليم على غير أسس علم الطبيعة الموضوعي . لقد أدى نفس الاتجاه التنازلي من المنطقية الديكارتية إلى المنطقية الإيجابية إلى استبعاد ذاتية الإنسان الخاصة كما لو أن « الذاتي » ليس إلا مجرد انعكاس أو تسجيل « لمعطى » موضوعي .

ولقد أصبح واضحاً اليوم ، أكثر من أى وقت مضى . أننا نعيش في عالم خلقه الإنسان ، وطبيعة صيغت تماماً بالصيغة الإنسانية . وأن أول مهام الإنسانية العلمية في عصرنا هي مساعدة كل إنسان على اقتناص — أثناء مسيرة الإنسانية الطويلة — لحظات الخلق الإنساني التي أوجدت هذه الطبيعة . وعلى جعل كل إنسان يعيش في شكل مركز . مغامرة الإنسانية الخلاقة في ميدان معرفة وتغيير العالم .

وهكذا يصبح علم الجمال — بمعناه العميق في تأمل عمل الإنسان الخلاق والظروف المحيطة بهذا العمل — لحظة جوهرية في تكوين الإنسان كما يصبح هو أيضاً علم الاختراع وهكذا نصل إلى علم الجمال (العصري) وهو علم جمال لا يقوم على مبادئ « أسطو » في التقليد والمحاكاة ، تقليداً ومحاكاة طبيعة « مطعاة » ولكن علم جمال بعيد عن مبادئ أسطو — كما يقول بريشت — وبنى على « التجاوز » والمساهمة الداخلية للخلاقة للقارئ والسامع والمشهد الذي يجب على كل منهم أن يتبنى لحسابه الخاص اقتراحات « العمل » المتعددة ومشاكله وتحدياته بغرض خلق بدائله المستقبلية . ويمكن أن يكون هذا الفن هو بمثابة الاختيار التمهيدى للثورة الضرورية .

فالمشكلة لم تعد . كما كانت خلال آلاف السنين هي تكوين نوع من الإنسان يمكنه مسابقة متطلبات نظام اجتماعي مستقر ، بل إعداد الإنسان لتكوين نفسه طوال فترة حياته ، إنسان يعيد خلق نفسه في عالم يتغير تغييراً دائماً وسريعاً .

إن الأمر ، كما يقول روهوفان ريشنا وهو جعل المتعلم ذا دور إيجابي فيما يتلقاه من تعليم^(١) .

ويتطلب ذلك تغييراً في وسائل التعليم وفي غاياته وأهدافه . فإذا كان التعليم المستمر سيفوق رويداً رويداً المدرسة التي يقتصر دورها حتى الآن على تلقين مجموعة معارف معينة وعناصر تدريب صالحة ، من حيث المبدأ ، لفترة الحياة كلها . وإذا كانت عمليات التدريب الدورية ستصبح أكثر شيوعاً فإن مبدأ التعليم القديم سيؤدي سريعاً بسبب زيادة عدد المدرسين إلى هذه السخافة : نصف سكان الأمة سيدرسون لنصفها الآخر ، وسيزيد تدريب المستولين عن التعليم أنفسهم من هذا الوضع الغريب .

ولهذا فإنه يجب التفكير في أن الفنون الإلكترونية سوف تهب لنجدة المدرسة ، وأن تدريب العناصر على استخدام الحاسب الإلكتروني وطرق تشغيله سيصبح من الدراسات الأساسية ، مثل القراءة والحساب ، وأنه ابتداء من هذه النقطة فإن أهم ما في التعليم سيتم عن طريق التليفزيون وآلات التسجيل وأنه سيتم نقل أهم المحاضرات - بل عرضها في صورة مرئية - إلى ملايين الأطفال والرجال والنساء ، في أي سن من سنى حياتهم .

وبتلك الطريقة وحدها يمكن لكل فرد أن يستوعب أسمى المنجزات العلمية والفنية ، وأرقى مبتكرات الحياة والعقل وأن يصبح متمرنًا على الخلق .

وبهذه الطريقة وحدها أيضاً يمكن لكل فرد أن يعتاد على مشكلات بناء المستقبل ، وأن يحاط علماً بالمواضيع والأهداف والاختبارات الممكنة وبدائلها في عملية تحديد المخططات الطويلة المدى، أن يساهم إيجابياً في عملية البناء وأن يشعر - كما كان يحلم جوريس^(٢) - بأنه أداة فعالة في المدنية العالمية .

(١) في كتاب بعنوان « المدنية عند مفترق الطرق » .

(٢) جان جوريس من كبار الاشتراكيين الفرنسيين وتتميز اشتراكيته بثلاث صفات رئيسية :

١ - اشتراكية تؤمن بالنظام الجمهوري فلا يجب الفصل، في رأيه، بين المسائل الاقتصادية

والمسائل السياسية ، بين العدالة الاجتماعية والحرية ، بين الاشتراكية والجمهورية .

٢ - اشتراكية علمية ومثالية في نفس الوقت . اشتراكية لا تكتفي - كاشتراكية ماركس - بإظهار

أن القضاء على النظام الرأسمالي يعد أمراً محتوماً بل تظهر « عدالة » هذا التحول المحتوم .

- هذا هو الإنسان الجديد الذى يجب أن نتعلم كيف نخلقه :
- مناضل من مناضلى الثورة ضد أى حرمان من الحقوق الطبيعية .
 - شاعر من شعراء الخلق يناهض القوضى .

٣ - اشتراكية تضمن الطاقة الفردية والادخار الفردى والملكية الفردية غير المستغلة البقاء والازدهار داخل إطار التنظيم الجماعى . ومن أبرز آراء « جوريس » أن التحول الاجتماعى لا يمكن أن يتم بالقوة وهو يقول فى هذا الصدد : « قد تضطر البروليتاريا فى لحظة من لحظات التطور وأمام مقاومة أو جنون البورجوازية المجرم إلى التمرد واستخدام وسائل العنف ولكن يجب ألا نعتقد أن حركة التمرد وحدها كافية لتكوين عهد جديد . فسيبقى النظام الرأسمالى قائماً غذاة الثورة وستصبح البروليتاريا المنتصرة ظاهرياً عاجزة عن استغلال وتنظيم انتصارها إذا كانت لم تعتمد من قبل لهذا النصر ولتسلم السلطة عن طريق تدعيم مختلف المنظمات النقابية والتعاونية حسب آرائها ومبادئها . . . » (المترجم) .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية

ونائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة

لا يمكن أن نتأقلم الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة — لربطها البحث العلمى بالإنتاج ربطاً عكماً ، ولأن تنظيم المؤسسات الإنتاجية الذى يقوم على علم « السيرىطيقا » لا يصبح مربحاً إلا بالنسبة للمجموعات الإنتاجية الضخمة ، لا يمكن أن نتأقلم هذه الثورة تأقلاً تاماً إلا حيث توجد إمكانية تحقيق تراكم كبير لرأس المال . . . تراكم سابق (على هذه الثورة) .

وتعطىنا الولايات المتحدة الأمريكية . بالنسبة للعالم الرأسمالى مثالا ممتازاً يسمح بدراسة التغيرات التى تحدث الآن فى نظام يقوم على أساس السوق والربح ، وإلى تبلورت فى أعقاب التحول الكبير فى القوى الإنتاجية .

ليس من الصواب فى شىء الاعتراض بأن ١٠ ٪ تقريباً من الإنتاج الإجمالى للولايات المتحدة يخضع لنظام التسيير الآلى وأنه من الممكن والحال هذه ، ولفترة زمنية طويلة ، تحليل اقتصاديات هذا البلد ونظامه الاجتماعى تبعاً لمجموعات التصنيع ذات الطابع التقليدى . فهذا التفكير « الميكانيكى » الطابع يصل فى سخفه إلى مستوى تفكير الطبيب الذى يقول : إن عقل وقلب مريضى هما اللذان فى حالة سيئة للغاية ولكن هذه الأعضاء لا تمثل غير ١٠ ٪ تقريباً من وزن جهاز المريض الكلى ، ولهذا فى مقدورى أن أعتبر ذلك أمراً غير ذى قيمة فى تشخيصى ، وانظر إلى نسبة الـ ٩٠ ٪ الباقية من جهاز مريضى وكأنها تعمل فى ظل القوانين العادية لجسم سليم . . .

ومثل هذا الموقف يجعلنا نتناسى أن الجهاز الاقتصادى والاجتماعى مثله فى ذلك مثل الكائن الحى . هو بناء تشابك وتلاحم فيه جميع عناصره وبالتالى ، وبالنسبة للحالة التى تعيننا . فإن نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة لا بد أن تنتشر

فيا وراء قطاع المصانع الخاضعة لنظام التسيير الآلى وكذلك فيها وراء النشاطات التى تعمل فيها الحاسبات الإلكترونية .

وهكذا ، فإن مجموع الجهاز الاقتصادى والاجتماعى ينخفض تدريجياً للتغير تحت تأثير انتشار العلم فى ميدان الإنتاج ، وتحول القوى الإنتاجية وهو تغير يفوق بكثير ما سبقه من تغيرات .

ولكن ما هى . بالنسبة للولايات المتحدة ، نتائج هذه الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، التى تولد مجتمع « ما بعد التصنيع » أى مجتمعاً يصبح فيه تنظيم البحوث والمعارف العلمية قوة إنتاجية رئيسية ؟

إن أول هذه النتائج وأعققها أضراراً فى الولايات المتحدة الأمريكية تلخص فى تغيير طبيعة المتناقضات الرأسمالية . من العيب أن نكرر دائماً أن « المتناقضات تزداد حدة » إذا لم نصف لهذا القول فى الحال أن المتناقضات التى تزداد حدة ليست هى متناقضات القرن التاسع عشر بل متناقضات القرن العشرين . وهذا لا يعنى مطلقاً ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، أن المتناقضات القديمة قد اختفت . كل ما فى الأمر أنها تغيرت تغيراً جذرياً نتيجة للمتناقضات الجديدة .

إننا هنا بصدد نوع جديد من أنواع التنمية ، وتغير فى الطبقات والعلاقات الطبقية ، ودور جديد تضطلع به الدولة ، ولإيديولوجيات تتفق مع طبيعة المشكلات الناجمة من هذا التغير المباغت كما أننا نواجه التساؤل القلق الخاص بالموضوع النهائى : . . موضوع الغايات الأخيرة لهذا المجتمع .

ما هى الظاهرة الرئيسية التى يمكن بواسطتها إلقاء الضوء على هذه التغيرات الجديدة ؟

إن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة التى تحم نظام البرامج الطويلة الأجل تؤدى إلى انعكاس فى العلاقات بين الإنتاج والسوق .

لقد أوضح جون كينيث جالبرايت فى دراسته عن النظام الاقتصادى الأمريكى والى أسماها « الدولة الصناعية الجديدة » هذه الظاهرة الجوهرية التى يجب استخلاص كل نتائجها .

تتميز عمليات الإنتاج فى المؤسسات الضخمة التى استطاعت تحقيق

الاستثمارات الخاصة بصنيع إنتاجها بالصبغة « السيرنطيقية » بمرور فترة زمنية طويلة بين اللحظة التي يتم فيها وضع مشروع الإنتاج ولحظة تنفيذ هذا المشروع ثم طرح الإنتاج في الأسواق .

ويكون من الميسر على الإنتاج في مثل هذه الظروف الجديدة أن يتأقلم مع متطلبات السوق ، كما يصبح من المحتم ، أكثر فأكثر إخضاع السوق لمتطلبات الإنتاج .

وتحقق المؤسسات الإنتاجية الضخمة هذا الهدف بطريقتين رئيسيتين :

١ - بالتأثير على المستهلك بواسطة عدة وسائل . تعتبر الدعاية (التجارية) إحداها ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة .

٢ - وتنوع فرص البيع خارج السوق . تلك الفرص التي ينتجها بوجه خاص القطاع العام في قطاعاته الخاصة بالتسليح وتجارب القضاء .

علينا الآن أن نستخلص عند المستوى الاقتصادي، نتائج هذه العلاقة الجديدة بين الإنتاج والحاجيات . إن اختيار ما يجب إنتاجه في مثل هذا النظام يقل خضوعه بالتدرج لحاجيات المستهلك وبالعكس يزيد خضوعه بالتدرج لمتطلبات نمو الاحتكارات التي تسيطر على السوق وتؤثر في السلوك الشرائي للمستهلك .

وبطبيعة الحال فإن هذا القانون الجديد الذي يحكم العلاقات بين الإنتاج والسوق ، كعظم القوانين الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية هو بمثابة قانون يحدد الاتجاهات الممكنة وليس أكثر من ذلك . ولهذا يكون من السخف القول اعتماداً على الافتراض السابق بأنه لم تعد هناك سوق في الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن الحقيقة هي أن الاحتكارات الكبرى وخاصة في القطاعات الصناعية القيادية تحاول التحرر من السوق وتنجح في ذلك إلى حد كبير .

وهكذا . فإن ما هو في سبيله إلى التبلور وما يعد بالتالي حاسماً بالنسبة للتحليل والإسقاط ، هو تراجع اقتصاد السوق بالمعنى التقليدي للكلمة وتزايد عدد القطاعات التي تظهر فيها قوانين جديدة .

إن الرأسمالية الأمريكية في عام ١٩٧٠ لم تعد الرأسمالية التي كان في مقدور ماركس أن يتناولها بالتحليل منذ قرن من الزمان في إنجلترا .

لقد كانت جميع تفسيرات ماركس في « رأس المال » تعتمد على نظرية السلعة أي على الإنتاج من أجل السوق ، كما أن مفاهيمه الرئيسية الخاصة بالقيمة ، القيمة المضافة والأزمات تولدت من التحديدات الداخلية للسوق الرأسمالية ونجم عن ذلك القانون الخاص — وهو قانون نسبي وعلقي في نفس الوقت — بالإفقار المستمر الذي تخضع له الطبقة العاملة .

وظل تحليله صادقاً دون الحاجة إلى إدخال تعديلات رئيسية عليه حتى نهاية الثلث الأول من هذا القرن . وكان التأكيد الأخير الواضح لهذا التحليل هو الأزمة الأمريكية والعالمية الكبرى في عام ١٩٢٩ .

مما لاشك فيه أن القول اليوم مع الماركسيين التقليديين بأن .. « المتناقضات تزداد حدة » دون أن نحدد أن الأمر يعني بوجه خاص متناقضات جديدة أو على العكس من ذلك التصريح مع أعداء الماركسية بأن « تنبؤات ماركس لم تتحقق » وما لاشك فيه أن هذا القول في الحالتين ينتمي إلى نفس التفسير المدرسي وغير التاريخي لتفكير ماركس . ذلك التفسير الذي يضع هذا التفكير في قالب جامد ويخلق منه قوانين اقتصادية صالحة لكل زمان ولكل مكان . وينفل ذلك حقيقة رئيسية هي أن أهم ما في الماركسية الحية ماركسية ماركس ولينين . هو الأسلوب الذي يسمح عن طريق تحليل المتناقضات « الحاضرة » بالتنبؤ « بالممكنات » وتحقيقها .

من يستطيع منطقياً في ظل الظروف الحالية لتطور الاقتصاد الأمريكي تصور أن الاشتراكية ستظهر في هذا البلد نتيجة وضع مبهم غامض تضطر فيه الطبقة العاملة تحت ضغط البؤس إلى القيام بتمرد عام يشبه ذلك الذي حدث في « كويون شيكاغو » الذي تخيله جاك لندن في عام ١٩٠٧ في كتابه الكعب الحديدى ؟ ..

وقد سبق أن أوضحنا^(١) أثناء النقاش الذي دار في فرنسا حول موضوع إفقار الطبقة العاملة المستمر بأن هذا الإفقار لا يمكن أن يعرف بانخفاض القوة الشرائية انخفاضاً مستمراً بل بدرجة الحرمان من الحقوق الطبيعية . ويتخذ هذا الحرمان أشكالاً جديدة في المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية، فانعكاس

(١) انظر روجيه جارودي « الأسس النظرية لقانون الإفقار الدائم — الكراسات الشيوعية »

العلاقات بين الإنتاج والسوق يؤدي إلى خضوع المجتمعات للجهاز الذي أنشئ لتطوير سلطاتها .

فعندما تتحدد حاجيات الفرد - أو حتى تخلق خلقاً - بواسطة الأجهزة المحركة للإنتاج ، وعندما تصبح أهداف الدولة ، إلى حد كبير ، خاضعة للمتطلبات الداخلية لهذا الجهاز (المجموعة العسكرية - الصناعية) فإننا نكتشف الجذور الجليدة للحرمان وبحر الصبغة الإنسانية من الإنسان .

عندئذ يفقد العمل الإنساني والمخطط التاريخي الإنساني صفتها الإنسانية الحقة ، أي الوعي بالغايات واختيار هذه الغايات قبل القيام بالعمل .

إن المشكلة التي تطرح نفسها بصورة مأساوية في هذه الظروف هي مشكلة غايات وأهداف المجتمع .

فغايات وأهداف الجهاز الاقتصادي على صورته هذه هي النمو والتوسع . وهكذا يصبح نمو الجهاز وفعاليته غاية في ذاتها ويصبح المقياس العملي الوحيد هو مستوى التفوق في الإنجاز .

وهكذا تظهر « ديانة » الوسائل و « عقيدة » التوسع . وقد استطاع أحد رجال الاقتصاد أن يشرح هذا الاتجاه لطريقة الحياة الأمريكية في جملة ساخرة : سوف يطرح القديس بطرس على كل مواطن أمريكي ، عند وصوله إلى السماء بغرض إرساله سواء إلى الجنة أو إلى المطهر أو إلى النار سؤالاً واحداً وهو : ماذا فعلت لكي تزيد من الناتج الوطني الإجمالي (١) ؟ .

وقد أظهر النظام فعالية كبيرة ولكنه مع ذلك لم ينجح في القضاء على المتناقضات الأولية للرأسمالية ونعني بها تركيز الثروة بين عدد قليل من الأيدي ، والبؤس بين قطاعات كبيرة من البشر . حقيقة أن عدد المحرومين في الولايات المتحدة يعد أقل مما هو سائد في غالبية دول العالم ، ولكنه مع ذلك لا يزال ضخماً .

(١) الناتج الوطني الإجمالي هو متوسط قيمة السلع والخدمات المنتجة في ساعة عمل مضمرة في مجموع ساعات العمل التي تمت في بلد ما . وعلى سبيل المثال فإن ساعة عمل في الولايات المتحدة تنتج ما قيمته ٢٠ دولار . وهناك ٧٤ مليون شخص يعملون في الميدان المزدحم وينجزون في المتوسط وبالنسبة لكل منهم ٢٠٠٠ ساعة عمل سنوياً وهذا يعطينا بالتقريب ١٥٠ مليار ساعة عمل سنوياً وبالتالي ناتج قومي يقدر بـ ٧٨٠,٠٠٠ مليار دولار .

وليس من الحقيقة في شيء أن الرأسمالية — وحتى أوسعها ثراء — استطاعت التغلب على هذا التناقض الرئيسي . [١]

في عام ١٩٥٥ كان $\frac{1}{18}$ من الأسر الأمريكية يمتلك $\frac{1}{8}$ من الثروة الوطنية . وفي عام ١٩٦٩ ، عشية الأزمة الكبرى ، كانت ستة ملايين أسرة (أكثر من ٢١٪) من مجموع الأسر الأمريكية البالغ عددها ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ أسرة تحصل على دخول سنوية تقل عن ١,٠٠٠ دولار و ١٢,٠٠٠ أسرة (أكثر من ٢٤٪) تحصل على دخول سنوية تقل عن ١,٥٠٠ دولار ، ١٠ ملايين أسرة (أكثر من ٧١٪) تحصل على دخول سنوية تقل عن ٢,٠٠٠ دولار . هذا مع العلم بأن مبلغ ٢,٠٠٠ دولار كانت تعتبر في ذلك الوقت ، بسبب تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة ، الحد الأدنى الضروري للحياة لائقة .

وهكذا فإن ٣٦,٠٠٠ أسرة الأكثر ثراء كانت تحصل على دخل يساوي ما تحصل عليه ١٢ مليون أسرة يبلغ دخل كل منها ١,٥٠٠ دولار سنوياً . وهكذا نرى أن هذا الوضع يبعد كثيراً عن « الديمقراطية الاقتصادية » . وفي عام ١٩٤١ كانت ١٤٪ من الأسر تحصل على أقل من ٥٠٠٠ دولار وهكذا وكما كتب أندريه موروا^(١) — فإن الفقر لم يختف .

وفي عام ١٩٦١ ظل سدس عدد السكان فقيراً ، بل إن الرئيس كينيدي يقول في تقريره عن وضع الاتحاد إن هذه النسبة تبلغ ٢٥٪ .

وكتب رجل الاقتصاد ليون كيسيرلينج في عام ١٩٦٤ : « إنني لا أعتقد أن نظام توزيع الدخل القوي الحالي سيجعل من الممكن إنقاص معدل البطالة بدرجة كبيرة أو إنقاص عدد الفقراء بنفس هذه الدرجة الكبيرة » .

كما أشار ميخائيل هارينجتون في كتابه « أمريكا الأخرى » الذي أثر تأثيراً عميقاً في الرئيس كينيدي إلى أن هناك « في بلد يستحوذ فيه الأغنياء والتسليح على ٩٠٪ من الدخل القوي ٣٢ مليوناً من الفقراء بالنسبة لعدد السكان البالغ ٢٠٠ مليون نسمة »^(٢) . وصور هذا الفقر في أكثر أشكاله بعداً عن الإنسانية : فسكان

(١) أندريه موروا التاريخ المتوازي — الولايات المتحدة الأمريكية ص ٢٨١ .

(٢) ميخائيل هارينجتون « أمريكا الأخرى » ص ٢١٠ .

« أمريكا الأخرى » ، هم هؤلاء الذين يعيشون عند مستوى يحرمهم من أى اختيار أخلاقى ويبلغ بهم البؤس درجة تجعل المرء لا يستطيع أن ينطق فيما يخصهم بكلمة " حرية الاختيار " (١) .

وفى أمريكا ، يحى التشريع الاجتماعى ، أقل ما يحى هؤلاء الذين هم فى أقصى الحاجة إلى هذا التشريع ، فهناك عشرات الملايين من المواطنين الأمريكيين محرومون من الضمان الاجتماعى والأجر الأدنى الحيوى (٢) .

وتتكون المجموعات الأكثر بؤساً من الأقليات العنصرية (يزيد معدل وفيات الأطفال فى نيويورك ثلاث مرات فى حى السود « هارليم » عنه فى أحياء البيض) . ونجد نفس الشيء بالنسبة للبطالة والإسكان — ثلاثة ملايين من سكان الولايات المتحدة يعيشون فى أكواخ وضيعة أو فيما يسمى بمدن الصفيح — وهذه الأوضاع يخضع لها السود فى المقام الأول . ولا يهبط معدل البطالة فى فترات الرخاء الاقتصادى إلى أقل من ٣ ٪ الأمر الذى يعنى رقماً لا يقل ، أثناء فترات الرواج ، عن ثلاثة ملايين عاطل .

وفقراء الريف يعدون أسوأ حالا ، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن أكثر من ٥٠ ٪ من أسر الزراع ذات الدخل المنخفض تعاني من أمراض سوء التغذية . والوضع الأكثر سوءاً هو وضع الكهول . فأكثر من ٥٠ ٪ من الأشخاص الذين تزيد سنهم على خمس وستين سنة يعيشون على دخل يقل عن ألف دولار فى العام . ولا يتمتع ثمانية ملايين من الفلاحين الفقراء بأى نظام من أنظمة الضمان الاجتماعى . ويعيش ٣٠٠,٠٠٠ فقير فى نيويورك على المساعدات العامة . وباختصار فهناك ٣٢ مليوناً من « المنبوذين » سواء من البيض أو السود يشهدون ضد اقتصاد مشوه تتولد فيه كالأورام السرطانية الخبيثة حاجيات « كاذبة » فى الوقت الذى تظل فيه الحاجيات الإنسانية البدائية بعيدة تماماً عن الإشباع .

ومع ذلك فقد نجح النظام فى « استيعاب » الأغلبية الكبرى للطبقة العمالية التى تساند أهداف التنمية .

(١) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٢) أجبر تعدده الحكومة بالاتفاق مع اتحادات العمال ويلتزم به أصحاب العمل . (المترجم)

ولذا اقتصرنا على تجربة المجتمع الأمريكي وحده فإنه يكون من الصعب معارضة وجهات نظر هـربرت ماركوس حول استيعاب إدماج الطبقة العاملة (ف النظام القائم) . وما يسهل عملية الاستيعاب أو الإدماج هو أن الرأسمالية الأمريكية تستطيع بسهولة — بدون أن تعرقل توسعها — أن تكفل للغالبية الكبرى من طبقها العاملة مستوى معيشياً مرتفعاً للغاية بفضل الاستغلال الاستعماري لأمريكا اللاتينية كلها ، ولغيرها من مناطق العالم. من الخطأ إذن توقع حدوث إفقار مستمر للطبقة العاملة .

وعلى الرغم من أن إمكانية اندلاع أزمات اقتصادية جديدة وخطيرة لا يمكن استبعادها بأي حال من الأحوال فإنه سيكون من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأن الرأسمالية ستجد نفسها بالضرورة أمام سوق يميل إلى الانكماش بسبب فقر الطبقة العاملة المستمر ويرجع خطأ هذا الاعتقاد أولاً ، إلى أن عملية الإفقار هذه عملية نسبية ، ويرجع ثانياً ، وبوجه الخصوص ، إلى أنه من الممكن أن تظهر أسواق جديدة نتيجة للإنفاق العام .

لقد أصبح « تنظيم » الطلب الإجمالي عن طريق تدخل الدولة وهو الأمر الذي أوصى به « كينز » ، هو القاعدة منذ الثلاثينات . وقد فتحت زيادة الإنفاق العام آفاقاً واسعة أمام الوحدات الإنتاجية ، وخاصة نتيجة للاستثمارات المخصصة لعمليات التسليح وتجارب الفضاء .

وهكذا تحققت حسب تعبير الرئيس أيزنهاور شروط قيام صناعة تسليح كبيرة . وأصبح الخط المميز بين المؤسسات الاحتكارية الخاصة الكبرى والدولة لا يكاد يرى في هذا والكيان العسكري — الصناعي — . وأصبحت أهداف الدولة هي أهداف هذا الكيان الأخير، وأخذ الجهاز الاقتصادي « يفرز » أيديولوجية التبرير الضرورية للحفاظ على النظام وتنميته .

وتضفي مناهضة الشيوعية المتولدة من الخوف والحقْد على الاتحاد السوفيتي والصين ، أو على الاشتراكية بوجه عام ، صفة الشرعية على الاستثمارات العسكرية الضخمة . ويصبح سباق التسليح هو المبرر الرئيسي لمخططات توسع الوحدات الإنتاجية الكبرى .

وغلفت حركة « الماكازية » في الخمسينات ، في الداخل ، ومساندة الديكتاتوريات المرتشية من أمريكا اللاتينية حتى فورموزا وفيتنام ، في الخارج بغلاف الحرية وذلك من أجل الحفاظ على أسواق تصدير رؤوس الأموال .

وهكذا أخذت الدولة التي تقع تحت سيطرة الاحتكارات تلعب دوراً حاسماً ، فهي التي تمويل البحوث العلمية المسئولة عن التنمية والتوسع ، وهي التي تشتري : إن ٦٥ ٪ من رقم مبيعات مؤسسة بوينج يتكون من طلبات الدولة الخاصة بالتسليح وكذلك ٨١ ٪ من مؤسسة «لوكهيد» و ١٠٠ ٪ من مؤسسة « ريبابليك آفيسن »^(١) . ولهذا استقبلت الاحتكارات الكبرى حرب فيتنام في بدايتها ، عندما كان يبدو النصر أمراً سهلاً ، بالحماس لأنها كانت ترى فيها فرصة للاستثمارات المربحة التي من شأنها أن تدعم أسس الرخاء . وكذلك الحال بالنسبة للعسكريين الذين اعتقدوا أنهم وجدوا في هذه الحرب حقل تجربة لتكوين جيش قادر على الانتصار في الأدغال . وعاش « الكيان العسكري - الصناعي » حسب أحلامه ، وظهر عدد من المثقفين صاغوا لهذا المخطط نظرياته وأعطوه « نكهته الروحية »^(٢) .

وتطابقت بالفعل سياسة الدولة مع احتياجات الاحتكارات وأصبح أهم جانب من سياسة الدولة سواء في الداخل أو في الخارج ، يوجه لخدمة الاحتكارات ولتوسعها . ويبلغ تطابق أهداف الدولة والاحتكارات درجة لا تجعل المؤسسات الإنتاجية الخاصة الكبرى تؤثر فقط في طلبات الدولة وتحدد نوعية هذه الطلبات نفسها بل لقد أصبح يعهد إليها - بطريق العقود - مهام عسكرية حقيقية لإقامة القواعد أو لتحديد طراز الصواريخ . ويتخذ هذا التدخل أو حتى هذا التلاحم بين أنشطة الوحدات الإنتاجية وأنشطة الدولة^(٣) ، طابعاً اقتصادياً وسياسياً في نفس الوقت لأن سادة الاحتكارات يستطيعون ، عن طريق « جماعات الضغط » ومختلف ممثلي

(١) انظر ميخائيل ر . ريجان : السياسة والاقتصاد والرخاء العام شيكاغو ١٩٦٥ ص ١١٣ .

(٢) انقلبت الأوضاع خلال سنوات قليلة أمام المقاومة الفيتنامية الشعبية وسلسلة فشل الأمريكيين السياسية والعسكرية فقد أصبح احتجاج الجماعات أكثر قوة واضطر العسكريون داخل أمريكا نفسها إلى التزام موقف الدفاع ولم يعد يرى رجال الصناعة في حرب فيتنام الصفقة الأكثر ربحاً وراحت الأسعار في البورصة تميل إلى الارتفاع منذ ثلاث سنوات عندما واجهت شائعات السلام .

(٣) انظر كتاب ه . ل . نير يورج « باسم العلم » (كوادرنجل بوك شيكاغو ١٩٦٦) الذي يتضمن مادة غنية عن العلاقات بين الدولة الأمريكية والاحتكارات .

المؤسسات في الرئاسة والوزارات ولجان مجلس الشيوخ والكونجرس . شراء المشرعين والقوانين وذلك عندما لا يكون قادة هذه المؤسسات الكبرى لا يمارسون السلطة مباشرة . والمثل الحى على ذلك هو وزير دفاع آيزنهاور : شارل أ . ويلسون رئيس شركة « جنرال موتورز » والذي يملك ما قيمته ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار من أسهم هذه الشركة ، فلقد عبر براءة عن القانون الأعلى للسياسة الأمريكية عندما أدلى بهذا التصريح التاريخي أمام لجنة مجلس الشيوخ إلى سألته كيف يستطيع إبرام عقود محايطة مع شركته نفسها . قال : « كنت أعتقد أن ما هو حسن للبلاد هو حسن أيضاً لشركة جنرال موتورز . والعكس صحيح » (١) .

وهكذا أصبح الجهاز الاقتصادي والتكنولوجي الضخم يعمل لصالح نفسه وأصبح تطوره وتوسعه غاية في حد ذاتها . وخضع لسيطرته الرجال ودولتهم وثقافتهم ، ومثلهم العليا .

ماذا يمكن أن تكون عليه قوى التجديد في مثل هذا النظام الاجتماعي ؟

تتفق في هذا الصدد النتائج التي توصل إليها خيرة من قاموا بتحليل المجتمع الأمريكي ، سواء في ذلك دراسات « فريدماند لانديبرج » حول « حكومة الأغنياء الأمريكية » (٢) أو التحقيق الذي أجراه دوجلاس كارتير بعنوان « السلطة في واشنطن » (٣) أو كتابات أرثر م . شيليسينجر التي ظهرت بعنوان عصر روزفلت والذي يدرس في الجزء الأول منها « أزمة النظام القديم » (٤) أو « التحليل السياسي الاجتماعي للسلطة الأمريكية الذي قام به ج . وليام دومهوف » (٥) . فهما كان اختلاف زوايا رؤية هؤلاء الكتاب ، فإن القانون العام الذي يبرز على السطح هو أن جميع أجهزة القيادة في الاحتكارات الكبرى . رئاسة الولايات المتحدة . الحكومة الفيدرالية ، وكذلك في مختلف الولايات ، والصحافة والإذاعة والتلفزيون والجيش .

(١) انظر كتاب أندريه موروا : التاريخ الموازي : الولايات المتحدة الأمريكية بريس دي

لاسيته باريس ١٩٦٢ ص ٣١٢

(٢) ترجم كتابه الأخير : الأغنياء والأغنياء جداً جداً إلى الفرنسية دارنشرستوك ٦٩ .

(٣) نشرته دار راندون هاوس في نيويورك عام ١٩٦٤ وترجم إلى الفرنسية في نفس السنة بدار نشر سوي تحت عنوان : من يحكم في واشنطن : الأحزاب ؟ جماعات الضغط ؟ القيادة العامة ؟

(٤) دارنشر ريفر سايد كامبريدج ١٩٥٩ .

(٥) انظر ج . وليام دومهوف : من يحكم أمريكا (برتيس هول - نيويورك ٦٧) .

جهاز المخابرات المركزى ، مكتب التحقيقات الفيدرالى . . . جميع أجهزة القيادة فى هذه المؤسسات جميعاً تقع بين أيدي قلة من أصحاب النفوذ تشرف وتوجه وتدبر وتنفذ السياسة الأمريكية الحالية تحت ستار الحزبين التقليديين اللذين لا يمكن تمييز برأيهما على المدى الطويل .

كانت المعارضة « المبدئية » للنظام . ونعنى بها المعارضة الاشتراكية تتسم دائماً بالعجز لأنها كانت دائماً غير قادرة على حل المشكلات الخاصة بالولايات المتحدة .

وتميزت المرحلة الأولى « بالانتظار الطويل » لعالم جديد لا علاقة له بالعالم الذى تظهر بين جنباته مسائل كل يوم . ولا تختلف هذه الاشتراكية عن اشتراكية الخياليين الذين جاءوا قبل ماركس إلا بإيمانها الإيجابي بضرورة ظهور الاشتراكية . يقول البيان الأول للحزب الاشتراكي فى عام ١٩٠٤ : « البرنامج الاشتراكي ليس نظرية للمجتمع تقترح قبول هذا المجتمع أو رفضه . . . إنه وصف لما لا بد من حدوثه إن عاجلاً وإن آجلاً . إن الرأسمالية تعمل من أجل أنهارها نفسها » .

وجعل جين دببس صاحب هذه الاشتراكية المسيحية النزعة من التعاليم الجامدة مبدأ أخلاقياً يرفض أى إصلاح وبالتالي يفرض عليه سياسة الجحود والانتظار .

وقضت الحرب العالمية الأولى على أوهام هذه الاشتراكية التى حرفت مذاهب الخلاص والبعث .

ولم تكن اشتراكية الثلاثينات . أى اشتراكية نورمان توماس بأكثر من سابقها واقعية . فعلى الرغم من أملها فى إنشاء حزب عمالى فإنها لم تكن تريد تحمل أى مسئولية فى مجتمع ترفضه بروته . ولذا فقد فقدت — عندما رفضت أن تحدد موقفها من السياسة الجديدة التى اقترحتها روزفلت للقضاء على الأزمة — قاعدتها النقابية والعمالية . وساءت الأمور أكثر فأكثر عندما أطلق عدد من الاشتراكيين . فى مواجهة العدوان المتهربى . شعار « القوة الثالثة » . فى الوقت الذى كان فيه المستقبل يتحدد فى أنون الحرب وأصيببت الحركة بانقسامات متتالية وفتفت إلى العديد من الطوائف التى ظلت الصفة المشتركة بينها هى ذلك المفهوم « المظهورى » للاشتراكية . وتلك الدعاية حول الغايات النهائية وذلك العجز عن اختيار وسائل العالم الحقيقى .

ولم ينجح الحزب الشيوعى الأمريكى الذى تكون على صورة الحزب البلشفى

في استخدام وسائل ماركس ولينين في ظل ظروف الولايات المتحدة الخاصة ، وأصبح للأسف - مثل غيره من الأحزاب الشيوعية - جهازاً من أجهزة الدعاية لثورة أكتوبر أكثر منه قوة تجديد داخلية للمجتمع الأمريكي . وعزل لأنه لم يعرف كيف يعالج بطريقة واقعية مشاكل الشعب الخاصة . . وتذبذبت أسهمه بين الارتفاع والانخفاض تبعاً لتغيرات العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ونجح خلال فترة تفاقم الأخطار الفاشية والحرب المعادية للهتلرية . أى من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٥ والتي أطلق عليها في كثير من المبالغة اسم « الحقبة الحمراء » في ممارسة نفوذ له ثقله في النقابات العمالية وفي عالم الثقافة والسينما والحركات التحررية المناهضة للفاشية . ولكن بدون أن ينجح في تكوين قوة كبرى في البلاد ككل .

وفي عام ١٩٤٣ حاول إيرل براودر رئيس الحزب الشيوعي الأمريكي إجراء تغيير جذري في مبادئ تنظيم الحزب . ليجعل من هذه الحركة الكبرى التي تمكن الشيوعيون أن يحتلوا فيها مكانة حقيقية . خيرة لجميع قوى التجديد في الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الصعب اليوم أن يحدد المرء فرص النجاح التي كان يمكن أن تصادف مثل هذه المبادرة التي كان من الممكن أن تكون مبادرة حاسمة . ولكنها في الواقع كانت تقوم على أسس نظرية وعلى تحليل قاصر للمجتمع الأمريكي مما يجعلها قليلة الفعالية .

ومهما كان من أمر فإن تغير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب مباشرة - بالإضافة إلى إدانة الأرثوذكسية الشيوعية لبراودر - أرغم الحزب الشيوعي على الاكتفاء بالقيام بدور غير ذي قيمة في الحياة الوطنية . وحتى عمليات الاضطهاد « الماكارتية » التي واجهها المناضلون الشيوعيون وقادتهم بشجاعة : لم تنجح في رفع أسهم الحزب وهو الأمر الذي كان يمكن أن يجعل من هذا الحزب خيرة طيبة لحركة التجديد .

وظهرت بكثرة في السنوات الأخيرة جماعات صغيرة من « التروتسكيين » و « الراديكاليين » المجدد . والعمال الكاثوليك ، واليسار الجديد وحتى من « الهيبز » ،

ترفض أى مساهمة ، حتى ولو كانت عن طريق العمل والاستهلاك ، فى عالم مفروض فى جملته

من الضروري : قبل ذلك : دراسة أسباب ضعف هذه الاشتراكية التى ليس لها جمهور ، دراسة تفصيلية ، لتحليل التغيرات التى أدخلتها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة داخل الطبقات الاجتماعية والعلاقات الطبقيّة . وذلك حتى يمكن الإجابة عن سؤال مزدوج : من يستطيع أن يتخذ المبادرات الفعالة الكفيلة بتغيير المجتمع الأمريكى تغييراً عميقاً الجذور يتفق مع متطلبات التحول ؟ .. وما هو الشكل المميز الذى يمكن أن تتخذه هذه المبادرات الثورية فى الولايات المتحدة ؟ ...

ولما كان « الذكاء المنظم » مع التحول العلمى والتكنيكي الكبير بدأ يصبح القوة الإنتاجية الرئيسية فإن الأيدى العاملة التى يتطلبها النظام الاقتصادى قد غبرت من تركيبها الميكلى

ويعطى « جالبرايت » بذلك صورة تستلفت النظر : « لقد أصبح التركيب الميكلى للأيدى العاملة التى يحتاج إليها النظام يتخذ شكل آتية بيفضوية يمثل الانحناء من أعلاها الاحتياجات التكنوقراطية (المديرين والمنسقين والمخططين والفنيين والمهندسين ورؤساء أقسام المبيعات وغيرهم من خبراء الدعاية وأخيراً الفنيين والمتخصصين فى وضع البرامج وفى تشغيل الحاسبات الإلكترونية) أما جوانب الأتية التى تميل إلى الاتساع أكثر من الجزء العلوى فتتمثل حاجيات العمل من « أصحاب الياقات البيضاء » .. وأخيراً تضيق خطوط الأتية حتى تلتقى فى نقطة عند القاعدة عاكسة لذلك صورة طلب محدود لفئة معينة من الأيدى العاملة وهى فئة العمال الذين لا يصلحون لغير الأعمال المادية المتكررة وحيث فى مقدور الآلة أن تحل محلهم بدون صعوبة . »

يعكس هذا « الرسم » ما أسفرت عنه مجموعة من الإحصائيات المثيرة للانتباه من نتائج : كانت أغلبية فرص العمل الجديدة التى ظهرت فى الفترة ما بين ١٩٥١ ، ١٩٦٤ فى أمريكا ، وهى الفترة التى زادت فيها قوة العمل بنحو عشرة ملايين عامل فأصبحت تضم ٧٠,٦ مليون عامل بدل ٦٠,٩ مليون عامل ، كانت أغلبية فرص العمل الجديدة هذه تخص أصحاب « الياقات البيضاء » (الذين نسميهم بالفرنسية

الموظفين الإداريين الذين يقومون بمختلف الدراسات والتوجيهات) وقد زاد عدد أصحاب الياقات البيضاء (الخبراء - الكوادر - موظفو المكاتب - الباحثون .. إلخ) في الفترة ما بين عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٥ بمقدار ٩,٦ ملايين شخص. بينما انخفض عدد أصحاب «الياقات الزرقاء» (العمال اليدويون) ، خلال نفس الفترة بمقدار أربعة ملايين عامل^(١) .

وفي عام ١٩٦٥ زاد عدد أصحاب «الياقات البيضاء» عن عدد أصحاب «الياقات الزرقاء» بحوالي ثمانية ملايين شخص .

وهكذا فإن الظاهرة الأكثر وضوحاً هي ظاهرة ازدياد عدد أصحاب «الياقات البيضاء» والذين كانوا يمثلون ١٧,٦ ٪ من المجموع الكلي للأيدي العاملة في عام ١٩٠٠ . ٤٤,٥ ٪ في عام ١٩٦٥ .

وكان «أصحاب الياقات البيضاء» في ذلك التاريخ يمثلون ٤٤,٥ ٪ ، وأصحاب «الياقات الزرقاء» ٣٦,٧ ٪ ، وعمال الخدمات ١٢,٩ ٪ والعمال الزراعيون ٥,٩ ٪؛ وقد ساد ازدياد عدد الفنيين والقائمين على شئون التعليم على النمط التالي :
كان هناك :

٢٤,٠٠٠ مدرس - ٢٣٨,٠٠٠ طالب في عام ١٩٠٠ .

٤٩,٠٠٠ مدرس في عام ١٩٢٠

٤٨٠,٠٠٠ مدرس ، ٦,٧٠٠,٠٠٠ طالب في عام ١٩٦٩

(وهكذا تضاعف عدد الطلبة في عشر سنوات : فقد كان هناك ٣,٣٧٧,٠٠٠ طالب في عام ١٩٥٩) .

إن أحد المبادئ الجوهرية للماركسية هو اعتبار الطبقات الاجتماعية الأكثر التصاقاً بالقوى الإنتاجية القيادية والتي تتطور مع هذه القوى .. «كطبقات مساعدة» من المقدر أن تقول إليها مقاليد الأمور في البلاد .

وإذا نحن طرحنا السؤال التالي : ما هي القوى التي في مقدورها أن تتخذ المبادرات الفعالة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير المجتمع الأمريكي تغييراً جذرياً

(١) انظر جون ك . جالبرايت في كتابه : الدولة الصناعية الجديدة ، ترجمة دار نشر جايمار ١٩٦٨ ص ٢٤٥ .

يتمشى مع متطلبات التحول ؟

على ضوء هذا المبدأ يصبح في استطاعتنا أن نقول - إلا إذا آمنا بهم إمكانية اندلاع الثورة بواسطة الأقليات - إن الثورة لا يمكن أن تعتمد أساساً على الحركة السوداء (التي لا تمثل غير ١٠ ٪ من مجموع السكان) أو على العمال الأكثر فقراً والذين تقل نسبتهم العددية عن الفئة السابقة .

إن القوة الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بالأغلبية في ظل ظروف المجتمع الأمريكي السائدة الآن ، تتمثل في الطبقة العاملة بمعناها الواسع ، أى تلك الطبقة التي تلعب دوراً حاسماً في المرحلة الحالية للقوى الإنتاجية ، والتي تتكون من التقاء « أصحاب الياقات البيضاء » بأصحاب « الياقات الزرقاء » ويمكن أن تصبح هذه « الكتلة التاريخية »^(١) وحدها هي القادرة على أن تجذب إليها قطاعات اجتماعية واسعة وتجعلها تنخرط في حركة كبيرة تعمل على تجديد المجتمع الأمريكي .

والمشكلة الرئيسية هي في كيفية التحام الحركة العمالية التقليدية بالفئتين والكوادر - أى صفوف المثقفين من أصحاب « الياقات البيضاء » - الذين لا ينتمى منهم إلى النقابات غير ١٢ ٪ فقط .

لقد وصلت الحركة النقابية الأمريكية التقليدية اليوم إلى طريق مسدود . وكانت طبيعتها خلال فترة طويلة تنتم بالعموم ، فلقد كانت في نفس الوقت قوة اقتصادية هامة « داخل النظام » - وذلك بسبب تدخلها المستمر في سوق العمل للحد من غلواء أصحاب العمل - وقوة اجتماعية تجسد - إلى درجة محدودة - الاحتجاج على النظام ، « من خارج النظام » .

وقد كان للثورة العلمية والتكنولوجية نتيجتان بالنسبة لتطور هذه الحركة النقابية الأمريكية :

فهناك - أولاً ، العمل على إضعاف الوظيفة الاجتماعية لهذه الحركة تدريجياً ، لقد أدى تمتع أصحاب العمل الذين ظهروا في ظل التحول الكبير بإمكانية زيادة الأرباح بطريقة أكبر نتيجة لرفع مستوى الإنتاجية تكتيكياً بدل الاستغلال المباشر (للعامل) ، أدى بالجهاز القيادي للنقابات ، وأخيراً ، بالجزء الأكبر من الطبقة

العاملة إلى مساندة أهداف التنمية ، وحتى تلك التي تولد أسوأ النتائج ، كسياسة التسليح والحرب .

وهكذا ساندت النقابات العمالية ، في مجموعها ، سياسة حرب فيتنام . ويعتبر رفع الأجور ، من وجهة نظر أصحاب الأعمال في القطاعات القيادية التي دخلت مرحلة التوسع الكبير ، وانتهجت سياسة البرامج الطويلة الأجل ، عملاً مريعاً إذا كان من شأنه أن يحقق استقرار الأيدي العاملة واستمرار الإنتاج . ولهذا سبقت شركة جنرال موتورز مطالبات النقابات وبادرت باقتراح تنفيذ نظام « السلم المتحرك » للأجور المرتبط بالإنتاجية . وذلك في مقابل إبرام عقد لمدة خمس سنوات يضمن « استتباب السلام » في قطاع العمل (وتمثل هذه المبادرة من ناحية أخرى ، ميزة إضافية للمؤسسات الاحتكارية الضخمة . فهي تزيد من سرعة التركيز « الاقتصادي » وذلك عن طريق تصفية المؤسسات الأقل ضخامة وقوة والتي لا تستطيع التمشي مع نمط توسع الإنتاج وتكف عن نشاطها لعدم استطاعتها تحمل الأعباء الجديدة) :

ومن هنا تنبع النتيجة الثانية للتحويل بالنسبة للنقابات العمالية . لقد أصبحت النقابة جهازاً من أجهزة النظام وذلك لاقتصار قيامها بدور اقتصادي بحت ، وبلوغها في هذا الميدان الحد الأقصى لما يمكن أن تحصل عليه عن طريق المفاوضات الجماعية . كما أن وظيفتها صبغت بالصيغة البيروقراطية .

وهكذا يصبح اندماج النقابات (في النظام) وصيغتها بالصيغة البيروقراطية هما الصفتين البارزتين للطريق المسدود الحالي الذي تجد الحركة النقابية نفسها فيه اليوم . ويفسر هذا الوضع . المحاولات الحديثة لخلق اتحاد نقابي ثالث ، كما يفسر أيضاً الرغبة في الانخراط في تنظيمات معينة أو التي تزداد تأججاً يوماً بعد يوم لدى أصحاب « الباقات البيضاء » والفنيين والكوادر .

وربما يكون في هذه الأوضاع مؤشراً يعلن عن تبلور اتجاهات جديدة ولكن الأمر المؤكد هو أن التنظيم الواعي « للكتلة التاريخية » الجديدة لا يمكن أن يتحقق بواسطة مطالبات زيادة الأجور وحدها أي باستمرار عملية الاندماج والسير نحو البيروقراطية ، وهو الأمر الذي أوصل الحركة العمالية إلى الطريق المسدود .

ومفتاح المشكلة هو في الغالب في التناهم المطالبات « الكمية » (المطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل وتدعيم نظام الضمان الاجتماعي ، وتخفيض سن التقاعد إلخ) بمطلب « كفي » جديد : مطلب الطبقة العاملة التي لم تعد تقبل إقصاءها عن ميادين الإدارة ، ودعجها دمجاً سلبياً في النظام أى عدم مساهمتها في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها المستقبل .

على هذه الصورة يمكن أن يتم الالتحام مع الفنين والكوادر الذين بدأ يتبلور لديهم هذا المطلب بقوة . ومن الأمور ذات المخزى أن يعتمد الباحثون في « معهد التكنولوجيا بماساشوست » والذي يعد أكبر مركز « لتجميع العقول » في الولايات المتحدة ، إلى الإضراب يحدوم إلى ذلك هدف جديد في نوعه : التساؤل عن غاية وكنه العمل المطلوب منهم أدائه ، وعن استخداماته العسكرية ، وتأثيراته الاجتماعية .

وتطرح الحركة الطلابية - كوادر المستقبل - في الولايات المتحدة الأمريكية كما في بقية أنحاء العالم ، وبأشكال قد تكون أحياناً مشوشة وفوضوية ، نفس المشكلة الجوهرية .

وقد يكون هذا الاتجاه في ظل الظروف الأمريكية وبسبب درجة التقدم الاقتصادي التي بلغها البلاد . هو انعكاس لأمانى « الكتلة التاريخية » الجديدة التي هي في طريقها إلى الحىء إلى الحياة ، وخاصة وأن الطبقة الحاكمة نفسها والطبقات المتوسطة بدأت تفقد ثقتها في قيمتها الخاصة . كما يدل على ذلك احتجاجات الجامعة حيث يوجد أبناء هذه الطبقات .

ولن يتحقق التحول الجذرى في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانتصار أحد الحزبين على الآخر ، بل عن طريق تجميع القوى الاجتماعية التي ترغب في إعطاء النظام غايات وأهدافاً جديدة .

وما لا شك فيه أن المهنيين والفنيين والكوادر ، وعدداً كبيراً من المثقفين سوف يقومون ، في هذا التجمع ، بدور بالغ الأهمية . ويرجع ذلك لأسباب موضوعية ونعنى بها الهيكل الجديد للقوى الإنتاجية والدور القيادى الذى يقوم به داخل هذا الهيكل « الذكاء المنظم » ويكمن هنا خطر وقوع انحراف تكنوقراطى ،

كنتيجة لا مفر منها لتطور حتى . ولكن لا يوجد من الآن فصاعداً ، سوى ثلاثة حلول ممكنة بالنسبة للإشراف على الفنين والتكنوقراطيين وتوجيههم : فهم قد يتبعون الطبقة الحاكمة ويساندون أهدافها التي لا ترى إلا لتحقيق الربح كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الرأسمالية المتقدمة ، أو قد يتبعون دولة تنهج سياسة التخطيط الاقتصادي^١ فيخضعون لها ولاختياراتها السياسية التي تم بعيداً عن الجماهير ، كما هو الحال اليوم في الاتحاد السوفيتي وفي الدول التي يسودها نظام اشتراكية الدولة، تلك الاشتراكية المركزية الاستبدادية والبيروقراطية، أو قد يتبعون أخيراً ، الطبقة العاملة في مجموعها أو يصبحون جزءاً لا يتجزأ منها ، يخضعون لإشرافها ، في نفس الوقت الذي يقومون فيه بتزويدها بما تحتاج إليه من بيانات وبمساعدتها على تبني اختياراتها . والطريق الأخير هو الذي حددت معالمه اشتراكية الإدارة الذاتية في يوغوسلافيا . وتصلطم هذه التجربة الأخيرة . كما سنرى فيما بعد ، بعقبات التخلف الاقتصادي^٢ ولكنها على الرغم من ذلك يمكن أن توحى بالوسائل الديمقراطية الكفيلة بتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية في الدول الرأسمالية التي بلغت مستوى رفيعاً في التقدم والتنمية .

قد يبدو من الغريب طرح السؤال التالي : ماذا يمكن أن تكون عليه الاشتراكية في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ . . . ولكن من المهم التفكير في ذلك لا لإعطاء دروس في الاشتراكية للشعب الأمريكي ولكن لأننا هنا بصدد مثال للمشكلات التي تثار عند دراسة وسائل التحول إلى الاشتراكية في الدولة الرأسمالية الأكثر تقدماً اقتصادياً وعلمياً وفنياً .

وهذه الأفكار ، حتى وإن كانت جزئية وغير محددة تماماً يمكن أن تكون غنية بالتعاليم ، بالنسبة لنا معشر القرنين وبالنسبة لأبحاثنا الخاصة ببناء نموذج فرنسي للاشتراكية .

إن الشرط الأول لظهور حركة ثورية ذات فعالية في الولايات المتحدة هو أن تكون هذا الحركة محلية لا تستعير نماذجها وأنماطها من بلاد أجنبية ذات هيكل اقتصادية مغايرة تماماً .

والشرط الثاني هو ألا تكون بمثابة حركة معارضة ذات صبغة أيديولوجية

بحجة وألا تكون سلبية . . . عليها أن تنتقد ولكن بطريقة بناءة وأن تكون « براجماتية » بأدق معنى لهذه الكلمة أى أنها يجب أن تبدأ من الظروف الخاصة الحقيقية والحالية وتحدد لها أهدافاً واضحة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش الآن أخطر أزمة سياسية فى تاريخها منذ حرب الانفصال ، أزمة تنمو وتتفاقم من وراء « ديكور » انتخابات الرئاسة والمواجهات المسرحية بين الجمهوريين والديمقراطيين . وهناك ملايين من الأمريكيين — من خيرة هذا الشعب — يطرحون على أنفسهم السؤال الحاسم والخاص بمعنى النظام الذى يعيشون فى ظله ونمط الحياة الذى يتولد منه . . . ويبرز هذا التساؤل الكبير من صميم أعمال العنف التى تدور على مسرح الجامعات بأبطالها البالغ عددهم سبعة ملايين طالب والملايين الأخرى من أعضاء أسرهم وكذلك من أعماق المقاومة التى بدأت ترى النور داخل الطبقة العاملة ، وأخيراً من أعماق الهياكل والاتجاهات التقليدية للنقابات :

كيف يمكن أن تتجمع ، وتنظم ، « أمريكا الشابة » هذه ؟ وكيف يمكن تجميع هذه القوى ، على مستوى الأمة الكبيرة ، لإيجاد أفق جديد ؟ . . .

إن تجربة اشتراكية بدون جمهور : أكثر من قرن من الزمان أظهرت أنه ليس من الممكن تحقيق هذا النظام (الاشتراكي) عن طريق نماذج مستوردة . والميكمل الاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة فى عصر التحول الكبير لا يشبه فى قليل أو كثير الميكمل الاقتصادى والاجتماعى لروسيا إبان ثورة أكتوبر ، ولا الميكمل الاقتصادى والاجتماعى لصين « المسيرة الطويلة » وهذا يعنى أن الدعاية التى تسمى بالدعاية الماركسية اللينينية أو بدعاية « ماو » لا يمكن أن تؤدى إلا لظهور جماعات لا شأن لها .

إن الماركسية — وعلمنا أن نكرر ذلك مرة أخرى — هى قبل كل شئ « منهج لاستخلاص « الممكن الإنسانى » من المتناقضات القائمة .

أما اللينينية ، وهى الوريث الحقيقى لهذه الماركسية ، فهى « فن الانتصار » فى إطار هذه الظروف الخاصة مع الأخذ فى الاعتبار الميكمل الاقتصادى والاجتماعى الذى يمارس عليه العمل الثورى من أجل تحديد النموذج المناسب للاشتراكية ،

والتقاليد الوطنية من أجل تحديد أشكال هذه الاشتراكية والظروف السائدة من أجل تحديد وسائل العمل^(١).

إن كون المرء ماركسياً ولينينياً لا يعنى أن عليه تطبيق أفكار ماركس ولينين في ظل أوضاع مختلفة تماماً . لأن هذه الأفكار تفقد عندئذ قيمتها بل يعنى أن عليه تطبيق منجهما في البحث لتحديد طبيعة المبادرات . . التاريخية الجديدة .

يوجد في حالة أمريكا تقليد ثورى محلى . لقد كان المهاجرون الذين جاموا إلى هذه البلاد منذ عام ١٦٠٧ من المتمردين وكانوا ينتمون إلى ما أمماه « ديكتر » بالمدينة الثانية « ومن الأمور ذات المغزى أن إعلان الاستقلال يضع حق الثورة ضمن الحقوق الطبيعية وكان أكبر « الآباء المؤسسين » للديمقراطية الأمريكية ، ونعنى به توماس جيفرسون يرى أنه يجب إعادة صياغة الدستور كل عشرين سنة . إنه أول من صاغوا نظرية « الثورة المستمرة » للديمقراطية ، يقول جيفرسون : « ليحفظنا الله من عشرين سنة بدون ثورة . . فأى بلد يمكنه أن يحافظ على حريته إذ لم يشعر قادته أن الشعب فيه يحتفظ بروح المقاومة : ليتذكر هذا الشعب أن عليه أن يهب والسلاح في يده . . فإذا تعنى التضحية بحياة عدة أشخاص في غضون قرن أو قرنين . إن شجرة الحرية لا بد أن تروى ، من وقت لآخر ، بدماء الوطنيين والمستبدين »^(٢) .

هذا هو ما يمكن أن تكون عليه جذور الروح الثورية في أمريكا في عصرنا الحاضر ، ولكن بشرط أن ننظر إلى « جيفرسون » و « الآباء المؤسسين » للديمقراطية من نفس الزاوية التى نظرنا منها إلى ماركس ولينين . إن المجتمع الأمريكى اليوم لا يشبه في شئ المجتمع الذى وصفه « توكفيل » بإعجاز والاستشهاد في نهاية هذا القرن العشرين بكتاب توكفيل : « الديمقراطية في أمريكا » يعد بمثابة تهريب من الواقع وتغطية الحقيقة برداء الخرافة ، فالأشكال الديمقراطية للمجتمع زراعى تسوده

(١) انظر روجيه جاريوى : من أجل نموذج فرنسى للاشتراكية - دار نشر جاليمار ١٩٦٨ ،

ص ٣٠١ إلى ٣٠٧ .

(٢) انظر صولك . بادوفر : جيفرسون - نيويورك ١٩٤٢ ص ٧٢ .

المساواة لم تعد غير سرايب في عصر يتميز بعدم المساواة الصارخة وسيطرة «ديناصورات» الصناعة .

كيف حدث هذا التغير ؟ . .

الظاهرة الجوهريّة التي تميز بها تاريخ الولايات المتحدة ، والتي ما زالت ذكرها تراود عقول الصفوة المختارة من الأمريكيين ، هي ظاهرة «الحدود» . تلك الحدود التي بالنسبة للأوروبي هي بمثابة الأسلاك الشائكة والجمارك . . . أى خطوط جامدة تماماً .

أما الحدود بالنسبة للأمريكي ، حتى نهاية القرن التاسع عشر ، كما كتب «موروا» فهي عبارة عن «حاجز متحرك بين المدينة والأراضي البور» .

ومنذ عام ١٨١٥ كان هؤلاء الذين يهربون من أوروبا ذات الأنظمة الملكية والإقطاعية ويهاجرون إلى أمريكا ، يحملون بعلم يستطيع كل إنسان فيه أن يتطور وينمو تبعاً لطاقاته لا نتيجة لمولده ، وكانوا يحدون هناك أرضاً مثالية للمساواة في القرص . وقد تولدت من هذه الذكرى الصورة المثالية للحرية ، صورة الرجل ذى البندقية الذي يحصل على الحرية بفضل ميزاته الشخصية في عالم مفتوح يسوده مبدأ حرية السوق الذي يعد بدوره أساس جميع حريات الإنسان الأخرى .

وفي عام ١٨٦٢ منح قانون «هومستيد» ٨٠٠٠ م من الأراضي لكل مهاجر . وتتابع أمواج البشر من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادى وأخذ كل مغامر نشط يأمل في الحصول على مملكة خاصة به . وهكذا كانت الحدود ، ذلك الأفق الذي لا نهاية له ، هي بمثابة الإمكانية المعطاة لكل إنسان ، مهما كان ماضيه وجنوره الاجتماعيّة ، لكي يتخلص من عبودية المدينيات القديمة ، ويتقدم في حرية تامة عبر مساحات بكر . وما زال كل أمريكي يحتفظ في قرارة نفسه بهذا الشكل من أشكال المساواة .

وفي عام ١٨٩٠ بلغت «الجبهة التجارية» لهذه الأمواج البشرية شاطئ المحيط الهادى ، وأعلن مدير التعداد «نهاية الحدود» .

وقد الرواد ، منذ ذلك التاريخ فرص الماضي الذهبية . ويعد ذلك هو المنعطف الكبير للتاريخ الأمريكى .

وعندئذ بدأ التحول الذى لا بد منه فقد اعتقد البعض أن هناك « حدوداً

أخرى » فى الغزو والإمبريالية :

وضمّت الولايات المتحدة خلال سنوات قليلة ، متعلّة فى ذلك بعمليات مختلفة ، هاواى ، كما احتلت كوبا وحصلت من أسبانيا على بورتوريكو وجوان والفيليبين . ثم بدأ بعد ذلك الاستغلال المنظم لأمريكا اللاتينية التى أصبحت فى الواقع ، إن لم يكن قانوناً ، مستعمرة أمريكية . وتم ، فى مرحلة أولى ، الاستيلاء على المواد الأولية (تحت سيطرة شركات يوناتيد فروت فى أمريكا الوسطى وإكوادور وشركات النحاس فى شيلي وشركات البترول فى فينزويلا) . أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة تصدير رؤوس الأموال التى أخذت تحقق فى هذه المناطق أرباحاً طائلة . نتيجة للاستغلال الاستعماري للأيدى العاملة . وفى كلتا الحالتين استندت الإمبريالية الأمريكية على الطبقات الحاكمة المحلية لتفرض ديكتاتورية — العناصر الأكثر فساداً وخضوعاً — وذلك من نيكارجوا حتى الأرجنتين . وكان « المتعاونون » مع المحتل هم — حسب مستوى التقدم الاقتصادى — من كبار الملاك الزراعيين أو أكثر عناصر البورجوازية التجارية والصناعية ضعفاً ورخاوة .

وفى مقابل معاونة هذه العناصر راحت الولايات المتحدة تقوم بعمليات تمويل الأجهزة العسكرية والبوليسية. يقول: دوم هيلد رجامادا رئيس أساقفة أوليند وديسيف فى هذا الصدد : « إن الأغنياء يصبحون فى ظل هذا النظام أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً . . . » ولقد بلغت الأوضاع اليوم حدّاً جعل أحد المعاونين المقرين للرئيس جونسون — وهو سول يموويتز ممثله لدى منظمة الدول الأمريكية ، يتبنّى وجهة نظر شى جيفارا وذلك عندما قال : « سيتحم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه ، فى أحد الأيام ، سلسلة من الحروب الفيتنامية فى المناطق الواقعة جنوب ريوجراند وذلك إذا استمرت فى تجاهلها أمريكا اللاتينية » . .

إن مجتمعاً تسوده الاحتكارات الكبرى يكون دائماً فى حاجة إلى قوانين تغاير تلك السائدة فى المجتمعات الزراعية التى تعيش فى ظل المساواة .

ولم يحدث التأقلم الذى تحتمه متطلبات عالم غيره التقدم التكنولوجى تغيراً جذرياً إلا بواسطة ردود فعل سلبية . فلقد صدر أول قانون مناهض للاحتكارات عام ١٨٩٠

وهو قانون شيرمان الذى أعلن عدم شرعية أى مخطط يهدف إلى الحد من التنافس أو التبادل التجارى بين الدول الأجنبية . وفى عام ١٩١٤ تم صدور قانون كلايتون فى عهد الرئيس ويلسون ، وهو القانون الذى حرم مرة أخرى الاتفاقيات ذات الصبغة الاحتكارية والى ترى إلى تحديد الأسعار والحد من التنافس .

وأدخلت تعديلات دورية على هذه القوانين أو « الوحوش التى لا أسنان لها » التى لم تعرقل ، بطريقة جدية ، تطور نظام الاحتكارات والى أصبحت ، أكثر فأكثر قوانين « غريبة » لرغبتها فى الإبقاء على حرية السوق ، فى عالم البرامج الطويلة الأجل الذى تمخض عن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة .

وفى الواقع فإنه لا يمكن تطبيق هذه القوانين فليس من المنطق فى شيء المطالبة بالرجوع إلى نظام السوق عندما تحتم التكنولوجيا الحالية وجود وحدات إنتاجية يزداد حجمها باستمرار ، ولا يمكن تطبيق هذه القوانين ، من ناحية أخرى ، لأنها تصطدم مع الحقيقة الموضوعية حقيقة الاحتكارات التى تزداد قوة يوماً بعد يوم . وإذا طبقت هذه القوانين فلأنها ستقوم بدور رجعى بعرقلة عمليات توسع الوحدات الإنتاجية التى تعد ضخماتها الشرط الجوهري لتطوير البحوث فى الميادين العلمية والتكنيكية . وهنا يحق التساؤل : ما هى الحدود الجديدة . . . حدود الفرص المجهولة والآمال التى لم تتحقق والتى كان الرئيس كيندى قد اختارها كموضوع لخطابه الانتخابى فى مؤتمر الحزب الديمقراطى ؟ . . . الحدود الجديدة التى يمكن أن تفتح لاستثمارات رموس الأموال أسواقاً كبيرة ، ولكنها أسواق داخلية فى المقام الأول .

يقول هارينجتون : « إن استمرار البؤس يكلف الكثير »^(١) ولا يمكن حل مشكلة السود بواسطة سن القوانين ، فعندما يعترف بالحقوق المدنية للسود فإن ذلك لا يحل أية مشكلة . وذلك يرجع ، فى الجنوب إلى تبعيتهم الاقتصادية لأصحاب العمل بل لسادتهم وفى الشمال لوضعهم الاجتماعى الذى يجعل منهم أولاً وقبل كل شيء عمالاً يدويين غير متخصصين أو عاطلين . إن الوسيلة الفعالة الوحيدة للبدء فى حل هذه المشكلات ابتداء من أسسها الاقتصادية ، هى ، فى المقام الأول تصنيع الجنوب ، ليس فقط لإيجاد فرص عمل جديدة بل لخلق علاقات طبقية أخرى غير علاقات

(١) ميخائيل هارينجتون : أمريكا الأخرى .

السيد والعبد التي تنفث بأشكال مختلفة في ظل كل نظام يتميز به المجتمع الزراعي. والأمر هنا أيضاً لا يعني حلولاً مستوردة بل تقاليد وطنية يعد مشروع « وادي تنسي » ، خير مثال لها وهو ذلك المشروع الذي بث الحياة في منطقة جرداء عن طريق إقامة السدود وتوزيع الطاقة الكهربائية بأرخص الأسعار ، واستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي ، وتحسين وسائل الري والتشجير وإقامة مصانع الأسمدة .. الأمر الذي رفع مستوى معيشة ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأمريكيين الذين كانوا يعانون حتى ذلك الوقت من التخلف والبؤس .

وهناك ميدان واسع آخر مفتوح أمام الاستثمارات الإنتاجية ونعني به ميدان « التجهيزات الجماعية » . ولقد سبق وأشرنا ، كما أشار الكثيرون قلنا ، إلى التباين الموجود في الولايات المتحدة بين الثروة الخاصة وبين ضآلة الإنفاق العام ، وهو تباين يعد مميزاً للمجتمعات المتدهورة، ففي العهد الذي عاصر أفول نجم المجتمع الإغريقي ، ثم بعد ذلك في العهد الذي عاصر تدهور المدنية الرومانية نجد أن ضخامة الوسائل التي استخدمت في تشييد المنازل الخاصة تتناقض تماماً مع ضآلة الوسائل التي استخدمت في تشييد المعابد، وهناك ظاهرة مشابهة يتميز بها المجتمع الأمريكي الحالي : فنحن نجد أن المدارس والمستشفيات ومدرجات الرياضة وبيوت الثقافة (أو بالأحرى عدم وجود هذه البيوت) لا تصل في هذا المجتمع إلى مستوى الثروات الخاصة .

إن إشباع هذه الحاجيات أو الرغبات الجماعية من شأنه أن ينعش الاقتصاد ككل ويوجهه توجيهاً إنسانياً . وهنا أيضاً توجد سوابق في الاقتصاد الأمريكي بالنسبة لهذه التبعة الموجهة لرؤوس الأموال وقد تم ذلك في فترة الحرب . لقد أعلن الرئيس ويلسون في عام ١٩١٧ : « إن ما يجب أن نكونه ونعده من أجل الحرب ليس جيشاً ولكن أمة .. » . ولكن لا يمكن إنجاز ذلك إذا عمد كل فرد على تحقيق أهدافه الخاصة . وقد شاهد ذلك العصر زراعة أراضي ملاعب تنس الأغنياء بالخضراوات (من أجل أغراض الحرب) وخلو الطرق أثناء فترات إجازة نهاية الأسبوع من السيارات لاقتصاد الوقود وإرسال البترول الضروري لجيوش الحلفاء . واكتتب ٦٥ مليوناً من الأمريكيين بمبلغ ٢١ مليار دولار في « قروض الحرية » تلك القروض التحمل الكبير

التي طرحت للاكتتاب وسط حملة دعاية قام بها نجوم المسرح والغناء والسينما وعلى الرغم من عداة الأمريكيين التقليدي لإجراءات التدخل الحكومي فقد قامت « لجنة الحرب الخاصة بالصناعات » برئاسة برنارد باروخ وهو من رجال البنوك في « وول ستريت » بتوزيع الموارد وتحديد الأولويات والتأثير على مستوى الأسعار ، وباختصار فقد مارست ديكتاتورية اقتصادية حقيقية .

وبما لا شك فيه أن عملية توجيه الاستثمارات من أجل إشباع الحاجيات الجماعية ، أثناء فترات السلام ، ستصبح أكثر سهولة ، كما أن الاستثمارات الخاصة بإشباع هذه الحاجيات مثل بناء بيوت الثقافة ومد الطرق الكبرى بين المدن بعضها وبعض لن تكون أقل ربحاً من الاستثمارات الخاصة بمد الطرق الاستراتيجية في فيتنام أو الإعانات التي تعطى للحكام الديكتاتوريين الفاسدين في فورموزا ، سيول ، سايجون ، نيكاراغوا .

إن النجاح الساحق الذي يتمثل في وصول الإنسان إلى القمر قد أثبت ، في مواجهة النزعة الفردية التقليدية الأمريكية ، ما يمكن أن يحققه العمل الجماعي المركزي لعدة فروع من فروع العلم والصناعة . ولعدة مجموعات بشرية ، كما أثبت أن كل شيء أصبح ممكناً .

وكيف يمكن الشك في إمكانية حل المشاكل الرئيسية كمشكلة الفقر ومشكلة السود ، ومشكلة التجهيزات الجماعية ، وأخيراً مشكلة المساعدة الحقيقية للعالم الثالث والتي تعود إليها عند دراستنا لتأثير الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة على العلاقات الدولية . !

هذه إذن هي ثلاثة مصادر رئيسية للاستثمار يمكنها أن تفتح « لأمريكا الشابة » « حدوداً جديدة » كما يمكنها أن تدفع بال اقتصاد الأمريكي إلى عهد رخاء لم يسبق له مثيل وتحقق عهد العمالة الكاملة واستخدام الطاقة الصناعية بنسبة ١٠٠ ٪ .

وعلى العكس فإن المضاربات لم تكن « حدوداً جديدة » فأزمة عام ١٩٢٩ ، « يوم الخميس الأسود » الموافق ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، الذي بدأ فيه انهيار وول ستريت يعد دليلاً على ذلك والأمبريالية والاستعمار لم يكونا أيضاً حدوداً جديدة ، وقد دل على ذلك فشل « البنتاجون » وأجهزة المخابرات في فيتنام .

إن الحدود الجديدة تكمن - ويقع عبء إثبات ذلك على المعارضة - في اكتشاف طرق الاستثمار والتوسعات الآتية :

تصفيه البؤس ومشكلة السود في الولايات المتحدة وذلك بتصنيع الجنوب ، وإشباع الحاجيات الجماعية عن طريق التجهيزات الهامة والتعاون الاقتصادي والفني ، بدون شروط سياسية ، مع العالم الثالث وبقية دول العالم بدون تفرقة سياسية .

وسيعترض البعض - من غير شك - على ذلك بأن الحكومة الفيدرالية ستكون في حاجة إلى وسائل ضخمة لتحويل الاقتصاد الوطني وتوجيهه بطريقة على هذه الدرجة من الجدة .

وهذا صحيح . ولكن هذا المجهود الضخم لا يحتم أبداً المركزية والتدخل الحكومي وهي أمور تتناقى تماماً مع التقاليد الأمريكية . ويمكن أن تكون الضغوط الاقتصادية والحوافز أكثر فعالية من التعاليم والتنظيمات المفروضة .

ويجب أن تقوم السياسة الضريبية بدور حاسم وذلك بفرض ضرائب باهظة على الأنشطة غير المنتجة ، حتى إذا أدى ذلك إلى القضاء عليها تماماً ، فيجب مثلاً إلقاء عبء ضريبي ضخم على المؤسسات التي تعمل في حقوق الدعاية إلى أن تضطر إلى استثمار مواردها في قطاعات أخرى وسيؤدي ذلك إلى تغيير هيكل الإنتاج والاستهلاك .

وتعتبر مشكلة تحويل صناعات التسليح (إلى صناعات إنتاج مدني) من أصعب المشكلات ومن أهمها قاطبة - ولكن من السهل في هذا المجال أيضاً وبدون التدخل عن مقاييس الربح ، إثبات أن صانعي قاذفات القنابل الأمريكية في مقدورهم ، باستغلالهم رؤوس الأموال المستثمرة حالياً في صناعات هذه القاذفات ، إنشاء أضخم خطوط جوية تجارية في العالم .

كما أنه من الأسر إثبات أن حكومة الولايات المتحدة بسياسة التسليح والحرب التي تنتهجها حالياً لا تستغل غير جزء ضئيل من قدرتها العلمية والتكنولوجية . فعندما يستخدم مثل هذا القدر الكبير من الطاقة الأمريكية في صناعات التسليح وعندما يتبدد مثل هذا القدر الضخم من ميزانياتها في حرب استعمارية لا تخرج لها مثل حرب فيتنام ، فإن التبذير يصبح على درجة من الحماقة كذلك التي تتمثل فيها حدث في ريودي لابلاتا حيث كانت تدبج الثيران للحصول على جلودها فقط أما لحومها

فكانت تحول إلى رماد .

ويمكن تحقيق هذا البرنامج بدون المساس بمبادئ وقوانين الأنظمة الرئيسية وإحياء وتجديد التقاليد التي خلقت عظمة الولايات المتحدة . . . وليس هذا هو الاشتراكية ولكنه رأسمالية هادفة . . .

ولكن ربما كان هذا السبيل هو السبيل الوحيد الذي يتيح تجديدًا عميق الجذور ويمهد للولايات المتحدة ، وللعالم ، مستقبلًا خلاقًا ، وهو أيضاً السبيل الوحيد ، فيما وراء مجتمع لم يعد سيداً لأهدافه وشعب خاضع لمطالبات حركة تنمية أصبحت غاية في ذاتها ، لتحقيق إنسانية نظام يمكن أن تلتحم فيه جميع القوى الحية في أمريكا الفتية . .

الفصل الثالث

الاتحاد السوفييتي : مولد نموذج للاشتراكية

لكي نفهم ردود فعل القادة السوفييت عندما اضطروا لمواجهة الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة والتحول الذي تحتمه « ديناميكية النظام » يجب أن نعيد إلى الذاكرة الظروف التي ظهر في ظلها النموذج السوفييتي للاشتراكية .

لقد اكتشف ماركس في « رأس المال » القوانين العامة لنمو الرأسمالية والتناقضات التي تحملها في طياتها وذلك عند تحليله للنظام الرأسمالي في إنجلترا الذي كان قد بلغ عندئذ شكله النهائي .

وظهرت في الحال أولى التفسيرات « الحرفية » لأعمال ماركس وذلك من جانب « كوتسكي » . فلقد توصل هذا الأخير ، بتعميم القوانين التي اكتشفها ماركس إلى أن الاشتراكية لا يمكن أن تولد إلا ابتداء من مجتمع رأسمالي ناضج تماماً ، ويتحول هذا المجتمع ، أوتوماتيكياً ، إلى ضده . وهكذا لم يكن أمام الطبقة العاملة سوى تنظيم نفسها . . . ثم الانتظار .

وعندما وجه لينين بيزم الحزب الصالح في طريق الثورة ، خاصة في بلد لا يزال يحمل في طياته بقايا النظام الإقطاعي ، ويتأخر فيه تطور الرأسمالية أكثر من قرن عنه في إنجلترا ، فرنسا وحتى ألمانيا ، أيد « كوتسكي » الذي لم يكن في مقدوره أن يقبل « أقل انحراف عن النموذج الألماني »^(١) والذي ظل خاضعاً لهاكاة الماضي عحاكاة عمياء ، أيد الثورة المضادة بماركسيته « الحرفية » فلقد أعلن ، ابتداء من المبدأ القائل بأن الثورة الاشتراكية ليست ممكنة إلا في البلدان الصناعية الأكثر تقدماً ، أنه لا توجد في روسيا الأسس الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ، وأنه لا يجب ، نتيجة لذلك ، القيام بالثورة .

وأجاب لينين عن ذلك باسم الماركسية الحية ، أن الماركسية التي لا تتمسك بحرفية تعاليم ماركس (كتالوج من القوانين الصالحة للفترة التاريخية التي اكتشفت

(١) لينين : من ثورتنا (يناير ١٩٢٣) الأعمال الكاملة الجزء ٢٣ ص ٤٨٩ .

فيها والتي يمكن إسقاطها في جميع الأزمنة والأمكنة) بل بروح هذه التعاليم أى علم وفن استخلاص الممكن « الثورى » ابتداء من التناقضات الخاصة ببلد ما ، والعمل على تحقيق هذا « الممكن » .

وأثبت لينين ، نظرياً وعملياً ، وذلك ضد التحديدات الميكانيكية ذات الاتجاه الواحد للأورتودوكسين الذين تمسكوا بالثال التقليدى للثورة الفرنسية (نضوج اقتصادى ثم ثورة سياسية) ، أثبت أنه يمكن عكس هذا الوضع : « إن أفدح خطأ يمكن أن يرتكبه الثوريون هو أن ينظروا إلى الورا ، صوب ثورات الماضى ، في حين أن الحياة تأتى بالعديد من العناصر الجديدة » (١) .

وأجاب على اعتراضات كوتسكى بقوله : « ... روسيا لم تبلغ درجة تطور القوى الإنتاجية الضرورية لقيام الاشتراكية . . إن جميع "فرسان" الدولية الثانية اعتنقوا هذه الفكرة علانية . . وهم يعرضون هذه الفكرة بجميع أشكالها ، ويعتقدون أنها فكرة حاسمة للحكم على ثورتنا ... »

وأضاف : « ولكن ماذا يكون عليه الأمر إذا أتاح لنا الوضع الذى لاخرج له ، بمضاعفته لقوى العمال والفلاحين ، إمكانية إرساء الأسس الجهورية للمدينة بطريقة مغايرة لما حدث في دول أوروبا الغربية الأخرى ؟ ... وإذا كان لا بد لخلق الاشتراكية من بلوغ مستوى ثقافى محدد فلماذا لا نبدأ أولاً في العمل ، ثورياً ، على تحقيق الظروف المسبقة لهذا المستوى المحدد لكى نتحرك بعد ذلك ، مستندين على قوة العمال والفلاحين والنظام السوفييتى للحاق بالشعوب الأخرى ؟ » (٢) .

وقد أثبتت ثورة أكتوبر ، بطريقة قاطعة ، هذه الإمكانية . وهكذا فتحت أول ثغرة في النظام الرأسمالى ، ووجد أول بديل محدد للرأسمالية .

لم يقع لينين أبداً أثناء قيادته وتوجيه هذه الثورة صوب النصر في غلطة كوتسكى ، فلقد كان يدرك تماماً ما في هذه الثورة من عناصر روسية بحتة ، ومن صفات هي من نتاج الأوضاع السائدة عندئذ . وهو يميز دائماً بين ما له قيمة

(١) لينين تقديم لقرارات مؤتمر أبريل ١٩١٧ أعماله الكاملة الجزء ٢٤ من ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) لينين : من ثورتنا (يناير ١٩٢٣) أعماله الكاملة الجزء ٢٣ ص ٤٨٩ - ٤٩٩ .

عالية وبين ما هو ناتج من الهيكل الاجتماعي السابق والتاريخ في أولى الثورات الاشتراكية المفطرة .

لقد بينا في كتاب سابق^(١) ، بتتبعا تعاليم لينين خطوة بخطوة أن مبادئ الماركسية ، على عكس مما أصبح قاعدة لا تتغير في الحركة الشيوعية خلال ربع قرن ، لا تعنى أبداً :

- أن وجود نظام الحزب الواحد يعد شرط بناء الاشتراكية .
- أن ديكتاتورية البروليتاريا يجب أن تمارس بالضرورة بواسطة الحزب الشيوعي .
- أن الثورة الاشتراكية تحتم بالضرورة الحد من الحقوق السياسية لطبقة البورجوازية المحردة من مزاياها الاقتصادية .

لقد كان الوضع كذلك في الاتحاد السوفيتي لا من أجل أسباب تتعلق بالمبادئ ولكن من أجل أسباب تاريخية . إن اعتبار هذه القوانين ضرورية وعالمية يعنى لإحلال تفكير ستالين محل تفكير لينين . فبالنسبة للتحويل إلى الاشتراكية في ظل نظام متعدد الأحزاب كتب لينين في أكتوبر عام ١٩١٧ ، يقول : « يستطيع السوفييت حتى الآن ، وبعد أن تجمعت السلطة في أيديهم (وهذه في الغالب هي فرصتهم الأخيرة) تحقيق النمو السلمي للثورة وإجراء الانتخابات السلمية لنواب الشعب، وكذلك تحقيق نضال الأحزاب السلمي داخل مجلس السوفييت، ووضع برامج الأحزاب المختلفة موضع الاختبار، ونقل السلطة سلمياً من حزب إلى آخر »^(٢) وقد ظل الحزب البلشفي هو الحزب الوحيد القادر على قيادة الثورة الاشتراكية إلى النصر لأسباب تاريخية فقط ، لأن جميع الأحزاب الأخرى انضمت الواحد تلو الآخر ، إلى صفوف الثورة المضادة المسلحة وتعاونت مع الغزاة الأجانب .

وموقف لينين واضح تماماً كذلك بالنسبة للحد من الحقوق السياسية للطبقة البورجوازية، فهو يقول في هذا الصدد: «إن حرمان المستغلين من حق التصويت يعد مسألة روسية بحته . . . ويجب مواجهة هذه المشكلة بدراسة ظروف الثورة الخاصة وتطوّر

(١) روبيه جارودي من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية (جايارمار ١٩٦٨) ص ١١٣ إلى ١١٢٤ .

(٢) لينين الجزء ٢٦ ص ٦٢ .

هذه الظروف . . . ومن الخطأ التأكيد مسبقاً أن ثورات الغد البروليتارية في أوروبا سوف تضع ، من حيث المبدأ ، تحديدات لحقوق البورجوازية الانتخابية^(١) .

ولم يفكر لينين مطلقاً في إعطاء الحزب الشيوعي حق التحدث المطلق باسم الطبقة العاملة ، ولا حتى ممارسة الديكتاتورية باسمها . وهو يذهب بعيداً جداً في هذا الطريق لأنه بدل أن يخلط بين ديكتاتورية البروليتاريا وديكتاتورية الحزب ويطالب لهذا الحزب باحتكار سلطة الدولة ، يرى أن الإشراف على الجماهير غير الحزبية هو أمر ضروري لمنع ظهور التشويشات ، البيروقراطية وقد كتب لينين في شهر أكتوبر عام ١٩٢٠ يقول « دولتنا هي دولة عمالية تعاني من التشويه البيروقراطي . وهي اليوم في وضع يحتم على البروليتاريا المنظمة تنظيمياً كاملاً بأن تدافع عن نفسها ، وعلينا أن نستخدم منظماتنا العمالية للدفاع عن العمال ضد الدولة ، كما يجب أن يدافع العمال عن دولتنا^(٢) » ويعتقد لينين ، أن أحد المهام الرئيسية للثقابات ، أى المنظمات التي تضم أعداداً غفيرة من العمال غير الحزبيين إلى جانب الشيوعيين ، هو « النضال ضد التشويشات البيروقراطية التي تعزى للجهاز السوفييتي^(٣) » .

وكان الشاغل الرئيسى للينين في سنوات حياته الأخيرة ، أى من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ ، هو محاربة هذه التشويشات البيروقراطية للدولة السوفييتية ، أى تغيير ديكتاتورية جهاز الحزب بديكتاتورية البروليتاريا .

وكتب لينين في عام ١٩٢١ لأحد المسئولين عن « خطة » الدولة : « إن أكبر الأخطاء هو صيغ خطة الاقتصاد الوطنى بالصيغة البيروقراطية . . . لأنه خطأ فادح^(٤) » .

وكتب أيضاً في شهر مارس عام ١٩٢٢ يقول : « ألد أعدائنا في الداخل هي البيروقراطية والشيوعي الذي يحتل منصباً ذا مسئولية في المؤسسات السوفييتية^(٥) » .

(١) لينين : الثورة البروليتارية والمرشد كوتسكى الجزء ٢٨ ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) لينين : الجزء ٣٢ ص ١٧ (الثقابات . . . الوضع الحال) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) لينين : رسالة إلى كيريا فوشكى - أعماله الكاملة الجزء ٣٥ ص ٤٨٩ .

(٥) لينين : الوضع الدول والداخل الأعمال الكاملة الجزء ٣٣ ص ٢١٤ .

وكان لينين يرى بوضوح تام أن العقبة الرئيسية التي تقف في طريق الديمقراطية والنضال ضد البيروقراطية والتي تولد ، في النظام البورجوازي من قانون النظام نفسه ، تولد في روسيا عام ١٩١٩ من التخلف الاقتصادي والثقافي ولذا يقول لينين : « إن مكافحة البيروقراطية حتى النهاية ... حتى الانتصار الكامل ، ليس ممكناً إلا إذا ساهم السكان جميعاً في إدارة البلاد » . وبين لينين ، بعد ذلك أن مستوى البلاد الثقافي المنخفض قد أدى إلى وضع أصبح فيه جهاز الحزب هو جهاز الدولة البيروقراطي ، ثم أعطى « لستالينه » المستقبل هذا التعريف : « إن هذا المستوى الثقافي المنخفض يجعل - السوفييت الذين هم تبعاً لبرنامجهم يمثلون سلطة العمال - يمارسون في الحقيقة هذه السلطة من أجل " العمال " بواسطة الفئة المتقدمة من البروليتاريا لا جماهير الكادحين » (١) .

وكان لينين يدرك تمام الإدراك الأسباب الموضوعية لهذا التشويه ، وفي شهر يناير عام ١٩٢١ نصح لينين في رده على سؤال لباخونين ، مأساة هذه الثورة : « إننا نملك دولة عمالية لها هذه الخاصية : إن الفلاحين وليس العمال هم الذين لهم الغلبة في البلاد » (٢) .

وتفاهم هذا الوضع عندما أدت الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي إلى اختفاء خيرة الكوادر العمالية التي كانت تقف في الخطوط الأولى في جميع الجبهات . وأصبح من الضروري ممارسة ديكتاتورية البروليتاريا بدون بروليتاريا ، كما أصبح للاختيار التاريخي طابع المأساة : فلما انخروج من التخلف ، بأى ثمن ، ولما الانغماس إلى ما لا نهاية في هذا التخلف .

وكان للينين من العبقرية والشجاعة في نفس الوقت مما جعله يختار الطريق الأول ، مع إدراكه الواعي للأخطار التي تحيق بهذا الطريق .

كانت المهمة الضخمة التي يجب القيام بها تتلخص في تحقيق تراكم رأس المال الذي يبلغ أحياناً أكثر من ثلث الدخل القومي ، وإنجاز هذا العمل - الذي لم

(١) لينين خطاب في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي - مارس ١٩١٩ - أعماله الكاملة الجزء ٢٩ ص ١٨٢ .

(٢) لينين - أعماله الكاملة الجزء ٣٢ ص ١٦ .

بحقه أى نظام بورجوازى ، فى بلد لا تمثل فيه الطبقة العاملة غير جزء صغير فى محيط السكان الزراعيين .

وكانت أداة القيادة الممكنة الوحيدة هى جهاز الحزب - المتناهى فى الصغر - لأنه كان لا يمكن - من أجل فرض مثل هذه التوضيحات فى بداية مرحلة الانطلاق « انتظار الضمير » .

ولم بجانب هذه العقبة الرئيسية الناجمة عن هيكل المجتمع الروسى فى عام ١٩١٧ يجب إضافة تراjectories الأوضاع السائدة : فوضوية حرب انتهت بالهزيمة ، النضال ضد الجيوش البيضاء ، التدخل الأجنبى والمجاعة . وكان يجب ، لمواجهة ذلك كله تحقيق أكبر تركيز ممكن للسلطة والخضوع لنظام ذى طابع عسكرى . وكان ذلك بمثابة مسألة حياة أو موت ليس فقط بالنسبة للثورة بل بالنسبة للأمة نفسها .

وهما بدا الأمر غريباً فإن هذه المركزية الصارمة فى فترة تحفز الثورة لم تقض بالضرورة على الديمقراطية ، لا ديمقراطية أصحاب الامتيازات بل ديمقراطية جماهير الشعب - لأن الحماس الثورى فى هذه الجماهير ، حتى الزراعية ، التى حررتها الحكومة البلشفية من الحرب ، والقيود القديمة ، كان يصلح الأمور فى جميع الميادين ، فقد كان الشعب يعيش ويعمل ويحارب باتفاق تام مع قادته وحرص لينين على الإبقاء على بقعة هذه الديمقراطية الاشتراكية الجديدة . يقول لينين : « يعتبر النشاط الحى الخلاق للجماهير ، هو العامل الرئيسى للحياة العامة الجديدة .. فلا يمكن خلق الاشتراكية بواسطة أوامر تصدر من أعلى ، فالاشتراكية "غريبة" عن الأوتوماتيكية الرسمية والبيروقراطية ، فالاشتراكية الحية الخلاقة هى من عمل الجماهير الشعبية نفسها » كما قال لينين فى تعليقه على منشور مجلس كوميسرى الشعب الصادر فى ٥ يناير ١٩١٨ ، وذلك فى المؤتمر السوفيتى الثالث ، فى ١١ يناير ١٩١٨ ، « إننا بإدخالنا الإشراف العمالى نريد أن نبين أننا لا نعرف بغير سبيل واحد ... سبيل التغيرات التى تجيء من أسفل حيث العمال ... أنفسهم هم الذين يضعون ، عند القاعدة ، مبادئ النظام الاقتصادى الجديدة ... كما أننا نعلم جيداً أن مهمتنا صعبة ، ولكننا نؤكد أن الاشتراكية الوحيدة - فى الميدان العملى - هو

ذلك الذى يضطلع بهذه المهمة معتمداً فى ذلك على تجربة وغريزة الجماهير الكادحة ...»^(١)

وكان لينين يدرك ضرورة تعويض آثاره المركزية « فى مرحلة الانطلاق وذلك عن طريق بذل جهود مستمرة لإثارة وتشجيع المبادرات الجماهيرية .
لقد كان الهدف هو الإمساك بطرق السلسلة : المركزية من أعلى ، والمبادأة والتلقائية من أسفل ، وكان هذا هو الشرط الأول للتغلب على صعوبات الانطلاقة الثورية وللدفاع ضد الحاشية الرأسمالية ، والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، والنقص المادى والافتقار إلى الكوادر البشرية . وكان هذا هو الشرط الأول للتغلب على الصعوبات الناشئة من أن الحركة الثورية ، فى بلد مثل روسيا فى عام ١٩١٧ ، صدمت بعقبة كبرى : تشابك مشكلات بناء الاشتراكية مع مشكلات الكفاح ضد التخلف .

إن حقيقة أن الثورة الاشتراكية الأولى انتصرت فى بلد متخلف إنما سجل بصمتها على التاريخ اللاحق .
إن الضرورة المطلقة فى التغلب على التخلف دفعت خلفاء لينين إلى المطابقة بين أهداف الاشتراكية وأهداف المرحلة الأولى من الكفاح : مرحلة تراكم رأس المال .

وقد كان تحقيق تصنيع سريع ، فى الظروف التى كانت توجد فيها روسيا فى العشرينات - كان يقتضى قدراً كبيراً جداً من المركزية . وهذه المركزية لم تكن تستطيع أن تؤدى عملها إلا بوساطة القوة السياسية .
وفى السنوات الأولى للثورة كانت هذه القوة السياسية هى الحماسة الثورية . ولكن بعد عشر سنوات كانت هذه القوة السياسية هى الإرغام والقمع .
لقد تمثلت مأساة الستالينية فى نقل أو استبدال الأهداف : فالأغراض الأخيرة للاشتراكية توارت عند تحقيق شروطها .

إن جوهر الاشتراكية ، كما تصورها ماركس ولينين ، هو تحرير قوى العمل . وهذا هو السبب فى أن لينين كان يمشى - للغاية - أن يصطبغ النظم

بالبيروقراطية ، وقد ناضل - دون هوادة - من أجل نشر المبادأة التاريخية للجماهير .

لقد كانت نقطة البداية للانحراف الستاليني هي أنه لم يعد ممكناً غير رؤية مظهر واحد : التنمية العاجلة للقوى الإنتاجية ، وعدم التكبير إلا في بسط سلطات الدولة لتحقيق ذلك .

ومن هنا بدأ تحليل الحزب والدولة ، وهو التحلل الذي قنن له ستالين في كتابه « مبادئ اللينينية » .

وفيما يتعلق بالحزب فقد اتخذ ستالين كأساس وحيد له نظرية « كوتسكي » وهي النظرية التي ذكرها لينين في عام ١٩٠٢ في كتابه « ما العمل ؟ » بشأن الوعي « المحلوب من الخارج » إلى الطبقة العاملة . ومن رأى لينين أن هذا ليس سوى أحد عناصر نظريته : فنذ تجربة ثورة عام ١٩٠٥ أنرى لينين فكره بعدم إخضاع « اللحظة الذاتية » للنضال الثوري للحزب الواحد . فقد كان لديه ، كما كان لدى ماركس ، عنصر آخر حاسم : المبادأة التاريخية للجماهير .

وقد حدثت الزلة الأولى عندما لم يتم الاحتفاظ إلا بإحدى لحظات « الذاتية » الثورية ، وجلب الحزب « من الخارج » إلى الطبقة العاملة الوعي الثوري ، وكانت النتيجة هي أن : « الحزب حل محل الطبقة وأخذ يبت وحده في الأمور باسمها » . وقد لجأ الحزب ، بدوره ، إلى جهازه ، وهذا الجهاز له حكامه . وفي نهاية المطاف لم يكن هناك سوى شخص واحد يفكر ويقرر للجميع .

وهنا نجد أنفسنا على طرفي نقيض مع ماركس ولينين : فبدلاً من تحرير الطاقات الاجتماعية التي تزداد اتساعاً ، فإن الحزب ، ثم جهازه ، وأخيراً الذين يوجهونه أو الذي يوجهه يمحسون أنفسهم باحتكار اتخاذ القرارات ويبتون في جميع المسائل باسم الطبقة العاملة ولكن بدونها ، وفي النهاية ، ضدها .

ويسبب تغير الأهداف ، فإن هذا الحزب وجهازه يكرسان أنفسهما بصفة جمهورية لتحقيق شروط مادية للاشتراكية ولإدارة الاقتصاد . وهما يفعلان ذلك انطلاقاً من فكرة شديدة التركيز والتحكم تتعلق بالاقتصاد وبالخطوة . وهنا كذلك نجد

أنفسنا متناقضين مع تعاليم لينين : « دربوا الجماهير على الاشتراك الفعال والمباشر ، والعام ، في إدارة الدولة . هذا ، وهذا فقط هو الذى يضمن الانتصار التام للثورة » .

إن الحزب يتحول إلى جهاز للدولة ، وبدأ تحليل الديمقراطية الاشتراكية . وعندما تصبح ملكية الدولة هى الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية ، وعندما تعتبر الأجهزة الحاكمة الاقتصاد كله بمثابة شركة احتكارية ضخمة واحدة تسيطر عليها بيروقراطية لا تتوقف عن التكاثر ، وعندما توضع الخطة برمتها بواسطة الأجهزة العليا ، فلن يبقى هناك قرار يمكن أن تتخله المستويات الدنيا ، وتتوقف السوفيئات عن أن تصبح هذه الأجهزة الحية ، التى تفكر وتعمل فى الوقت نفسه ، ولتى أنشئت على غرار كوميون باريس : أنها سوف تظل تتجمع بطريقة رسمية ، وإنما لكى تستمع وتوافق على تقارير وقرارات الجهات العليا .

ومع هبوط الحماسة الثورية للجماهير ، يبدأ النظام فى الكشف عن مساوئه : فالجهاز الحاكم للحزب والدولة ، الذى يزداد عزلة وابتعاداً عن الجماهير والحقائق ، يتوقع داخل الذاتية والإرادية البيروقراطية . وهذا الشكل من أشكال إدارة المجتمع يدخل - إذن - فى صراع مع القوانين الموضوعية للتنمية ، والنظرية نفسها ، أى الماركسية ، بدلا من أن تكون كما تصورها ماركس ولينين ، أداة للتحويل الثورى للمجتمع ، فإنها تهبط لكى تصبح بعد فترة من الوقت كوسيلة يستعملها القادة لتبرير أعمالهم أو الاعتذار عن تصرفاتهم .

ولما كان كل شيء يدار ويَم الإشراف عليه منذ الآن فصاعداً بواسطة الحزب والدولة ، ابتداء من الإنتاج الاقتصادى إلى الثقافة والفنون ، فإن مختلف قطاعات النشاط الاجتماعى تصبح أجهزة أو « أدوات توصيل » للجهاز المركزى ، طبقاً للنظرية الستالينية .

وقد أثبت النظام فعاليته فى المراحل الأولى للبناء ، ليس فقط ، كما سبق أن قلنا ، لأن الانطلاقة الثورية للجماهير كانت تحجب أوجه قصوره ، وتعرض هذا القصور ، ولكن كذلك لأنه فى اقتصاد متخلف ودمرته الحرب والتدخل ، بلغت الاحتياجات درجة لم تكن معها الصفات الرديئة للمتطلبات لتحويل دون

تصرفها ، كما أن الإنتاج الضخم ، حتى ولو كان غير متوازن ، كان يستهلك بالضرورة .

ولكن في أواخر العشرينات ، كان هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي يبدو غير كاف . فالفلاحون لم يكونوا يحسون مطلقاً بالرغبة في الاندماج في مثل هذا النظام الجماعي وتشبثوا بالفردية تشبثاً شديداً . والعمال الذين لم يعودوا يطلب منهم الاشتراك اشتراكاً فعالاً في الإدارة ، لم يعودوا يهتمون بالإنتاج وأخلوا بتصرفون كما جاورين في آلة الدولة الضخمة ، وعلى أحسن الفروض كموظفين متلمزين . ومنذ الآن فصاعداً اقتضت إدارة النظام الالتجاء إلى مزيد من القهر .

وحدث التحول الخامس في نهاية عام ١٩٢٩ وفي بداية الثلاثينات مع مجموعة من تدابير القمع ضد الفلاحين ، وضد العمال ، وضد المثقفين .

وهذا التحول الذي حدث في عام ١٩٢٩ يشكل في تاريخ الاتحاد السوفيتي غلطة التحول الرهيبة التي سبق أن سجلها تاريخ الولايات المتحدة في عام ١٨٩٠ ، ففي عام ١٩٢٩ كان قد تم بنجاح اجتياز المرحلة الأولى للبناء الاشتراكي . ومنذ عام ١٩٢٦ وصل اقتصاد البلاد في مجموعه إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب ، رغم الدمار الذي سببته الحرب والتدخل الأجنبي . لقد كانت روسيا تحتل المرتبة الخامسة في العالم والمرتبة الرابعة في أوروبا فيما يتعلق بحجم الإنتاج الصناعي . وأمكن تحقيق نجاحات باهرة في نطاق خطة كهربية البلاد التي وضعها لينين (والتي كانت تسمى «جويلرو») : ففي عام ١٩٢٧ الذي كان يوافق الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر ازدادت قوة محطات الكهرباء بمقدار مرتين ونصف المرة على ما كانت عليه قبل الثورة . وفي خلال السنوات الخمس الأولى للنهضة ارتفعت إنتاجية العمل في الصناعة بمقدار ثلاث مرات ، وعندما قامت الحكومة السوفيتية في عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بالحملة الأولى للتصنيع ازداد مجموع الإنتاج الصناعي بمقدار ١٨ ٪ . ولم تكن أية دولة رأسمالية أخرى قد بلغت - حتى ذلك الوقت - هذا المعدل في الزيادة . وكانت هناك طبقة عمالية جديدة بسبيل التكوين : وبلغ عدد العمال والمستغلين في عام ١٩٢٨ نحو ١١ مليوناً .

وبدأت حملة قوية لمكافحة الأمية : فندد القرار الذي كان قد اتخذته لينين

في ٢٦ ديسمبر عام ١٩١٩ من أجل القضاء على الأمية بين البالفين كان هناك خمسة ملايين شاب في عام ١٩٢٢، قد تعلموا القراءة والكتابة . وارتفع عدد الطلبة من ١١٢ ألفاً قبل الثورة إلى ١٦٢ ألفاً في عام ١٩٢٥ .

وقد سجلت الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر ، في عام ١٩٢٧ ، بقائمة النجاحات التي أحرزتها ، قدرة النظام الاشتراكي في التغلب على التخلف وفي إعطاء الإنسان إمكانيات جديدة للازدهار .

إن الزراعة وحدها هي التي سجلت تأخراً كبيراً بالنسبة للصناعة ولاحتياجات البلاد المتزايدة .

ولكن الظروف كانت قد وفرت لتحقيق قفزة جديدة إلى الأمام : فقد صدق المؤتمر الخامس لسوفييتات الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٩ على الخطة الخمسية الأولى التي كانت تتضمن برنامجاً متحمساً لبناء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . ولدت حركة « عمال الصاعقة » التي ضربت مثالا على المنافسة الاشتراكية ، فترة « المبادأة الكبرى » التي طبقت في عام ١٩١٩ والتي تتعلق « بأيام السبت الشيوعية » حيث كان العمال يعملون بدون مقابل لإنشاء الأسس المادية للاشتراكية . وكان لينين قد كتب أن « أيام السبت الشيوعية لها أهمية تاريخية كبيرة لأنها تثبت المبادأة الاختيارية والواعية للعمال لزيادة الإنتاجية ، وانتهاج نظام جديد في العمل ، وخلق ظروف اشتراكية في الاقتصاد وفي الحياة » .

وإذا كان لينين قد نظر إلى هذه الحركة على أنها تمثل « أهمية تاريخية كبيرة » فلأنها كانت تعتبر الشرط الرئيسي كما أنها تعتبر برهاناً على تفوق الاشتراكية ، حيث إنها كانت تسمح . « بخلق علاقات اجتماعية جديدة ، وتنظيم جديد للعمل ، يربط بين آخر كلمة للعلوم والتكنولوجيا الرأسمالية وبين جماهير العمال الواعية ، صانعة الإنتاج الاشتراكي الكبير » .

إن لينين هو الذي كتب كذلك منذ عام ١٩١٧ : « وأن من أهم الواجبات اليوم - إن لم تكن أهمها جميعاً - هو تنمية هذه المبادأة الحرة للعمال على أوسع نطاق ممكن ، بين جميع العاملين وجميع المعرضين للاستغلال بصفة عامة ، في عملهم الخلاق في مجال التنظيم » .

وقال لينين : « يجب مقاومة أية محاولة تبذل من أعلى لفرض أنماط واحدة . » وأشار إلى الأصالة المطلقة للاشتراكية فقال : إنها تتمثل في « استبدال العمل الإجبارى بالعمل من أجل الذات ، وهذا أعظم إنجاز عرفه تاريخ البشرية في هذا المجال » . وفى المؤتمر الثالث للسوفييتات الذى عقد فى يناير ١٩١٨ صاغ لينين القاعدة الذهبية التى توضح العظمة الإنسانية للاشتراكية : « إن ذكاء عشرات الملايين من أصحاب القدرة على الخلق يعطى شيئاً أروع كثيراً من كل التوقعات مهما كانت مغرقة فى الخيال » .

وأشار مرة أخرى إلى أنه فيما يتعلق « بالعنصر الذاتى » للحركة الثورية ، فإن المبادرة التاريخية ، الحرة ، والخلاقة للجماهير لا يمكن فصلها عن العنصر الواعى للخطوة النظرية التى من مهمة الحزب التعبير عنها .
وقد أعاد لينين تأكيد هذه المبادئ وسط مرحلة انطلاق الثورة ، حيث كانت المركزية « الديمقراطية » تعتبر مع ذلك بمثابة ضرورة مطلقة .

إن التحول الذى حدث فى عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يسجل بالضبط التخل عن هذا المنطق اللينينى ، هذه الوحدة المركبة بين المبادرة التاريخية للجماهير وبين النظرية التى يعتنقها الحزب ، اللتين تشكلان قطبى الذاتية الثورية .

ولما سارت النهضة الاقتصادية سيراً طيباً ، فإن المهام الجديدة للصنيع والزراعة الجماعية ، والثورة الثقافية لم يكن من الممكن أن تتحقق ، بتجاوز المعدلات السابقة للتغلب على التخلف ، إلا باستخدام الحافز الاشتراكى بالذات وهو المشاركة الخلاقة للجماهير فى البناء ، وتوفير الظروف الجديدة لهذه المشاركة .

لقد كان النظام المركزى ضرورياً حتى الآن : ومنذ الآن فصاعداً فإن إطلاق مبادرة الجماهير من عقلمها بوساطة ديمقراطية غير رسمية وبورجوازية ، وإنما اشتراكية ، أى ضمان المشاركة الفعالة للعمال فى صياغة واتخاذ القرارات فى إدارة المشروعات وكذلك فى إدارة الدولة ، كان من الممكن أن يحل محل المركزية « الديمقراطية » لمرحلة الانطلاق .

وهكذا فإن ستالين بعد أن أدار ظهره لللينينية ، التى كانت مهمة كل الاهتمام بمواصلة أشكال التنظيم مع ظروف واحتياجات كل مرحلة ، اتخذ سلسلة من التدابير

التي سوف تشكل « ميثاق الستالينية الأكبر » .

إن المشكلتين الرئيسيتين اللتين كان ينبغي حلها هما إصلاح أحوال الزراعة والزراعة الجماعية ، والتصنيع .

وفي كلتا الحالتين ، اختار ستالين أن يحلها بوساطة التعليقات الصادرة من أعلى وبوساطة الإكراه .

وفي الخطاب الذي ألقاه ستالين في مؤتمر الإخصائين في المسائل الزراعية يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦ اتخذ موقفاً مضاداً لفكرة ماركس وإنجلز ، وكذلك لفكرة لينين ، فيما يتعلق بالعمل الجماعي في ميدان الزراعة . وقد ذكر نظرية إنجلز في « المسألة الزراعية » : . . . « إننا نقف - بتصميم - إلى جانب الزارع الصغير . سنفعل كل ما يمكن لجعله أقدر على احتمال الحياة ، ولتسهيل انتقاله إلى المشاركة إذا قرر ذلك . ولكن في حالة ما إذا كان في وضع لا يتيح له اتخاذ هذا القرار ، فسنحاول إعطائه " أكبر وقت ممكن " لكي يستطيع أن يفكر في قطعة الأرض التي يملكها . " وبعد أن ذكر ستالين هذا النص أخذ ستالين يشرح على الفور : « ذلك الحرص البالغ فيه من جانب إنجلز » فقال : « لقد كان إنجلز يضع نصب عينيه الفلاحة في الغرب ، فهل يمكن القول أن مثل هذه الحال تنطبق علينا في الاتحاد السوفيتي ؟ كلا . . . من الموصف أن . . . فلاسفتنا في المسائل الزراعية لم يحاولوا حتى الآن أن يظهروا ، بكل الوضوح المطلوب ، هذا الفرق بين موقف الفلاح عندما وموقف الفلاح في الغرب » .

إن أقوال ستالين في هذا الصدد تنطوي على مغزى تاريخي كبير : فهذه أول مرة تدعى فيها النظرية لخدمة أغراض تتعلق بتبرير قرارات اتخذت وتبرير إجراءات القسر والإكراه . وهكذا فإن التحول الكبير للماركسية ، التي أصبحت أداة للتبريد بعد أن كانت وسيلة للعمل الثوري ، بدأ منذ ذلك الوقت .

لقد كان الموقف محزناً : فالكولاك (كبار أصحاب الأراضي) كانوا يبدون معارضتهم باختزان الحبوب وإخفائها ، وكانوا ينظمون الدعاية والمقاومة ضد فكرة المزارع الجماعية . وبغضاً عن ذلك فإن الضعف السياسي للمناضلين في القاعدة أدى بهم إلى انتهاز وسائل قاسية في مسألة المزارع الجماعية لم تكن تريدها القمة .

إن البولشفيك القداى كان يساورهم الورد فى تطبيق لإجراءات القمع التى كانت مشروعة ضد حفنة من الاستغلاليين على الملايين من صغار الملاك من الفلاحين . غير أن ستالين شرع فى تطهير الحزب لإقصاء هؤلاء الذين كانوا يعارضون. مثل هذه الإجراءات : فغزل ريكوف من منصبه كرئيس للحكومة وهو المنصب الذى خلف فيه لينين ، وأبعد تومسكى من إدارة الحركة الدولية الشيوعية ومن المكتب السياسى . كما أقصى عشرات من الزعماء الذين كونهم لينين ، وأقصى معهم عدة آلاف من قداى البولشفيك .

وعقب هذا التطهير الذى تم بواسطة سلسلة من الضغوط التى تمت من أعلى وبواسطة إجراءات القسر والإكراه ، طرأ تحسن على معدل الملكيات الجماعية فى خلال ثلاثة شهور ، فى المدة من يولية إلى سبتمبر ١٩٢٩ أمكن تجميع نحو مليون قطعة من الملكيات الزراعية على هيئة كولخوزات (مزارع جماعية) أى تقريباً نفس العدد الذى أمكن تجميعه خلال الاثنى عشرة سنة التى انقضت منذ ثورة أكتوبر . وفى خلال الربيع الثانى من عام ١٩٢٩ تم تجميع مليونين و ٤٠٠ ألف ملكية زراعية وتحولها إلى كولخوزات . وقد طبقت تدابير القمع الاستثنائية التى كانت تستهدف كبار الملاك والمخربين على الزراعين المتوسطين بل على الفقراء منهم كذلك . وفى بعض المناطق وصل عدد الملكيات الزراعية الكبيرة التى ضمت إلى المزارع الجماعية إلى ١٥ ٪ من مجموع مساحة الأراضى . وقد أدى انتهاك مبدأ الموافقة الحرة على إنشاء الكولخوزات ، وهو المبدأ الذى أوصى به لينين ، إلى استياء الزراعين المتوسطين بصفة خاصة .

ونظراً إلى أن الفلاحين كانوا مقتنعين بأن ماشيتهم ستنتزع منهم عند إدخالهم قسراً فى الكولخوزات فإن كثيراً منهم بادروا إلى ذبحها . وقد تحوت عملية إنشاء المزارع الجماعية رغم إرادة الفلاحين إلى كارثة : فى عام ١٩٢٩ كان الاتحاد السوفييتى يمتلك ٣٤ مليوناً من الخيول فلم يتبق منها فى عام ١٩٣٣ سوى ١٦ مليوناً إذ أن أكثر من نصف الخيول كانت قد ذبحت ، كما ذبح ٤٥ ٪ من العجول ، وثلاث عدد الخنازير ، وأكثر من ربع رموس الماشية .

وقد اشتد سخط الفلاحين إلى حد يثير القلق وأصبح من الواجب اتخاذ

إجراءات عاجلة لإصلاح الموقف ، ولكن الفلاحين غادروا الكونخوزات جماعات ونظراً إلى انعدام الرقابة بوساطة الجماهير ، فإن المصاعب التي كانت تعالج بتعليات من أعلى ، وبوسائل بيروقراطية وتعسفية كانت تسرى ببطء إلى درجة أنه في عام ١٩٥٣ عندما بدئ أخيراً في بحث مسألة اللامركزية والمشاركة المادية في الأرباح كان إنتاج الحبوب والماشية قد انخفض إلى حد أنه لم يصل إلى مستوى عام ١٩٢٨ .

وفي مجال التصنيع كانت المصاعب من نوع آخر .

« عندما بدأ بطرس الأكبر ، الذي كان عليه أن يواجه دول الغرب الأكثر تقدماً ، يعمل بهمة لإنشاء المصانع والورش لإمداد جيوشه بالمهمات ... » ، بهذه العبارة ذات المغزى تناول ستالين في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٨ أمام اللجنة المركزية مسألة التصنيع ، وأشار إلى أن البناء الجديد للمجتمع الروسي يوفر ظروفاً أفضل ، وإلى أن البروليتاريا وحدها التي أقامت ديكتاتوريتها تستطيع أن تنجز هذه المهمة .

والإشارة إلى بطرس الأكبر لم تجئ عرضاً : فهي قد افتتحت عهداً انتقلت فيه الوطنية لتصبح في المرتبة الأولى ، بحيث إنها أضغمت ، ولا تقول حجبت ، البواعث الاشتراكية حقاً . والواقع أنه في النظرية الجديدة ، الستالينية للتصنيع حلت الإرادة الأوتوقراطية محل ما كان لينين يعتبره مسألة حاسمة : إيقاف المبادأة الخلاقة للجماهير .

وعندما أصدر ستالين توجيهاته بشأن « الفرض من التلقائية » في مسألة العمل ، وضع سلسلة من وسائل القصر والإكراه في الوقت الذي استمر يستخدم فيه شعارات لينين بشأن دور المبادأة ، وقد أدت هذه الوسائل إلى تطبيق مبدأ « العمل الإجباري » الذي باركه باسم « إعادة التربية » .

وقد بلغت قيمة الاستثمارات التي تقرر في السنة الأولى من الخطة الخمسية ٣٤٠٠ مليون روبل ، أي أكثر خمس مرات مما كانت وزارة المالية ترى أنه من الممكن الموافقة عليه . وقد اعتقد ستالين وهو يفرض مثل هذه التضحية المادية على البلاد أن كل شيء ممكن وحده أهدافاً غير منطقية : لقد أنتج الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٨ ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد الخام ، هذا في حين

كانت الخطة الخمسية تهدف إلى إنتاج عشرة ملايين طن في عام ١٩٣٣ . وبدأ ستالين بإطلاق فكرة تحقيق الخطة في أربع سنوات أو حتى في ثلاث سنوات ، وقال «عشرة ملايين طن من الحديد الخام ... هذا لا يكفي ... يجب بأى ثمن أن ننتج سبعة عشر مليون طن في عام ١٩٣٢» . وقد اتهم بالانتهازية اليمينية وبالتخريب أعضاء الحزب والإخصائين الذين اعتبروا هذه الأهداف المحددة غير واقعية دون أن يضعوا في اعتبارهم الإمكانيات الفعلية المتاحة . والواقع أن الاتحاد السوفيتي اقترب في عام ١٩٤١ فقط من الرقم الذي حددته ستالين بتعسف في عام ١٩٣٢ . وكان قد طالب في عام ١٩٣٠ بزيادة إنتاج الحديد والفحم بمقدار النصف في العام التالي . وقد اضطر إلى الاعتراف في نهاية الفترة المحددة بأن الزيادة الحقيقية كانت من ٦ إلى ١٠ ٪ .

ومع هذا فإن الثابت هو أنه ، على خلاف الزراعة الجماعية الإجبارية ، اتضح أن التصنيع الإجباري كان فعالاً فيما يتعلق بالإنتاج : ففي الفترة من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٩ ازداد إنتاج الكهرباء نحو ٧ مرات ، وإنتاج الفحم والصلب أكثر من ٤ مرات ، وإنتاج البترول نحو ٣ مرات . وفي عام ١٩٤١ زاد مجموع إنتاج الصناعة الميكانيكية السوفيتية بمقدار خمسين مرة عنه في عام ١٩١٣ . وفي عام ١٩١٤ كان عدد التلاميذ الذين يترددون على المدارس ثمانية ملايين ، وبلغ عددهم اثني عشر مليوناً في عام ١٩٢٨ ، ووصل هذا العدد إلى أكثر من واحد وثلاثين مليوناً في عام ١٩٣٨ . وفي عام ١٩١٣ كانت الجامعات تضم ١١٢ ألف طالب وفي عام ١٩٣٩ وصل عددهم إلى ٦٢٠ ألفاً .

ولكن الطريقة المتبعة كانت باهظة النفقات من الوجهة الإنسانية . فهذا الشكل « من التراكم المبدئي » يشبه كثيراً ، من بعض النواحي « التراكم المبدئي » الذي طبق في البلاد الرأسمالية ، والذي كان فعالاً جداً ، وقد وصفه ماركس بقوله : « إن بعض الطرق تقوم على أساس استخدام القوة المتسمة بالقسوة ، ولكن جميعها بدون استثناء تستغل سلطة الدولة ، والقوة المركزة والمنظمة للمجتمع بقصد التعجيل بالانتقال بعنف من النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي واختصار مراحل الانتقال . والواقع أن القوة هي التي تولد العمل في كل مجتمع قديم . إن القوة

عنصر اقتصادى . وبعد أن أشار ماركس إلى التأثير الرهيب لهذا النظام الرأسمالى القائم على العنف اختتم هذا الفصل الخاص « بالتراكم المبدئى » للرأسمالية ووسائلها بقوله : « ها هو ذا الثمن الذى دفعناه من أجل تحقيق إنجازاتنا . . إن رأس المال يصل إلى العالم وهو يفرز الدم والوحل من جميع مسامه » .

ولذا نحن نتمنى أن تستطيع الاشتراكية الوصول إلى أغراضها بطرق أخرى غير الطرق الستالينية فإن هذه الأمنية ليس أساسها الورع والتقوى : إنها مسألة فعالية . وإذا كان فلاسفة الرأسمالية يعيرون ، نفاقاً ، على الاشتراكية أن قيامها اتسم فى المرحلة الأولى بالقسوة ، فى حين أن التراكم المبدئى للرأسمالية كان أشد وحشية ، فإنه يحق للماركسيين أن يتساءلوا عما إذا كانت هذه الطريقة ليست فقط هى أكثر الطرق ملائمة لمذهبهم ، ولكنها كذلك الأكثر فعالية .

غير أن عدم اشتراك العمال اشتراكاً فعالاً فى إدارة الاقتصاد الاشتراكى لا يعتبر فقط مناقضاً للاشتراكية كما تصورها ماركس ولينين ، بل إنه يؤدي كذلك إلى خسارة فى العائد الاقتصادى وفى الإنتاجية ^(١) . ونظراً إلى أن نظام العمل يفرض من أعلى فإن سلوك العمال السوفيت تجاه عملهم قد طرأ عليه تغيير وباستثناء أقلية ضئيلة من عمال الصاعقة الذين ضربوا مثالا يستحق الثناء والتشجيع فإن الجانب الأكبر من العمال كانوا يتصرفون كأجورين لسلطة مجهولة وبعيدة ، واقتضى الأمر لمعالجة عدم مبالاهم اللجوء إلى قانون للعمل يزخر بإجراءات القمع والإكراه . وفى بداية الثلاثينات كانت المؤسسة الصناعية توقع عقوداً مع المزارع الجماعية تتمهد فيها هذه الأخيرة بإرسال عدد معين من الرجال والنساء إلى المصانع ، وبهذه الطريقة كانت المزرعة الجماعية تعلن أن عدداً من الفلاحين الذين يعملون فيها يعتبرون زائدين على حاجة العمل ، ومن ثم ترسلهم رأساً إلى المصنع .

والفلاحون الآخرون الذين كانوا يقاومون فكرة المزارع الجماعية كانوا يرسلون إلى معسكرات العمل لحفر القنوات ، وإنشاء الطرق الحديدية ، وقطع الأخشاب . وأخيراً فإن الطبقة العاملة فى مجموعها كانت عرضة للقمع : فقد صدر فى

(١) ليس هذا هو السبب الوحيد فى ضعف الإنتاجية : إذ أن معظم المال الجدد يأتون من الريئى ويجهلون كل شيء عن ظروف العمل الاقتصادى .

يوم ٢٠ ديسمبر عام ١٩٣٨ مرسوم أنشئ بموجبه « دفتر العمل » ، وصدرت مراسيم أخرى تعاقب بالطرد من العمل الأشخاص الذين يتأخرون في الوصول إلى المصنع . كما صدر في ٢٤ يولية عام ١٩٤٠ مرسوم ينص على معاقبة من يتغيب عن العمل بالسجن وحظر تغيير مكان العمل .

إن الضرورة التي اقتضت فرض مثل هذه التدابير تفسر بجلاء موقف العمال تجاه عملهم وتجاه نظام الحكم .

إن المنطق الداخلي لهذا النظام القائم على فكرة جهاز للحزب والدولة يدرك كل شيء ومعصوم عن الخطأ ، ويتحدث باسم الطبقة العاملة ، ولكنه يفرض عليها في الواقع توجيهاته من أعلى قد أدى بالضرورة إلى انقلاب جذري في النظرية اللينينية للحزب : وفيما لا يزال يطلق عليه اسم دكتاتورية البروليتاريا فإن الحزب قد حل محل الطبقة ، وحل جهاز الحكم محل الحزب ، وحل الحكام محل الجهاز : ولقد صور ستالين في كتابه « مبادئ اللينينية » هذه النظرية عن الحزب والدولة فقال :

« إن ديكاتاتورية البروليتاريا تتكون من " توجيهات " الحزب مقترنة " بتطبيق " هذه التوجيهات بواسطة المنظمات الجماهيرية لهذه البروليتاريا " وتنفيذها " بواسطة الشعب . إن المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها النقابات ليست سوى « وسائل لتوصيل » التوجيهات من القمة إلى القاعدة .

وفيما يتعلق بالدولة ، فإن ستالين قدم نظريتين تتناقضان تماماً ونظريات ماركس ولينين : الأولى النظرية القائلة بأن الدولة تستطيع أن تظل باقية حتى في مرحلة الشيوعية ، إذا ظل الحصار الرأسمالي قائماً .

وهذا ينطوي على فكرة الشيوعية القاصرة على شروطها الاقتصادية والتي لا تعمل حساباً لأهدافها النهائية : الازدهار الحر للإنسان ، لكل إنسان ، عندما يمكن التغلب ، بواسطة الشيوعية ، على ألوان الإكراه وعلى انحرافات الاقتصاد والدولة .

والنظرية الثانية ، وهي أشد خطراً ، فقد عرضها ستالين في الدورة الكاملة للجنة المركزية التي عقدت في فبراير - مارس ١٩٣٧ وقد قال فيها إنه : « كلما تدعم مركز

الاشتراكية وتقدمت الدولة السوفيتية ، فإن صراع الطبقات في البلاد لابد أن يشتد باستمرار »

إن مثل هذه النظرية نشأت بالضرورة من الفكرة الستالينية عن الحزب والدولة : إذا كان بناء الاشتراكية يقوم به حزب معصوم من الخطأ فإن أى فشل لابد أن ينسب إلى مؤامرة خارجية نظمها عدو الطبقة العاملة . وعندئذ فإنه يصبح لامناص من اللجوء إلى القمع .

ومنذ ذلك الوقت حدث هذا القمع دون ضابط في سلسلة من القضايا التي لفقت فيها «الأدلة» من جميع الأنواع : وهكذا تم بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ إبادة «الحرس القديم» من رجال لينين ، في الوقت الذي كان فيه «الاستور الستاليني» ينادى بمبادئ تتناقض تناقضاً جذرياً مع الحقائق العلمية ، وكذلك في الوقت الذي كان فيه ستالين ، وهو يبذل كل هذه الثروات البشرية ، بفرط في خطبه في الحديث عن «الإنسان ، أئمن وأعمال» ويستشهد بأقوال لينين عن الديمقراطية الاشتراكية .

وأخذت الأيديولوجية تقرن أكثر فأكثر بالتبريرات .

وقد استعملت هذه الأيديولوجية في إخفاء وتبرير القمع في جميع الميادين ، سواء في ميدان الثقافة أم فيما يتعلق بالفلاحين والعمال .

وكانت الوثيقة التي نشرها ستالين في عام ١٩٣٨ باسم «المادية الجدلية والمادية التاريخية» بمثابة ميثاق للتعصب للرأى الذي أدى إلى الرجوع التهورى بالماركسية إلى مادية القرن الثامن عشر وإعطائها شكل تعاليم الديانة المسيحية وهذا الانتقال إلى المبادئ القديمة أصبح بمثابة مبرر يضحى على مذبحه البحث والتحلق .

وفي مجال العلوم ، أدى هذا الانحراف العقائدى عن الماركسية إلى الحكم على قيمة أية نظرية ليس على أساس قابليتها لعمل اعتباراً للتجربة والإيماء بأفكار جديدة ، ولكن على أساس اتفاقها أو عدم اتفاقها مع القائمة التي تحوى «خواص» النظريات التي وضعها ستالين . إن الجدل الذي ثار حول علم الحياة وخاصة حول علم الوراثة ، غداة الحرب العالمية الثانية ، أوضح بجلاء مدى ما تنطوى عليه هذه

النظريات من مساوئ . وقد اتسع نطاق التخريب فشمّل جميع العلوم : وكانت الأضرار أقل وضوحاً في علم الطبيعة ، إذ أنه رغم الصيحات شبه الفلسفية عن « المثالية » المزعومة لنظريات النسبية ، وللطبيعة الكمية ، وللسبرنطيقا التي عولمت أولاً على أنها « علم بورجوازي » فإن المطالب الملح للاقتصاد والدفاع العسكري اقتضت ترك علماء الطبيعة يعملون ، حتى ولو كانوا قد عملوا كثالين أو كلبجابين .

وفي القطاعات الأقل ارتباطاً مباشرة بالاحتياجات وبالحياة العملية كان التخريب أكثر وضوحاً : وقد حدث تخلف خطير في الكيمياء وعلم الحياة . أما العلوم الإنسانية فقد خنقت بطريقة أشد قسوة : فعلم التاريخ يستطيع أن يعمل في سلام إذا كان يدرس إمبراطورية خوارزم أو الحضارة الأتروسكية القديمة ، ولكنه كلما اقترب من العصر الحاضر فإن أبحاثه تصبح أكثر صعوبة لأن العلم يجب أن يجرى في المرتبة بعد نظريات الحزب بل إنه ليس ثمة ما يمنع من تدمير أصوله . وعمل التحليل النفسى على أنه « علم بورجوازي » . ومدرسة النقد والبلاغة التي بدأت منذ أربعين عاماً في صياغة أساليب التحليل البنائي قد أرغمت على التزام الصمت أو تعرضت للنقى مع رومان جاكربسون ، وبوبليك ، وإيكانيوم ، وبوبوب ، وشكلوفسكى ، أما الاقتصاد السياسى فقد وضع ستالين له حداً ولم يبق هناك سوى التعليق عليه . كما أدى التحليل الأيديولوجى المتعصب إلى قتل الأبحاث في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع وحال دون إفادة الماركسية برصيد الاكتشافات التي حققها غير الماركسيين .

أما في مجال الفنون فقد كانت الحال أشد سوءاً ، ليس بسبب عدم توافر ذوى المواهب والقادرين على الخلق وإنما لأن هؤلاء قد أرغموا على التزام الصمت طبقاً لنظرية عن الفن تقوم على أساس المنفعة ولتطبيق ميكانيكى لعلم الجمال على المادية المتعصبة . وكان أحد كبار الضحايا في هذا المجال هو الرسام كاندنسكى الذى كان يشغل في عهد لينين منصب نائب رئيس أكاديمية الفنون الجميلة ، ومنهم كذلك شاجال ثم مالىنفتش اللذان كانا مديريين للمدرسة الرسم في فيتيسك ، ولاربنوف وجوتشاروفا اللذان كانا من الشخصيات البارزة للجيل الجديد . وقد

أرسل كل هؤلاء إلى المنى أو أرغموا على الصمت .

وفي المسرح ، افتتحت الابتكارات السوفيتية خلال العشرينات طرقاً جديدة بفضل ما ياكوفسكى ومايرهولد ، ثم جاء قرار اللجنة المركزية الصادر في ٢٣ أبريل ١٩٣٢ بشأن «إعادة تنظيم الجمعيات الأدبية والفنية» ، الذى وضع حداً ، كما قال تزاينكو لوجود أية جماعة داخل هذه النشاطات وفتح الطريق لدعم الوسائل الخلاقة للواقعية الاشتراكية فى جميع مجالات الفن . وكان هذا بمثابة النهاية لأية محاولة تهدف إلى التجديد .

وفي مجال السينما استمر العهد البطولى لأينشتاين وبودفوكين وفيرتوف فترة أطول ، ولكن العوائق الإدارية ضد الأعمال الخلاقة لم تتوقف حتى الآن ، ولا تزال الرقابة فى الاتحاد السوفيتى تمنع عرض فيلم قصة «رويلف» الشائعة لتاركوفسكى . وقد كشف سولجينستين فى رواياته وفى ندائه أمام مؤتمر الكتاب السوفيت فى عام ١٩٦٧ النقاب عن هذه الوسائل .

وإذا نحن فحصنا البيانات التى أوردتها خروشوف فى تقريره السرى إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى مع تلك التى نشرت فى الشهور الأولى التى أعقبت التنديد بالستالينية ، وهى البيانات التى جمعها عالم الطبيعة ساخاروف فى كتابه «الحرية الثقافية فى الاتحاد السوفيتى والتعايش السلمى» ، فإنه يتضح أنه «فى الفترة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ أرسل إلى السجون مليون ونصف المليون من أعضاء الحزب أى نحو نصف مجموع أعضاء الحزب تقريباً ، وأنه ابتداء من عام ١٩٣٦ مات أكثر من عشرة ملايين سوفيتى فى السجون أو فى المعسكرات» .

وعلى ضوء هذه المظاهر جميعها ، فإن النكسة الكبرى فى سياسة الفن ، وكذلك فى مجموع السياسة السوفيتية ، قد حدثت قرابة عام ١٩٢٩ : وهى تتميز بإقصاء لونتشارسكى من وزارة الثقافة التى كان لينين قد عينه وزيراً لها . وهكذا غرق فى الظلام حلم لونتشارسكى الجميل الذى كان يهدف إلى «توحيد الطليعة الفنية مع الطليعة السياسية» .

لقد كانت هذه هى النتائج التى أسفر عنها ، فى جميع الميادين ، «ميثاق» الستالينية الكبير ، فى عام ١٩٢٩ وفى بداية الثلاثينات .

وفي نهاية الثلاثينات توجت هذه النتائج بقضايا دموية .
وعندما وقع العدوان الهتلري ضد الاتحاد السوفيتي كانت الحركة الوطنية
المائلة التي قامت على أثر ذلك هي التي حجبت هذه النتائج لفترة من الوقت . وحل
الحماس الوطني محل الحماس الثوري ، وقام الشعب الروسي ، الذي قدم تضحيات
لا حصر لها ، بإنجازات باهرة نجا بفضلها العالم من البربرية الفاشية .
ولكن في كل مرة كانت تهبط فيها المبادأة الشعبية ، كانت الآفة التي تأكل
نظام الحكم تظهر من جديد .

وبعد الانتصار في الحرب وبعد الجهود الضخمة التي بذلت للتنمية ، فإن
الستالينية لم تمارس فقط أعمالها التخريبية في داخل الاتحاد السوفيتي ولكن كذلك
في البلاد التي انتهجت طريق الاشتراكية . وعقب عام ١٩٤٧ لم يعد البولشفيك
المخلصون يتعرضون للمذابح في الاتحاد السوفيتي وحده بل إن المعسكر الاشتراكي
كله كان يعتبر أي عمل غير مطابق تماماً « للنسخة » السوفيتية في بناء الاشتراكية
بمثابة عمل يتسم « موضوعياً » بالانحراف وبمعاداة الثورة .
وهذه الجرائم التي ارتكبتها الجهاز الستاليني ضد الاشتراكية اتخذت ثلاثة
أشكال رئيسية :

● الشكل الأول هو تصدير البوليس السياسي الستاليني الذي أباد كبار زعماء
الدول الاشتراكية كما سبق أن فعل في الاتحاد السوفيتي . وهذا الخبل السياسي
أدى إلى محاکمات كوستوف في بلغاريا ، وجومولكا في بولندا ، وراجيك في المجر ،
ويلرسمكانوف في رومانيا ، وسلانسكي في تشيكوسلوفاكيا . وقد كشف آرثر لندن ،
وهو محارب قديم في الكتائب الدولية في إسبانيا وفي المقاومة الفرنسية ، ثم أصبح
وزيراً في تشيكوسلوفاكيا - كشف النقاب في كتابته « الاعتراف » عن ميكانيكية
هذه المحاكمات التي كان يتم فيها الحصول من المتهمين بواسطة الابتزاز والتهديد على
اعترافات عن أخطاء لم يرتكبوها أصلاً .

● والشكل الثاني لهذه المركزية البيروقراطية القائمة على التعصب « للنموذج
السوفيتي » تمثل في التطبيق الميكانيكي لهذا « النموذج » على دول أخرى لها تكوين
آخر ، وإمكانيات أخرى ، وماضٍ آخر . وقد أدى هذا التطبيق الأعمى إلى خلق مسوخ

(جمع مسخ) اقتصادية : مثل نظام التصنيع الإجبارى فى أماكن لا تتوافر فيها الظروف الموضوعية ، ومن قبيل ذلك إنشاء مصانع «ستالينفارش» الضخمة للحديد فى المجر ، على بعد آلاف الكيلومترات من مصادر المواد الأولية : الفحم والحديد الخام . والتخريب الذى قام به «المستشارون السياسيون» السوفيت فى مجال الاقتصاد لم يكن أقل أهمية مما فعلوه فى مجال العدالة والبوليس : فقد فرضوا على الشعوب عن طريق وسائل التخطيط المركزى والتعسف تضحيات لا تحتمل الأمر الذى أدى فى النهاية إلى نفس النتائج التى أسفرت عنها المزارع الجماعية الإجبارية فى الاتحاد السوفيتى قبل ذلك بعشرين عاماً^(١) . وقد خلعت هذه المسائل أغراض أعداء الاشتراكية لأنها أعطتهم قاعدة جماهيرية : وهكذا فإنه فى عام ١٩٥٦ كادت تقع ثورة مضادة فى ألمانيا الشرقية ، وفى بولندا ، وفى المجر . ولم يكن أمام السوفيت لمنع عودة الفاشية إلى قلب أوروبا - بسبب أخطائهم السابقة - غير التلخل عسكرياً فى بودابست .

● أما الشكل الثالث فإنه يتعلق بهذا التعصب «للمنموذج» الوحيد للاشتراكية الذى يناقض تعاليم لينين الذى كان يشير دائماً بقوة إلى أن ثورة أكتوبر تحوى مفاهيم عامة كما تحوى خصائص روسية محددة وأن المفاهيم العامة تنبثق من المبادئ كما أن الخصائص المحددة تنبثق من التاريخ . وقد أدى هذا التعصب إلى حمل ستالين على إصدار قرارات بالحرمان ضد أحزاب شيوعية أخرى الأمر الذى أضعف وأثار الفرقة فى الحركة الاشتراكية . وكانت يوغوسلافيا هى أول دولة تواجه فى عام ١٩٤٨ التعصب التعسفى وتبحث عن طريقها الخاصة فى بناء الاشتراكية ، وقد اتهم زعمائها بأنهم عملاء للثورة المضادة ، وجواسيس ، وقتلة ، وفاشيون . وقد حدث ذلك بعد عشرين عاماً ، وباسم الذرائع نفسها ، وبوسائل أكثر وحشية ، عندما خنقت الدبابات السوفيتية محاولات الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين الذين كانوا يريدون «نموذجاً» للاشتراكية يطابق احتياجات مجتمع متقدم جداً . وهكذا تجاوز بريجينيف حدود الستالينية : إذ أن ستالين لم يغز على الأقل يوغوسلافيا عندما

(١) الاستثناء الوحيد لذلك كان فى بلغاريا ، حيث يوجد «حزب فلاحين» حقيقى يتمتع باستقلال ذاتى من الحزب الشيوعى ، وقد لعب حزب الفلاحين المذكور دوراً طيباً .

اختلف معها . وقد تجاوز كذلك حدود الستالينية عندما طبق على شعب باكمله وعلى حزب هذا الشعب الأساليب التي اتبعت خلال محاكمات موسكو ، وبراغ وغيرهما . وهو يفرض اليوم على الزعماء الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا هذه الصنفقة : إنكم تستطيعون عقد مؤتمر حزبكم إذا أنتم قدتم لنا ضماناً بأنه سيصدر قراراً بأن التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا كان ضرورياً ومشروعاً . ولتحقيق هذه الغاية أعيد تشكيل المؤتمر المقبل بتطهير كل جهاز في الحزب من العناصر التي لا تقبل الأمر الواقع أو استيراد نموذج أجنبي .

وما له مغزى أن المحتل ومعاونيه يريدون انتزاع نقد ذاتي — تحت التهديد بإجراء محاكمات جديدة — من هؤلاء الذين حاولوا من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٨ وفي ظروف بالغة الصعوبة أن يصححوا أخطاء القيادة الستالينية التي ارتكبتها نوفوتنى الذي لم يطلب منه تقديم أى إيضاح عن الهوة التي حفرها بين الشعب وبين جهاز الحزب .

ومع هذا فإن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في عام ١٩٥٦ استطاع بعد أن وجه إلى أعضاء الحزب القدامى أبشع صدمة شهدناها في حياتنا أن يقضى على أى أمل في أن مثل هذه الأخطاء لن ترتكب مرة أخرى وأن مثل هذه الجرائم لن تقترف من جديد .

وبعد أن وضع المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي أخطاء وجرائم العهد الستاليني في إطارها التاريخي ، أى في إطار العملية المؤلمة ولكن الظاهرة في النهاية لبناء القواعد المادية للاشتراكية ، استطاع أن يفتح مستقبلاً جديداً بعد أن حصل على مثال للنقد الذاتي لم يقدمه أى حزب أو أية دولة حتى ذلك الوقت .

ولا شك في أن هذا النقد الذاتي قد تم بطريقة غريبة : داخل الأبواب المغلقة للمؤتمر وبشرط ألا تنفى الأحزاب الشقيقة أساره . وكان هذا الشرط بمثابة ثقل رهيب يثقل فوق صدور أحزابنا ، فقد صدرت وثيقة لم يستطع أحد أن يناقش محتواها ، وكنا مرضعين على عدم التحدث عنها إلا كما لو كانت « تقريراً صادراً من ... خروشوف » .

وهذا الأسلوب لم يكن مجرد حدث عارض في التاريخ : ذلك أنه حيث لم تعد

المنافسة السياسية ممكنة خارج نطاق العقائد الرسمية منذ أكثر من ربع قرن سواء داخل الحزب أو داخل السوفييتات أو بين الرأي العام فإنه لم يكن من المستطاع حدوث تغيير سياسي إلا على شكل انفجار ، كما حدث عندما ندد خروشوف فجأة بـ ستالين في مؤتمر الحزب ، أو كما حدث بعد ذلك بعدة سنوات عندما اختفى خروشوف فجأة من على المسرح دون أن يؤخذ في ذلك رأى مجلس السوفييت الأعلى أو رأى قاعدة الحزب ، ودون إعطاء أى إيضاح عن ذلك للمواطنين السوفييت .

ورغم هذه القيود فإن النتائج المشجعة لهذا النقد لم تلبث أن ظهرت للعيان : فالمشكلة الزراعية لم تحل ولكنها على الأقل طرحت للبحث . ومع الاعتراف بطريقة واقعية بأنه عند وفاة ستالين في عام ١٩٥٣ لم يكن قد تم بعد الوصول إلى مستوى الإنتاج في عام ١٩٢٩ ، أو حتى في عام ١٩١٣ ، فإن الشرط الأول للإصلاح قد تحقق : وكان هذا على أية حال بمثابة الاعتراف بإفلاس النظام السابق .

من الممكن في ظل ظروف ديمقراطية أن يؤدي البلد في تحرير النظام ، وإعطاء حرية أكبر للرأى العام وللتقيد ، والاعتراف الرسمي بضرورة المشاركة في الأرباح وإجراء إصلاحات اقتصادية من الممكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية الصناعية وتشجيع الخلق والابتكار . إن النجاحات السوفيتية الباهرة في غزو الفضاء ، التي تفوقت بأول طيران كوفى حققة جاجارين على المحاولات الأمريكية ، قد بدا أنها تمثل الإمكانيات المتاحة لثورة أكتوبر لكي تجدد قواها ولكي تحقق تغييراً حاسماً يسمح لها بالاستجابة استجابة كاملة لمقتضيات الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة .

ولكن ثقل الإجراءات السابقة قد حد ، وفي النهاية شل ، إمكان تحقيق هذا التجديد .

فقد قيد أولاً إلى حد كبير مدى الحرية في نقد الماضي وأسفر ذلك في النهاية عن « عبادة شخصية » ستالين . لقد أدت شخصية ستالين بالتأكيد دوراً ، ولكن هذه الشخصية كانت بصفة جوهرية نتيجة وليست سبباً ، وهي لم تكن سوى التعبير المحدد لنظام بيروقراطي مركز .

إن إبراز مسألة « عبادة الشخصية » يعنى إخفاء المشكلة الحقيقية وخلق وهم خطر يوحى بأنه يكفي تغيير الشخصية لكي يعود النظام إلى كل شيء . ويرجع

الفضل إلى باليرو تولياني زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي في أنه أشار إلى المشكلة الحقيقية عندما قال : إن الانتكاسة التي يطلق عليها اسم الانتكاسة « الستالينية » لم تكن ترجع إلى شخصية ستالين وإنما انبثقت في الواقع من النظام نفسه . وقد أثار هذا القول في ذلك الوقت استنكاراً عاماً من جانب الحزب الشيوعي السوفييتي الذي أعلن أن اتهام النظام بهذه الصورة يعنى اتهام الاشتراكية ذاتها بأنها مسئولة عن « عبادة الفرد » . والواقع أن اتهام تولياني لم يكن موجهاً على الإطلاق ضد الاشتراكية وإنما ضد « النموذج » البيروقراطي القائم على التسلط والمركزية ، وهو شكل الحكم الذي تحقق في ظله هذا النموذج في الاتحاد السوفييتي .

والقيد الثاني الذي تعرضت له عملية النقد التي بدأت خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي تمثل في الجهد الذي بذل لإنقاذ تنظيقات الماضي على قدر الإمكان : فبعد أن ندد « بأخطاء » ستالين ، كما لو كانت هذه الأخطاء عارضة وتعلق فقط بخلفه الشخصي ، أعلن أن كتابه العقائدي الرئيسي « مبادئ اللينينية » يعتبر في جوهره صحيحاً . وهكذا احتفظ بالنظرية الستالينية للحزب والدولة التي تتعارض مع نظرية ماركس ولينين ، والتي كانت الأساس الفلسفي والوسيلة التي تم بها تبرير كل النظام الستاليني .

إن المبدأ الأساسي لهذه المركزية البيروقراطية هو الفكرة القائلة بأن الحزب الشيوعي والدولة يجب أن يديرا كل أشكال النشاط الاجتماعي . ابتداء من الإنتاج الاقتصادي إلى الخلق الثقافي والفني ، مع جلب الوعي « من الخارج » (وذلك دون الاحتفاظ باللمحة الأخرى للذاتية الثورية) التي تعتبر جدلاً غير منفصلة عن اللحظة الأولى التي بشر بها ماركس ولينين (المبادأة الجماهيرية) .

إن هذا الاحتكار للمعرفة والبيت في الأمور كان من الممكن أن يكون ضرورة انتقالية في إحدى مراحل الثورة في دولة متخلفة ، محاصرة ، وتعانى من الفقر المادي ومن نقص الكوادر ، ولكنه لا يمكن أن يصبح مبدأ دائماً في بناء الاشتراكية . إن نظاماً يقوم على مثل هذا المبدأ يؤدي - بالضرورة - على المدى الطويل ، إلى تشويه بيروقراطي ، أوتوقراطي ، وفكري ، وإلى انحلال الاشتراكية . وهذا ينطبق كذلك على الحزب : إذ لما كان كل شيء يتقزم « من أعلى »

بوساطة الجماعة الحاكمة ، فإن مختلف أجهزة الحزب لن يصبح لها من دور تقوم به سوى تنفيذ التعليمات الصادرة من « المركز » ، أو على أحسن الفروض التعليق عليها .

ثم كيف تستطيع « القاعدة » أن تناقش على أساس سليم اتجاهات الحزب في حين أنها لا تملك أية معلومات سياسية ؟ ويكفى أن نذكر مثالا قريبا : في يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٨ لم يكن أى مواطن سوفيتى (باستثناء أعضاء المكتب السياسى وبعض كبار الموظفين) يعرف شيئا عن رد الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى على اتهامات أعضاء حلف وارسو . ولا مناص من القول بأن مثل هذا التصرف يعتبر بمثابة ارتياب في الجماهير (إن لم يكن احتقاراً لها) ، حيث إن الصحافة السوفيتية ، والراديو ، والتلفزيون ، لم تذكر في هذا الصدد ، بعد خمسين عاماً من الثورة ، غير الأفكار والأحداث التي يمكن تبريرها طبقاً لسياسة الحزب .

وقد امتد هذا الارتياب من جهة أخرى ليشمل الأحزاب « الشقيقة » وزعماءها . فالبيان الذي وجه يوم ٢١ أغسطس عام ١٩٦٨ إلى جميع الأحزاب « الشقيقة » لإبلاغها بالتدخل بأن هذه الأكلوبة الرسمية : « تلبية لدعوة أغلبية اللجنة المركزية ومجلس رياستها . . . » . وكانت هذه الأكلوبة الرسمية نفسها هي المعلومة الوحيدة التي أبلغت لأعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى ولقراء صحيفة « برفدا » .

لقد كان هذا هو مدى ما انطوت عليه نظرية الحزب من السوء ، وهذا هو السبب كذلك ، في هذا الصدد ، الذي طالب من أجله تولياتى على ضوء النتائج التي استخلصها من نقده السابق بضرورة إنشاء « حزب من طراز جديد » . وهو بهذا قد استعار تعبير لينين وروح تعاليمه ، أى الملاءمة بين أشكال التنظيمات وبين ظروف كل دولة وكل عصر : إن أى حزب شيوعى موجود اليوم في دولة متقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً ولها تقاليد ديمقراطية بورجوازية في وقت السلام والشرعية ، لا يمكن أن يحتفظ بأشكال التنظيم الذى وضعه لينين - بحق - لحزب غير قانونى في دولة متخلفة انبثق بدون أن يمر في مرحلة انتقالية ، لا من ديمقراطية بورجوازية ، وإنما من نظام شبه إقطاعى وأوتوقراطى .

والتصور الجوهري الثالث الذى ظهر في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى

السوفييتي هو أن النقد الذي عبر عنه خرشوف لم يستنكر هذا التغيير في الأهداف، بل على العكس ، استمر في هذا التغيير ، وفي هذا الخلط بين الوسائل والأهداف الذي كان يميز عهد ستالين : فالوسائل الضرورية للتغلب على التخلف اقترنت بالتدريج بأهداف الاشتراكية : فعندما وجه خرشوف ، بعد ستالين ، نداه بشأن ضرورة اللحاق بالولايات المتحدة وتجاوزها ، كان هذا النداء خادعاً بصورة مزدوجة ، أولاً لأن هذا الهدف لم يكن من الممكن بلوغه بالوسائل التي كان يجدها (وخاصة عن طريق تأخير « ثورة العقول الإلكترونية » لأسباب أيديولوجية إلى حد كبير ، رغم أن هذه الثورة كانت ذات أهمية حاسمة حيث إن الولايات المتحدة تمتلك اليوم اثنين وأربعين ألف عقل إلكتروني مقابل أربعة آلاف يمتلكها الاتحاد السوفييتي) . ويكفي لمعرفة ما تنطوي عليه مثل هذه النداءات من ذاتية « وعدم واقعية التذكير بأن الاتحاد السوفييتي كان ينبغي عليه ، طبقاً لأقوال خرشوف ، وعلى أساس الخطوة التي وضعها في عام ١٩٦١ (ثم تخلى عنها بعد ذلك) إحراز قصب السبق على الولايات المتحدة في جميع القطاعات الرئيسية في عام ١٩٧٠ ، ثم التفوق عليها في جميع الميادين في عام ١٩٨٠ .

وعلاوة على ذلك فإن هدف الاشتراكية لا يملك ، حتى على الصعيد الاقتصادي والتكنيكي ، أن يكون هو هدف الرأسمالية نفسه مع اختلاف بسيط في الحكم . فإنجازات الاشتراكية لا تقاس فقط بعدد آلات التبريد أو أجهزة التلفزيون ، إذ أن تفوقها ، حتى التكنيكي ، يجب أن يتأكد عن طريق إشباع الحاجات وخلق حاجات أخرى بما يسمح بازدهار الإنسان . وهكذا يمكن القول بأنه ينبغي خلق نموذج آخر للحضارة .

إن الاشتراكية لا تستطيع تكوين « إنسان جديد » إلا بإعداد الظروف الضرورية لمولد « حاجات » جديدة : فالاشتراكية ، كما أشار ماركس في نقده للاشتراكية الدارجة ، لا تنطوي فقط على تزويد جماهير الشعب بوسائل الراحة والترف والهناء التي كانت حتى الآن مقتصرة على المخطوطين ، وإنما تنطوي على خلق حاجات جديدة

ووسائل جديدة لإشباعها ، وهكذا يمكن خلق أشكال مبتكرة للسعادة ، ولجمال والحياة ذاتها .

ولم يكن النقد الموجه للستالينية يتناول فقط منذ البداية هذا القصور ، ولكن ثقل تركيبات الحزب وجهاز الحكم التي شكلت خلال ربع قرن من المركزية البيروقراطية أدى إلى الحد بسرعة من الاختيار الإنساني : فالنقد لم يصل إلى الدرجة التي يمكن معها السماح بحدوث تغيير جذري وانطلاقة جديدة للاشتراكية التي كانت تستطيع إذا دعمت على هذا الأساس اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً أن تعيد تنظيم تركيباتها العلوية السياسية والثقافية عن طريق الارتقاء بها إلى مستوى يتلاءم مع المرحلة الجديدة للقوى الإنتاجية في الاتحاد السوفيتي ومع مقتضيات الثورة الجديدة العلمية والتكنولوجية ، على السواء . والواقع أن الحكام السوفييت الحاليين قد تعجلوا بقلب الصفحة ، وفي أقل من عشر سنوات بعد المؤتمر العشرين للحزب اختفى تماماً النقد الذي كان يوجه للستالينية . إن هؤلاء الحكام الذين يشكلون الهيكل الرئيسي للحزب والدولة قد تم تكوينهم بواسطة الستالينية ووضعوا في مناصبهم في عهد ستالين طبقاً لخصائص هذا العهد : الموافقة على الآراء الرسمية ، والتنفيذ دون مناقشة في جميع المجالات للتعليمات الصادرة من أعلى ، والإدارة المركزية البيروقراطية التعسفية لجميع المؤسسات . لقد كان يخشى في عام ١٩٦٦ عندما كان الحزب الشيوعي السوفيتي يستعد لعقد مؤتمره الثالث والعشرين أن يبادر هذا الجهاز الذي سبق أن مارس الستالينية الجديدة إلى إعادة الاعتبار رسمياً لستالين ، حيث إن عدداً من المقالات التي كتبها بصفة خاصة بعض العسكريين من ذوى الرتب العالية وبعض كبار الموظفين كانت تمهد ، على المستوى الأيديولوجي ، لإعادة هذا الاعتبار . ولهذا فقد أرسلت خمس وعشرون شخصية علمية وفنية خطاباً إلى بريجنيف ، وكان هذا الخطاب يحمل توقيعات بعض كبار علماء الطبيعة في الاتحاد السوفيتي مثل ليمور تام ، وكابيتزا ، وساخاروف ، وبعض كبار رجال السينا مثل روم ، وبعض رجال الفن مثل مايابليستكايا ، كما وقع عليه رجل لعب دوراً رئيسياً في مجال الدبلوماسية السوفيتية هو : مايسكي . وقد أوضحت هذه الشخصيات أن أية عودة إلى الستالينية « ستكون بمثابة كارثة كبرى » سواء في الاتحاد السوفيتي أو في الخارج حيث ستؤدي أية محاولة لإعادة الستالينية إلى حدوث شقاق بين الحزب الشيوعي والعمل الكبير

السوفييتي والأحزاب الشيوعية الموجودة في الدول الرأسمالية .

إن إعادة الاعتبار لستالين لم تحدث رسمياً ولكن القرارات المستوحاة من التقاليد الستالينية العريقة كانت عديدة . ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الموسوم الذي صدر في عام ١٩٦٧ بشأن تعديل المادة ١٩٠ من القانون الجنائي لجمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية الذي يعاقب على عدم الإبلاغ عن الجرائم . فقد عمد مجلس السوفييت الأعلى عقب محاكمات سينافسكي ودانيليل ثم جينزبورج إلى مد نطاق مجال تطبيق التدابير الرادعة وقرر أن « الاحتجاجات الأدبية » تقع تحت طائلة القانون ، وأن أي شخص يعرف شيئاً عن أي احتجاج من هذا النوع ملزم بالإبلاغ عن ذلك وإلا تعرض لتوقيع العقوبات الجنائية عليه ، وهي عقوبات تماثل في قسوتها عقوبات الجرائم التي لم يبلغ عنها . وهذا المثال يسمح بتقدير المدى الذي وصلت إليه عملية إعادة الستالينية الجديدة .

وفي مثل هذه الظروف فإن التوافق مع الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة لا يمكن أن يتم بطريقة عادية ، أي بطريقة تظهر تفوق الاشتراكية بوصفها قادرة على تحقيق معدل لتنمية القوى الإنتاجية منبثق من هذه الثورة أسرع من معدل التنمية في أية دولة رأسمالية ، وعلى وضع هذه الثورة في خدمة الازدهار الإنساني لكل الناس .

إن التبدل الذي حدث في الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يعتبر من الأمثلة ذات المغزى في هذا الصدد .

لقد كان من رأى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي لإجراء تغيير عميق في النظام الاقتصادي بعد أن تم التنديد بما يعانيه هذا النظام من خلل وما ترتب على ذلك من عجز عن تحقيق أرباح ، وقد أعرب خروشوف نفسه عن هذا التنديد في المؤتمر الواحد والعشرين للحزب .

وظهرت بوادر هذا التجديد : فقد بدئ بتوجيه نقد على مظاهر القصور والتبذير المستمر نتيجة للمركزية المفرطة والبيروقراطية . وعلى ضوء النتائج العملية لهذا

النقد بدأ اتجاها لتحقيق قدر من اللامركزية يسمح من حيث المبدأ بالحد من عدد مراكز إصدار القرارات ومنح الثقة شيئاً فشيئاً للمبادرات الإقليمية والقرابية (وإن كانت هذه الثقة لم تمتد لتشمل العمال وإنما اقتصر على المديرين المعيّنين « من أعلى »). وهكذا انطلقت فكرة جديدة عن المؤسسات الاقتصادية بوصفها مركزاً للتراكم والحساب والإدارة ، وعلى أساس أنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي .

وهكذا طرحت المشكلة التي أثارها قبل ذلك بعشر سنوات الشيوعيون اليوغوسلافيون (والتي صدر ضدهم بسببها قرار كبير بالحرمان) وهي مشكلة التوفيق بين المطالب العلمية للخطة والاستقلال الذاتي للمؤسسات التي يحرر المبادرات إلى أقصى حد .

وفي الوقت نفسه فإنه بعد أن أمكن التغلب على مشكلة قلة الإنتاج برزت إلى الصف الأول المشكلات المتعلقة بجودة المنتجات (نتيجة المطالب المتزايدة للمستهلكين) ومشكلة التنظيم عن طريق الأسعار . وأصبح موضوع السوق - الخطة موضوعاً حياً يدور حوله الجدل بعد أن كان معظم المسئولين يرفضون الاعتراف به .

وأمكن تطبيق نموذج جديد للإنتاج الاشتراكي يختلف اختلافاً جذرياً عن النموذج الرأسمالي الذي يهدف - بصفة جوهرية - إلى تحقيق الربح لبعض الناس وليس إشباع حاجات الجميع .

وكانت القرارات التي اتخذت في الدورة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ ترمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

- ١ - جعل التخطيط أكثر حيوية بمنح مزيد من الاستقلال الذاتي للمؤسسات الاقتصادية . كما أن دور الحزب ، في القاعدة ، يمكن أن يكون أكثر حيوية ، وعندئذ يمكن أن يبدأ في التراجع في الادعاء القائل بأن كل شيء يقدم إلى الطبقة

العاملة « من الخارج » . وقد وزعت على العمال أسئلة طلب منهم فيها تقديم مقترحات بشأن ترقية المستوى التكنيكي للإنتاجية ، والواقع أن أجهزة القاعدة في الحزب بدلا من أن تعتبر نفسها « لأول وهلة » المتحدثة الوحيدة عن الطبقة العاملة ، فإنها تستطيع على ضوء هذه المقترحات أن تلتقي بنظرية ماركس ولينين ، في روحها العميقة ، بشأن العلاقات بين الحزب والطبقة العاملة ، والتوفيق بين هذه المقترحات الصادرة من القاعدة والمواصلة بينها وبين المطالب العامة للتخطيط ، والعمل على تطبيقها . وهكذا يمكن تشجيع مبادرات العمال بالتدرج وزيادة مسئوليات الشوعيين الذين تركز مهمتهم في العناية بالاقترحات التلقائية للجماهير والتفهم العميق للوسائل الجديدة المتعلقة بالإدارة العلمية للمؤسسات الاقتصادية .

وكل هذا يلمح الدور الكبير الذي تلعبه العلوم الإنسانية ، والحساب الاقتصادي ، والسبرنتيقا ، في مجال الإصلاح ، وهو دور يزداد أهمية كل يوم .

٢ - استغلال الدور الذي يلعبه العلم كقوة إنتاجية . فالسياسة المتعلقة بالعلوم السوفيتية يجرى تخطيطها بوساطة لجنة العلم والتكنولوجيا وبوساطة أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي ، أى أن العلماء أنفسهم يؤخذ رأيهم من أجل تنظيم الأبحاث . والنتيجة الأولى لذلك هي إعطاء الأبحاث الأساسية (التى تميل الدول الرأسمالية دائما إلى التقليل من شأنها لأنها لا تغل ربحاً عاجلاً) . . دوراً مركزياً والتنسيق بينها وبين الأبحاث التطبيقية .

وهذا هو السبب ، على سبيل المثال ، في الاهتمام الخاص الذى وجه لتطوير نظرية الجزيئات الأولية والتى خصصت لها استثمارات تمثل ميزانية دولة صغيرة ، من أجل إنشاء محطة إلكترونية في سريوخوف قوتها ٧٠ مليون إلكترون — فولت ، وإنشاء مولد إلكترونى في اريغان بأرمينيا قوته ستة مليارات إلكترون — فولت .

إن الأبحاث الخاصة بالفضاء تسمح ، عن طريق دراسة الانفجارات التى تحدثت في المجالات ، بملاحظة انطلاقات الطاقة بوساطة تفاعلات يمكن أن يتبع معرفتها تطوير فهم تركيب المادة واكتشاف قوانين أساسية جديدة . وكان قد تم

التوصل إلى نظرية تربط بين خواص المواد الحاملة وبين جزئياتها الدقيقة في الوقت الذي ابتكرت فيه مواد جديدة لا توجد في الطبيعة وتنفق صلابتها صلابته المماس وتستطيع مقاومة درجات الحرارة العالية مما يسمح باستخدامها في الأغراض الصناعية. كما أن صناعة العقول الإلكترونية ، وهي عنصر حاسم في تطور العلوم والتكنولوجيا والإدارة ، أحرزت تقدماً كبيراً .

إن مجموع هذه الجهود التي نشطت بفضل الإصلاحات الاقتصادية الجارية ، قد أتاح للاتحاد السوفيتي معدلاً للنمو الاقتصادي يبلغ ٨ ٪ ، هذا بينما يرى الخبراء الأمر بكون أن حصة النجاح ، بالنسبة لدولة صناعية ، هي أن يتجاوز هذا المعدل بنسبة ٤ ٪ ، وأن رقم ٨ ٪ لا يمكن بلوغه في الدول الرأسمالية التي يتأرجح معدل النمو فيها ، إلا في المراحل التي تكون الظروف فيها مواتية .

وهذا النمو في الإنتاج ينطوي على مغزى إنساني جوهري ، لأن هذا التطور يعتبر نقطة انطلاق ينبثق منها ما يسمى « نموذج الاستهلاك الاشتراكي » .

ومع أن سنوات التشفير التي كرسها لبذل جهود ضخمة للتغلب على التخلف لم تسمح ، حتى وقت قريب ، بصنع منتجات استهلاكية تختلف في صفاتها عن منتجات الدول الرأسمالية ، فقد لوحظ ، كما قرر ذلك جان ديسو ، ظهور التصميمات الأولى لنموذج معين من الاستهلاك .

فأولاً ، على خلاف ما يحدث في الدول الغربية من انتشار الحاجات بطريقة فوضوية سرطانية نتيجة الدعاية وأسلوب الحياة الذين يتطلبان تصريف السلع الأكثر إضراراً للربح للمنتجين الرأسماليين ، فإنه يوجد في المجتمع الاشتراكي اتجاه لحث الاستهلاك الموجه طبقاً لخصائص أخرى تحدد علمياً على أساس التغذية أو الصحة مثلاً ، أو على أساس فكرة العلم والإنسان التي تتميز بها الاشتراكية ، فيما يتعلق بالعلوم والثقافة والرياضة .

وثانياً ، فإنه على خلاف نموذج الاستهلاك الأمريكي ، فإن نصيب الاستهلاك الجماعي في المجتمع الاشتراكي مرتفع جداً ، في حين نجد في الدول الرأسمالية ،

وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة ، أن جميع أشكال الاستهلاك ذات الاستخدام الجماعي يضحي بها عدداً : مثل تنظيم أوقات الفراغ ، والحدائق ، وبيوت الثقافة ، ومراكز الراحة ، ودور الحضارة ، إلخ .

وأخيراً ، فإن الوسائل الفردية المتعلقة باكتساب الثقافة توضع تحت تصرف كل شخص في المجتمع الاشتراكي بأثمان زهيدة جداً : الكتب ، والأسطوانات ، وأدوات الموسيقى ، وأدوات الرياضة .

وهكذا نجد أن السمة الرئيسية لهذا النموذج الخاص بالاستهلاك في المستقبل هي الأولوية التي ستعطى لإشباع الحاجات الثقافية والاجتماعية مما يخلق الظروف التي تساعد على الازدهار الإنساني للبشر .

وهنا نجد الدلائل التي تبشر بمولد « إنسان جديد » لا تنشأ حاجاته على ضوء مقتضيات الربح الفردى لمتجى السلع ، وإنما على أساس الحاجات المحددة تاريخياً طبقاً للإمكانات الكامنة في نمو القوى الإنتاجية ، عن طريق خلق علاقات إنتاج وبصفة أكثر عمومية خلق علاقات اجتماعية لا تقوم على أساس الفردية في المنافسة وتحديات الغاية المنبثقة منها ، وإنما على ضوء القيم الجمالية النابعة من مجتمع يهدف إلى السيطرة الواعية على مصيره .

إن هذه الحركة التي بدأت انطلاقها غير قابلة للتراجع بسبب الدفعة الناتجة عن الثورة العلمية الجديدة ، ولكن هذه الحركة تصادف في الاتحاد السوفيتي سلسلة من العراقيل من جانب المسئولين السوفييت الحاليين .

إن المنطق الداخلي للإصلاح الاقتصادي يعني قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي للمؤسسات الاقتصادية والهيئات المحلية أو الإقليمية ، ومبادأة متزايدة من جانب الأفراد ، وهذا المنطق شرطه ونتيجته هو تحقيق ديمقراطية تزداد نمواً على جميع مستويات النشاط الاجتماعي ، وخاصة على مستوى السياسة ومستوى الثقافة .

ولكن الهوة تظل كبيرة جداً بين مقتضيات الإصلاح الاقتصادي والتركيبات

السياسية . وقد أظهر ماركس ، بتحليل البيروقراطية التي يعززها النظام الرأسمالي أن المبدأ القائل بأن « السادة يعرفون أكثر » وأن الدوائر الحاكمة وحدها المهمة في تصريف الأمور هي التي تستطيع أن تحكم على الأشياء « إنما يقوم على أيديولوجية تابعة من مركز مؤلفين على استعداد للخلط بين المصالح العامة للمجتمع وبين سلطة الدولة التي هم يمثلوها » .

إن نموذج الاشتراكية الذي يترجم « الملكية الجماعية » لوسائل الإنتاج « بملكية الدولة » ، وبدولة مركزية تملك القيمة الزائدة لكل عمل اجتماعي ، قد أسفر عن تشويه أساس للنظرية التي شرحها لينين بوضوح ، وأصبحت هذه الاشتراكية تفسر كما يلي : اشتراكية أقيمت من أجل الشعب ، ولكن ليس بوساطة الشعب .

وإذا كان من المتصور أنه في مثل هذه المرحلة البدائية للثورة وفي ظروف خاصة من التخلف ينبغي التغلب عليها بسرعة وإلا كانت النتيجة الفشل ، إذا كان من المتصور أن تبنى بهذه الوسائل القواعد المادية للاشتراكية ، فإنه على العكس من المستحيل تصور أنه يمكن بهذه الصورة بناء الاشتراكية نفسها التي تهدف في جوهرها إلى تحرير العامل ، ليس فقط من استغلال الطبقات المسيطرة وإنما كذلك من جميع أشكال الانحراف الاقتصادي والسياسي والروحي ، ولهذا فهي تتطلب مشاركة خلاقة من جانب كل فرد على جميع مستويات النشاط الاجتماعي .

إن التطبيق الفعال ، دون عائق ، لمثل هذا الإصلاح ولنتائجه السياسية يتطلب على حرية فكرية تامة ، أي على ثلاث إمكانيات أساسية : حرية تلقى ونقل المعلومات ، وحق المناقشات بحرية دون خوف من عقاب باستثناء نقد الآراء التي تعرض ، ووضع حد للإكراه الذي يفرض بوساطة سلطة الدولة ، أو بوساطة الأساطير والانحرافات التي تلقن للشعب عن طريق الدعاية من جانب واحد أو ما يسمى « بتوجيه » الجماهير .

وبدون هذا لا يمكن أن يوجد منهج ديمقراطي ، أو منهج علمي .

إن تصرف الحكام الحاليين للاتحاد السوفيتي له مغزاه في هذا الصدد . فمن

الغربة بمكان بعد خمسين عاماً من الاشتراكية التي نشأت فيها أجيال جديدة مثقفة انبثقت من الطبقة العاملة وتشعر بالتضامن العميق معها ، والتي يعتبر معظم أفرادها جزءاً لا يتجزأ منها ، من الغربة بمكان أن تسمع بعد ذلك أقوال لا تفتأ تتردد ومؤداها أن المثقفين يجب أن يكونوا خاضعين للطبقة العاملة التي يعتبرون ، في الاتحاد السوفيتي ، جزءاً منها منذ وقت طويل . إن هذه الصيحات تهدف فقط إلى إخضاع المثقفين (كما أخضعت الطبقة العاملة نفسها) للجهاز المركزي للحزب ولوظفيه الذين يعتبرون أنفسهم المعبرين الوحيدين عن ضمير الطبقة العاملة التي تتولى الحكم من الوجهة النظرية فقط ولكن رأيها لا يؤخذ في الواقع مطلقاً نتيجة لهذا « التنسيق الموضوع سلفاً » .

وهذه الفكرة البيروقراطية ، المركزية ، التعسفية هي العقبة الرئيسية التي لا تزال تعترض طريق الإصلاح الاقتصادي ، والديموقراطية السياسية ، وتحرير الثقافة .

أن استبدال الوسائل الإدارية بالوسائل الاقتصادية في مجال الإدارة يعتبر في حد ذاته ، تقدماً كبيراً . فهو ينطوي على تغيير في وسائل تخطيط الإنتاج وخلق الحوافز للعمال . والتنظيمات التي تصدر من أعلى يجب الحد منها . والانصال بين المؤسسات في نطاق السوق يمكن إلى حد كبير على الأقل ، إن لم يكن كلية ، أن يحل محل الإدارة المركزية للدولة . والواقع أن استبدال التجهيز المركزي لوسائل الإنتاج بتجارة البحالة العادية يتم بصورة أبداً كثيراً مما ينبغي . ونظام الحوافز لم يحقق إلا نجاحاً ضئيلاً جداً بسبب تعقيداته البيروقراطية .

والسبب الجوهري لكل هذا هو القوة الموجودة بين الإصلاح الذي يطبق على المؤسسات وبين الوسائل التي تستخدمها الأجهزة الحاكمة في الدولة التي لم تغير بعد من أسلوبها في العمل .

وهذه المعوقات كان لها تأثير كبير إلى حد أنه ثبت في السنوات الأخيرة أن تربية الماشية والإنتاج الزراعي بصفة عامة قد نقص عما كان عليه في السنوات السابقة ، كما انخفض معدل النمو الصناعي ، وخاصة في قطاعات رئيسية مثل صناعة الإسمنت والحديد . لقد كسبت الولايات المتحدة السباق إلى القمر مع

أن الاتحاد السوفيتي كان قد أحرز عليها تقدماً كبيراً قبل ذلك بعشر سنوات عندما قام جاجارين بأول رحلة في الفضاء الكوني .

وقد أصبح واضحاً شيئاً فشيئاً أن النظام المركزي والتعسفي الذي كان فعالاً في المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية صار اليوم عتيقاً وغير معقول في المرحلة الجديدة من تطور القوى الإنتاجية .

إن إحدى النتائج الكبرى للثورة العلمية والتكنيكية الجديدة هي أن هذه الثورة تتطلب ، على عكس ما حدث في المرحلة « الصناعية » التقليل من مراكز إصدار القرارات ، وتنمية المبادرة الخلاقة للعمال على نطاق واسع ، وتضجير القوى الذاتية .

إن الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع تحقيق هذه الشروط . ولكن ينبغي — لكي يتم ذلك — العمل على المواءمة باستمرار بين مجموع العلاقات الاجتماعية وبين مقتضيات التغيرات العلمية والتكنيكية الكبرى .

ولكن الحكام السوفيت الحاليين يقيمون المراقيل ليس فقط في وجه التغيرات التي أصبحت ضرورية في الاتحاد السوفيتي ، وإنما كذلك في وجه أية محاولة من جانب الأحزاب الشيوعية (وبخاصة في الدول الاشتراكية) للبحث عن نماذج للاشتراكية تتفق مع تركيبها الاجتماعي ومع تاريخها الوطني .

إن الوثائق تناقض ، كما كانت الحال في عهد ستالين ، السياسة الحقيقية : فالتصريحات تتوالى من موسكو بأنه لا يوجد شيء اسمه حزب قائد ، وبأن كل حزب من حقه أن يبت في أموره باستقلال ذاتي ، وأن يختار طريقه بحرية إلى الاشتراكية . . . إلخ . ولكن هذا لا يحدث عند التطبيق العملي ، والدليل على ذلك على سبيل المثال صدور قرار الحرمان ضد يوغوسلافيا ومقاطعتها في عام ١٩٤٨ ، ووقف كل مساعدة للصين في عام ١٩٦٠ وإلغاء كل العقود المبرمة معها ، وغزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ .

وكانت الصحافة السوفيتية صريحة تماماً فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية للغزو :

فقد عجزت عن تقديم أقل دليل يشير إلى أنه كان يوجد نشاط قوى « مناهض للثورة » يمكن أن يعرض للخطر الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا . وقد بادرت صحيفة براغدا فقالت إن الدبابات السوفيتية لم تذهب إلى براغ لمحاربة أعداء الثورة .

ولما ذهبت إلى هناك لإعادة الشيوعيين التشيك إلى صوابهم . وبما له مغزى — من جهة أخرى — أنه بمجرد دخول القوات السوفيتية أراضي تشيكوسلوفاكيا فلنما بادرت إلى القبض على بعض زعماء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكى . وقد كشفت صحيفة براغدا يوم ٢٤ من أغسطس عام ١٩٦٨ لب المشكلة فقالت : « إن المبادئ اللينينية الأساسية لتنظيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكى ، أى مبادئ المركزية الديمقراطية ، قد أغفلت عملياً » . وكان هذا يعنى ، من وجهة نظر بريجنيف ، تدمير « الدور القيادى للحزب » .

والواقع أن الإجراءات « العملية » التى كان قد اتخذها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكى فعلا من شهر يناير إلى شهر أغسطس عام ٦٨ تنلخص فى ثلاثة أشياء :

١ — إلغاء الرقابة لكفالة حرية الرأى العام .

٢ — إنشاء « مجالس للعمال » فى المؤسسات ، لإتاحة الفرصة لكل شخص يعمل فى المجال الاقتصادى للاشتراك ، وهو فى نفس مكان عمله ، فى اتخاذ القرارات التى يتوقف عليها مستقبله ، وأن يكون ، طبقاً لفكرة ماركس الأساسية ، فاعلاً للتاريخ وليس مادة له .

٣ — تغيير قوانين الحزب لوضع حد للتنظيمات والقواعد التى ورثها عن ستالين ونوفوتنى . وكان الهدف الجوهري للقوانين الجديدة هو إعطاء كل عضو فى الحزب فرصة حقيقية للاشتراك فى صياغة سياسية الحزب . وكانت هذه القوانين التى تضمنت التنديد بإنشاء « كتلات » دمرت وحدة الحزب ، وبالتالي دمرت فعاليته ، تهدف إلى اتخاذ سلسلة من التدابير يقصد بها منع عودة النظرية والأساليب الستالينية :

(أ) إنهاء الخلط بين الحزب والدولة بمنع الجمع بين المناصب القيادية في الحزب والدولة .

(ب) الاعتراف بحقوق الأقلية ، وبعدم إرغامها على التزام الصمت ، والسماح لها بالتعبير عن رأيها في صحافة الحزب ، لإتاحة الفرصة بشأن إيجاد منافسة حرة في المبادرات الفكرية والسياسية بحيث يصبح من الممكن تطوير الحزب عن غير طريق الانفجار أو ما يسمى « ثورة القصر » (كما حدث مثلاً عند عزل خروشوف) .

(ج) إجراء اقتراح سرى على جميع المستويات لتعيين مسئول الحزب .

(د) ضمان الرقابة على نشاط الحزب وهيئاته القيادية عن طريق نشر تقارير اللجنة المركزية وإلغاء الرقابة المباشرة أو غير المباشرة التي تمارسها الهيئة القيادية في منطقتها .

إن هذه التدابير التي تعنى العودة إلى مبادئ لينين الخاصة بالمركزية الديمقراطية حيث لا تعنى المركزية إلغاء الديمقراطية — وهى مبادئ انتهكها ستالين وخلفاؤه بانتظام — هذه التدابير هى التي قال عنها بريجنيف وصحيفة برافدا إنها تتطوى على إغفال المركزية الديمقراطية والتخلي عن الدور القيادي للحزب . ولقد دخلت الدبابات السوفييتية براغ لكي تمنع توجيه الاهتمام إلى التفسير الستاليني وما يمكن أن يسببه هذا الاهتمام من خطر العدوى بالنسبة للدول الأخرى في العالم الاشتراكي وما يقترن بذلك من تهديد للأجهزة البيروقراطية فيها . ولهذا السبب كذلك مارس السوفييت ضغطهم على جميع الأحزاب الشيوعية بوسائل مختلفة حسب الظروف .

وهذا هو السبب في أنه لا يكفي استنكار الشكل العسكري للتدخل ، وإنما ينبغي أن يكون هناك إدراك واضح للمبادئ النظرية والسياسية التي ينطوى عليها ، وكشف النقاب عن هذه المبادئ ومحاربتها بدون هوادة . إن المسألة تتعلق بالنضال من أجل مبدأ ، لأن العودة إلى الوسائل التي كانت متبعة قبل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، وأقل تساهل تجاه سياسة إعادة تطبيق الأساليب الستالينية سوف يؤدي إلى إفلاس الأحزاب الشيوعية . والاختيار أصبح واضحاً

اليوم : فلما انتاج سياسة جماهيرية كبيرة تستطيع وحدها تجميع شمل كل القوى التي تريد دعم الاشتراكية في بلادنا ، ولما الإذعان لأفكار المسؤولين السوفيت الحاليين الذين يدبرون ظهورهم للضرورات الديمقراطية الأساسية التي تحقق انتصار وبناء الاشتراكية في الدول التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم . إن الأحزاب الشيوعية التي تسير في هذا الطريق تخاطر بأن تصبح مجرد جماعات صغيرة مهمتها القيام بالدعاية من أجل نموذج للاشتراكية لا يعتد به ولا يطابق مطلقاً احتياجات وأمانى الشعب .

إن هذا الاختيار الحاسم هو الذى يشكل اليوم التحول الكبير للاشتراكية . إن مستقبل الأحزاب الشيوعية يعتمد على قدرتها على تصور المركزية الديمقراطية والدور القيادى للحزب طبقاً لروح ماركس ولينين وليس روح ستالين وبريجينيف .

إن التدخل السوفيتى في تشيكوسلوفاكيا والضغط على الأحزاب الشيوعية الشقيقة قد أدبأ إلى ضعف ملحوظ في المعسكر الاشتراكى ، ولا يمكن عن طريق إصدار بيانات تنطوى على روح الانتصار إنكار هذا الضعف ، والمناداة بأن مؤتمر موسكو الذى عقد في شهر يونيه ١٩٦٩ يشكل « مرحلة هامة في طريق تعزيز وحدة الأحزاب الشيوعية » .

إن أشد الملاحظات بدائية تمنعنا من الشعور بالتفاؤل في هذا الصدد . فهذا المؤتمر يدل — على العكس — على عمق الأزمة التي تعانيها الحركة الشيوعية والدولية .

لقد اجتمع في موسكو في شهر نوفمبر عام ١٩٦٠ ممثلو ٨١ حزباً شيوعياً تشمل كل الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية .

وفي شهر يونيه عام ١٩٦٩ لم يحضر مؤتمر موسكو سوى ممثلى ثمان دول اشتراكية من بين أربع عشرة دولة .

أما الدول الرأسمالية ، فإن كثيراً من أحزابها لم يمثلها في المؤتمر سوى جزء من الحركة الشيوعية الموجودة في هذه الدول ، وبخاصة في اليونان حيث لم يعترف المؤتمر إلا بالمجموعة الشيوعية اليونانية التي تقيم في المنفى بموسكو التي أبدت التدخل السوفيتى

في تشيكوسلوفاكيا ، في حين استبعد من المؤتمر مانوليس جليروس وكل أعضاء المقاومة الداخلية الموجودة في اليونان^(١). إن التصدد الذي أصاب ، لأسباب مختلفة ، الأحزاب الشيوعية في اليابان ، والهند ، وإسرائيل جعلت وفود هذه الدول في المؤتمر أقل تمثيلاً مما كانت عليه في عام ١٩٦٠ . وكانت المذبحة التي تعرض لها الحزب الشيوعي الأندونيسي قد ألغى وجود هذا الحزب تماماً في مؤتمر موسكو الأخير .

والأحزاب الماركسية في إفريقيا السوداء تكاد تكون غير موجودة .

أما في أمريكا اللاتينية ، فإن عجز كثير من الأحزاب الشيوعية فيها عن التخلص من نموذج مستورد خلق في ظروف مختلفة اختلافاً جذرياً عن ظروف الدول الموجودة فيها هذه الأحزاب ، قد أدى إلى موقف ظهر فيه عدد كبير من القوى الثورية إلى جانب هذه الأحزاب ، وخارجها ، وأحياناً ضدها .

ويبلغ مجموع هذه الأحزاب أكثر من ثلاثين حزباً ، ولكن تمثيلها يعتبر محدوداً . ويجدر أن نضيف إلى ذلك أنه من بين أكبر ثلاثة أحزاب شيوعية في الدول الرأسمالية ، فإن الحزب الشيوعي في إيطاليا قد رفض الموافقة على البيان الذي أصدره مؤتمر موسكو ، فيما عدا الفقرة التي تتعلق بالتضامن مع فيتنام ، أما الحزب الشيوعي الأسباني فقد وافق على البيان ولكنه قرن هذه الموافقة بتحفظات عديدة . وقد سجلت أحزاب أخرى ، مثل الحزب الشيوعي في إنجلترا وبلجيكا ، اختلاف وجهات نظرها تجاه هذا البيان .

ولعل هذا يعتبر ، على أية حال ، من أكثر التواحي إيجابية لهذا المؤتمر : فعلى الرغم من الضغوط التي بلها الزعماء السوفييت لمحاولة منع الإعراب عن وجود هذه الخلافات (ولا سيما بشأن مسألة تشيكوسلوفاكيا) فقد ظهرت معارضة حقيقية بلغ من قوتها أن الصحافة السوفييتية نفسها ، التي أخضت حتى ذلك الوقت أنباء هذه الخلافات ، اضطرت إلى التحدث عنها . وهذه النتيجة تعتبر إيجابية لأنها

(١) إن الحزب الشيوعي اليوناني يعتبر حالة خاصة ، ولكن منذ التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا أصبح الهدف الأساسي لبريجينيف وللقادة الحالية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي العمل على استبعاد جميع أعضاء هذا الحزب وبخاصة جميع زعمائه الذين لم يدينوا فقط التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، بل حاولوا كذلك تحديد الأسباب المهيمنة لهذا التدخل ، وبهذا وضعوا نظريات الجهاز السوفيتي الحاكم موضع الاتهام .

لا تعنى تفكك الحركة الشيوعية ، وإنما تعنى أن أسطورة « الحزب الوحيد القائد » قد تحطمت وأنه قد حان الوقت لإنشاء وحدة حقيقية للحركة ، ووحدة متناصفة للأحزاب تهدف إلى البحث عن نماذج خاصة للاشتراكية تتفق مع تركيباتها الاجتماعية ومع تقاليدھا الوطنية ، وإلى تبادل تجاربها بكل حرية في الحكم وعلى قدم المساواة ، وإلى العمل - في تضامن - من أجل أهداف مشتركة وبخاصة من أجل النضال ضد الإمبريالية

وهذا هو الأساس الذى لا غنى عنه لخلق حركة دولية حقيقية ، لأن الواجب السولى لكل حزب شيوعى لا يتمثل فى أن يكون مجرد أداة للدعاية أو لتحديد نموذج من الاشتراكية الأجنبية ، وإنما فى العمل من أجل الدعوة - بمعنى - للاشتراكية فى بلاده على أساس أنها مطلب وضرورة ، واكتشاف نموذج للاشتراكية يتفق مع الأمنانى الخاصة لشعب بلاده . وفى هذا تتمثل أخصب مساهمة له فى النضال المشترك للحركة الدولية ، وليس فى الإذعان غير المشروط للمسؤولين الحاليين عن السياسة السوفييتية أو السياسة الصينية :

إن أزمة الحركة الشيوعية الدولية لم تتضح فقط ، فى مؤتمر موسكو ، من انخفاض عدد الأحزاب الممكنة فيه أو مدى تمثيلها ، أو من الخلافات التى ظهرت بجلاء ، وإنما كذلك من الضعف الأيديولوجى للبيانات التى تم الاقتراع عليها . إن أية مشكلة هامة لم تحسم .

وأية مشكلة هامة لم تطرح على بساط البحث .

وإذا كانت أية مشكلة هامة لم تبحث ، فإن هذا يرجع إلى أن تحليل تناقضات العالم الحالى كان أضعف من أن يسمح بذلك . فقد قيل مثلاً مراراً بطريقة روتينية إن « تناقضات العالم الرأسمالى تزداد حدة » وهذا شئء يحدث حقيقة منذ أكثر من قرن من الزمان . ولكن المهم هو إثبات أن هذه التناقضات التى تزداد حدة ليست مطلقاً تناقضات القرن التاسع عشر نفسها : إذ أن أهم حقيقة اليوم ليست أن الطبقة العاملة تزداد فقراً (حيث إن المسألة لا تتعلق فاقة نسبية) ، وإنما الحقيقة هى أن هذه الطبقة أصبحت أكثر عرضة لمساوى النظام الرأسمالى . ولعل هذا يفسر كيف أن بعض فئات المثقفين ، التى تزداد اندماجاً فى الطبقة العاملة نتيجة للثورة العلمية

والتكنيكية الجديده ، أصبحت أكثر إدراكاً لهذه المسائل ، ومن ثم أصبحت أكثر تطوراً ، ليس فقط لأنها تزداد تعرضاً للاستغلال وإنما لأنها كذلك ترفض الانسجام في نظام تستنكر أهدافه أو بالأحرى يفتقر إلى أهداف .

كما أنه لا يكفي القول بأن التناقضات تزداد حدة بالمعنى الذي كان يقصده ماركس منذ قرن من الزمان وهو أن : الرأسمالية تحمل في طياتها حدود توسعاتها ، فند أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وعلاجها (المستوحى من كينز) بوساطة وسائل الإنعاش التي تطبق على دولة ذات رأسمالية احتكارية ، تغيرت المشكلات والتناقضات بحيث لا يمكن مطلقاً التكهن ، كما سبق أن ذكرنا بالنسبة للولايات المتحدة ، بحلول أزمة طاحنة تكتسح الرأسمالية لمجرد ازدياد حدة هذه التناقضات .

ولم يكن بيان مؤتمر موسكو يحوى أى شيء من هذه الملاحظات .

ومن جهة أخرى ، فإنه نبي بكل بساطة التناقضات الداخلية في المعسكر الاشتراكي ، هذا في الوقت الذي تكاثرت فيه ، كما لو كان ذلك صدقة ، حوادث الحدود والمنازعات الإقليمية في الشرق الأقصى لكي تحل محل الجدل « الأيديولوجي » بين الاتحاد السوفيتي والصين ، وكذلك في الوقت الذي كان الاحتلال السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا يطالب ليس فقط بالتخلي عن « سياسة يناير عام ١٩٦٨ » وإنما كذلك بتطهير الحزب الشيوعي في براغ والقيام بنقد ذاتي قسراً وإرغاماً ، ويفكر في إقامة محاكمات هؤلاء الذين كانوا يبحثون عن نموذج وطني للاشتراكية .

لقد كان هذا هو مظاهر الضعف الرئيسية لمؤتمر موسكو ولبنيانه . وهذا الضعف لا يتعلق فقط بما قيل في المؤتمر وإنما كذلك بما لم يقل فيه . فقد كان لزاماً عليه - لتحقيق حد أدنى من الاتفاق - أن يستبعد من البيان أية إشارة إلى المسائل الحيوية التي لها صلة بالعلاقات مع الصين ومع تشيكوسلوفاكيا .

وكان هذا يعني استبعاد المشكلة الجوهرية التي يتوقف عليها مستقبل الحركة الشيوعية وهي : ضرورة شرعية التباين بين نماذج الاشتراكية .

ومن الواضح ، مثلاً ، أن التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا ينطوي على إدانة جنزية لمحاولة الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا للبحث عن طريق ديمقراطي للاشتراكية ، تتعدد فيه الأحزاب ، وتتوافر فيه حرية الصحافة والرأي ،

والحوار والتعاون مع رجال يريدون مثلنا الاشتراكية ، وإن كانوا لا يشاطروننا فلسفتنا .
 كما أن تحليل المسألة الصينية ، ليس فقط من الناحية الجدلية وإنما كذلك
 من الناحية العلمية ، كان يقتضى إعادة النظر بصورة أساسية فى المشكلات المتعلقة
 بالانضال من أجل الاشتراكية وبناء الاشتراكية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .
 ولكن بدلا من الدخول فى هذه المناقشات الحيوية التى كان يمكن أن تحقق
 تقدما هائلا للحركة الشيوعية ، بشرط قبول مجابهة حرة تناقش فيها جميع وجهات
 النظر وبخاصة وجهات النظر السوفييتية والصينية ، فقد رُئى استبعاد هذه المسائل ،
 بل حتى عدم محاولة الرد عليها . وقد اقتصر ببساطة على إغفال المشكلات الحاسمة
 للاستراتيجية الثورية ولبناء الاشتراكي .

وكان من نتيجة هذا العجز ، ليس فقط فى معالجة المشكلات الأساسية التى
 أسفرت عن نشوب أزمة الحركة الشيوعية الدولية ولكن كذلك فى الاعتراف بوجود
 هذه الأزمة ، تأجيل « عملية التوفيق » من جديد ، وهى العملية التى تعتبر ضرورية
 والتى كانت الآمال معقودة بشأنها على المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .

لقد أراد الزعماء السوفييت الحاليون توجيه هذا المؤتمر نحو الأهداف التى تسمح
 لهم فقط باستمرار حكمهم : أى التهرب من أى نقد يتعلق بغزوهم لشييكوسلوفاكيا
 وبأسبابه العميقة ، وجعل مؤتمر موسكو بمثابة منصة ضد الصين . وعندما عهد بريجنيف إلى
 هوزاك بمهمة استبعاد المسألة التشيكوسلوفاكية من المؤتمر فإنه أوحى إليه كذلك فى
 الوقت نفسه بالهجوم على الصين ، وإظهارها بمظهر قوة شيوعية خبيثة ، وخاص
 من ذلك - بطبيعة الحال - بقوله إنه من المناسب لإنشاء نظام « للأمن الجماعى فى
 آسيا » ، تكون أحد أسنته على الأمل وجهة ضد الصين . ومثل هذا الاقتراح
 يبدو غريباً جداً عندما يصدر من جانب زعيم « شيوعى » : إذ كيف يمكن تصور
 وجود مثل هذا التحالف ضد الصين ، وهو تحالف متباين العناصر بالضرورة ،
 فى الوقت الذى يدور فيه القتال فى فيتنام التى يمدحها الصينيون بالمساعدات ، وفى
 الوقت الذى يوجد فيه جيش أمريكى قوامه نصف مليون رجل فى فيتنام ، على
 أبواب الصين ؟ وعلى ضوء هذا كله ، ما هو مصير الحركة الدولية العمالية ، بل
 ما هو مصير مجرد فكرة انتصار السلام ضد الإمبريالية ؟

مرة أخرى تجيء الأيديولوجية لإتخاذ الموقف وتبرير ما لا يمكن تبريره . وقد استغلت مبالغات القادة الصينيين التي لا جدال فيها كمبرر لادعاء أن الصين لم تعد بلداً اشتراكياً واستخدمت ضدها الشعارات التي استخدمت ضد يوغوسلافيا في عهد ستالين : عصابة من الفاشيست .. حلفاء للإمبريالية .. سفاحون .. أعداء الشيوعيين إلخ ...

لقد حاولنا مرتين^(١) تحليل المشكلة الصينية وليس لدينا أية تعديلات جوهرية لهذه المحاولات ، لهذا سنقتصر ، دون أن نعود إلى أعماق المشكلة لبعض الملاحظات الخاصة بمحنة الزعماء السوفييت ضد الصين . ما هي المجالات التي لم تعد فيها الصين اشتراكية ، أيّاً كانت أخطاء أو مبالغات الزعماء الصينيين ؟ .. هل أعيدت الأرض إلى ملاك الأراضي ، والمصانع إلى الرأسماليين ؟ .. كلا . وعلى المستوى السياسي ما الذي يمكن أن يأخذه القادة الروس الحاليون على الصينيين ؟

هل هو الاستخدام المبالغ فيه للعنف ؟ .. إلا أن عنف رفاق « ماو » ليتضاءل إلى جانب مذابح عهد ستالين .

ومع ذلك فلا أحد يشك في أنه حتى في ظل حكم ستالين كانت هناك اشتراكية محرفة ولكنها اشتراكية رغم ذلك ، على الأقل عند مستوى تحقيق الشروط المادية . وتقل جدوى استخدام هذه الحجج ضد الصينيين إذا أدخلنا في الاعتبار أن ظروف التخلف في الصين كانت أسوأ من ظروف التخلف في روسيا كما أن وقف المعونة السوفيتية في سنة ١٩٦٠ واستدعاء الخبراء وفسخ جميع التعاقدات (لمحاولة ممارسة ضغط أيديولوجي عن طريق شل التقدم الصناعي الصيني) قد زاد الموقف سوءاً بصورة واضحة .

هل المقصود هو العنف في سياسة الصين الخارجية ؟ .. إنه في أغلب الأحيان مجرد عنف لفظي باستثناء حالة دخول الأراضي الهندية سنة ١٩٦٤ الذي كان بغير جدال خطأ فاحشاً ، ولكن أيجب لفظة دولة اشتراكية أن يعطوا دروساً في هذا

(١) روجيه جاريوى ، المشكلة الصينية (سبهرز) ١٩٦٧ أعيد طبعه في شكل كتيب لطيب (١٠ × ١٨) وفي كتاب من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية (جاليما ١٩٦٨) الجزء الثاني ، الفصل الأول.

الشأن ؟ .. إن الصورة القائمة التي يعطيها القادة السوفييت الحاليين للصين تعد أكثر قتامة من تلك التي أعطوها لنشيكولسكوفا في أغسطس عام ١٩٦٨ ، ويمكن أن نتساءل لماذا قاموا بغزو إحدى هذه الدول بالذات إن لم يكن لضآلة احتمال التدخل من جانب الغرب ؟

وبما لاشك فيه أن بريجنيف لجأ إلى نفس هذه الأسباب في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وليس مع الولايات المتحدة التي كان اعتدائها لا يقل وضوحاً عن اعتداء إسرائيل .. فما هي السياسة التي تقوم على المبادئ في هذا كله ؟..

وإذا طبقنا التحليل الماركسي على الواقع الصيني والواقع السوفيتي فإن المشكلات لن تطرح نفسها بهذه الطريقة وأنه من السخف القول — وهو ما يردده القادة الصينيون الحاليون — بأن الاتحاد السوفيتي قد أصبح بلداً رأسمالياً .

إن دراسة دقيقة ولكن موضوعية للنموذج الصيني يجب ألا تنسنا ، بصرف النظر عن الانحرافات الحالية ، معنى وعظمة الثورة الصينية كما أن الانحرافات الستالينية وتلك الخاصة بسياسة القادة السوفييت الحاليين يجب ألا تنسنا عظمة وهزى ثورة أكتوبر الروسية .

وإنه لمن الغريب حقاً الإشارة إلى نزعة الدولية البروليتارية لتجشئ توجيه أى نقد لسياسة القادة السوفييت في الوقت الذي تتخذ فيه نفس هذه النزعة الدولية بالنسبة للصين ذريعة لتوجيه أقذع الشتائم .

ولكى يصدر المرء حكماً أكثر موضوعية على المشكلة الصينية ، فإنه يبدو أنه من الضروري ، على من يدين بالماركسية ، أن يتمسك بالمكونات الرئيسية للتحليل الماركسي :

١ — فالثورة الصينية هي أساساً ثورة فلاحين . وقد اعترف لينين في سنة ١٩٢٠

بإمكانية الانتقال المباشر من نظام إقطاعي إلى نظام اشتراكي دون المرور بمرحلة الرأسمالية وبلغ هذه الأخيرة درجة النضوج . وأضاف لينين أن ذلك يتطلب

مفهوماً مختلفاً للدولة والحزب . وكان ذلك بمثابة اعتراف من جانبه بشرعية نموذج محدد للعالم^(١) .

وقد رفض ستالين والحركة الدولية الثالثة مبدأ تكيف الاستراتيجية الثورية الصينية على ضوء أوضاعها الأصلية وذلك تمسكاً بالنظرية التقليدية التي ترى أن الطبقة العمالية وحدها هي التي تستطيع أن تكون في طليعة النضال من أجل الاشتراكية . وأدت هذه الاستراتيجية بمهاجمتها الإمبريالية في أقوى معاقلها أى في كبرى المدن الساحلية إلى قيام المذابح في كانتون وفي شنغهاي في صفوف أشد عمال الصين تصميماً .

أما الاستراتيجية التي وضعها ما وتسى تونج في سنة ١٩٢٧ والتي تتلامح أكثر مع أوضاع الصين ، وهي الاستراتيجية المعروفة باسم « الريف الذي يطوق المدن » فقد أثبتت فعاليتها وسمحت للحزب الشيوعي الصيني بانتزاع النصر .

وقد يتضح الخلاف مع ليوشاوشى في ضوء هذه الاعتبارات : فقد إنشاء الحزب الشيوعي الصيني كان ليوشاوشى منظماً لجموع أهل المدن (عمال ومثقفين) ويبدو أنه مثل الجهاز القديم للحزب في الوقت الذي كان فيه ماوتس تونج أكثر ارتباطاً بالفلاحين .

وكان وجه الغرابة يكمن في الرغبة في تطبيق هذه الاستراتيجية الصينية في بلاد تختلف فيها الظروف اختلافاً أساسياً ، كما كان من الجرم إظهار الرغبة في تطبيق هذه الاستراتيجية على المستوى الدولي الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة بين دول العالم الثالث والطبقة العمالية في الدول المتقدمة .

وقد أدى التشدد والتعصب في تصدير هذه المبادئ إلى الخارج إلى تحول الحركات الموالية للصين إلى مستوى التجمعات الدنيا في أغلب بلاد العالم .

وعلى العكس من ذلك فإن منطق ثورة الفلاحين في الصين ، الذي لم يطبق على استراتيجية الاستيلاء على السلطة ولكن على البناء الاشتراكي ، قد أدى إلى

(١) انظر روجيه جاريوى ، المشكلة الصينية ، مجموعة الجيب (١٠ × ١٨) ١٩٦٧ من

تحقيق التراكم الرأسمالى البدائى عن طريق تعبئة الأيدى العاملة وهى وسائل تختلف تماماً عن الوسائل المتبعة فى البلاد الغربية .

فأولاً : كان لازماً إزاء اتساع البلاد وضخامة احتياجاتها قلب النموذج التقليدى (. . . التصنيع أولاً ثم التأميم فيما بعد) ، وعلى العكس استخدم التغيير فى العلاقات الاجتماعية لجعل التصنيع ممكناً .

ومن جهة أخرى تم تحاشى خطرين ، خطر تأجيل تحقيق الاستقلال الغذائى للبلاد وخطر زيادة التناقض - وإطالة مدته - بين بغض المجمعات الصناعية الضخمة وبين القطاع الزراعى فى البلاد .

وكانت اللامركزية شرطاً حيوياً للتطور الجذرى فى الصين . . . وقد تم تأميم الزراعة بتكلفة أقل - من وجهة النظر الإنسانية - من تكلفة الطريقة الستالينية وذلك بفضل تحليل أكثر مرونة للعلاقات الطبقية والاجتماعية فى الريف .

أما بالنسبة للتصنيع فعلى الرغم من أن مستواه كان أكثر تخلفاً عنه فى روسيا سنة ١٩١٧ ، وعلى الرغم من الأخطاء الكبيرة التى أدت إلى عمليات إسراف ضخمة (الأفران العالية فى الريف ، التى تضمنها « مشروع الطفرة الكبيرة إلى الأمام ») فقد تطور بخطوات سريعة للغاية : كان معدل النمو يتراوح بين ٩ ، ١٤ ٪ ، وكانت الأهداف الرئيسية فى البداية هى لإنتاج الأدوات والآلات الزراعية وكميات كبيرة من مضخات الري ثم السجاد .

إن المبدئين الأساسيين لهذا الطراز من التنمية فى بلد مكتظ بالسكان هما أولاً - التراكم الرأسمالى بوساطة العمل الإنسانى الاختيارى ، وثانياً - الحذر من الحوافز المادية التى يخشى منها أن تخلق احتياجات فردية خاصة بالكماليات ، الأمر الذى من شأنه أن يخل بالتوازن القائم بين مختلف قطاعات الإنتاج على حساب الاحتياجات الأساسية والاحتياجات الجماعية .

٢ - إن النتيجة الأولية لمثل هذا الاتجاه هى وضع العوامل « الذاتية » فى المقام الأول والمبالغة فى تقدير أهميتها ، ويبدو أن الثورة الثقافية من وجهة النظر هذه قد استهدفت تحقيق مهمتين أساسيتين :
فلقد كانت ، أولاً محاولة - يمكن الاعتراض على وسائلها - لمحاربة ظهور

النزعات البيروقراطية في جهاز الحزب ولنع خطر ظهور طبقة جاكمة جديدة أو « أرستقراطية المعرفة » .

إن إلغاء الحق المقدس في الثقافة الذي ساد آلاف السنين خلال بضع سنوات فقط ليس بالأمر السهل .

لذلك يجب أن نلتزم الحذر في أحكامنا التي تصدرها من بعيد على هذه الهزات العنيفة التي تستهدف القضاء على عقلية القرون الوسطى وإبعاد سبعمائة مليون فرد عن تقاليد ترجع إلى ألفي سنة وتعبئة طاقات ضخمة لوضع حد لسلطات أرستقراطية الطبقة الحاكمة أو لسلطات البورجوازيات ذات الطابع الأجنبي .

وقد خاطر « ماو » لكي يدرأ هذا الخطر ، بمخاطبة جماهير الشعب متخطياً الحزب نفسه .

ولا يختلف هذا « الانفجار » كثيراً عن « انفجار » خرشوف في المؤتمر العشرين ، الذي أثار — رغم أنه لا يتمتع بالأغلبية في المكتب السياسي وبطريقة غير مقبولة علاوة على ذلك — قضية ستالين وفصائحه ليخلق ، على حد ظنه وضماً لا يمكن تغييره بعد ذلك .

لقد كان هذا النداء الموجه إلى جموع الشعب هو في الحقيقة نداء موجهاً للشباب في بلد لم يبلغ نصف سكانه (أى ٣٥٠ مليون نسمة) سن ٢١ عاماً ولم يكن الحزب يعتبر العامل « الذاتي » الوحيد للثورة وكان الركون إلى مبادأة الجماهير التاريخية من التقاليد اللينينية .

والهمة الثانية التي تقع على عاتق الثورة الثقافية — وهي أكبر بكثير من سابقتها — كانت تهدف إلى تنمية الوعي الاشتراكي لتعويض النقص في انخفاض مستوى القوى الإنتاجية وعدم كفاية الإمكانيات المادية .

وبما لاشك فيه أنه يوجد في هذا المجال مبالغة إرادية ذات صبغة مثالية في الاعتقاد بإمكان خلق إنسان جديد قبل أن تتحقق الظروف الملائمة لهذا التغيير ، ولكننا هنا أيضاً لا نبتعد كثيراً عن الماركسية كما هو الحال إذا اعتنقنا المفهوم « الميكانيكي » الذي بنى عليه النموذج الستاليني .

ويتمثل هذا المفهوم في أن خلق الأسس المادية للاشتراكية يؤدي بالضرورة ، إلى ظهور الإنسان الجديد . . فإذا كان من غير الممكن إيقاظ روح ثورية طالما لم تتوافر جميع الشروط الموضوعية ، فإن احتمال قيام الثورات يكون ضئيلاً .
وتشبه الحجج التي يسوقها السوفييت ضد الصينيين في هذا المجال بصورة مثله الحجج التي ساقها كوتسكى ضد لينين .

ومع ذلك فالواقع « أن الصينيين قد تغيروا ، وأن الحزب الشيوعي الصيني قد نجح إلى حد بعيد في توعية مئات الملايين من الرجال والنساء في بلد عرف الركود والخنوع والتواكل خلال آلاف السنين ، وإقناعهم بأن في إمكانهم تغيير العالم الموجود حالياً بنظامه وطبقاته .

فهناك « الكتاب الأحمر » ونظرياته غير المجدية الجاحدة . . ولكن هناك أيضاً التعليم عن طريق التليفزيون وكذلك المفهوم العصري ، الذي يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للثورة العلمية والتكنيكية ، للتعليم كقطاع منفصل — ولكن بالغ الخطورة — من قطاعات الاقتصاد .

وقد قال شواين لاي في شهر يناير عام ١٩٥٦ في تقريره عن المثقفين أن هذا التحول كان بمثابة « ثورة تفوق أهميتها بكثير أهمية الثورة الصناعية التي ارتبطت بالبخار والكهرباء » . وقد وضعت في ذلك العام خطة تستغرق اثني عشر عاماً لمشروعات البحوث الطويلة المدى .

ومنذ ذلك الحين وخلال اثني عشر عاماً استكملت الصين في الوقت نفسه ثورتها الصناعية وثورتها العلمية والتكنيكية الثانية التي تتمشى مع تقدم التسيير الآلي واستخدامها الطاقة الذرية كما يشهد على ذلك ، بوضوح تام ، إنتاجها لقبولتها الهيدروجينية وصواريخها الموجهة .

لقد تحقق الانطلاق العلمي في مجالات عديدة ابتداء من إنتاج الأنسولين والبنزين الصناعي إلى فصل البارافين عن البترول عن طريق تفاعل البكتيريا^(١) . ولا يمكن الاعتراض على الثورة الثقافية من حيث المبدأ ، مهما كانت

(١) لا يزال هذا الانطلاق العلمي في الصين كما في الاتحاد السوفيتي مقصوراً على بعض القطاعات القليلة حيث إن تراكم دروس الأموال ضعيف نسبياً في الحالتين ولا يسمخ بتعميمها .

المبالمات فى التطبىق ، فهى لم تقتصر فقط على محو الأمىة ونشر معرفة مخططة بل ساهمت فى أن تنقل إلى ملاىين الرجال والنساء صورة عن العالم « تتعدى ذات الإنسان » وثقة لا حد لها فى قدرة هذا الإنسان على تغيير العالم وحقى لو كان قد أعطى قدر هذه الثورة فى ظل ظروف الصين الخاصة فإن النظرة البعيدة الفاحصة تسمح لنا باعتبارها بمثابة مرحلة صعبة ولكنها ضرورية لتحقيق الاشتراكية الصينية.

٣- وقد طرح الماركسيون الصينيون مشكلة ثالثة أساسية نعى بها تعدد معايير التنمية . . لقد جعل الشيوعيون الصينيون ، بالتركيز أحياناً ومن جانب واحد على الجوانب « الكيفية » وليس فقط « الكمية » موضوع اختيار مجتمع بديل للمجتمعات (الأمريكية الطراز) التى تقوم على أساس التنمية من أجل التنمية . . وعلى « عقيدة » الوسائل ، جعلوا منها موضوع الساعة .

ولا جدال فى أن الإشادة بسياسة الحرمان والتقصف ترتبط بأوضاع خاصة بالتخلف ، وأدت المبالغة فيها إلى إعطاء صورة خاطئة للاشتراكية الماركسية: هى فرض البؤس على الجميع ، وهو الأمر الذى يخالف تماماً تفكير ماركس . ولكن ذلك يؤيد مبدأ البحث عن نمط جديد من الاستهلاك وخلق احتياجات جديدة ونموذج آخر للمدينة لا يقوم على مجرد توفير وسائل الراحة الفردية . وإن تجاهل هذه المشكلة من شأنه أن يشوه الاشتراكية . ولهذا فإن التفكير فى غايات هذه الأخيرة يعد أمراً ضرورياً .

ولا يمكن أن يكون هناك حوار جدى مع العالم الثالث دون تأمل عميق ودقيق ، ولكن موضوعى وعلمى ، للمشكلات الكبرى التى جاءت بها الثورة الصينية .

ومن المؤلم أن نلاحظ أن زعماء السوفييت فى حملتهم الحاقدة وضيقة الأفق ضد الصين ، لم يتعرضوا قط لأية مشكلة من هذه المشكلات الأساسية الثلاث :

مشكلة التعدد الضرورى للنماذج ، ومشكلة دور العامل الذاتى فى الثورة وحدوده ، ومشكلة تعدد معايير التنمية . وأن مواجهة هذه المشكلات لا يحل الحوار مع العالم الثالث ممكناً فحسب ولكنه يتيح أيضاً « التباعد » التقنى الضرورى بالنسبة للتطور التاريخى لدول أوروبا مند عصر النهضة .

وهذا ما يجعلنا نعيد النظر مرة أخرى في جميع مفاهيمنا التقليدية الخاصة بعلاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع وآلته ومستقبله .

ومن هنا فقط يمكن أن يبدأ النقد السليم للنموذج الصيني وللنصريات النظرية والعملية لقادة الصين الحاليين . وعندما يستبعد بريجينيف ورفاقه هذه المشكلات الأساسية أو يتجاهلونها فإنهم يوجهون الحركة إلى طريق مسدود ويزيدون من حدة أزمتها .

وبمهما بدا هذا غريباً فإن الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين ^(١) عندما حاولوا منذ يناير ١٩٦١ إقامة نموذج للاشتراكية يتفق مع متطلبات الثورة العلمية التكنيكية الجديدة في بلد متقدم إلى درجة كبيرة ، وضعوا الحركة الشيوعية ولكن من زاوية مختلفة ، أمام نفس مشكلات الشيوعيين الصينيين : أو المشكلات الخاصة بتعدد النماذج ، ودور الحزب ، وبصفة أعم بمشكلات العامل الذاتي في الثورة وأخيراً بمشكلات تعدد معايير التنمية . أى مشكلات خلق بديل اشتراكي لنموذج مدنية « مجتمعات الاستهلاك » الرأسمالي .

ولذلك فإن مؤتمر موسكو قد حكم على نفسه سلفاً ألا يتعرض لأية مشكلة حيوية خاصة بالحركة العالمية ، عندما استبعد مشكلتي الصين وتشيكوسلوفاكيا بناء على رغبة القادة السوفييت .

وقد نسب القادة السوفييت ، برفضهم رؤية المتناقضات العميقة في العالم الاشتراكي أو بجهلهم بها ، كل متاعب الحركة إلى « المؤامرة الإمبريالية » أو إلى « الانحرافات الأيديولوجية » .

ولاشك أنه كانت ولا تزال هناك في تشيكوسلوفاكيا قوى مضادة للثورة تستخدم الحركة لصالح الديمقراطية ليس للنهوض بالاشتراكية ولكن لهدمها .

(١) انظر روجيه جارودي (براج أو الحرية مع إيقاف التنفيذ) (فابار ٦٨) ونموذج فرنسي للاشتراكية - الجزء الثاني - الفصل الثالث .

ولا شك في أن بعض العناصر الخارجية والعملاء الإمبرياليين الأجانب قد أذكوا النار واستغلوا الموقف . ولكننا نطمس المشكلات الحقيقية ، إذا كشفنا بهذا القول لأننا نمنع أنفسنا عندئذ من أن نتفهم كيف تمكن أعداء الاشتراكية من أن يجحدوا لم صلى مؤيداً . . وبدلاً من أن يتعامل الستالينيون كيف خلق « نوفوتنى » ومستشاروه السوفييت موقفاً انفصل فيه الحزب عن الجماهير فإنهم يطالبون أولئك الذين حاولوا إنقاذ الموقف في ظروف صعبة ، أى دوشيك ورفاقه ، بالنقد الذاتي ، ويهددونهم بالمحاكمة في المستقبل .

وعندما يحاول البعض في الذكرى السنوية الأولى للغزو أى في شهر أغسطس عام ١٩٦٩ ، أن يرجع سبب التوتر الذى يحتم على البلاد كلها إلى عشرات أو مئات من الشباب أو من العملاء الأجانب ، فذلك يقصد به إسدال الستار على ما هو جوهرى : الإجماع على معاداة الاحتلال .

وعندما يكتفى بالقول أن بعض الدماء قد أخلوا بالنظام فذلك تفكير شبيه بتفكير الصحفيين الذين رافقوا روكفلر في رحلته في أمريكا اللاتينية والذين نسبوا المظاهرات التى اعترضت طريقه هناك إلى بعض تجمعات من الطلبة التى أخذت تنتقل من عاصمة إلى أخرى ، وهذا يعنى تجاهل احتجاج قارة بأكملها ضد استغلال وتحكم الإمبريالية الأمريكية .

وفى فترة معينة ، كان أصحاب الأعمال والحكومة الفرنسية وصحافتهم تنسب مسؤولية اندلاع أى إضراب كبير إلى « قائد أوركسترا غامض » ويقولون إن موسكو هى التى توزع بهذه الإضرابات . فقد كانوا هم كذلك يبحثون عن « التخريب الأيديولوجى » حتى لا يرون التناقضات الاجتماعية العميقة التى تنبثق منها الحركات العمالية الكبيرة .

لقد كان لينين في عام ١٩١٩ وفى أخرج الفترات لا يتردد فى تحدى العالم الرأسمالى فى ميدان تبادل النشرات الدعائية فهل أصبح الأمر يقتضى الآن التزام موقف الدفاع ، فى بلد تحتكر فيه جميع وسائل التعبير منذ خمسين عاماً ، وبعد تعاقب ثلاثة أجيال ، خوفاً من « التخريب الأيديولوجى » للعالم الرأسمالى ؟ إن الضرر بليغ ولكن أسباب الأمل ما زالت قائمة ، فهناك أولاً الأسباب

الموضوعية : فتقدم الإصلاح الاقتصادي لا يمكن إيقافه أو حتى عرقلة لمدة طويلة دون إثارة صعوبات كبيرة في ميادين التكوين بل حتى بالنسبة للدفاع عن البلاد . فيجب - إذن - بطريقة أو بأخرى السير في هذا الاتجاه ويتضمن ذلك الإصلاح - كما أوضحنا - صيغ جميع الأنشطة الاجتماعية بالصيغة الديمقراطية وبخاصة على المستوى السياسى والثقافى وإلا أصبح من العسير تطبيق هذا الإصلاح . وللعالم الخارجى تأثيره أيضاً فإن « المجمع » البيروقراطى العسكرى الذى اتخذ فى الاتحاد السوفيتى أهمية يمكن مقارنتها بأهمية المجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة ^(١) والذى ظهر نفوذه على الأخص فى الدور السياسى الذى لعبه الماريشال جريتسكو فى المسألة التشيكوسلوفاكية لا يمكنه أن يفرض إلى ما لا نهاية على البلاد الاشتراكية المجاورة نموذجاً للاشتراكية والتنظيمات الهيكلية التى لا تعيش إلا تحت ضغط البوليس والجيش .

ولا شك فى أن بعض القادة السوفيت أنفسهم يترجسون - على الأقل - من إمكان حدوث بعض الانفجارات حتى فى بعض الدول الأخرى غير تشيكوسلوفاكيا ويفكرون فى حلول بديلة ووسائل أخرى غير وسائل القوة .

وإذا كان الاتحاد السوفيتى لا يريد أن يتعرض لنكسات جديدة بعد تلك التى جاءت فى أعقاب انتشار « العقول » الإلكترونية وغزو القمر فيجب أن نعلم أن هذه الثورة تحمل فى طياتها كما سبق أن أوضحنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة اتجاهاً حتمياً نحو الديمقراطية عند جميع المستويات ابتداء من مرحلة الإنتاج حتى مرحلة البحث العلمى .

وإن ضغط الأحزاب الشيوعية الشقيقة شأنه شأن الضغط الذى مارسه مندوبو إيطاليا وأسبانيا فى مؤتمر موسكو يمكن أن يساعد كثيراً على تحقيق هذا الإصلاح . وفى الاتحاد السوفيتى نفسه ، على الرغم من الرقابة الشديدة على الإعلام ، فإن الاحتجاجات وخصوصاً الصادرة من كبار العلماء مخترعى القنبلة الهيدروجينية

(١) إنها مجرد مقارنة فحسب لأن « المجمع » (العسكرى والصناعى) فى الولايات المتحدة يمد بشابة ظاهرة اقتصادية وسياسية ، فى الوقت نفسه فى حين أن « المجمع » البيروقراطى العسكرى فى الاتحاد السوفيتى هو ظاهرة سياسية فى المقام الأول .

أو الصواريخ لها تأثيرها الكبير الذى يمكن أن يؤدى إلى تراجع « المجمع » البيروقراطى
العسكرى .

والحقيقة أن هيكل النظام نفسه لا يسمح بأى تعديل أو أى تغيير فى الاتجاه
السياسى بالطريق الديموقراطى الطبيعى وبالتالى فإن ذلك لا يمكن أن يحدث
إلا نتيجة « انفجار » أو « ثورة قصر » مثل ما حدث أثناء المؤتمر العشرين أو عند
إبعاد خروشوف .

ليس من المستحيل إذن أن يطرد يوماً ما وبنفس الطريقة فريق القادة
الحاليين وأن تبدأ مرحلة تجديد تعيد إلى ثورة أكتوبر وجهها الحقيقى وقوتها الإشعاعية .
إن التناقض يزداد حدة بين هياكل الاقتصاد السوفيتى الجديدة والمنطق
الداخلى للإصلاح الاقتصادى الذى يتطلب ديموقراطية اجتماعية حقيقية من جهة
وبين الهياكل السياسية والأيدولوجية العليا التى تحبط بحركة التنمية من جهة
أخرى .

وهنا يطرح التساؤل : ما هو المخرج ؟ . . أما استمرار « المجمع » البيروقراطى
العسكرى الذى يفتح الطريق من جديد أمام بوناپارتية رجعية ونحو ديكتاتورية
الجيش ، وأما تجديد ديموقراطى عميق الجذور يرد إلى الاشتراكية وجهها الحقيقى
ويعمل على تحرير العمل وتحرير الإنسان من جميع أنواع الاستغلال والحرمان .

الفصل الرابع

احتمالات نماذج اشتراكية أخرى

بالنسبة لإنشاء نموذج للاشتراكية فلإننا نجد أن المشكلة الكبرى في عصرنا هي التي تفرضها الثورة العلمية والتكنيكية ، إذ أنه كيف يمكن التغلب على إمكانية التناقض بين التنظيم العلمى للإنتاج وبين استغلال العامل ؟
إنه لا يمكن التغلب على هذا التناقض في ضوء نظام رأسمالى كما رأينا . بالنسبة للولايات المتحدة ، لأن حله يتطلب تفسيراً جذرياً في العلاقات الإنتاجية ، وطلما أن (التكنولوجيا) في جوهرها ستظل تحت إشراف الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج عن طريق الاحتكارات الكبرى فسيكون هناك تداخل بين مقتضيات الربح وبين مقتضيات التنمية من أجل التنمية وبالتالي فإن استغلال العمال والمجتمع كله من شأنه أن يتزايد

والشرط الأول للتغلب من هذا الاستغلال يتمثل في وضع حد للملكية الفردية لوسائل الإنتاج (التي هي نقطة البداية للبناء الاشتراكي) . وهذا الشرط ضرورى إلا أنه غير كاف كما اتضح هنا في النموذج السوفيتى ، والأمر الذى يميز النموذج السوفيتى للاشتراكية هو أنه قد أدمج الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في ملكية الدولة .

وعلى ذلك فإنه لا يصح أن يتحول الدور الثورى للدولة البرولتارية إلى دور إدارى .

وتتطلب الثورة الاشتراكية بالضرورة أن تستولى الطبقة العمالية والمخالفون معها على السلطة السياسية حتى يمكن تغيير العلاقات الإنتاجية على وجه التحديد تغييراً جذرياً وتغيير تعبيرها القانونى وهو حق الملكية .

هذا ومهمة العمل الثورى ، للدولة الطبقة الجديدة فيما يتعلق بمشكلة الملكية ليست مقصورة على إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وتأسيس ملكية اجتماعية لوسائل الإنتاج لا تنقسم ولا يمكن التصرف فيها ولكنها كذلك تشمل إيجاد قواعد

معينة تحول دون عودتها إلى الملكية الفردية سواء في صورة شخص واحد أم في صورة عدد أشخاص مجتمعين يمكنهم استئجار واستغلال العمال أو التحول إلى مساهمين فرديين

وإذا ذهبت الدولة في دورها الاقتصادي إلى أبعد مما وراء تغيير علاقات الإنتاج وخلق القواعد للعمل فإن دورها الثوري سيتحول إلى دور القائم بالإدارة . وقد يمكن دفعها لشغل هذا الدور في الخطوات الأولى للثورة لأسباب تاريخية منها : نقص المنتجات (والكوادر) كذلك والمحاولات المضادة للثورة التي تحتم تطبيق اقتصاد الحرب والمركزية الشديدة للموارد والسلطة .

ولكن إذا تطلب استمرار تطبيق الدور الإداري الذي يعد شرعياً وضرورياً عندما تكون الشيوعية في وقت الحرب بعد أن تضع الحرب أوزارها فإن ملكية الدولة هذه ، التي استطاعت أثناء فترة الانطلاق الثوري أن تكون الصورة الأولى للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، سوف تختلف عن هذه الصورة شيئاً فشيئاً

والدولة ليست هي المجتمع بل هي أداة للسيادة والضغط على طبقة من الطبقات ، وحتى عندما تكون أداة للسيادة والضغط على طبقة العمال فإنها تظل متميزة عن المجتمع في مجموعه ، وعن الطبقة العاملة في مجموعها .

ولقد أشرنا من قبل إلى حكم لينين من سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ على هذه الظاهرة : « بأن دولتنا دولة عمالية تمثل تشويهاً بيروقراطياً .. والسوفييت الذين يعتبرون تبعاً لبرنامجهم ، ممثلين لسلطة العمال ، هم في الحقيقة يمارسون هذه السلطة من أجل العمال عن طريق طبقة متقدمة من البروليتاريا وليست الجموع الكادحة .. وعلمنا أن نستخدم التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم » ...

والدولة - في الواقع - ليست شيئاً مجرداً إنها تنجسد في مجموعة من الأفراد . وقد قال ماركس : « إن البيروقراطية هي جوهر الدولة التي تصبح ملكاً لها » (١) .

وفي نموذج الاشتراكية ، حيث تتماثل الملكية الجماعية بصورة مستمرة مع ملكية الدولة ، يصبح احتكار الإدارة وفقاً على مجموعة اجتماعية معينة ومهنة لها . وتتمثل امتيازاتها الأساسية في :

١ - احتكار إدارة ممتلكات الدولة .

٢ - احتكار القرار السياسى الذى ينبع من الاحتكار السابق وذلك بتحديد الأهداف والبرامج .

٣ - احتكار استخدام القيم الجديدة الناتجة عن فائض القيمة وهذه البيروقراطية لا تمثل طبقة اجتماعية وذلك لسببين أساسيين هما :
هى أنها لا تملك وسائل الإنتاج بل تملك أدارتها فحسب وهذه الإدارة نفسها لا تنقل بالوراثة مثل الملكية .

ومع ذلك فإن تشبيه الملكية الاجتماعية بملكية الدولة وبخاصة فى دولة مركزية بيروقراطية لا يسمح بإيجاد حل مرض لما يلى :

- خلق جو ملائم للثورة العلمية والتكنيكية الجديدة التى تتطلب - كما أسلفنا القول - الإسهام على أوسع مدى والمبادرات الخلاقة والمسئولية .
- القضاء على كل ضروب الاستغلال وهو هدف الاشتراكية الأكبر لأن العامل فى ظل مثل هذا النظام يتحول - مرة أخرى - إلى أجبر ليس للمالك خاص ولكن للدولة .

وهذا وإقامة نموذج مختلف تتطلب أول ما تتطلب وعياً لانتشوبه شائبة بأن ملكية الدولة ليست سوى صورة من صور أخرى للملكية الجماعية لذلك فإن من الضرورى أن نذكر العناصر العديدة المكونة لمفهوم الملكية وفكرة الدولة .

وقد فرق ماركس بين الملكية بوصفها تملك الإنسان لموارد طبيعية وتسخيرها لحلمته ، وبين الملكية المشوهة فى كل مجتمع طبقى . حيث يكون تحديد أهداف العمل ووسائله والتصرف فى ناتج حكرها على مالك وسائل الإنتاج ووفقاً عليه .
إن تحليل ماركس هذا يسمح بإعطاء مضمون محدد للتقسيم القانونى التقليدى الخاص بحق ملكية وسائل الإنتاج واستغلالها والتصرف فيها .

فحق استخدام وسائل الإنتاج هو أولاً القدرة على تحديد غاية الإنتاج من

(١) هذا التحليل جاء به كارل ماركس فى مخطوطاته سنة ١٨٤٤ واستماده بصورة أدق فى (رأس المال) .

أجل الربح أو لحاجة خاصة أو جماعية أو لأية غاية أخرى ، ثم بعد ذلك القدرة على تحديد الوسائل والتنظيم وتنسيق العمل وضمان الإدارة الفنية للمشروع .

أما الاستغلال فهو التصرف في غلة أو ناتج العمل أى تملك فائض القيمة وتقرير استخدامها وتوزيعها : استهلاك قوى ، استثمار ، ... إلخ .

وأما حق التصرف فهو يتمثل في تصرف المالك فيما يملكه واستخدامه أو إساءة استخدامه . وإذا كان الأمر يتعلق مثلاً بوسائل الإنتاج فيكون في مقدور المالك تدمير هذه الوسائل أو بيعها لتحويلها بأكملها إلى سلعة استهلاكية .

وصاحب هذه الملكية يمكن أن يكون فرداً منعزلاً أو مجموعة أفراد أو الدولة (في صورة رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة) أو مجموعة العاملين في مجتمع .

ويمكن أن توجد صور مختلطة مثل (الرقابة العمالية) التى وضعها لينين الذى - على الرغم من أنه ترك ملكية بعض وسائل الإنتاج لأصحاب الأعمال - قد استبعد مبدئياً إساءة الاستعمال أى تدمير وسائل الإنتاج عن طريق الإسراف أو التخريب وأشرف على حق الاستخدام والاستغلال ، وذلك بحصره لكمية البضائع المنتجة وتوجيه الإنتاج نحو الاحتياجات العاجلة ومراقبته الإدارة الفنية لضمان عمليات التكوين الضرورى واحترام شروط العمل والإشراف فى نهاية الأمر على الاستغلال عن طريق التدخل فى السعر أو بفرض ضرائب جديدة تحد من الربح .

أما بالنسبة للدولة فإذا كان عملها الثورى « يستهلك » فى عملية إلغاء الملكية الفردية ووضع قواعد للعمل لمنع أية إعادة للملكية سواء الفردية أم الجماعية فإن هذا لا يعنى - على هذا القدر - أن يترك الإنتاج والحياة الاقتصادية فى مجموعها للعفوية .

وإذا كانت الدولة الثورية ترفض أن تتحول إلى جهاز قائم على الإدارة فإنها تستطيع ، بإعطاء العمال أنفسهم حق الملكية وحق التصرف فى القيمة المضافة أن تترك لعوامل اجتماعية أخرى ليست إدارية أو تحكمية مهمة توجيه الإنتاج وفقاً لحاجات الاستهلاك وتخلق أنماط للإدارة تضمن أقصى حد من الإنتاجية بتوفير أكبر قدر ممكن من مشاركة العمال فى الإدارة

فما هى خصائص هذا النموذج فى ضوء المعايير الأربعة للملكية التى حددناها

أولاً ؟

إن توجيه الإنتاج على خلاف ما يحدث في ظل النظام الرأسمالي لا يكون على أساس الربح وإنما على أساس احتياجات المجتمع ، وهذا ما يحدد جميع أنماط الاشتراكية .

وعلى عكس النموذج السوفييتي (تدخل الدولة والمركزية) فإن هذه الاحتياجات لا تتحدد بواسطة السلطة العليا عن طريق التوجيهات المركزية للحزب أو للدولة ولكن وفقاً لقوانين السوق .

وإذا كنا لم ننس أن هذه السوق لا تتصاف فيها ملكيات فردية بل مؤسسات اشتراكية فإنه يمكن اعتبار اقتصاد السوق اقتصاداً رأسمالياً .

وعلى العكس من ذلك ، وهذه حقيقة ، فإننا نجد أن الاحتياجات الفردية التي تمارس فيه ضغطها على السوق تتأثر - إن لم تكن تتحدد - بمستوى القوة الإنتاجية والحرمان السابق والنماذج الخارجية . . إلخ . ولكننا لا نستطيع أن نتجنب ذلك دون مساس بالذاتية والمثالية دون أن نعتقد في الأمر السحري لتوجيهات السلطة العليا الذي تصدر من قادة « لا تخفى عليهم خافية » ومترهين عن الخطأ ، يحلون محل العمال ، في تحديد احتياجاتهم ، أو دون إيمان بنظام أخلاقي مجرد عن ظروفه المادية . لقد قالها ماركس فصلا عن القانون ولكن هذا ينطبق كذلك على كل قاعدة اجتماعية « لا يمكن للحق أن يعاود أبداً على حالة المجتمع الاقتصادية أو على مستواه الحضارى » . . .

وفيما يختص بالملكية فقد أعلن دستور عام ١٩٦٣ اليوغوسلافي (الجزء الأول من الفصل الثاني) أن قاعدة النظام التي لا يمكن المساس بها . هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، بقصد إلغاء تسخير الإنسان لوسائل الإنتاج وظروف العمل الأخرى . .

وقد جاء في الفصل الثالث أن خاصية الإدارة الذاتية هي أنه « ليس لأحد حق ملكية الوسائل الجماعية للإنتاج كما أنه ليس لأحد - لا للجماعات الاجتماعية السياسية ولا منظمات العمل ولا العمال منفردين - حق تملك ناتج العمل الاجتماعي بموجب أى سند قانوني للملكية أيّاً كان : وعمل الإنسان هو الأساس الوحيد

للاستحواذ على النتائج العمل الاجتماعي ، وكذلك أساس إدارة وسائل الإنتاج .
وهكذا ، فإن الدستور لا يمنع أى مالك حق احتكار الملكية الاجتماعية وللملك
لدره أى استغلال لظروف العمل ونتائج . والمصانع على سبيل المثال ليست ملكاً
للدولة كما أنها ليست ملكاً للتجمعات العمالية التى تديرها باسم المجتمع كله
ولصالحه العام .

وفيما يختص بالإدارة الفنية ، فى عصرنا هذا يلعب التكنوقراطيون والمهندسون
والقنيون والخبراء ، دوراً هاماً وهذه نتيجة حتمية لتنظيم الإنتاج الذى تزايد صبغته
العلمية يوماً بعد آخر .

إن المشكلة الوحيدة هى تحديد المشرف على هؤلاء التكنوقراطيين والقنيين
والمعايير والغايات التى يستهدفها هذا الإشراف . وحتى الآن فإن مختلف النماذج
الاجتماعية الموجودة قد توصلت إلى إجابات لهذه المشكلة يمكن تلخيصها فى ثلاث :
● فى البلاد الرأسمالية تمارس الرقابة والتوجيه فى النهاية بواسطة أصحاب وسائل الإنتاج
أى عن طريق الاحتكارات الكبرى .

● وفى البلاد الاشتراكية التى تطبق نظام تدخل الدولة والمركزية تمارس هذه
الرقابة بواسطة قادة الحزب والدولة .

● وفى البلاد الاشتراكية التى تبحث عن نموذج قائم على الإدارة الذاتية تقوم
تجمعات العمال بممارسة هذه الرقابة .

وقد أخذ على النظام الأخير أنه (بالنسبة ليوغوسلافيا) فإن مجلس العمال
المركزي للمؤسسات الكبرى يضم عدداً كبيراً من المهندسين والخبراء ولا جدال فى
ذلك ، ولكن من الملائم أن نوضح مبدئياً أن هؤلاء قد انتخبوا لهذا المجلس بواسطة
العمال أنفسهم . ثم هم بعد ذلك ملزمون بإطلاع جميع العاملين على مجريات الأمور
واقناعهم حتى يحصلوا على موافقتهم على كل قرار . بل إن تجمعات العمال
يمكنها الاستعانة بخبراء لا يتممون للمؤسسة التى يتصلون بها فى هذا الصدد . وأخيراً
فإن تبادل المعلومات والمناقشات فى داخل المؤسسة هو فى حد ذاته وسيلة تعليمية
دائمة من شأنها أن ترفع المستوى الفنى والثقافى لجميع العاملين وتكفل لهم فرص
شغل المناصب القيادية .

التحول الكبير

وهنا كذلك ، فإنه يكون ضرباً من الخيال أن ندعى تجاوز المستوى الحالي للتأهيل المهني تجاوزاً مصطنعاً أو فرض أنماط عمل من شأنها الإضرار بتطوير الإنتاج أو العمال في مجموعهم بحجة مناهضة التكنوقراطية :

وحصيلة هذا كله هو أن كل انتخاب تسبقه مناقشة حول المعايير التي يجب أن تتوفر في اختيار المرشحين وأن اجتماع جميع العاملين هو الذي يحدد وضع قائمة المرشحين . []

وفيما يختص بالاستغلال ، أى بفائض القيمة ، فإننا نجد أنه في كل النظم الاشتراكية لم يعد الأفراد المالكون لوسائل الإنتاج يستحوذون عليها . وإنما يمكن أن تكون بأكملها تحت تصرف دولة مركزية ، تحدد وحدها الجزء الذي ينحصر للاستثمار وهي وحدها التي توجه هذه الاستثمارات والجزء الذي ينحصر للاستهلاك ، أو تستقطع جزءاً صغيراً أو كبيراً من فائض القيمة لتمويل المصروفات العامة (الدفاع ، الأعمال الكبيرة .. إلخ) وتترك لختلف المؤسسات والوحدات سلطة (حق) اقتسام فائض القيمة .

وفي حالة يوغوسلافيا ، كان الاتجاه منذ عشرين عاماً تقريباً هو أن يترك للمؤسسة جزء متزايد من فائض القيمة ، وفي الوقت الحاضر وحتى سنة ١٩٧٠ ، وصل نصيب الدولة إلى ٣٠ ٪ ونصيب المؤسسة إلى ٦٢ ٪ . ويترك لها حق تقرير ما تخصصه منها للاستثمار والاستهلاك .

وسنبحث فيما بعد التطبيق الواقعي للنظام الذي سبق لنا وصف معالم نموذجيه بطريقة نظرية .

وقبل أن نقوم بهذا البحث يتعين علينا إبداء ملاحظة أخيرة لإبراز الأهمية التاريخية للنظام حتى ولو كانت التجربة لم تتم حتى الآن إلا في دولة صغيرة مثل يوغوسلافيا .

وحتى في الدول الاشتراكية التي تطبق نظام تدخل الدولة المركزية فقد أدت ضرورات التنمية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تتجه (حتى في داخل الاتحاد السوفيتي نفسه) نحو النموذج الذي كانت يوغوسلافيا تحاول تطبيقه منذ عام ١٩٥٠ وبخاصة بالنسبة للور المتزايد الذي تقوم به السوق والاعتراف بقدر معين من

الاستقلال الذاتي للمؤسسات . وهكذا فإن بحث يوغوسلافيا عن نموذج جديد لا يعد مجرد حدث تاريخي وإنما يمثل جانباً جوهرياً لمنطق التنمية في أى مجتمع اشتراكي . وقد يبدو خلافاً للرأى السائد أن بعض معالم هذا النموذج من الاشتراكية القادرة على مواجهة الضرورات الجديدة للثورة العلمية والتكنيكية قد تم تحديدها في بلد صغير ، وعلى الأخص في بلد يعاني من التخلف الشديد . فكيف تفسر هذه المخالفة ؟

لقد كانت يوغوسلافيا واحدة من الدول النادرة ، التي تمكنت بعد نضال استمر أربع سنوات من أن تحرر نفسها بالكامل تقريباً من الاحتلال الهتلري بأسلحتها الخاصة ، قبل أن يدخل أرضها أى جيش من جيوش الحلفاء ، وكان النظام الاشتراكي الذي أقامه الشيوعيون اليوغوسلافيون في أعقاب الحرب مباشرة ، يميل إلى الاقتداء بالنموذج المركزي السوفييتي . وفضلاً عن ذلك فقد كانت ضرورات الحرب ثم ضرورات إعادة بناء البلاد والمراحل الأولى في سبيل التنمية وهي دواع مشابهة لدواعي روسيا سنة ١٩١٧ كل ذلك كان يقتضي هذا التركيز الشديد .

ومنذ سنة ١٩٤٨ كانت عيوب البيروقراطية تهدد الثورة وقد مورت يوغوسلافيا بدورها بتجربة قاسية ، ذلك أن الاشتراكية لا تنحصر في وصفة لتحقيق تجمع بدائي إلا إذا هي فقدت معناها الإنساني . حقاً إن تحويل الإنتاج إلى النظام الاشتراكي يمكن من وضع نهاية للاستغلال الرأسمالي . غير أن النمو المفرط لجهاز الدولة وتركيبه المركزي والبيروقراطي والاستبدادي أبقي حتى بعد إلغاء الاستغلال الرأسمالي ، على نوع من التحكم في الطبقة العاملة يتناقى مع نفس مبدأ الاشتراكية الذي لا يعتبر شكلاً من أشكال تنظيم علاقات الإنتاج فحسب بل يعتبر أيضاً ابتداء من هذه العلاقات الجديدة التي هي وسيلته ، تحريراً للعمال من جميع أشكال التحكم وازدهاراً كاملاً للإنسان ولكل إنسان وهي أقصى غاية للاشتراكية .

ولم يكن هذا التناقض في البداية ظاهراً أولاً نتيجة للسرعة التي اتسمت بها الأهداف الأولى للإصلاح الاقتصادي والتجميع البدائي ثم بعد ذلك لمكانة النموذج السوفييتي الذي كان ينظر إليه على أنه الشكل الوحيد الممكن للاشتراكية لأنه فتح عام ١٩١٧ أول ثغرة في النظام الرأسمالي وكان ينطوي على أول بديل حقيقي لهذا النظام .

وكان في طرد ستالين والكومينفورم^(١) ليوغوسلافيا من جماعة الشيوعية في سنة ١٩٤٨ والعقوبات التي وقعت عليها بعد ذلك مباشرة لفرض المذهب الرسمي عليها بشل اقتصادها ، نكبة عليها ، فظلت المجاعة تهددها لمدة عام تقريباً ، واضطرت أمام هذا التهديد أن تطلب العون من البلدان الرأسمالية .

وفي الوقت نفسه كان لهذه الأزمة الخفيفة جانب إيجابي ، فبعد هذا الهجوم من المسكر الاشتراكي بتوجيه ستالين وتصميمه ارتفع شعار مذهبي مقدس . ودفع البحث عن أسباب هذا التدخل بالشيوعيين اليوغوسلاف كما حدث بعد التدخل الذي وقع في تشيكوسلوفاكيا بعد ذلك بعشرين عاماً بشيوعيين آخرين ، إلى التساؤل عما إذا كان السبب في هذا الانتهاك الصارخ للمبادئ المعلنة رسمياً للبروليتاريا الدولية والاستقلال الذاتي لكل حزب يرجع إلى فساد بيرقراطي ومذهبي واستبدادي للنظام الاشتراكي بالصورة التي أصبح عليها في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة لينين .

وكان لعنف هذه الضربة أن زالت كل عقبة أمام تحليل نقدي للنموذج السوفييتي . وقد بدأت في يوغوسلافيا دراسات جديدة لتعاليم ماركس اختلط فيها الجيد بالردىء من خلال المبادلات المتطرفة (التي كان يسهل فهمها في وقت كانت قرارات الكومينفورم كقرار سنة ١٩٤٩ تعلن أن الحزب الشيوعي اليوغوسلافي واقع بين يدي القتل والإحواسيس ، وتحرض الشعوب اليوغوسلافية على الثورة ضد إدارة الحزب وضد الدولة) . غير أنهم عادوا من جديد يقرءون الماركس وإنجاز ولينين وينقبون عندهم عن المقاييس النظرية التي تمكنهم من الحكم على التطبيق السوفييتي ومن إعادة التفكير في التجربة اليوغوسلافية .

وقد سهل إثارة هذا الموضوع في يوغوسلافيا أن الجهاز البيروقراطي فيها لم يكن عمره يزيد على بضع سنوات كما كان نفوذه في البلد أقل نفوذاً من الجهاز الستاليني الذي كان في الاتحاد السوفييتي منذ ربع قرن . وفضلاً عن ذلك كانت روح المناضلين في يوغوسلافيا تمتاز بحموية قائمة على النظام والمبادرة ، فشأ عنها في هذا البلد الذي كانت حركة المناضلين أكبر حركة في أوروبا ، وضع اتمسم بصفة خاصة بقوة مطالبة الشعب ، أساساً ، بالاشتراك في اتخاذ القرارات .

(١) كان الكومينفورم هو مجلس الإعلام للأحزاب الشيوعية التي كانت بالفعل قد كونت الكومينترن في صورة أقل صرامة ، أي الشيوعية العالمية التي حلت أثناء الحرب العالمية الثانية لتترك مختلف الأحزاب الشيوعية حرية أكثر لوضع سياساتها الوطنية .

وقد وصل الأمر في هذا الجو الذي تعمقت فيه الشكوك إلى ظهور ميول تنادى بالمساواة ، وأخرى تنادى بالفوضى . بل ظهر من أصحاب النظريات من أشاد - في إطار الحرية التامة التي وصلت إلى حد الفوضى - بفضائل نظام الحكم التلقائي الخالص . لكن النتيجة العامة التي استخلصت وبقيت مرشداً عاماً لإدارة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي هي العودة إلى تعاليم لينين والابتعاد عن صورة اللينينية التي شوهها ستالين . وقد تذكر اليوغوسلافيون كيف كان لينين يفرق دائماً بين التدابير الانتقالية التي تفرضها حالة الحرب واليأس أو الحصار ، وبين ما كان ينبثق عن المبادئ ، ودرسوا النصوص الأساسية الخاصة «بالإشراف العمالي» دراسة منتظمة وعادوا إلى سماع لينين وهو يقول في المؤتمر السوفييتي الثالث في شهر يناير عام ١٩١٨ بصدد بناء الاقتصاد الاشتراكي الجديد : «إننا بإدخالنا نظام الإشراف العمالي، نعرف أنه من غير الممكن نشره فوراً في جميع أنحاء روسيا ، ولكننا نريد أن نوضح أننا لا نعرف غير طريق واحد هو طريق التغييرات التي تأتي من القاعدة حيث يقوم العمال أنفسهم ببناء أسس المبادئ الجديدة للنظام الاقتصادي . ونحن نعلم تماماً أن مهمتنا صعبة ، ولكننا نؤكد أنه من الناحية العملية لا يعتبر اشتراكياً إلا من يلتزم بهذه المهمة على ضوء التجربة وبغريزة الجماهير الكادحة فقط . وسوف تقع هذه الجماهير في أخطاء كثيرة . . إن العمال والفلاحين لم يكتسبوا بعد الثقة التامة في قوتهم الخاصة لأنهم تعودوا خلال قرون طويلة انتظار الأوامر من الجهات العليا . . وذكاء عشرات الملايين من المبدعين يؤدي إلى شيء أكبر بكثير من كل ما يتوقع» (١) .

«إن علينا أن نقدم للجماهير الشعب حرية كاملة في الخلق والإبداع» (٢) .

«إن الاشتراكية ليست نتيجة لمراسيم تأتي من أعلى ، كما أن الآلية الإدارية والبيروقراطية بعيدة عن روحها ، وإنما الاشتراكية الحية الخلاقة من صنع جماهير الشعب نفسها» (٣) .

«إن الإشراف العمالي تمارسه جموع العاملين والموظفين في المؤسسة سواء كان

(١) لينين ، كتاب . ت . ٢٦ من صفحة ٤٨٩ إلى ٤٩٦ . ١

(٢) ليينين ص ٢٦٩ .

(٣) ليينين ص ٣٠٠ .

ذلك بصورة مباشرة إذا كانت المؤسسة صغيرة أو عن طريق ممثلهم الذين يتعين أن ينتخبوا على الفور خلال جمعيات عامة^(١) .

هذه هي نقطة البداية التي انطلق منها تفكير الشيوعيين اليوغوسلافيين في إقامة نموذج للاشتراكية يقوم على أكبر قدر من المشاركة العمالية في اتخاذ القرارات وهو ما أسموه ، على خلاف النموذج المركزي بالنموذج القائم على الإدارة الذاتية للعمال .

وليست الاشتراكية القائمة على الإدارة الذاتية— كما يقول الشيوعيون اليوغوسلافيون عن طيب خاطر — واقعاً تم وانتهى ، وإنما هي لم تزل بعد في جزء كبير منها منهجاً واتجاهاً . ويصطدم اكتمال تحقيقها بعوائق كثيرة : عوائق موضوعية ، وأهمها ضرورة التغلب على تراث ثقيل من التخلف ، وعوائق ذاتية كذلك : وأهمها ضرورة استمرار الكفاح ضد الميول القوضوية والانفصالية أى ضد بقايا العقلية البيروقراطية الاستبدادية والحنين إلى سهولة أسلوب الإدارة الستاليني .

غير أن الاتجاه لا يزال باقياً ، كما هو منذ عشرين عاماً وهو يلهم العمل النظري والتدابير العملية الجوهرية .

ولقد بدأ الشيوعيون اليوغوسلافيون عملية تحويل النموذج الاشتراكي بعد أن حللوا جوهر الستالينية — باتخاذ من التدابير من أجل القضاء على الاتجاه الذي جعل المجتمع خاضعاً للدولة ، وهو ما كان يؤدي— كما أثبت لينين — إلى إحلال الحزب والدولة محل الطبقة العاملة وإلى بناء الاشتراكية لهذه الطبقة وليس بوساطتها .

وقد اتخذ أول إجراء في هذا الاتجاه عام ١٩٥٠ : فقد أوقف نموذج جهاز الدولة بإلغاء ما يقرب من مائة ألف وظيفة . أما الإجراء الثاني ، الذي سلك طريقاً لا عودة فيه ، فقد وضع حداً للخلط بين الملكية الاشتراكية وملكية الدولة : فبمقدور قانون ٢٧ يونيو عام ١٩٥٠ انتقلت إدارة المصانع إلى العمال . ومنذ ذلك الوقت حدث . . « التحول » نحو الإدارة الذاتية . وظهرت ثلاثة أفكار رئيسية تسيطر على كل تطور لاحق للنظام .

١ — إن ملكية الدولة يجب أن تصبح ملكية اشتراكية تديرها مجموعة المنتجين المباشرين والعمال ولا يديرها مركز موحد يعتبر مختصاً بكل شيء ، وهكذا يتم

الانتقال من المفهوم المركزي للخطوة إلى مفهوم تتزايد ثقته تدريجياً في مبادرات القاعدة .

٢- وفي الاقتصاد ، فإن هذه الصيغة الجديدة يجب أن تشمل العلاقات الاجتماعية في مجموعها . ولم يكن في الإمكان تأجيل إضعاف سلطة الدولة إلى ما لا نهاية ، وهي العملية التي نص عليها ماركس ولينين ، إذ أنه بغير ذلك لا يصبح لخلايا قاعدة المجتمع حياتها الخاصة ، ولا تتعدى كونها أدوات للتنفيذ في « المركز » المتناهي القوة الذي تصدر عنه كافة التوجيهات . وفي هذا المجال كما في المجالات الأخرى يجب أن تبدأ عملية « تغيير الاتجاه » الكبرى التي تضع مكان الدولة البيروقراطية نظاماً للاستقلال الذاتي يتخذ في ظله ملايين الرجال القرارات التي تحدد مصيرهم .

٣- يجب أن يبتعد الحزب عن جهاز الدولة حتى لا يصبح أداة للهيئة التنفيذية وحتى يكون معبراً - بحق - عن الطبقة بأكملها ، وضميراً نظرياً لها ، وتكون مهمته الجوهرية إحياء المبادرات وتنظيمها لا إملاء التوجيهات .

وكان يجب أن تتوافر هذه الظروف المواتية : إقامة جهاز حديث نسبياً للحزب والدولة باعتبارهما ركيزة متميزة ، واستمرار روح التشجيع والصدمة الناجمة عن الهجوم الستاليني الذي بعث إرادة الاستقلال في شعب بأكمله ، حتى يتنازل الجهاز البيروقراطي بلا مقاومة كبيرة عن احتكاره دون أن تكون هناك حاجة إلى اندلاع « ثورة ثقافية » على النمط الصيني ، بكل أخطارها ، لتحطيم هذا الاحتكار

ولكن الطريق كان لا يزال طويلاً - وهو حتى اليوم لم ينته بعد - حتى يصل العمال بالفعل إلى إدارة المصانع ، والمواطنون إلى إدارة مقاطعاتهم والمدارس والطلبة إلى إدارة جامعاتهم ، والمؤمن عليهم لمؤسسات التأمين .

إنها مسيرة صعبة ، لأن أفضل أرض لتحقيق نموذج اشتراكية الإدارة الفاتية هو وجود قوى إنتاجية ، حيث تكون ثورة السيناتايما قد نشرت كل نتائجها وحيث يستطيع « العامل الجماعي » (في وحدة عمله اليديوي والذهني التي لا تتجزأ) أن يسيطر على إنتاجه بطريقة واعية ومستقلة .

ولم يتحقق هذان الشرطان عام ١٩٦٩ في يوغوسلافيا وكانا لا يزالان أقل تحقّقاً

في عام ١٩٥٠ . فكان لا بد ، كما فعل لينين في عصره ، من قلب الخطط النظرية : فكما أن لينين لم يتردد في قلب الترتيب المثالي الذي يقضي بأن يقوم أولاً بنضج اقتصادي يتبعه الاستيلاء على السلطة السياسية ، فاستبدل أولاً ذلك بالعلاقات الاجتماعية والسياسية لكي يدفع بعدها بتطوير القوى الإنتاجية والنضج الاقتصادي^(١) فإن الشيوعيين اليوغوسلافيين قاموا — على أساس مادي لا يزال ضعيفاً — بمنح ثقتهم للحركة الاستقلالية للعمال اليدويين والمهنيين الذين تعلموا بهذه الطريقة أن يشتركوا بفعالية ازدادت تدريجياً في اتخاذ القرارات .

وكان الانتقال من ملكية الدولة ، التي كانت سبباً في قيام طبقة بيروقراطية ، إلى ملكية اجتماعية لمجموع العمال ، شرطاً جوهرياً للتحويل . ذلك أن الديمقراطية الاشتراكية لا تقوم لمجرد أن الطبقة العاملة تتولى الحكم رسمياً ، وإنما تقوم عندما تتجرد من الحق الأول لأية طبقة حاكمة ، ألا وهو حق التصرف في فائض قيمة العمل الجماعي .

وإذا استمر هذا الحق احتكاراً لجهاز بيروقراطي مركزي فإن الطبقة العاملة في مجموعها تظل في حالة تبعية . وفي هذه الحالة تتخذ جميع المؤسسات ، بما فيها تلك التي يكون ظاهرها أكثر ديمقراطية الصفة الرسمية ، تماماً كما يحدث في الديمقراطية البرجوازية . وهكذا تحول — على سبيل المثال — للمستور الستاليني لعام ١٩٣٦ الذي كان يضم أجمل المبادئ إلى أسوأ فترات المحاكمات وحملات التطهير والمذابح . وهكذا حدث أيضاً في مؤتمر موسكو ١٩٦٩ عندما أعلن عن مبادئ الاستقلال الذاتي لكل حزب وعدم التدخل في شئونه ، في نفس الوقت الذي فرض فيه على تشيكوسلوفاكيا وضد إرادة حزبها وشعبها نموذج لا يمت إلى احتياجاتها بصلة باسم منهج مركزي استبدادي انتهى به الأمر إلى اعتبار كل تغيير ديمقراطي تحطماً للاشتراكية .

وطبقاً لمبدأ الإدارة الذاتية ، في يوغوسلافيا ، يكون للمنتج كل الحقوق كما ينص الدستور (مادة ١٠) على أن يبت « مباشرة بقدر الإمكان » لا في شروط العمل فحسب ، بل في توزيع الدخول وفائض القيمة كذلك .

وكما هو الحال في مشروع لينين الخاص بالإشراف العمالي فإن المجلس العمالي يتكون في المؤسسات الصغيرة التي يصل عدد العاملين فيها إلى ٣٠ عاملا ، من مجموع العمال . أما في المؤسسات الكبيرة ، فإن هذا المجلس يتكون من عدد منتخب من العاملين فيها ، هذا فضلا عن أن لكل عامل حق حضور اجتماعات اللجنة . ولا يجوز لأحد أن ينتخب مرتين متتاليتين في المجلس ، وذلك لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمال للاشتراك فيه .

والعمال وحدهم هم الذين يقررون سياستهم الإنتاجية ، وهكذا يرثون فعلا حقوق الملاك الحقيقية لوسائل الإنتاج . والقاعدة الوحيدة في هذا الشأن هي أنه لا يمكنهم تحطيم وسائل الإنتاج (إلا في حالة استبدالها بوسائل أكثر إتقاناً منها) ولا يمكنهم بوصفهم جماعة أن يستغلوا عمالا آخرين ، إذ أن لكل من يتقدم للعمل في المؤسسة جميع الحقوق التي لعمالها .

وفي حدود هذين الشرطين ، فإن مجموعة العمال هي التي تقرر طبيعة وحجم ونوع الإنتاج ، كما أن هذه المجموعة هي التي تتولى توزيع الأرباح بين الاستثمارات والأجور وغير ذلك .

ولا يتوقف وضع العمال على لوائح تحددها جهة عليا ، إنما يتوقف على مدى النجاح الذي يحققونه في السوق .

وبهذه الطريقة يمكن تجنب الرغبات الشخصية لدى الإدارة العليا ولا يكون هناك مجال للهرب من قوانين الاقتصاد الموضوعية . وإذا كان نصيب رأس المال من الأرباح قد اختفى مع قدوم النظام الاشتراكي ، حيث إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قد حلت محلها الملكية العامة فإن قانون القيمة لا يزال معمولاً به . ولقد اضطر ستالين نفسه أن يعترف — بعد خمسة أعوام من التحول اليوغوسلافي — بأنه على المستوى الحالي لتنمية القوى الإنتاجية ، لم يعد في الإمكان إنكار الدور الذي يلعبه السوق وقانون القيمة في تنظيم الإنتاج . وكذلك فإن التخطيط المركزي للاحتياجات والموارد والإنتاج لا يمكن أن يتغاضى عن قوانين السوق وإلا حدث اختلال في التوازن بين الإنتاج وبين الاحتياجات بشكل رهيب إذ يرتب على ذلك

تكلس في سلع غير قابلة للتصريف ، أو تختفي من الأسواق سلع تؤدي إلى قيام سوق سوداء .

إن إصلاح اقتصاد السوق ليس هدفاً في حد ذاته ، بل إنه قد يحمل في طياته أخطاراً جسيمة ، وفي مقدمتها خطر جعل كافة القيم الإنسانية خاضعة لقانون التسويق . ولكن هذا الإصلاح هو مرحلة لا بد منها عند مستوى معين من نمو القوى الإنتاجية ، وهذا أمر سليم جعل جميع البلدان الاشتراكية وأولها الاتحاد السوفيتي تدرك ، بعد يوغوسلافيا ببضعة أعوام ، هذه الحقيقة وتوجيه إصلاحها الاقتصادي في هذا الاتجاه .

إن اقتصاد السوق لا يمكن القبض عليه بموجب مرسوم يصدر وهو لن ينجني إلا عندما تصبح المنتجات التي تستهلك بكثرة متوافرة بدرجة كافية تجعلها غير ذات قيمة .

وقد أثبت هذا النظام فعالية كبيرة بحيث إنه فيما يخص زيادة الإنتاج القومي العام بالنسبة للفرد في السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٩ تجيء يوغوسلافيا مع رومانيا على رأس الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي وبالمقارنة مع البلدان الرأسمالية فإن زيادة إنتاجية العمل في الزراعة كما في الصناعة تصل إلى مستوى جعل يوغوسلافيا تعتبر أول بلد اشتراكي في طريقه - وليس بدون صعوبة حقا - إلى تحقيق تحويل نقده إلى نقد البلدان الرأسمالية .

وتنتج هذه النتائج الرد في يسر على بعض الاعتراضات التي تساق على وجه السرعة ، المسبقة التي تبدى بغير دراسة ملموسة للنظام اليوغوسلافي :

١ - كيف يمكن أن تتحقق الإدارة الذاتية في المؤسسات الضخمة ذات الطابع الوطني التي تتطلب لإدارتها مستوى فنياً عالياً مثل السكك الحديدية والبريد والتليفون والتلغراف وإنتاج الكهرباء وتوزيعها إلخ ؟ . .

من الواضح أولاً من مثل هذه المؤسسات فإن الإدارة الذاتية يجب أن تتحقق بطريقة غير مباشرة ، أي بوساطة نظام تمثيلي ، طالما أنه من غير الممكن جمع كافة العاملين .

ولقد أمكن العثور على حل لمشكلة الإدارة الذاتية عن طريق التمييز بين عدة

مستويات من القرارات ، ففيا يتعلق بالسكك الحديدية على سبيل المثال ، أنشئت للمجالس العمالية (التي انتخبها جميع العاملين في هذا القطاع) أربعة مستويات للقرارات . فعلى المستوى الأول الذى يصدر القرارات فى المسائل الفنية ، كجداول المواقيت والتنسيق مع الشبكات الأوروبية ، لا يتخذ أى قرار خاص بمسائل الاستثمار أو جمع رؤوس الأموال . وعلى العكس من ذلك فهناك مستوى ثان يعالج الأمور الخاصة بأجور الركوب والنقل ، وبالإستثمار ، ومد الشبكات الحديدية والأبحاث التى ترتبط بخطط التنمية ذات المدى الطويل . أما الحكومة والجمهوريات والاتحاد ، فإنها لا تمثل فى هذا الجهاز .

وعلى العكس فإن ممثلى عمال السكك الحديدية فى الفرقة الاقتصادية يمكنهم البت فى أمور أوسع من ذلك . وعلاوة على ذلك فإن لجنة النقل فى تلك الهيئة لا تتخذ قرارات وإنما تقدم التوصيات ولا يمكن أن ننكر أن هذا النظام لا يستبعد المتناقضات أو تنازع المصالح مثل احتياجات المقاطعات التى تتنافس أحياناً . ومع ذلك فإن مما له مغزى أن الإدارة الذاتية فى هذا القطاع مثل جميع القطاعات عموماً ، لا توقف سير خطط التنمية : فإن الخطوط التى تنشأ حديثاً مثل خط سيراغيفو - سكويج أو خط بلغراد بلوتش ، لا تدر أرباحاً مباشرة بسبب مرورها فى مناطق قليلة الاستغلال . ولكن إنشاءها فى حد ذاته يتيح على المدى الطويل تطوير هذه المقاطعة التى سوف يساعد بدوره على جعل هذا الخط يعطى أرباحاً . وعندما تعرض مثل هذه المسائل على عمال السكك الحديدية ويردون عليها بالإيجاب ، فإنهم يقيمون الدليل على أنهم لا يتخذون القرارات لمجرد أنها تتفق مع مصالحهم المباشرة إذ أنهم يقبلون تخصيص جزء من الأرباح لتحسين المهمات الشئ الذى لا يسمح بعلاوة مباشرة فى أجورهم وإنما بتحسين حالتهم على المدى الطويل . وهناك دليل آخر تقدمه لنا الواقعة التالية :

ف عندما صدر نداء يطلب قرضاً لتحسين مهمات السكك الحديدية اكتتب فيه عمالها بـ ٩٠٪ وهذا ما لا يمكن تصوره فى أى نظام لا يوجد فيه ارتباط اقتصادى واضح بين التضحية المقبولة فى الحاضر والنتائج التى يعطيها المشروع على المدى الطويل .

٢- كيف يمكن لنظام الإدارة الذاتية أن يقوم في بعض المؤسسات التي لا تدر دخلاً مباشراً ، كالجامعات على سبيل المثال
إن الدولة - في هذه الحالة كذلك- لا تقدم ممثلين عنها ، إنما الجهاز المحرك هو « هيئة التدريس » التي تضم في نطاق الجمهوريات عدداً من ممثلي المجالس العمالية والمؤسسات وممثلي الخدمات الاجتماعية والمدرسين والطلبة

وتقوم هذه الهيئات بوضع الخطط ذات المدى الطويل لتنمية وتطوير الجامعة وتعالج الأمور الخاصة بتمويلها . وتقدم المؤسسات الكبرى الأموال اللازمة لذلك ، حتى يمكنها أن تحصل على الكوادر التي هي في حاجة إليها . وفضلاً عن ذلك فإن الدولة تساهم بدورها في هذا التمويل ، فهي تقدم في المتوسط ما بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪ من الاعتمادات المخصصة للبحوث ، ولكنها لا تحدد أنصبة المؤسسات فيه .

وعلى العكس من ذلك ، فإن مجلس التعليم والثقافة التابع للجمعية الاتحادية هو الذي يحدد البرامج العامة ومعدلات تعيين الأساتذة وقواعد منح الدرجات ، وذلك في صورة مبادئ توجيهية وليس في صورة أوامر .

أما مجالس الجامعة (التي تضم المدرسين وممثلي الطلبة المنتخبين) فإنها هي التي تضع لوائح الجامعة بحرية تامة وتحدد المخططات والبرامج وتتصرف في الأموال الممنوحة للجامعة وتحل مسائل الكوادر فيها .

ومن غير المجدى إخفاء الصعوبات التي تنشأ في هذا المجال كذلك ، سواء كانت متمثلة في مقاومة البيروقراطية ، أو في الفوارق بين مرتبات المدرسين والتنافس بين الجامعات ، والاتجاه إلى تفضيل دراسة العلوم على الدراسات الإنسانية . غير أنه ليس هناك أى نظام جامعي ، سواء كان في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو فرنسا ، يستطيع أن يتخلص من هذه الصعاب .

٣- وهناك اعتراض ثالث على نظام الإدارة الذاتية يقوم على صعوبة إدارة المؤسسات التي تتطلب تأهيلاً عالياً في الظروف العلمية والتكنولوجية الحالية . وهي مشكلة واقعة فعلاً . غير أن من لا ينظر إلى الإدارة الذاتية نظرة مبسطة ويتجاوز أفق المفهوم المهني لدى « يرودمون » ويعكف على التجربة اليوغوسلافية بصرف النظر عن إصدار أحكام مسبقة ، سوف يبدو له أن هذه الكوادر وبصفة عامة

تلك التي تتصف بمؤهلات كبيرة ، تلعب دوراً هاماً في إعداد « الملف » اللازم لا اتخاذ القرارات وكما أن المجلس العمالي يناقش على سبيل المثال خطة الإنتاج وتجديد الآلات والمسائل المتعلقة بأسواق التصريف فإن المهندسين والفنيين ، أو رجل الاقتصاد بقيامهم بدراسة الأسواق ، إنما يقومون بدور له أهميته ، صغيرة كانت أم كبيرة ذلك أن إدارة مؤسسة كبرى تعتبر مشكلة علمية معقدة . ولذلك فإن كل من يأتي إلى اجتماع المجلس العمالي ، يكون مزوداً باختصاصات ومعلومات مختلفة عن المشكلة .

ولقد يكون من الغوغائية الخالصة تصور أن الجميع في استطاعتهم أن يجيبوا على كافة الأسئلة ولكن المهم هو أن يحيط الجميع علماً ، عن طريق التخصصين ، بالحلول المختلفة الممكنة ، وأن تكون لديهم القدرة على مناقشتها وطلب المعلومات التي قد تكون مناقضة لما لديه من خبراء من خارج المشروع . وأن يكون لهم رأى في التوجيه العام وفي ظروف العمل والأجور . وعلاوة على ذلك فإن الكوادر التي تقدم مشروعات المستقبل مسئولة عن تحقيقها ونجاحها أو فشلها أمام مجموعة العمال .

وفي ذلك بشائر الديمقراطية الاشتراكية الحقبة وإن كان تطبيقها الحقيقي لا يتم بسهولة ، وذلك بسبب الفقر والتخلف القديم .

٤- إن البعض يتساءل أحياناً ، عما إذا كان العمال وقد أصبح لهم حق التصرف بحرية في فائض القيمة الذي ينتج (وهو ما يعتبر مبدأ أساسياً في نظام الإدارة الذاتية) ، لا يحاولون « التهام » هذا الفائض في صور أجور ، على حساب الاستثمار والتنمية ، إن من المحتمل حدوث ذلك في نظام رأسمالي أو في نظام اشتراكي مركزي بيروقراطي ، حيث تتعلم الروابط المباشرة بين الجهد المبذول والمزايا التي تحصل مستقبلاً ذلك أنه في الحالة الأولى يكون صاحب العمل هو الذي يتصرف في فائض القيمة ، وفي الحالة الثانية يضيع هذا الفائض عند الكتلة المجهولة البعيدة التي تديرها الدولة وعندما يكون الدخل الفردي مرتبطاً مباشرة وبطريقة مأمومة بدخل الشركة نظراً لأنه مرتبط مباشرة بإمكانيات الإنتاج وتجهيز الشركة تجهيزاً حديثاً ، فإن الاستثمارات تصبح ذات أهمية بالنسبة لكل عامل مثلها مثل الدخل المباشر . ولا يقصد هنا إطلافاً عرض رأى نظري لأن عدد حالات الإفلاس التي

يسببها عدم كفاية التجميع والاستثمارات قليل جداً بالنسبة ليوغوسلافيا عموماً .

إن القول بأن هناك عدداً من المشكلات ، وعدداً من التناقضات لا تزال قائمة ، فهو أمر لا يمكن إنكاره . غير أن ما يميز « المناخ الثقافي » في يوغوسلافيا ، هو أن المستولين أنفسهم يلتفتون نظر المراقبين الى الصعاب وإلى عدم الكفاية ، الأمر الذي يتعارض تماماً مع « شعور الزهو والانتصار » الذي اعتادت عليه الأنظمة الاشتراكية المركزية ، التي ترى في النقد إهانة فيين لها ، إن لم تكن بداية خيانة .

ويبرز القرار الذي أصدره المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين بشأن تنمية الاشتراكية هذه الناحية إذ يقول : « إن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي قد سبب تفاقماً في التناقض داخل المجتمع وكذلك تفاعلاً سياسياً وعقائدياً كبيراً .

وهناك صعوبات موضوعية كثيرة : كالبحث عن أرباح مباشرة (عاجلة) على حساب المخططات الطويلة الأجل ، واستغلال الربح الذي تحققه بعض المؤسسات التي تحصل على امتيازات بكل ما يترتب على ذلك من انحرافات ، والبطالة الفنية ، ونزوح الأيدي العاملة المتخصصة إلى الخارج ، والإضراب عندما تتصادم مصالح المجموعات ، كما أن هناك صعوبات ذاتية منها الحنين إلى البيروقراطية الفنية ، والإشادة الفوضوية بالتلقائية على حساب العنصر الواعي ، وصدام المصالح والمجموعات .

ولكى يحقق النموذج الاشتراكي للإدارة الذاتية تحرير العمل تحريراً كاملاً من كافة أنواع الاستغلال ، بغير أن يقع تحت سيطرة الملكية الخاصة أو سيطرة مركزية الدولة ، فإن المشكلة الأساسية هي الربط الوثيق بين الإدارة الذاتية وبين إمكانيات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وهذا يقتضى اجتياز مرحلة جديدة في الإدارة الذاتية ، هي مرحلة التكامل التي تتيح تنوع المبادرات العمالية والتخطيط العلمي .

إن التكامل في هذه المرحلة الخاصة بتنمية الاشتراكية في يوغوسلافيا يطابق المقتضيات الفنية التي تفرض على كل نظام اليوم حشد وتكديس الوسائل التي تسمح بتكوين الوحدات الاقتصادية الكبيرة اللازمة لإعطاء قاعدة لانتشار الثورة العلمية .

وفي النظام الرأسمالي ، فإن هذا التكديس يتم وفقاً لقانون الغاب ، إذ يلتمس الكبار من يصغروهم .

أما في الاشتراكية المركزية فإن عملية التكديس فيها تطلب في البداية بإلحاح . ويعتبر اقتصاد الأمة كلها بمثابة مؤسسة واحدة تدار مركزياً بواسطة جهاز رئيسي ، نظراً إلى أن الوحدات الأساسية تكون تلقائياً تابعة للجهات الأعلى . ١

وأما النموذج اليوغوسلافي فإنه يرمى إلى تحقيق تكامل من نوع جديد . فهم بدلا من أن يجعلوا هذا التكامل يجري بصورة آلية فيقيمون مركزاً واحداً يتفرع عنه نظام نقل التوجيهات ، إذ بهم يبدعون بوحدات مستقلة استقلالاً ذاتياً ، ومنها إلى إقامة مجموعات أوسع تسوى شئونها بالتبادل . وفي كلمة واحدة وحدة غير آلية ، وإنما تقوم على السيرناتيقا .

إنها مرحلة جديدة وحاسمة ، إذ أن نظام الإدارة الذاتية قد وصف منذ البداية ، ونتيجة للظروف التاريخية التي عاصرت نشأته وكرد فعل ضد النموذج المركزي القديم ، بمثابة النموذج المناقض للنموذج المركزي ، أي بالنموذج اللامركزي . وكانت المخاطرة التي ينطوي عليها ذلك هي تحويل الاقتصاد إلى النظام الآلي .

ولقد التفت بعض أصحاب النظريات غير المسؤولين إلى التفسيرات المفروضة في الخارج مستغلين في ذلك لنظرية الفردية كما هي عند روسو بينما استند المسؤولون في رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين على فلسفة ضمنية فحواها أن الذي يتمتع بكل الحقوق ليس الفرد المنعزل المجرد الذي يتسبب إلى الإنسانية البورجوازية ولكنه الفرد المعرف بأنه منتج في مجموعة علاقاته مع الطبيعة التي يغيرها مع المجتمع الذي ينظم عمله وثقافته . وقد كتب ماركس في رسالته السادسة عن فوبرياخ « أن الجوهر الإنساني ليس تجرداً مرتبطاً بالفرد المنعزل ، لكنه في حقيقته مجموع العلاقات الاجتماعية » .

وخلافاً للأساطير والهم الباطلة المكسمة ضد يوغوسلافيا منذ ١٩٤٨ فإن الإدارة الذاتية اليوغوسلافية لا تمت بصلة للقوضوية البرودونية ولا إلى التفتيت الاقتصادي والسياسي للاشتراكية .

وكلما ثبت هذا النظام أقدامه ، فإن النضال ضد المركزية البيروقراطية وإضفاء

الطابع الديمقراطي على الاشتراكية قد ارتبط بالجهد الذى يبذل من أجل التكامل ، وهو الجهد الذى يحرك العديد من الوسائل ، ولكن فى شكل غير الشكل الإدارى .
وأول هذه الوسائل هو الحرب . ذلك أن المشكلة الرئيسية فى نموذج الاشتراكية القائم على نظام الإدارة الذاتية هى مشكلة التغلب على تناقض أساسى ، إذ أن الأمر يتعلق بتحقيق عدة أمور دفعة واحدة :

- درجة أكبر من النشاط الحر والمستقل لكل عامل .
- درجة أعلى من التنظيم الواعى للتطور الاجتماعى .
- وجود مبادرة خلاقة للجماهير وتخطيط علمى طويل الأمد .

وعلى ذلك فإن دور الحزب الشيوعى فى مثل هذا النظام أكثر أهمية منه فى أى وقت مضى ، إذ أن هدفه الأول هو أن يصبح عامل تكامل وإدماج . وبينما نرى فى هذه الدولة عدداً كبيراً من المراكز ذات الاستقلال الذاتى ، يصبح من غير الممكن فى هذه الظروف الجديدة تغذية الأوهام التى تدور حول «التنسيق الاقتصادى» الذى وضعه (باستيات) فى مطلع القرن التاسع عشر ، وكان يرى أنه إذا بحث كل فرد فى النظام الرأسمالى عن مصلحته الخاصة ، فإن النتيجة التى تسفر عنها كل هذه الجهود ستكون مطابقة للضرورة للمصالح العام وفى نظام الإدارة الذاتية الاشتراكى ، فإن المشكلات تطرح كذلك ابتداء من أفراد مستقلين استقلالاً ذاتياً ولكنهم ليسوا ملاكاً من الأفراد ، وإنما هم وحدات عمل . ومن المواجهة التى تقع بين مصالحهم لا يخرج تلقائياً نظام يتفق تماماً مع مصالح المجتمع بأكمله ونموه فى خدمة الازدهار الإنسانى به إنه قد يحدث أحياناً أن يصطدما معاً ، ويلخلخلان فى تناقض مصالح الجماعات ، كجماعات العاملين فى البترول أو مناجم الفحم على سبيل المثال .

والمشكلة هى إبراز المصلحة العامة لهذه المراكز المستقلة العديدة وهنا تبدأ مهمة الحزب الشيوعى . ولا يكون التجمع ممكناً إلا إذا وصل الرجال والنساء فى كل مركز مستقل قادر على الابتكار والتقرير إلى مستوى الإحساس بمتطلبات التنمية الاشتراكية فى مجموعها مما يسمح بمساعدة المجموعة كلها فى تحديد المشروع الاجتماعى المشترك على أساس القواعد المشتركة للتنمية والتقدم الإنسانى والارتكاز على نظام مشترك للقيم يمكن على أساسه إدراك الأهداف الطويلة المدى .

ويجب أن يكون الحزب ضميراً اجتماعياً منظماً يمكنه أن يضع الرباط الداخلي والعميق الذي يربط متطلبات العمال التاريخية في كل وقت بالمتطلبات التاريخية للتنمية العلمية والتكنولوجية .

وهكذا فقط يمكنه أن يقوم بدور مزدوج : تنشيط الابتكار عن طريق عمل مستمر من الاطلاع والتعليم ، وتحقيق تجميع وتآلف هذه القوى الخلاقة وتوجيهها . ويتطلب الدور الطبيعي للحزب في النموذج الاشتراكي القائم على الإدارة الذاتية تغيراً عميقاً لفكرة الحزب وانفصالاً جذرياً عما يسمونه « دوره القيادي » في نموذج الدولة المركزية . ويتمثل دور القيادة منذ الآن فصاعداً في مساعدة العمال على اتخاذ قراراتهم على أساس الإلمام العميق بالمشكلات

ويفترض هذا أولاً أن يكف الحزب عن الاندماج في جهازه وأن يكف هذا الجهاز عن الاندماج في جهاز الدولة ، فإن مثل هذا الحزب ، باعتباره منظمة لطبقة البروليتاريا ، يتخذ بعض القرارات السياسية ، ولكنه لا يسير تبعاً للتوجيهات لأنه قوة عقائدية تستخدم وسائل ديمقراطية وتنظم نفسها بطريقة ديمقراطية .

وبعبارة أخرى يقل دور الحزب كقوة سياسية ويزداد دوره من أجل تماسك المجتمع ، لأنه هو الضمير الواعي للطبقة العاملة بجميع عمالها اليدويين والمثقفين . وهو لا يستطيع — بادئ ذي بدء — أن يمنح لنفسه احتكاراً لهذا الضمير ويشرع باسمه ، وهو لا يمارس حقاً دور القيادة إلا إذا أثبت دائماً أنه الأكثر قدرة على إثارة الابتكارات وتنسيقها وتوجيهها وأن يغلب الضمير الواعي على التلقائية العمياء التي لا تخضع لرقابة .

ويستلزم إتمام هذه المهمة من الحزب عملاً لا يتقطع ، لتطوير تكوينه النظري ليشتمل مع غزوات علوم الطبيعة والعلوم الإنسانية وليبدأ مناقشة دائمة مع التاريخ حتى يكون متيقظاً لكل ما يجد في أية لحظة على الواقع الاجتماعي ويبحث كذلك على الدوام مختلف الآراء التي تبرز بشأن التطور الاجتماعي .

وعلى هذا النحو كان ماركس يحدد مهام « رابطة الشيوعيين » وهذا هو السبب الذي جعل الشيوعيين اليوغوسلافيين يبعثون هذه التسمية ويطلقونها على منظمهم . منذ عام ١٩٥٢ .

ولقد أدى هذا إلى إجراء تحول عميق داخل الحزب نفسه كما كان يتعين في ذات الوقت النضال ضد أولئك الذين لم يكونوا يريدون تغيير النظام القديم القائم على المركزية البيروقراطية ، بغية الاستمرار في السيطرة عن طريق إصدار التوجيهات ، وكذلك ضد أولئك الذين كانوا يريدون تحويل الحزب إلى مجرد منتدى تتناقش داخله تلك « النخبة من المثقفين » بغير التعرض للتطور الواقعي للمجتمع .

ولقد كان هناك من عبر في الصحف عن هذه النظريات التي لم تكن على الإطلاق هي وجهة نظر الرابطة في مجموعها ، مما أتاح الفرصة أمام النقد المهين والعنيف من جانب الأحزاب الشيوعية الأخرى التي كانت تفسر كل مقال يصدر في هذا الصدد على أنه التعبير الرسمي لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ، بينما كانت تحرم في بلادها نشر أى رأى لا يتوافر له النضوج الكافي . ومن خلال قراءة تلك المقالات بالنظرة العقائدية التقليدية ، كان يمكن القول عند ظهور مقال ذى نزعة تحررية أن الشيوعيين اليوغوسلافيين يتخلون عن الدور الطليعي للحزب . فإذا كان المقال ذا اتجاه مبتدئ فيه الحنين للستالينية ، قيل إن هناك معارضة « سليمة » في يوغوسلافيا تحافظ على مبادئ لينين وأن كل شيء في يوغوسلافيا هو تمزق وفوضى .

حقاً إن الشيوعيين اليوغوسلافيين قد اختاروا الطريق الصعب ومن اليسر على المرء أن يصدر الأوامر ، عندما تكون لديه السلطة اللازمة . إلا أن المفهوم الجديد لدى الشيوعيين اليوغوسلافيين الذى يوجهون إليه كل جهودهم ، نجد أن رابطة الحزب وقادته لا تعتمد إلا على الوثائق والحجج التي تقدم . وذلك حتى يستحوذ - بأية حال - على حقوق الطبقة في مجموعها .

إن الولاء لهذه اللبينية ولهذه الماركسية يتطلب يقظة قوية من جانب الحزب لإزاء نفسه حتى لا يضعف التوقد الأدبي الذى يتطلب وعياً بالتجديدات الحادة للوعي الحالى ، أو التعرف اليقظ للتطلعات التلقائية للجمامير ، أو الرغبة في احترام دائم لحقوق الأقلية داخل الحزب مما يتيح للأغلبية نفسها أن تختار من أجل وضع الحلول متطلبات الجدل الديمقراطي .

وعلى عكس أشكال الاشتراكية التي تقوم على الاحتكار المركزى للحزب والدولة ، فإن الشكل الذى يقوم على الإدارة الذاتية . لأنه على وجه التحديد يعرف

يوجد متناقضات ومنازعات في داخله ، يسمح بل يطالب بالتغيير والتجديد بطرق أخرى غير الضجيرات الميثاسية التشنجية في أشكال الدولة المركزية . وليس هناك في يوغوسلافيا ما هو أشد تأثيراً ، من الإمكانية المفتوحة لكل إنسان لكي يعبر في حرية عن انتقاداته وعن آرائه . وهذه الحرية لها مخاطرها إذ أنها تؤدي إلى حدوث بعض الفقاعات ، غير أنها مع كل ما تنطوي عليه من محاذير ، إنما تدل على قوة النظام الذي يمكنه تقبلها في داخله ، وتدل كذلك على التحام الجماهير العميق بالنظام ، طالما أن هذا النظام يبقى وهو يستند إلى أشياء أخرى غير العقيدة الرسمية وغير القسر والإكراه ، وخاصة أن التطابق العميق بين الديمقراطية والاشتراكية يسمح بنقد ذاتي دائم ، والبحث المستمر عن موازنة مع الاحتياجات الجديدة .

من هنا فإن الديمقراطية الاشتراكية والثورات البروليتارية تتميز — تبعاً لما قاله ماركس وما أشرنا إليه آنفاً — عن الديمقراطية الأخرى التي نشأت عن الثورات البورجوازية . يقول كارل ماركس : « إن الثورات البروليتارية تنتقد نفسها بنفسها بكل قوة ، وتوقف في كل لحظة سيرها ، وتعود إلى ما يبدو كأنه قد تم لكي تبدأ من جديد ، وتقضي بغير رحمة على كل تردد ، وعلى الضعف الذي اعترى محاولاتها الأولى ، وتبدو كأنها لا تقضي على أعدائها إلا لكي تتيح لهم أن يفرقوا قوى جديدة من الأرض ثم ينهضون من جديد وقد ازدادوا قوة فيواجهونها ، وتراجع على الدوام من جديد أمام الاتساع الذي لانهاية له لأهدافها الخاصة إلى أن يتبهاً أخيراً الوضع الذي يجعل من المستحيل أى تراجع إلى الوراء .

إن أسلوب العمل الذي تنتهجه رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف هو الأسلوب الذي تميل إلى الأخذ به كافة المنظمات الاجتماعية ، التي تضع لنفسها في يوغوسلافيا هدف تنمية الإدارة الذاتية والتكامل في نفس الوقت .

والأمر كذلك على سبيل المثال بالنسبة لـ « التحالف الاشتراكي » الذي يضم جميع أولئك الذين يريدون أن يسهموا إيجابياً في البناء الاشتراكي أو النقابات أو حركات الشباب أو الحركات الثقافية .

إن المشكلة الرئيسية لتنمية الإدارة الذاتية في المرحلة الحالية هي مشكلة التكامل ، أى حشد بعض الوسائل التي تتيح دفع الإمكانيات التي تولدت عن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، وذلك على أوسع نطاق . وفي أحد الفصول

الرئيسية من القرار الذى اتخذته المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف بعنوان « النضال من أجل الثورة العلمية والتكنولوجية ومن أجل تكامل المجتمع على أساس من الإدارة الذاتية » ، فإن مشكلة المتناقضات المحتملة قد طرحت بقوة : « إن النصر لا يمكن أن يتحقق إلا للنظام الذى يكون قادراً على أن يضمن تماماً تنمية القوى الإنتاجية ، وأن يفتح الباب على مصراعيه أمام الأبعاد الجديدة فى التنمية المتجسدة فى الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وأمام الأساليب باعتباره قوة إنتاجية مباشرة وأمام تطبيقه فى التكنيك . . .

ولكن إذا كان صعود القوى الإنتاجية الجديدة غير مرتبط بإطلاق حرية العمل ، أو بالديمقراطية ، أو بالمشاركة فى اتخاذ القرارات ، وإذا كان هذا الصعود لا يتخذ شكلاً إنسانياً ولا يشجع مطالب الإنسان التى ترتقى وتشعب على الدوام ، فإنه سوف يضيع عاجلاً أم آجلاً ، ويترتب على ذلك حدوث مشكلات اجتماعية عنيفة . إن القدرة الإنتاجية الجديدة لن تستطيع أن تنشر كل القوى التى تنطوى عليها ، وسوف تصبح قاعدة لأشكال جديدة من السيطرة والاحتكار التكنولوجى . ومن هنا فإن توسع القوى الإنتاجية الجديدة وارتباطها بعلاقات الإدارة الذاتية المتطورة ، هما اليوم ظاهرتا تقدم الاشتراكية . وهذا هو أحد القوانين الجديدة فى تطور المجتمع الحديث .

وهذه المشكلة لم تطرحها الأجهزة الحاكمة فى الولايات المتحدة ، كما أنها لم تطرح كما يجب من جانب الزعماء السوفييت الحاليين الذين لا يريدون أن يروا نقيضاً لها . فما هى الوسائل التى يحاول بها الشيوعيون اليوغوسلاف حل هذه المشكلة فى مستوياتها المختلفة الاقتصادية والسياسية والنظرية ؟

إننا لن نناقش بالتفصيل « قانون الإصلاح » الذى تقرر فى عام ١٩٦٥ من وجهة النظر الاقتصادية ولنسوف نكتفى — طالما أن ما نرى إليه هنا ليس إلا تحديد « نموذج » اشتراكية الإدارة الذاتية والطريقة التى يعمل بها فضلاً عن اتجاهه وذلك فى خطوطه العريضة — بأن نعيد إلى الذاكرة المغزى الذى ينطوى عليه هذا الإصلاح . فقد كان الأمر خاصاً بالانتقال من نوع مسطح من التنمية الاقتصادية ، إلى نوع آخر أشد تركيزاً ، وبالتالي إلى إعداد تهيئة الظروف حتى تتجاوب كافة

أشكال التنظيم الإنتاجي مع معايير التفكير العقل الذي تأخذ به الدول المتطورة . وكان الهدف هو تحويل المؤسسات القديمة إلى مؤسسات عصرية بالعمل على إدماجها في بعضها ، وإعطائها جانباً أكبر من القيمة الفائضة هو ٦٢ في المائة ضماناً لاستقلالها الذاتي في سياسة الاستثمار . وقد تم إجراء تحول في النظام المصرفي ، لكي يتيح للبنوك القيام بدور يزداد إيجابية ونشاطاً في المجهود العام للتحول العصري ، والإدماج ، وكانت هذه بمثابة العملية « الجراحية » ، إذ أنه من أجل تحمل مخاطر هذا الاندماج في السوق العالمية ، وللخول في منافسة مع الدول الأكثر تطوراً ، لم يحدث أى تراجع أمام تخفيض العملة النقدية اليوغوسلافية بواقع ٦٦ في المائة : فقد أصبح أساسها هو ١٢٥٠ دينارا لكل دولار بعد أن كان ٧٥٠ دينارا ، الأمر الذي جعل هذه العملة متوازنة توازنًا حقيقياً ، وقابلة للتحويل بكل سهولة .

ولقد كان لابد لهذا الدخول العنيف إلى السوق العالمية من جهد جبار في التجديد التكنيكي في الإنتاج ورفع الإنتاجية في العمل ، ومن سياسة علمية جادة في الاستثمارات ، ومن إعادة نظر في نظام التخطيط .

وعند هذا المستوى من الاقتصاد ، فإن النظام المصرفي يعتبر واحداً من العوامل الهامة في عملية الإدماج .

إن وظيفة البنوك في النموذج الحكومي المركز قد انخفضت إلى أقل حد ممكن ، إذ أن البنك قد انحصر عملياً في المحاسب والصراف ، طالما أنه لا يستطيع إلا أن ينفذ قرارات الأجهزة المركزية للتخطيط الوزاري ، وتوزيع المصادر .

أما في نموذج الإدارة الذاتية ، فإنه نظراً لأن الدولة لم يعد لها هذا الدور ، أصبح النظام المصرفي أكثر تعقيداً . فقد أصبح البنك عاملاً غاية في الأهمية في التكامل الاجتماعي ، إذ أنه نقطة التقاء لمطالب المؤسسات فيما يتعلق بالاعتبارات أو القروض ذات المدى الطويل وفيما يتعلق بالاستثمارات .

إن البنك ، أو على الأقل بنك البنوك - أى البنك الوطني - يتعاون مع كافة الأجهزة في الحياة الاقتصادية : من مؤسسات وحدات عمل ، إلى لجان الخطة ، ومراكز البحث العلمي والحكومة الاتحادية (وتشارك إدارة البنك الوطني في اجتماعات الحكومة ولجان البرلمان الاتحادي) .

ويبذل البنك قصارى جهده لكي يتلام مع ظروف التكامل والإدماج :

● فإن أمواله تأتي أول كل شيء من ودائع المؤسسات ومن الودائع الخاصة ، ولكنها تأتي كذلك من ودائع الدولة .

● تدعى إدارة البنوك بمجالس يجتمع فيها ممثلو المؤسسات ووحدات العمل « المؤسسة » ، وهي التي تنتخب المدير . وعلى رأس البنك الوطنى الذى يقوم بدور كبير فى تنفيذ الخطة وتوجيه الاقتصاد على المدى الطويل وتمويل البرامج الثقافية مثلها فى ذلك مثل البرامج الاجتماعية ووضع السياسة النقدية وكذلك العلاقات الاقتصادية مع الخارج ، على رأس هذا البنك محافظ مسئول أمام الجمعية الاتحادية ، وبعض مجالس الخبراء ، ويمثلون عن وحدات العمل ، وأعضاء من العاملين فى البنك ، وهذا التشكيل يعكس الاختصاصات المختلفة للمجالس المختلفة . وهناك مشروعات تعد حالياً لتعديل هيكل الأجهزة الإدارية ، ولما دائماً نفس الهدف ، ألا وهو التوفيق بين المطالب الديمقراطية للإدارة الذاتية وبين المتطلبات العلمية للتخطيط .

وتؤكد التجربة العملية القانون العام الذى ينبع من التغيير العلمى والتكنيكى العظيم ، وليس هناك أى تناقض لا يمكن التغلب عليه بين هذين النوعين من المطالب . بل على العكس من ذلك فإنه كلما ازدادت الدولة تطوراً ، أى كلما خضع جهازها الإنتاجى للتطور العلمى ، ازداد الضغط قوة على الأشكال الإدارية المستبدة والمركزية فيما يتعلق باتخاذ القرارات . ومعالجة المشكلات بطريقة علمية لا تستبعد الأشكال الديمقراطية فى المناقشة ، ولكنها تأخذ بها .

وهكذا يمكن بوساطة بنك الدولة توجيه الإنتاج بطريقة مغايرة للتوجيهات أو الإجراءات الإدارية . ويمكن على سبيل المثال طالما أن هذه هى المشكلة الرئيسية اليوم ، تشجيع الإدماج عن طريق هيئة ظروف اقتصادية تساعد عليه ، وإعطاء الأفضلية للمؤسسات بالنسبة للاستثمارات الاتحادية أو بالنسبة للضمانات التى تمنح الحصول على القروض الأجنبية ، وذلك بمنح بعض التخفيضات فى الضرائب لوحدة العمل التى يزيد الإدماج من إنتاجيتها .

وفى كل حالة فإن البنك ليس موزعاً عادياً ، ولكنه وسيط فهو بوصفه منشأة

يلديها مجموع المنتفعين ، يدرس تكتيكيا طلبات الاقتراض ، ويوفق بينها وبين الاتجاه العام ذى المدى الطويل^١ للاقتصاد وعائد المشروعات ، وفى كلمة واحدة يوفق بين الخطة وبين السوق ليخلق الظروف المواتية للتوسع .

وعلى المستوى السياسى فإن الوحدة الأساسية للإسراع فى الإدماج هى (الكوميون) . وقد وقع الاختيار على هذه الكلمة لأنها تبرز طابع كوميون باريس ، وهى جمعيات للمناقشة والعمل معاً ، لما استقلالها الذاتى ولا تتبع من الناحية الإدارية دولة مركزية قوية . ومنذ عام ١٩٥٣ فإن عملية نقل تخصصات الدولة الاتحادية القديمة والجمهوريات الاتحادية إلى (الكوميون) بعث حياة جديدة حقيقية فى الوحدات المحلية . وعلى خلاف الأنظمة المركزية حيث تصدر التعليمات من سلطة مركزية ، فإن الكوميونات لما فى هذا المجال استقلال ذاتى كامل ، وتستطيع بذلك أن تقوم بمبادرات تتبع تكوين الكوادر الملائمة لاحتياجات الأقاليم المختلفة . إن التنسيق والإدماج حتى فى هذا المستوى ، ينبثقان من احتياجات القاعدة ، ولا تفرضها توجيهات تأتى من « أعلى » .

إن عملية إبعاد الدولة عن الاقتصاد لا تتطلب عملية تحول آلى ، وإنما تتطلب إنشاء وحدة أكثر تركيباً وحيوية وحرية . وهذا لا يلغى وجود الدولة على الإطلاق ، ولكنه يؤدى وخاصة بالنسبة للاقتصاد والثقافة دور الوسيط لتوجيه وحدات العمل والكوميونات نحو نوع من التوازن بين العمل الإنتاجى المباشر وبين العمل التنقيى ، بدون إغراق فى التطبيق ذى المدى القصير للمؤسسة ، أو فى تجريدية جامعة أو مدرسة مقطوعة عن الحياة ، وبغير التضحية بالتطلعات الإنسانية ذات المدى البعيد للثقافة المستلزمات العائد .

وهكذا تطرح المشكلة أخيراً على المستوى النظرى .

إن الإدارة الذاتية فى يوغوسلافيا حالياً تصل إلى نهاية مرحلة لا مركزيتها ، وتظل على مرحلة جديدة ، هى مرحلة الإدماج والتكامل . ويعتزم الشيوعيون اليوغوسلاف القيام بهذا العمل تبعاً لمبادئ الإدارة الذاتية ، أى ليس عن طريق توجيهات تأتى من أعلى ، وإنما تطبيقاً لقوانين اقتصادية موضوعية والاحتياجات الفعلية التى اختبرها المنتجون أنفسهم .

وفيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية الموضوعية فإن أى إدماج ليس بالضرورة مشمراً ، فإن حشد عدد كبير من الورش معاً لا يشكل مصنعاً ، لأن الوحدات الجديدة ينبغي أن تنشأ نتيجة لحاجة اقتصادية .

أما المنتجون فإنه يتعين لكى يقبلوا الإدماج بالنسبة لمؤسساتهم فى المجموع العريض (وهو الإدماج الذى يتقرر دائماً عن طريق اقتراح لمجموع العاملين الذين يعينهم الأمر) أن يكون فى هذا التغيير تحسين لظروف العمل وظروف حياتهم على المدى القصير والطويل .

إن المشكلات النظرية والعملية للتخطيط والإدماج ، التى تتيح مشاركة كاملة فى الثورة العلمية الجديدة ، والعمل فى مجموع العلاقات الإنسانية على أحداث التغييرات التى تؤدى إليها ، هذه المشكلات تطرح فى يوغوسلافيا فى نطاق احتمالات الإدارة الذاتية . إن لغة تخطيط الأسواق ، وكذلك الجهاز العلمى للإنتاج ذى الاستقلال الذاتى للعامل ، إنما تفرض نفسها على كل البلاد وعلى كافة أنظمة الحكم . ولقد بينا كيف أن « السوق » تزداد تصادماً - حتى فى الولايات المتحدة - بالتدخلات والقوانين الداخلية التى تنكرها .

ولا يوجد أى مكان فى العالم فيه تخطيط شامل يقوم على التركيز الصارم . وقد أظهرنا كيف أن القوانين الاقتصادية الموضوعية - حتى فى الاتحاد السوفيتى - وبصفة خاصة قانون « القيمة » ، إنما تفرض نفسها حتى ضد أقوى ادعاءات المركزية والسلطة من جانب الدولة ، وكيف أن الإصلاحات الاقتصادية التى تمت فى الأعوام الأخيرة كانت تضطر بصورة متصاعدة إلى إفساح مكان للاقتصاد السوق . من هنا فإن المشكلة التى تطرح نفسها فى يوغوسلافيا ليست مشكلة استثنائية ، فإن هذه « التوترات » موجودة فى كل مكان . كل ما هناك تحديد « النموذج » الذى تقل فيه التوترات عما هى عليه فى النماذج الأخرى .

إن أصالة النظام اليوغوسلافى فى الإدارة الذاتية تكمن أولاً فى أن يوغوسلافيا تنطلق من عدد كبير من مراكز التقرير ، ومن محركات المبادرات الاقتصادية التى تتكون من وحدات العمل . وبعد ذلك أنها ترفض من حيث المبدأ الخلط بين التخطيط ومركزية الدولة وتدخلاتها السياسية . وأخيراً لأنها حريصة على أن تربط

موضوعياً التخطيط بالتنمية العامة للاقتصاد وبالمجتمع اليوغوسلافى ، وترى فيه الإنتاج وقد زاد زيادة حقيقية من حيث الإنتاجية وليس من حيث التوزيع الخارجى ، وأن هذه الإنتاجية تأتى سواء من الملكية الخاصة كما هو الحال فى الأنظمة الرأسمالية ، أو من الدولة كما هو الحال فى الأنظمة المركزية فى الاشتراكية .

والطابع المميز الرئيسى لنظام التخطيط اليوغوسلافى هو أنه لا يسير مباشرة عن طريق توجيهات مركزية لها صفة الأمر ، وإنما بوسائل غير مباشرة اقتصادية وليست سياسية ، ترى إلى تهية ظروف عامة ، بحيث يبدو واضحاً فى كل وحدة من وحدات العمل أن مصلحتها — كوحدة جماعية ولكل فرد من المشاركين فيها — فى الاتجاه نحو شكل معين من الإنتاج ، وفى الارتقاء إلى مستوى معين من الإدماج . وفى نظام الإدارة الذاتية لا يبدأ التخطيط بتحديد القواعد وإنما يبدأ بالضبط على الأسعار وبقرار الضرائب ، ووضع شروط الاستيراد والتصدير إلخ . . . من الأمور التى تحدد سلوك المنتجين .

والهدف المنشود هو أن الخططة بدلا من أن تكون شكلا جامداً يفرض نفسه من الخارج على المنتجين ، تنبع وتنبت من احتياجاتهم التى تتضح من السوق ، ومن المبادرات التى يقومون بها فى التخطيط فى الوحدات الأقل اتساعاً ، بغرض أن تحتوى الخططة الوطنية العامة هذه الاحتياجات وهذه المبادرات وتحاول تحقيق وحدة المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ، ابتداء من المدى القصير إلى المدى الطويل ، وليس ذلك بطريق إصدار الأمر وإنما عن طريق سلسلة من التنظيمات الذاتية .

على أن دور الدولة يبقى على جانب كبير من الأهمية ، ولكنه دور توجيهى عام . ولا تأتى المبادرات والقرارات من ناحية واحدة .

وفضلاً عن ذلك فإن طريقة وضع القرارات ، أو بالأحرى لهجة الحوار التى توضع بها ، ثم جهراً . نقول لهجة الحوار فى القرارات ، لأن وضع الخططة يجرى فى اتجاهين ، اتجاه من أعلى إلى أسفل ، واتجاه من أسفل إلى أعلى .

وليس هناك مركز إدارة تخطيطية للاقتصاد يحدد للمؤسسات ما يجب عليها أن تتجه ، وإلى من يتعين عليها أن تباع ما تنتج .

إن الجهاز المركزى للخططة ليس وزارة أو سلطة من سلطات الدولة ، وإنما هو معهد علمى ، مهمته إلى كلفته بها الجمعية الاتحادية وضع نموذج جيد

للتنمية يقوم على ميزان كامل للمصادر المادية والبشرية والعلمية ، وأن يخطط الإنتاج الموسع في مجموعه ، وأن يفكر مقدماً في طرق التمويل والبناء العام للإنتاج والاستهلاك على أساس الإمكانيات التاريخية واحتمالات الاشتراكية .

وعلى ذلك فإن هذا « النموذج » يقدم في شكل اقتراح إلى المنتجين أولاً ، مع إعطائهم في كل لحظة أقصى ما يمكن من المعلومات عن حالة السوق الداخلية والخارجية ، وعن إمكانيات التصريف ، وعن التوقعات المنتظرة فيما يتعلق بالاحتياجات التي تظهر ، وذلك حتى يتاح لكل مؤسسة إعداد نفسها وتتلاءم مع هذا التغير . وبذلك تتجنب تقلبات السوق .

غير أن المؤسسة هي التي تقرر بطريقة مستقلة ، بعد تلقي هذه المعلومات والتوقعات ، الخطوة الخاصة بها ومشروعاتها للإنتاج ، وكذلك علاقتها مع المؤسسات الأخرى ، والطرق التي تتوافق بها معها ، كما تقرر عند اللزوم إدماج أو تكامل جزء أو كل الخلفيات التي تقوم بها ابتداء من تنسيق البيع إلى وضع ترتيب لنظام أشمل وأكثر آلية في الإنتاج وتوحيد أقسام الأبحاث .

ولا يقتصر دور الدولة على هذا الحد ، فلهي وسائل أخرى للتدخل وهذه الوسائل ليست إدارية ولكنها اقتصادية ، إذ تستخدم أدوات تستخدم عادة في اقتصاديات السوق لتنشيط أو لإيقاف حركات المئات من المؤسسات المستقلة ذاتياً والتي تواجه بعضها البعض في السوق ولحمل المؤسسات على العمل من أجل تحقيق النموذج الكامل ، بالأقرباب من النسب المحددة .

وهذا التدخل المالي المباشر ، تحدده الحاجة الضيقة ، إذ أنه مع نظام الاستثمار المختلط ، يخشى أن يقود إلى العودة إلى ملكية الدولة بما في ذلك من أخطاء المركزية والبيروقراطية التي تنطوي عليها . لأنهم يفضلون لأسباب تتعلق بالمبدأ واحتراماً لروح نظام الإدارة الذاتية ، تشجيع إنشاء مجتمعات اقتصادية كبرى تعتمد على البنوك الخاصة بها ، لكي تحقق معاً برنامج التنمية في إنتاجها وفي أسواقها . وهكذا فإنهم يعدون إدماجاً أقوى انتظاراً لقيام تخطيط غير حكومي .

وهناك وسائل أخرى لتدخل الدولة ، كمسألة الضغط على الأسعار . وفي هذا المجال أيضاً فإن ذلك يعتبر الاستثناء من القاعدة ، طالما أن الأمر يتناول المحافظة

على ظروف حياة العاملين (وقد لجأوا إلى ذلك في مجال التغذية والإسكان) أو بتناول إزالة بعض العقبات من طريق التنمية العامة (وقد تم ذلك في الصناعات المعدنية) . وبصفة عامة فإن الأسعار تحددها السوق ، وبالطرق التقليدية ، مع الفارق الأساسي الذي يأتي نتيجة أن المؤسسات التي تواجه بعضها البعض في السوق ليست مصالح خاصة ، ولكنها مؤسسات اشتراكية . وعلى ذلك فإن عملية الضغط من أعلى ليست سوى دفعة لإعادة التوازن إلى السوق ، وليس لإلغائها .

ويمكن التصرف على هذه الوتيرة فيما يتعلق بإعانات التصدير أو بضرائب الاستيراد ، وكذلك فيما يتعلق بالضمانات التي تقدمها الدولة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية مع ترك الحرية للوحدات الإنتاجية في علاقاتها مع الشركات الخارجية ، بل ترك الحرية لها في إنشاء شركات مختلطة معها ، وذلك بشرط واحد هو أن يكون رأس المال اليوغوسلافي ٥١ في المائة وألا يكون في إمكان الشريك الأجنبي في أي حال أن يؤثر على علاقات الإنتاج الاشتراكي في المؤسسة .

وأخيراً فإن الضرائب تتيح للدولة إجراء عملية ضبط وموازنة بين الجانب الفائض من القيمة المخصص للاستهلاك والجانب المخصص للاستثمار .

وفي الوقت الحالي فإن القيد القانوني الوحيد الذي يفرض على تداول السلع والأيدي العاملة ورعوس الأموال ، هو الذي يحدد زيادة الملكية الخاصة في زيادة الإنتاج ، وذلك بهدف الحيلولة دون العودة إلى استغلال عمل الآخرين . والقانون الخاص بذلك يحرم الملكية الخاصة لأكثر من عشرة هكتارات من الأرض ، وفي مجال الصناعة والتجارة والنقل والفنادق يحرم بالنسبة لهذه الملكية استخدام أكثر من خمسة أشخاص . ومن بين المشكلات الحالية التي تجري دراستها مشكلة تحديد ما إذا كان من الأمور غير الفعالة إدخال الوسائل الاقتصادية بدورها في هذا المجال ، بدلا من القيود القانونية المفروضة عليها وبتضييق إمكانيات نشوء رعوس الأموال باتخاذ إجراءات ضريبية . والخلاصة هي أن التخطيط في يوغوسلافيا ليس وظيفة الدولة ، ولكنه أحد الحقوق الأساسية للمواطن في إمكانيات الإدارة الفنية .

وهذا التخطيط رُفِعت عنه يد الدولة لكي يكون أكثر عمقا من الناحية الاشتراكية . فإنه يصبح تدريجياً شيئاً لا ينحصر الهبة الحاكمة ، ويزداد تدريجياً كذلك من حيث

استقلاله في ضبط نفسه عن طريق نظام يقوم على التكافل الواعي الذي تقره وحدات العمل بملء حرية .

هذا هو السبب في أنه ليس صحيحاً أن الإدارة الذاتية تعوق التقدم ، بالرغم من أن التجديد التكنولوجي يتطلب استثمارات ضخمة ومشروعات طويلة الأجل ، بل على العكس من ذلك أن ضعف المستوى التكنولوجي هو الذي يحول دون التوسع الكامل في نموذج الإدارة الذاتية .

إن هذه النقطة على درجة كبيرة من الأهمية للقضاء على ذلك الحكم المسبق الذي يقول بأن الإدارة الذاتية قد تكون نتيجة للتخلف وعلاجاً مؤقتاً . فإن هذه الإدارة - على العكس - هي الشكل التنظيمي ليس فقط لعلاقات الإنتاج ، وإنما لمجموع العلاقات الإنسانية في مجتمع متطور تطوراً عالياً .

ومن بين الأمور التي تشغل بها حالياً رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف موضوع الاتجاه نحو الإدماج في أقصى صورته ، مع التجاوب مع أفضل متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة : أى إدماج العلم ومجموع العمل الاجتماعي ، وإدماج البحث العلمي والتعليم على كافة المستويات مع الخلق الاجتماعي الكامل . وذلك ليس فقط من أجل تأمين التوسع الكامل للاقتصاد ، وإنما كذلك تأمين تنمية مجموع النشاط الاجتماعي نحو مجتمع اشتراكي تتوافق في داخله بانسجام المطالب العلمية والمطالب الديمقراطية . وفي هذا المجال لا يستبعد تدخل الدولة بادئ ذي بدء ، ولكن القوانين واللوائح لا توضع إلا كمعصر في عمل أكثر شمولاً يقوم ليس على المفاهيم الشخصية ولكن على الضرورات الموضوعية .

إن التغيرات التي تنفرع عن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة تتوقف إذن في المكان الأول على المبادرات التي تتخذها وحدات العمل ، سواء كان ذلك في المؤسسات الكبرى التي تدار ذاتياً وتتجه نحو الإدماج ، أو في وحدات العمل غير الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال مراكز البحث العلمي أو اتحادات التعليم .

ذلك أن الإجراءات التي تتخذها الدولة ليس لها فعالية حقيقية إلا عندما يكون مبعثها تطور معين في القوى المنتجة والإنتاجية أى تكون منبثقة بصورة عضوية .

وليس هناك أدنى شك في أن الإدماج الذي يزداد سرعة هو الشرط الأساسي

للتقدم العلمى والتكنولوجى ، ولكن معدل هذا التكامل لا يمكن أن يجيء « بالقوة » نتيجة لتوجيهات من جانب الدولة أو نتيجة للضغوط السياسية والأيدولوجية بغير اعتبار للقوانين الاقتصادية . ذلك أن أى إدماج ليس بالضرورة تقدماً ، حتى إذا صاحبه عملية تجديد فى التجهيزات والمعدات : فإنه إذا لم يكن ممكناً دفع التكنولوجيا الجديدة بطريقة علمية ، كأن يكون ذلك على سبيل المثال بسبب ضعف القدرة على الامتصاص فى السوق الداخلية أو لعدم وجود أسواق تصريف خارجية ، أصبحت الاستثمارات التى تكون قد فرضت على المؤسسات راكدة ولا تدر أى دخل .

إن تكافل كافة عوامل التنمية أمر غير ضرورى قبل أن يتم التنسيق والترتيب ، إذ أن الإدماج ينبغي أن يكون نتيجة عضوية للتنمية الاقتصادية .
والعامل الحاسم فى هذا المجال ليس حشد رموس الأموال عن طريق مجرد جمعها إلى بعضها البعض ، وإنما هى إنتاجية أكبر فى العمل تلبية للاحتياجات الداخلية وللدخل فى الفريق الدولى للعمل .

وإذا كانت يوغوسلافيا قد أصبحت خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة من عداد مجموعة الدول التى يعتبر معدل التنمية فيها من أعلى المعدلات بالرغم من الركود الطويل الذى مرت به ، فإن ذلك هو أفضل دليل على أن الإدارة الذاتية لا تعوق التقدم التكنولوجى ، بل إنها على العكس من ذلك تنهى له من الظروف أفضلها وأحسنها .

إن مبدأ الإدارة الذاتية الذى يقوم على مستوى أسامى من العلاقات الإنتاجية من جانب « مجالس العمال » ، إنما يصبح مبدأ عاماً لتنظيم المجتمع الذى يحول تدريجياً كافة العلاقات الإنسانية وأولها على المستوى السياسى .

إن النقد الذى يوجه إلى الستالينية وإلى النموذج المركزى والحكومة يمتد من القاعدة الاقتصادية والاجتماعية حتى يشمل الهياكل السياسية العليا .

ونقطة البدء هى بداية التفرقة — وليس الخلط السابق — بين الملكية الاجتماعية وملكية الدولة .

إن مفهوم ملكية الدولة متناقض تناقضاً عميقاً : فلكية الدولة هى فى ذات

الوقت إلغاء للملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال عمل الإجراء القائم على هذا النوع من الملكية ، ولكنها كذلك شكل من أشكال الملكية يستمر في التنازل عن الحق في وسائل الإنتاج بالنسبة للعامل ، إذ أنها ترك هذا العامل بعيداً عن القرارات المتعلقة بالإنتاج وبتقسيم فائض القيمة ، وكذلك بعيداً عن التنظيم العام للاقتصاد .

ولقد استخلص ماركس بظهور التنازل عن الحق السيامى إذ قال : « إن التعارض في النظام الرأسمالى بين المصالح الخاصة والمصالح العامة يؤدي إلى خلق شخصية مزدوجة لدى الإنسان : الإنسان ومصالحه الخاصة في ناحية ، والمواطن المحجود في ناحية أخرى .

أما الحرية السياسية ، أى انعتاق الإنسان في الدولة التي لا يلعب فيها العامل إلا دوراً وهمياً ، فإن ماركس يصفها كما يلي : « إن الانعتاق الإنسانى لا يتحقق إلا عندما يتعرف الإنسان على قواه الخاصة وينظمها كقوة اجتماعية ، ولا يفرق بالتالى بين نفسه وبين القوة الاجتماعية في صورة قوة سياسية » (١) .

إن ملكية الدولة لا تتيح التحول الاشتراكى لوظيفة السياسة أو للعمل السياسى ولوضع اتخاذ القرار على مستوى العامل نفسه وهى لا تتيح التجاوز النهائى للديمقراطية غير المباشرة ، حيث يشكل اتخاذ القرار في كافة المجالات يظل احتكاراً لهيئة من المندوبين هى التى تشكل وساطة بين العامل وبين القرار ، وعند ذلك فإن العامل يصبح ناخباً بصفة رسمية ، ولكنه يتحول إلى كمية سلبية إزاء اتخاذ القرارات السياسية . إن المشكلة الأساسية للديمقراطية الاشتراكية هى تقريب اتخاذ القرار السياسى ، شأنه في ذلك شأن اتخاذ القرار الاقتصادى ، من العامل نفسه ، وليس إخضاع العامل لقوى سياسية خارجة عنه تمثلها دولة مجهولة له بعيدة عنه .

وعلى ذلك فليس في الإمكان وضع الإدارة الذاتية للمجالس العمالية إلى جانب دول مركزية باللغة القوي ، تسير أجهزتها الإدارية ضد القوانين الموضوعية للاقتصاد والاستقلال الذاتى للعمال .

وفي الفترة الانتقالية لبناء الاشتراكية ، ومن أجل التغلب على التنازل عن الحقوق ، لا يمكن الاستسلام للعمل الفوضوى الأعمى للقوى التى تتجابه في اقتصاد

السوق بأكملها ، ولا الخضوع للوسائل الإدارية لجهاز الدولة الخارجي الذي يعول على العمال .

إن هدف العمل السياسى الواعى هو جعل المطالب ذات المدى الطويل لتنمية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية هى التى تعلو وتسود . وعلى ذلك فإن السلطة السياسية يصبح أمامها ، عندما تمارس الطبقة العمالية سيطرتها ، الأهداف الأولية التالية : حماية الشكل الاجتماعى للملكية من كل محاولة فردية أو جماعية من أن تمارس رقابة خاصة أو تجريدها تحت أى صورة من الصور ، وأن تحول دون أى شكل من أشكال التملك لا يقوم على العمل ، وأن تساوى بقدر المستطاع شروط النشاط الاقتصادى حتى لا تعتمد بعض الوحدات الاقتصادية التى تلقى المساعدة عند بدء حياتها إلى الاعتماد على وحدة أخرى .

فا هى الوسائل التى يمكن بها الوصول إلى هذه الأهداف الأساسية فى الديمقراطية الاشتراكية ؟

إن اتخاذ القرار قد اقترب من العامل ، أولاً كما نص عليه دستور عام ١٩٦٣ بإنشاء اتحادات للعمل لها إدارة ذاتية حتى خارج دائرة الإنتاج المادى . وقد رأينا ذلك بصدد اتحادات التعليم والجامعات وفى الخدمات الاجتماعية الصحية أو التأمين الاجتماعى ، وهى بدورها تدار إدارة ذاتية . وهكذا فإن القرارات تتخذ بغير تدخل من جانب الدولة ، بواسطة أولئك الذين يعنون مباشرة بالمشكلات ويعتبرون أكثر تخصصاً فى حلها من البيروقراطية البعيدة .

وكذلك فإنه عندما تكون وحدة العمل متسعة أكثر مما ينبغى بالنسبة للإدارة المباشرة التى تمارسها جماعة المشتركين ، فإن وفد السلطة للمثلين لا يتشكل أحياناً على قاعدة إقليمية ، وإنما رأسياً عن طريق الإدماج الوطنى : فلا يبت فى المشكلات فى كل فرع من فروع النشاط عن طريق برلمانى متعدد القيمة ، أصبحت مهته اتخاذ القرارات ، بل بواسطة عضو فى اتحاد المصالح الذى لا يكون فى أغلب الأحوال قد ترك عمله المهنى . وعلى عكس السياسى المحترف ، فإن هذا العضو يظل مرتبطاً بمشكلات موكله الذين يمارسون نفس النشاط الذى يقوم به .

ولقد أشرنا من قبل إلى تحفظ ديمقراطى آخر حتى يكون اتخاذ القرار أقرب

ما يكون من القاعدة هو : القضاء على المركزية ، والاستقلال الذاتي العريض للاتحادات التي حول إليها قسط كبير مما يعتبر في الدول الرأسمالية وفي الأنظمة المركزية للاشتراكية امتداداً لولاية الدولة . فالاتحادات مشدودة إلى جهاز الدولة بصورة أقل مما هو الحال في الوظائف الأخرى التي انتقلت إلى عملاء الدولة أو إلى وزاراتها .

ويهدف هذا الأسلوب من الديمقراطية إلى الاقتراب من (كوميون) باريس ، الذي كشف ماركس عن طابعه الجوهري من الديمقراطية الاشتراكية ، والذي رأى فيه لينين بالنسبة للسوفييت : إن الجمعية العامة لا تقتصر فقط على كونها أداة للمناقشة ، وإنما أداة عاملة كذلك . تقضى على الازدواجية القائمة بين الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي .

ومن الأمور الأساسية في النظام السياسي اليوغوسلافي كذلك في سبيل تحقيق هذه الديمقراطية المباشرة ، محاولة تجنب وساطة الأحزاب السياسية أو أن ينصب أحد هذه الأحزاب من نفسه وسيطاً بين أعضاء المجتمع وبين اتخاذ القرار .

وفي أنظمة الحكم التمثيلية المختلفة التي أمكن التوصل إليها حتى الآن ، فإنه سواء كانت الأحزاب المتعددة التي تتجابه في البرلمان أو الحزب الواحد الذي أصبح النواة المركزية للجهاز الحكومي ، هي التي تحتكر القرار السياسي وتبعاً للمفهوم اليوغوسلافي فإن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بتعدد الأحزاب التي تتنازع سلطة الدولة ، ولا بالحزب الواحد الذي يندمج في الدولة .

إن القوى الإيديولوجية والسياسية التي تشكلها رابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا تبدل قصارى جهدها حتى تظل جزءاً لا يتجزأ من نظام الإدارة الذاتية ، حيث يتولى العديد من مراكز المبادرة والتقرير تحقيق ديمقراطية مباشرة . وأول كل شيء أن الرجال الذين يمارسون عملاً قيادياً في الدولة لا يستطيعون أن يمارسوا عملاً قيادياً في الحزب (والاستثناء الوحيد في هذا الصدد - المؤقت - هو تيتو) . ثم إن الحزب ليس مكلفاً بإدارة الشؤون الاجتماعية : فإنه إذ تخلص من هذا العبء ، أخذ يتميز تدريجياً عن جهاز الدولة . والحزب لا يتخذ مقدماً القرارات التي لا يكون على الجمعيات الوطنية أو الحكومات إلا أن تصدق عليها .

لقد ارتبطت تغييرات العلاقات بين الدولة والحزب بالتغيير الذي حدث في الدولة نفسها . وفي الاشتراكية الإدارية التي نتجت عن احتكار ملكية الدولة ، لم

يمكن لأي من اتحادات العمل القدرة على التخلص من الإشراف البيروقراطي لجهاز الدولة . وعندما تتحول الملكية إلى الاشتراكية ، فإن اتحادات العمل وليس الدولة هي التي تصبح صاحبة الاختصاص الأساسي (في تقسيم فائض القيمة . وتنظيم العمل . . . إلخ) . واتخاذ القرارات ، بما في ذلك داخل الجمعيات ذات النظام التمثيلي التي ينتخب فيها النواب على أساس مهني بواسطة العاملين في فروع النشاط المختلفة ، لا يتم عن طريق حزب أو أكثر . وإنما يتم مباشرة بواسطة أصحاب الشأن أنفسهم . بل إن اختيار النواب لا يفرضه أي حزب .

أما فيما يخص التمثيل القوي . فإنه يتكون من خمس جمعيات وطنية أو مجالس ليس لها اختصاصات جماعية . ولكنها على العكس من ذلك تتخذ القرارات بالاتصال الوثيق بالاتحادات التي تنبثق عنها . وهناك ثلاثة مجالس منها تمثل فروع العمل الكبرى وهي : المجلس الاقتصادي ، ومجلس التعليم والثقافة . ومجلس الصحة والتأمين الاجتماعي . وهناك مجلس اجتماعي - سياسي يتم انتخابه عن طريق الاتحادات وأخيراً مجلس القوميات الذي يشمل عدداً مساوياً من نواب كل جمعية من جمعيات الجمهورية . نظراً لتعدد القوميات التي يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافي^(١) .

هذه هي الأساليب التي اتبعت لإتاحة أقصى حد من الاستقلال الذاتي عند اتخاذ القرارات .

ويبدو أنها قد أتاحت تحولاً سياسياً ضخماً لدى الجماهير . والتحالف الاشتراكي الذي يضم فيما عدا الأيديولوجيات المختلفة من ثمانية إلى عشرة ملايين عضو ، إنما يقوم إلى جانب رابطة الشيوعيين بدور هائل ليس كهزمة وصل بين جماهير الشعب والدولة ، ولكن كتعبير قانوني للنشاط السياسي لهذه الجماهير ، وكأداة لتكوين مبادرات القاعدة ، وكنظمة واعية للجهد السياسي لتحديد الأهداف والقيم المشتركة والتنسيق بين مصالح الجماعات التي لا تتفق في الرأي تلقائياً ، بغية الوصول إلى أهداف الاشتراكية ذات المدى البعيد .

(١) الإشارة هنا إلى يوغوسلافيا لجرد المثال .

إن هذه الملاحظات لا تشكل دراسة للنظام اليوغوسلافي والطريقة التي يعمل بها ولكنها محاولة لتحديد الخطوط العريضة في هذا « النموذج » ، يجب ألا تعتبر هي الصورة « الكاملة » للواقع اليوغوسلافي ولا هي تقرّبط له ، فإننا لا نخلط بين الأصل المرموق والعمل الحقيقي .

ولكن يمكن إصدار حكم صحيح على الإنجاز النوعي اليوغوسلافي للنموذج ، يتعين إجراء دراسة مقارنة صارمة للنتائج والتفاصيل في كافة مجالات النشاط الاجتماعي مع الدول الاشتراكية الأخرى ومع الدول الرأسمالية .

لكن هذا ليس هدفنا ، فكل ما هنالك هو استخلاص الملامح الأساسية لنموذج الاشتراكية القائم على الإدارة الذاتية أول كل شيء لكي نتخذ البعد النقدي اللازم لإزاء النموذج الحكومي الذي اعتبر فترة طويلة هو النموذج الوحيد السليم ؛ ثم بعد ذلك للفرقة بين هذا النموذج وبين الظروف التاريخية لإنجازه ولكن نستطيع دراسة إمكانياته في ظروف أخرى ودراسة قيمته العامة .

ولقد بدا خلال هذه الحقبة أن الصعاب الرئيسية التي اعترضت لإنجاز هذا النموذج في يوغوسلافيا ، كانت تقتصر أولاً على حالة التخلف الأولي . إلا أن من التوسع الحكم على قيمة النموذج بالنظر فقط إلى تجربة القيام به في دولة انطلقت مبتدئة من عند دخل قومي يبلغ ١٥٠ دولاراً للفرد الواحد ، ولا تزال حتى اليوم عند رقم يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار .

إنما يجب أن ندخل في الاعتبار كذلك أن التحول نحو الإدارة الذاتية الذي تم في البداية كرد فعل ضد المركزية الحكومية ، كانت نتيجته أنه وركز لفترة طويلة على الظواهر الجدلية السلبية ، وعلى نوع من « الخوف والكراهية » من المركزية ، وعدم ثقة تجاه الدولة . وهكذا استطاعت الإدارة الذاتية أن تبدو على وجه الخصوص في صورة عملية قضاء على المركزية ، ومشاركة لجميع العمال في اتخاذ القرارات وأن نموذج الاشتراكية الذي توحى به إنما يقوم على علاقة جدلية بين الاستقلال الذاتي والإدماج ، وذلك كما بدا في وضوح خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة التي

كانت معالمها الإصلاح الاقتصادى الذى تم فى عام ١٩٦٦ والمؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف عام ١٩٦٩ .

وابتداء من هذه الملاحظات فإن المشكلة الجوهرية التى كنا نريد أن نطرحها هى مشكلة القيمة العامة للنموذج الذى كان لليوغوسلافيين فضل التفكير فيه وإنجازه فى ظروف تاريخية غير ملائمة إلى أبعد الحدود .

فما هى إمكانيات هذا النموذج فى دولة متقدمة من وجهة النظر الاقتصادية والتكنيكية ، لها مستوى ثقافى مرتفع ، وطبقة عمالية مؤهلة ومتعلمة ، ولها تقاليد ديمقراطية برجوازية ؟

ألا يقدم هذا النموذج أفضل الظروف للدخول إلى الاشتراكية ولقبول التغيير الذى ينبثق عن الثورة العلمية . التكنولوجية . الجديدة ؟

الفصل الخامس

احتمالات ومبادرات لمستقبل اشتراكي في فرنسا

لكي نحدد المبادرات الخاصة بفرنسا فإننا لن نعود إلى النقد الأساسي لرأسمالية الاحتكارات ولا إلى المعالم المتميزة التي طبع بها السياسية الدييمولية ، فقد سبق لنا أن فعلنا ذلك بتحليل مفصل في كتاب (في سبيل نموذج فرنسي للاشتراكية)^(١) ، كما أنه ليس لدينا ما نحذفه أو ما نضيفه في هذا الصدد .

ولقد حاول نظام الحكم الدييمولي بطريقته الخاصة ، أن يجيب على المشكلات التي طرحها الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . فبعد أن أدخلت في اعتبارها حجم أهمية الركائز التكنيكية ، بذلت جهودها لاكتسابها وجعلها تلتحم في كتلة واحدة أمام سادة الاحتكارات ، تتكون من الصناع والفنيين . وكانت هذه المحاولة لتكوين مثل هذا التكتل التاريخي تسير في اتجاه مضاد للضرورة التاريخية . إذ أن الركائز التكنيكية لا تستطيع أن تقوم بدورها كاملا في اقتصاد يعتبر الربح هو محركه الأوحد . ولقد أظهرنا التناقض الأساسي الذي نشأ عما أقميناه : « التفكير العقلي المزدوج » : وهو التفكير العقلي الرأسمالي باعتباره المنطق الضروري لزيادة الربح إلى أبعد مدى ، والتفكير العقلي التكنيكي باعتباره المنطق اللازم للوصول إلى حد الكمال بتنمية الجهاز الاقتصادي . وهذا التفكير الثاني لا يمكن أن ينتشر إلا داخل نظام يزواج بين مطالب التطوير الكامل للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ومطالب جعل هذا التطوير يخدم هدف إشباع احتياجات الجميع ، وليس زيادة أرباح البعض .

إن سقوط الخرنال ديجمول يعبر في أعماقه عن فشل هذه المحاولة ، التي أظهرت أزمة شهري مايو ويونيه بالمشاركة الجماعية الجماهيرية للطلاب والكوادر التكنيكية . إلى أي حد كانت تسير في اتجاه مخالف لاتجاه التاريخ .

ويدل سلوك الحكومة وأصحاب العمل منذ ذلك الوقت على أن أحدا لم يستفد

(١) روجيه جاردوي - كتاب « في سبيل نموذج فرنسي للاشتراكية » الجزء الثالث - من ص ٢٠٥ إلى ٣٠٠ .

بأى شيء من ذلك الدرس من التاريخ الفرنسى .

فلقد كانت الرغبة الحسية فى استعادة ما تم التنازل عنه نتيجة لدفعة شهر مايو للطبقة العمالية والطلبة وللكوادر بل للطبقة المتوسطة ، ما أوحى بالعودة إلى أساليب الماضى : فكما كان يحدث فى عام ١٩٣٧ عندما عمد أصحاب العمل إلى تخفيض الأجور انتقاماً من الإضرابات العمالية التى وقعت عام ١٩٣٦ . فإن التخفيض الذى لجأوا إليه عام ١٩٦٩ كان انتقاماً من إضرابات وحركات شهر مايو ١٩٦٨ .

وبينا كانت أحداث شهرى مايو ويونيه ١٩٦٨ تزيد من القدرة الشرائية وتوسع نطاق السوق الداخلية، إذا بها تعطى للاقتصاد دفعة أدهشت أصحاب العمل أنفسهم، وفى الوقت الذى كان فيه المعهد القومى للإحصاء يرى فى شهر سبتمبر ١٩٦٩ أن الأعباء الملقاة على المؤسسات ليست أعلى من أعباء شركاء فرنسا فى الاتحاد الأوربى : وعندما كان تقرير جهاز المحاسبات التابع للدولة ونشرة منظمة التعاون والتنمية الأوربية يذكران أن أرباح الإنتاجية تعوض الزيادة فى الأجور . إذ بالرأسمالية الفرنسية (والحكومة التى هى تعبیر عنها) تظل على اتجاهها القديم : فقد عمدت إلى اتخاذ إجراءات انتقامية حقيرة تقوم على تخفيض الأجور والمضاربة ، جديدة برأس المال المستغل . بما قيمته أربعة مليارات من الدولارات وهى فى مأمن من عدم نزول أى عقاب من جانب الحكومة بها . وذلك لإخفاء حقيقة أساسية هى التأخير الذى حدث فى جهاز الإنتاج الفرنسى . وقد أعلن وزير المالية أن الفرنسيين يستهلكون أكثر مما ينبغى . ولا يتركون فائضاً للتصدير كما أعلن رئيس الوزراء عن قيام « شركة جديدة » تأسست على المكافأة الهزيلة المتمثلة فى الوعد بإعطاء العمال بعض الأسهم ، وعلى الادخار الإجبارى .

إن الحديث بهذه الطريقة عما يسمى بالشركة الجديدة يعتبر تكريراً للذبية ورفعها إلى مرتبة الفضيلة . والواقع أنه ليس هناك شيء أكثر لزوماً من هذه « الشركة الجديدة » . ولكن كيف تراها تكون « جديدة » إذا لم تكن هناك رغبة فى المساس بسلطة أصحاب العمل ولا بالربح الذى يحققونه ؟

أننا لن نخرج من هذا الطريق المقفول ، ولن نفتح احتمالاً لأية شركة جديدة

طالما أن العمال الديموين أو المثقفين لم يحصلوا على أى نصيب فى :

(أ) اتخاذ القرارات .

(ب) أوفى توزيع فائض القيمة .

أبى طالما أن النظام الرأسمالى لم يوضع موضع الشك .

هذا هو السبب فى أننا لا نتناول فى هذا الفصل عن - المبادرات الخاصة بفرنسا - نظام الحكم والحكومة الحالية ، بعد أن أهدرت صفتها نتيجة لاتجاهاتهما الرجعية ، وإنما نتناول المعارضة ومن داخلها القوة الوحيدة التى يمكن أن تكون روحا لها ، وهى الحزب الشيوعى الفرنسى . فهذا الحزب وحده اليوم ، بما له من ثقل لدى الطبقة العاملة ، فى يده القدوة على اتخاذ المبادرات التى تستطيع أن تخرج من هذا الطريق المقفول المعارضة والبلاد نفسها .

إن هذا الحزب تعين عليه أن يبذل الجهود اللازمة التى لاغنى عنها لكى يخرج من معزله . والحقيقة أن هناك قوى خارجية عاتية تجتهد لكى يبقى داخل هذا المعزل . ولكن إذا كان هذا الحزب قد نجح منذ تحرير فرنسا من ريع قرون ، بالرغم من كافة الأحقاد والافتراءات وبالرغم من كل أعمال العنف ودسائس أعداء الطبقة العمالية ، من المحافظة على مركزه ، فإنه لم يتمكن من الانتقال إلى الهجوم ، ومن أن يشد معه مجموع المعارضة ، أو من أن يصبح معها قوة فعالة مسئولة عن مصير الوطن .

على أنه من الظلم أن نفكر فى أنه مسئول وحده عن هذا الوضع أو أنه حتى المسئول الأول عنه ، لأن هناك لذلك أسباباً موضوعية : ومن ذلك علاقات القوى للطبقات الحاضرة . وكذلك مناورات أولئك الذين يعملون داخل الطبقة العمالية نفسها إلى مناصرة رأس المال والذين يحملون مذهبهم .

كل ذلك لا نزاع فيه . ولكنه لا يحول فى شيء دون إجراء دراسة لما لدى الحزب الشيوعى من إمكانيات للقيام برد فعل قوى على هذا الضغط ، ولتحطيم الدائرة واستعادة زمام المبادرة لإدراك ما نأمل فيه . لكن المشكلة مركبة .

• • •

إن الموقف السياسى فى فرنسا يقوم على التناقض .

لقد أعدنا إلى الذاكرة في مقدمة هذا الكتاب الأمور التي كانت نقطة الانطلاق في تفكيرنا وهي :

- (أ) أن هناك معارضة كبيرة العدد ولكنها عاجزة .
 (ب) أن في هذه المعارضة حزباً شيوعياً كبيراً ولكنه عاجز .
 (ج) أن هناك حزباً شيوعياً لا يمكن من غيره القيام بشيء بناء ، ولكن به لا يمكن القيام بعمل بناء إلا إذا هوجول نفسه تحولا عميقاً .

والخروج من الطريق المغفول بالنسبة لهذا الحزب ليس في تغيير المنهج ولا هو أيضاً في تغيير الهدف . وإنما في تحويل أسلوبه وطريقه عمله حتى لا يظل فقط تلك القوة التماسكة التي يمشاها الخصم ويدور حولها ، وإنما لكي يصبح المركز الحى والمشح للحياة الفرنسية في حركتها نحو المستقبل .

فأهـ - الوصول إلى هذا الهدف أو على الأقل للاقترب منه - المبادئ الأولية التي تستطيع فتح إمكانيات جديدة للحزب الشيوعي داخل المعارضة ، ومن ثم داخل فرنسا نفسها ؟

• • •

أولاً : تأسيس استراتيجيته وتكتيكة على أساس تحليل علمي لعلاقات الطبقات في فرنسا اليوم .

ولكى نتناول المشكلة من أكثر أشكالها وعورة ، لا يمكن أن نكرر بالطريقة التي نكرر بها الطقوس الدينية ، وكما لو كنا لا نزال في عصر (كومبون) باريس أو أيام ثورة ١٩١٧ . أن انتصار إحدى الثورات الاشتراكية لا يمكن تحقيقه إلا إذا صبحت الثورة العمالية ثورة فلاحين . وكذلك فإنه لم يعد ممكناً التحدث عن الطبقة العمالية كما لو كانت تتكون فقط من عمال يدويين .

إن جوهر الاشتراكية العلمية هو إبراز أن الوصول بالاشتراكية إلى مراكز السلطة هو ضرورة تاريخية ، وتحديد الممكن ابتداء من دراسة صارمة للتناقضات القائمة في كل لحظة من التاريخ .

وهذا هو المثل الذي ضربه ماركس في كتاب « رأس المال » .

وعندما أراد لينين أن يحدد طريق روسيا نحو الاشتراكية ، فإنه أقام جدله على

تحليل لتطور رأس المال في روسيا .

إن أساس الدراسة التي تطرح مشكلة الطريق إلى الاشتراكية لا يمكن أن تكون الا تحليلا متعمقا لعلاقة قوي الطبقات في فرنسا في عصرنا هذا ، وهو تحليل لا يتناول فقط هذه التناقضات القديمة في النظام الرأسمالي (وهي تلك التي سبق أن استخلصها ماركس) ، وإنما التناقضات الجديدة في النظام الرأسمالي ، التي لم يكن لها وجود لافي عصر ماركس ولا في عصر لينين ، ثم ظهرت في منتصف القرن العشرين مع الثورة الصناعية الثانية ، وهي الثورة التي يحكمها التطبيق العالمي في الإنتاج وفي الإدارة الاقتصادية .

والهدف الأول هو قياس هذا التغير المائل لكي نحدد الاحتمالات ونتبع الاستراتيجية والتكتيك لموقف أصبح جديدا من أعماقه .

فما هي التغيرات التي نتجت في علاقة الطبقات خلال الأعوام العشرين الأخيرة ؟
أولا في الطبقة العمالية :

لقد كان الاتجاه العام - حتى منتصف القرن العشرين ، وفي فرنسا حتى حوالي عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - هو عدم التأهيل : وكانت نسبة العمال غير المؤهلين آخذة في الارتفاع .

وفي خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة بدأت هذه الحركة تنعكس . وإذا نحن أخذنا الرقم ١٠٠ كدليل لنا . نجد أن عدد العمال غير المؤهلين يرتفع من ١٠٠ إلى ١٠٨ خلال الخمسة عشر عاما .

بينما يرتفع عدد العمال المؤهلين من ١٠٠ إلى ١٣١ . ويرتفع عدد المهندسين من ١٠٠ إلى ١٥١ . ويرتفع عدد العمال الفنيين من ١٠٠ إلى ١٧١ .
ولقد ذكرنا في الفصل الخاص بالثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة النتائج التي تتبثق منها وهي :

(أ) تغيير في نفس مفهوم التأهيل المهني والجانب المتزايد من الثقافة العامة في هذا التأهيل .

(ب) الأهمية المتزايدة للعمل الذهني فيما أسماه ماركس (العامل الجماعي) .
إن التغير الحالي يؤدي إذن إلى زيادة ليس فقط في عدد الباحثين أو في عدد المهندسين أو الكوادر الفنيين ، وإنما إلى التوسع السريع في عدد ركاتر المثقفين وبصفة

خاصة المدرسين والكوادر الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة .

وقد تبين من إحصائيتي عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٢ أن عدد العاملين المثقفين قد ارتفع من ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين . في حين أنه في نفس الفترة هبط عدد الفلاحين من أربعة إلى ثلاثة ملايين .

فاذا يمثل هذا من وجهة نظر الطبقة في الركائز الاجتماعية المتزايدة ؟

أتكون هذه « طبقة متوسطة جديدة » وأن الأهمية النسبية للطبقة العمالية قد تناقصت ؟

إن ماركس عندما حدد في الجزء الأخير من كتاب رأس المال (نظريات الفائض) مفهوم « العامل الجماعي » . وضع هذا التحليل وهو يشير إلى المهندسين والفنيين بالمقارنة إلى الطبقة العمالية : « إن هؤلاء العمال (اليدويين والعاملين والمهندسين الذين يستخدمون بصفة خاصة عقولهم . . إلخ) في مجموعهم باعتبارهم متحججين جماعيين . فإنهم يشكلون آلة حية . وإذا نظرنا إلى الإنتاج في مجموعه ، نرى أنهم يستبدلون عملهم في مقابل بعض رأس المال . ويتجنون نقود صاحب رأس المال باعتبارها رأس مال ووضع كل من هؤلاء الرجال على وجه الخصوص بالنسبة لرأس المال يظل هو وضع العامل المأجور . العامل المنتج بالمعنى الخاص لهذه الكلمة » (١) .

وقد سبق له أن أشار في الجزء الأول من كتاب رأس المال كذلك (٢) :

« أن العمل اليدوي والعمل الذهني يجتمعان بروابط وثيقة لا سبيل إلى انفراطها . . . ومنذ اللحظة التي يتحول فيها الإنتاج الفردي إلى إنتاج جماعي ، أي إلى إنتاج عامل جماعي يشترك فيه الأعضاء المختلفون بدرجات متفاوتة من قريب أو من بعيد ، فإن تحديد العمل الجماعي الإنتاجي يتسع بالضرورة » .

إن التطور التاريخي يمنعنا من أن نضع في كتلة واحدة المثقفين من الطبقة

(١) كارل ماركس . كتاب (تاريخ الأنظمة الاقتصادية) - الجزء الثاني - ص ٢١٣ .

(٢) كارل ماركس . كتاب (رأس المال) - الجزء الثاني . ص ١٧٣ - ١٨٤ .

المتوسطة ، لأنه بالإضافة إلى الفوارق بين هذه الطبقات (الملاك والفلاحين والمهنيين والتجار) التي تراجع تراجعا ملموسا كلما تطور النظام الرأسمالى ، فإن هذه الركائز المتحققة تزداد بصورة ملموسة ، بل تزداد هذه الزيادة سرعة مع تطور النظام الرأسمالى .

ويمكن لهذا التقدم أن يزداد بروزا فى النظام الاشتراكى وتتماظم الأهمية العددية والاستراتيجية لهذه الركائز تدريجيا ، فى حين أن أهمية الطبقات الوسطى تقل وتنخفض .

فهل يعنى عدم وضعهم فى صف واحد فى كتلة الطبقات المتوسطة ، أنه يعين أن نضعهم فى كتلة الطبقة العاملة ؟ .

إن ذلك قد يكون خطأ أقل جسامه من الوجهة النظرية . ولكن ذلك لن يكون تحديدا علميا سليما ، ليس فقط لأن مستوى حياتهم يتشابه أكثر مع مستوى حياة البرجوازية وأن أيديولوجيتهم تحمل بصماته ، وهو ما لا يدخل فى المعايير الماركسية الأساسية للانتماء إلى الطبقة ، وإنما بصفة خاصة لأنه حتى مع الأخذ فى الاعتبار بالظروف الجديدة للإنتاج الفائض فإن خط التقسيم سيكون غالبا مما يصعب تخطيطه بين أولئك الذين يشركون فى إنتاج الفائض القيمة وأولئك الذين يستفيدون من توزيعه . وعلى سبيل المثال ، هل يعتبر المدرسون من الذين ينتجون فائض القيمة ؟ إن المشكلة فى وجهها العام تطرح بصورة ضيقة ، وبغير إدراك كاف لظروف الإنتاج الجديدة فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وقد يحدث أن يقال : إن التدريس هو إنتاج بسيط لقوى العمل . ولقد كان ذلك صحيحا بالنسبة للتعليم التقليدى حيث كان يتم تكوين عامل كفء للقيام بنفس الأغراض المهنية التى كان يقوم بها من سبقوه . من هنا فإن الأمر كان حقا إنتاجا بسيطا لقوى العمل ، كما لم يكن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالمدارس التى أنشأها نابليون والتى كانت مخصصة أساسا لتوريد الكوادر للاقتصاد والدولة بإنتاج عدى لوظائف سبق تحديدها . وكانت المدرسة الابتدائية تقدم فى نفس هذه الظروف المعارف الضرورية لـ (رجال الفريق) فى مجال الإنتاج .

لكن هذه النظرية لم تعد صالحة اليوم : ذلك أنه فى عصر أصبحت إحدى

نتائج الظاهرة في هذا التغير العظيم مضاعفة المعارف خلال حقبة طولها عشرة أعوام ، حيث يقل بالتدريج الاكتفاء بتأهيل أو بتعليم يعطى مرة واحدة في مطلع الحياة وينتهى الأمر ، وحيث يكثر تغيير التأهيل للتلائم مع التجديدات العلمية والتكنولوجية ، في هذا العصر لم يعد التعليم إنتاجاً بسيطاً ، وإنما إنتاجاً موسعاً لقوى العمل . وهو بهذه الصفة ، إنما يصبح تدريجياً منتجاً لفائض القيمة .

وينبغي كذلك أن نعيد التفكير في المشكلة ليس فقط من وجهة نظر المعلم وإنما كذلك من وجهة نظر المتعلم . فهل يمكن القول أن العامل والفني والمهندس الذين يتابعون دراسة لإعادة تأهيلهم ، قد أصبحوا خلال هذه الفترة متوقعين عن إنتاج فائض القيمة ؟ إن القول بذلك قد يكون قصر نظر ، فضلاً عن ذلك مضاد لتحليلات ماركس ، الذى كان سيعمد إلى دراسة إنتاج فائض القيمة عبر سلسلة من العلل السببية المتوالية ، بدلا من أن يتناول المشكلة التى طرحها أساساً عن « العامل الجماعى » ، ويحلل بناء هذا العامل الجماعى في عصر أصبح فيه العلم قوة إنتاج مباشرة . وفي هذه المرحلة ، فإن التعليم المستمر وليس التأهيل وحده . من العوامل الكبرى في الإنتاج الموسع وتكوين فائض القيمة .

على أن المشكلة الجوهرية لا تكمن هنا .

إنما الجوهرى هو التمييز الواضح الذى يقوم على العلم ، بين الركائز الاجتماعية . فهناك من هذه الركائز ما تستطيع الطبقة العمالية أن تقيم معها تحالفاً ، بالرغم من أن مصالحها الطبقة مختلفة من حيث المبدأ : وهذه هى الحالة مع الطبقة المتوسطة من الطراز التقليدى (صغار الملاك الريفيين والمهنيين وصغار التجار) . إن هؤلاء ملاك لوسائل إنتاجهم ، وهم لا ينتجون فائض القيمة ، ومن الناحية المذهبية فإنهم قد استداروا بصفة عامة نحو الماضى . ولكن لأنهم يعملون بالتدريج عن ملكياتهم بواسطة رأس المال الكبير والاحتكارات ، فإن لديهم أسباباً موضوعية لتحالف مع الطبقة العمالية ضد هذه الاحتكارات .

والمشكلة لا تطرح بصورة أخرى على جماهير المتقنين . فإنه بالرغم من التميز الكبير في الركائز التى يمكن إدخالها في هذه المجموعة في الظروف التاريخية لنظام رأس المال الاحتكارى الحكوى ، فإن هناك أولاً جانباً كبيراً من هذه الركائز

وأكثرها تمييزاً هو : المهندسون والفنيون والباحثون بل جزء كبير من كواهر الإدارة العامة أو الخاصة يبيع قوة عمله الذهنية ، وكما تنبأ ماركس ، ينتج مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إنتاج القيمة . وهذه الفئة لا تمتلك وسائل إنتاج ، وكانت ما كان مستوى حياتها وعقليتها ، فإنها ترتبط بأصولها الاجتماعية ، وليس لها مصالح تختلف من حيث المبدأ عن مصالح الطبقة العمالية . بل إن هناك بعض العناصر التي تنتقل إلى هذه الطبقة .

وعلى ذلك فإن من غير الممكن امتصاص هذه الركائز الاجتماعية في الطبقة العمالية ، ولا أن تطرح إزاءها مشكلة التحالف بالأبعاد التي تطرح بها على الطبقات المتوسطة .

وفي الإمكان التوصل إلى أحلاف تكتيكية مع الطبقات المتوسطة التقليدية .

أما مع ركائز المثقفين العريضة فإن الأمر يتناول أحلافاً استراتيجية ، بل تلاحم تدريجي يذهب إلى حد بناء الاشتراكية وإنجازه الكامل .

ذلك لكي نبرز الفارق المزدوج ، وهو الفارق الذي تناولته في كتابي (من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية) وأعطيته محتوى جديداً ، هو مفهوم « الكتلة التاريخية » التي توصل إليها « جرامشي » .

وإلى جانب ذلك فإن الطبقة العمالية والمثقفين فيها لا تستطيع أن تكون لها نفس علاقات التحالف التي كانت قائمة في الماضي بين الطبقة العمالية والطبقات المتوسطة . فإنهما لم يعودا يشكلان نفس الطبقة الواحدة ، ولكنهما يشكلان « كتلة تاريخية » جديدة ، يزداد الالتحام بينهما وضوحاً وسوف يتدعم بصورة أقوى في المستقبل .

لقد جرت محاولة لوضع مفهوم : الكتلة التاريخية كما عرفها جرامشي ، للاستخدام بالمعنى الذي أتناوله به هنا . ولست أزعم أنني استخدمته على نفس الصورة التي استخدمه بها جرامشي ولكن هناك بين المعنى والآخر استمراراً لا شك فيه . وتعريف « الكتلة التاريخية » لدى جرامشي ، هو الوحدة بين القاعدة وبين البناء الأعلى ، وهو تعريف يطلق على ما أستعبره هنا ، وهو الائتلاف بين الركائز الاجتماعية (وعند اللزوم العمال والمثقفين) .

والآن فإن الأمر يتعلق على وجه التحديد باستبعاد فكرة الائتلاف بين العمال والمتقنين ، كما تعرف تبعاً لنموذج التحالف بين العمال والفلاحين ^(١) .

ونقطة البدء هي ما وصل إليه جرامشي : « أن تحليل الروابط العضوية بين الهيكل والبناء الأعلى التي تشكل تاريخياً كتلة متميزة متناقض ، وعلى نقيض كل . فكرة « الائتلاف » أو « الاندماج » في عصر أصبح العلم فيه قوة إنتاجية كما توقع ماركس . فإن عديداً من المتقنين (وخاصة من المهندسين والباحثين) يكونون موضوعياً جزءاً من « العامل الجماعي » ويقدمون معايير طبقية تتفق مع تلك التي كان ماركس يصفها بالطبقة العمالية .

وبعد هذا التحليل على مستوى الهياكل والتطور الجديد للواقع التاريخي للطبقة العمالية في الطريق الذي فتحه جرامشي فإنه يتعين بذل مجهود على مستوى البناء الأعلى (وخاصة على مستوى إدراك هذه العلاقات الجديدة) لتنسيق مفهومنا عن الطبقة العمالية — مع ما يترتب على ذلك من نتائج تنبثق من وجهة نظر التنظيم السياسي والتكتيك والاستراتيجية . ومع الواقع التاريخي الجديد للطبقات وعلاقاتها . وهذا هو على وجه الدقة ما اقترحه جرامشي : « أن القيام بمبادرة خاصة أمر ضروري دائماً لإطلاق الدفعة الاقتصادية وتخليصها من قيود السياسة التقليدية ، أي لتغيير الاتجاه السياسي لبعض القوى التي يتعين امتصاصها لإقامة كتلة تاريخية جديدة — وأضيف : اقتصادية سياسية متجانسة . وبغير تناقضات » .

إذن ليس هناك أى تناقض . وإنما استمرار بين مفهوم « الكتلة التاريخية » بالمعنى الذي يذهب إليه جرامشي . والمعنى الذي نستخدمه هنا . وإذا كان التعبير « مضمون جديد » فإن ذلك لأن جرامشي يتمسك غالباً بذكر العمق النظري ، في حين أننا نركز على النتائج . والمضمون جديد بالضرورة ، إذ أن الظاهرة الأولى في فرنسا عام ١٩٦٩ (الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة التي بدأت حوالى منتصف القرن ، والنتيجة التي انبثقت عنها) ، وهي أن الوضع الطبقي الجديد لبعض مجموعات المتقنين لم يكن لها وجود على أى مستوى في إيطاليا في العشرينات .

وربما كان هذا الجدل غير ذى جدوى إذا كان مجرد نقاش عادى حول النصوص والألفاظ ، إلا أنه من المؤسف أن ننسى الواقع الأساسى ، وهو واقع

(١) انظر كتاب روجيه جاردى [في سبيل نموذج فرنسى للاشتراكية] ص ٢٨ .

التغيير والمفاهيم الجديدة الضرورية وإدراك معناه ، والأهداف الثورية التي يدعوها هذا التغيير .

والواقع أن التحليل الصارم للكتلة التاريخية الجديدة هو القاعدة التي لا غنى عنها لأي بناء للاستراتيجية والتكتيك الملائمين للظروف الحالية في فرنسا .

وفيما بين العنصرين اللذين يكونان هذه الكتلة التاريخية الجديدة وهما الطبقة العمالية بتعريفها التقليدي ، والمتقنون في تميزهم - بعضهم كاد يندمج في الطبقة العمالية والبعض الآخر لا زال قريباً من الطبقات المتوسطة - بين هذين العنصرين توجد ثمة رابطة ، وهذه الرابطة تتكون من الركائز العمالية المؤهلة أعلى تأهيل ، وهي الركائز التي أصبحت نتيجة للتغيرات التي طرأت على نفس تعريف التأهيل قريبة جداً من الفنيين والكوادر والمهندسين .

وحتى إذا كانت هذه المجموعات العمالية لا تزال من الناحية العددية غير قوية ، فلنأخذ تشكل في المرحلة الحالية المستوى الاستراتيجي الحاسم لتدعيم الكتلة التاريخية الجديدة . إن هذا مبدأ أولى في الاستراتيجية الماركسية وهو يقضى بتأسيس عملها على ما يشك أن ينشأ ثم تطويره بعد ذلك .

وهكذا فإن التغييرات العلمية والتكنولوجية الجديدة لها وجهة التقاء اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها ، وتتطلب تغييرات سياسية عميقة .

وتحليل هذه التغييرات هو الأساس النظري الوحيد الممكن لتأملاتنا في الطريق إلى الاشتراكية في فرنسا ، وابتداء من هذا التحليل يمكن لإمكاناتنا ولاستراتيجيتنا أن تتحدد بصورة علمية .

ثانياً : من هنا تنبع المبادرة الثانية : وهي أن دراسة للعلاقات الطبقة الجديدة التي تؤدي بنا إلى تحديد دقيق للكتلة التاريخية الجديدة ، لا بد أن تنفتح على تحديد المطالب التي يمكن أن تكون العنوان المشترك لهذه الكتلة التاريخية ، بقية أن تقوم الطبقة العمالية في توسعها الجديد بدورها القيادي .

وطول هذه المشكلة لتحديد المطالب ، فإن حركات مايو ويونية لعام ١٩٦٨ كانت ميداناً للتجارب التاريخية البالغة الثراء .

فللمرة الأولى في التاريخ الفرنسي ، قام ما بين ثمانية وتسعة ملايين من العاملين

يمثل مجموع الجهاز الاقتصادى . وهذه الظاهرة تختلف من الناحية العددية من ظاهرة الإضرابات التى وقعت عام ١٩٣٦ ، وهى تختلف أكثر من الناحية النوعية ، لأن الحركة امتدت إلى بعيد جداً خارج الطبقة العاملة ، وبصفة خاصة وسط الطلاب .

وقد أشار بنوا فرانسون رئيس الاتحاد العام للعمل فى ذلك الوقت إلى أن ذلك كان أول تأييد كبير فى فترة الإسراع بالحشد الرأسمالى العنيف . غير أن هذا الإسراع قد أصبح شرساً مع متطلبات الحشد التى اقتضتها حركة التحول إلى الآلية . وفى مايو ١٩٦٨ وقع أول إضراب عظيم فى هذا العصر .

إن هذا الإضراب له طابعان ميزان يكشفان عن الكثير : أولهما مدى اتساعه ، إذ أنه لم يكن إضراباً عاماً يضم فقط الطبقة العمالية فى المعنى التقليدى لهذه الكلمة ، وإنما كان التخطيط الأول لـ « الإضراب الوطنى » - وهذا التعبير جاء على لسان سانتياجو كاريلو السكرتير العام للحزب الشيوعى الإسباني - الذى اشتركت فيه العناصر الجديدة فى الطبقة العالية (بالمعنى العريض الحديث) مع عدد كبير من الكوادر والمهندسين ، واشترك فيه كذلك الطلبة والموظفون وركائز اجتماعية أخرى . فضلاً عن ذلك فإن هذا الإضراب لم يكن موجهاً ضد استغلال العمل فحسب ، وإنما كان موجهاً كذلك ضد خيله العقلى .

وكانت تلك هى بعض العناصر الجديدة التى لها أهمية نظرية وعملية كبرى فى تحليل ما برز فى شمسى مايو ويونيه ١٩٦٨ ، مما جعل أحد المراقبين المتعمقين هو هنرى كالات يكتب ملاحظاً :

« لم يكن العامل بوصفه قوة عمل مباشر هو الذى ثار وحده فى شهر مايو ١٩٦٨ وإنما كان " العامل الجماعى " باعتباره المالك لقوته الإنتاجية بصفة عامة ، الذى تظاهر للمرة الأولى فى دولة صناعية متقدمة بكل هذا العنف » .

وليس هناك من شك فى أن إضراب عمال المناجم فى عام ١٩٦٣ ، ثم إضراب « نيربيك » فى جرينوبل قد صورا هذه الظاهرة الجديدة ، إلا أنه لم يحدث قط مثل الاتساع العريض الذى شوهده فى الحركة الوطنية خلال مايو ويونيه ١٩٦٨ ، والذى أبرز الأمر الذى أصبح أساسياً اليوم ، هو أن التطور التكنيكى نفسه يؤدى للربط الوثيق بين المطالب الخاصة بالأجور ، وبين التشكيك فى مبدأ النظام

الرأسمالى الذى يستبعد العمال عن إدارة عملهم .

إن الحقيقة الجديدة فى الثلث الأخير من هذا القرن ، وقد سبق لنا أن أشرنا إليها ، هى أنه إذا كانت مطالب التطوير التكنولوجى والاقتصادى منذ عشرين عاماً تسير فى الطريق المضاد لمطالب الديمقراطية ، فإن هذين المطلبين يسيران فى المرحلة الحاضرة فى اتجاه واحد .

وقد أبرزت مجلة (أوبسيون) الناطقة باسم الاتحاد العام للمهندسين والكوادر التابعة للاتحاد العام للعمال ، كيف أن مشاغل الكوادر تتكامل وتندمج فى الحركة الجماعية للكادحين وقالت فى عددها الصادر فى سبتمبر ؛ أكتوبر من عام ١٩٦٨ :
إن من الزيف الزعم بأن ما طالب به الملايين من الذين اشتركوا فى الإضراب لم يكن سوى المطالبة برفع أجورهم أو الحصول على نصيب فى وضع السياسة والمشروعات التى تتعلق بالقطاع الخاص بهم .

والواقع أن هناك لدى البعض من ناحية أخرى الكثير من الجدل بين هذين القطبين من المطالب حتى وإن كانت طريقة إبراز كل مطلب تختلف عن الأخرى .

وما له مغزى أن هذين العنصرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً فى القطاعات الحساسة مثل قطاع الإلكترونيات وقطاع البروكيميائيات وقطاع الصناعات الفضائية .
ويطالب عمال كوادر البترول فى (اكييتين) بتنظيم يقرر مسئوليتهم فى مجموع الشركة .

وفى شركة الطيران الجنوبية (فى مصانع سورزن) ، إذا كان الكوادر قد وضعوا يوم ٢٠ مايو أول مطلب لهم وهو « المشاركة الفعلية والديمقراطية فى إدارة الشركة » ، فإنها قد ركزوا فى نهاية شهر يونية على مسألة الأجور .

وفى ٢٨ مايو ركزت كوادر شركة (سافيم) ، وفى ٣٠ مايو كوادر شركة (كليبر - كولومب) مطالبها على حق الاطلاع والاشتراك فى الإدارة .

وفى شركات « تومسون - هوستون » و « هوتشكيس » و « براندت » استخلص مجموع العاملين - من عمال وكوادر - ما سموه « الأصول العميقة لحركة إضراب مايو ١٩٦٨ » : مركزين فيها على المطالبة بالمسئولية والكرامة ضد الشركة الفوضوية

التي تشكل منها المؤسسة .

إن في الإمكان أن نسوق المزيد من الأمثلة التي تدل على هذا الاتجاه ، وهو اتجاه المطالبة بالمشاركة (حتى إذا كان معنى هذه الكلمة قد شوهته السلطة الحاكمة) وهو الخط الغالب لمطالب الركائز العريضة في الطبقة العمالية ، وليس في الكوادر وحدها .

وليس من شك في أن كلمة مشاركة تتضمن حقائق مختلفة تماماً ، منذ التوسع البسيط في الحقوق النقابية حتى الإشراف العمالي على اتجاه الإدارة الاقتصادية ، الذي لا يمكن إنجازه إلا في نظام اشتراكي .

ومن الضروري بصفة خاصة عدم الخلط بين (المشاركة) و (الإدارة الذاتية) ، فبين الاثنين فارق أساسي ، إذ أن الإدارة الذاتية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى ، أما الحدود العليا « للمشاركة » في أفضل الأحوال ، أى في موقف « سابق للثورة » فإنها يمكن أن تكون « الإشراف العمالي » الذي وضعه وحققه لينين كطريق انتقال من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكية . عندما تكون الإدارة لاتزال في أيدي أصحاب الملكية الخاصة ولكنها تحت إشراف العمال . إن هذا المطلب في المشاركة الذي يعتبر — في رأى البعض — مرادفاً للديمقراطية في المؤسسة ، قد استولت عليه الفوغائية الحكومية لكي تحول مغزاه بصورة جذرية . وترجمه إلى مشاركة عن طريق « تعاون الطبقات » .

وما له مغزى على سبيل المثال ، أنه في خلال الإضراب العظيم في شهرى مايو وديونيه ١٩٦٨ ومناقشات (جرينيل) . أحس أصحاب الأعمال بالخوف من احتمال قيام « سلطة متوازية » . فقد أمكن للضغط الذي مارسه تسعة ملايين من العمال المضربين أن يفرض ضمناً للحقوق النقابية في المؤسسات . أما الحكومة فإنها بذلت جهدها لحصر المطلب الديمقراطي الكبير على مستوى المؤسسة ، بعد أن استوت لحسابها على شعار (المشاركة) لكي نخفي معنى المشاركة الحقيقية وتظهر نوعاً آخر هو (شركة رأس المال والعمل) . ويعتد هذا المشروع العمال الأجراء بالحق في الاطلاع وحق التشاور ، ولكن لحدود هذه المشاركة ضيقة للغاية : ففي بلاد يعتبر « سر الأعمال » وبالتالي امتياز الاطلاع عليه أحد الوسائل الفعالة للتحلل التدخل في الإدارة أمراً مستحيلاً ، فإن حق الاطلاع هنا يمكن أن يقف عند حدود

معرفة بعض العناصر التي يباح نشرها دون العناصر الحقيقية . أما موضوع التشاور فإنه بمثابة الدواء المسكن، إذ أن العمال أو لمتدوبيهم حق الإدلاء برأيهم وتقديم مقترحاتهم ، ولكن بصفة استشارية مجردة ، ومن هنا فإن هذا الحق ليس اعترافاً لهم بحق اتخاذ القرارات . وفي هذه الظروف فإن « الحوار » المتوقع يتعرض لأن يكون مجرد طعم ، يهدف من ورائه إلى جعل القرارات التي تسفر عنها هذه المشاورات المسبوخة أمراً مقبولاً ، وإلى دعم البناء الاستبدادي الحالي . وهكذا فإن هذه المشاركة الموهومة تتخذ نفس الدور الذي كان الدين يقوم به في القرن التاسع عشر ، كأداة مذهبية .

إن صيغة المشاركة التي تعرض بهذه الصورة هي إذن عملية تغيير ، إذ أن علاقات الإنتاج الرأسمالية تظل مقلصة لا تفس .
وأول عقبة أمام أى تغيير حقيقى فى النظام الرأسمالى ، هى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التى تتيح للمالك الفرد أو الجماعة لهذه الوسائل امتيازات الرأى والإدارة فى المؤسسة ، كما كانت الملكية العقارية تتيح للإقطاعيين امتياز إدارة الحرب وإدارة العدالة .

إن غائلة أصحاب الأعمال والحكومة بالمشاركة لن تتمكن من جعلنا بأى حال من الأحوال ننسى المضمون الطبقي الذى وضعه العديد من العمال والكوادر تحت كلمة (مشاركة) : وهو المطالبة بتحول ديمقراطى عميق ، والانتقال من الديمقراطية الرسمية التى اتخذت طابع كل نظام حكم برجوازى ، إلى ديمقراطية اشتراكية ، أى ديمقراطية لا تتوقف أمام أبواب المؤسسة حيث تبدأ القوضوية التى يمارسها صاحب العمل ، وإنما على العكس من ذلك تمتد بقوة إلى اتجاه الاقتصاد وإدارته .
والقول بأن هذا المطلب يعتبر فى النظام الرأسمالى هو (الأتوتويا) أو الحلم الذى لا يقبل التحقيق ، إنما هو من قبيل الجدل على المستوى الاجتماعى الديمقراطى فى نطاق « الدائرة الجهنمية للأجور والأسعار » ، وخلق للفكرة التى يقول بها النظام الرأسمالى من أن كل مطالبة برفع الأجور تؤدى إلى رفع الأسعار . ومع ذلك فإنه فى هذا القتال الذى لا يتوقف من أجل الأجور كما أوضحه ماركس منذ أكثر من قرن ، تتلاحم قوى الطبقة العمالية ، تماماً كما حدث اليوم فى الصراع من أجل

المطلب الديمقراطي في المؤسسة ، الذي يرتبط بالصراع من أجل الأجور .

ومن المناسب أن نلح على هذه الرابطة ، وهو الإلحاح الذي يحتمل بغيره الوقوع إما في الوهم الأبدى لليساريين الذين اعتقدوا دائماً أن «الصراع من أجل الحصول على البوفتيك قد انتهى أوانه» ، أو أن هذه المطالبة برفع الأجور أمر «مرهون بغيره» ، وأما الوقوع في الخطأ الذي يكمن في التقليل من قدر التطلع إلى المشاركة . وحتى إذا كان الذين يتولون النظام يريدون جعل سياسة تعاون الطبقات حلية منعمية ، فإن هذا التعاون لا يعبر من حيث عدد العمال عن أى مطلب ديمقراطي على المستوى الاقتصادي .

إن مما له أهمية كبرى أن يكون هناك وضوح في إدراك هذه الصيغة الجديدة التي يزداد بها تدريجياً تضليل الطبقة العمالية ، والركائز العريضة للفنيين والكوادر ، وعدد كبير من المتقاعدين ، ليس فقط لصرفهم عن النضال ضد استغلال قوة عملهم ، ولكن عن الاحتجاج على منطقي لا يسمح لهم بمناقشة أهدافه وقيمه واتجاهاته .

وهكذا فقط يمكن استخلاص الرابطة الداخلية والعقيقة بين تطلعات الطلبة وبين أهداف الطبقة العمالية . . . حتى إذا كانت هذه المطالب تتخذ لدى الطلبة أشكالاً للتعبير المثالي والفرضي ، وحتى إذا كان إدراك هذه الرابطة ليس في الغالب لدى الطلبة إلا انعكاساً لهذه الحركة التاريخية ، نتيجة لوضعهم الخاص . ذلك أنهم يعيشون تناقضات الطبقات في النظام الرأسمالي على مستوى البناء الأعلى ، في الوقت الذي أصبحت للأزمة جنورها في التناقضات الاقتصادية لنظام الحكم ، وفي علاقات الطبقات .

وفي هذا المقام كذلك نتمدد مجلة (أوبسيون) للمهندسين ، والكوادر التابعين للاتحاد العام للعمل - في عدد شهر نوفمبر ١٩٦٨ صفحة ٣٩ ، ٤٠ - إلى إيضاح السبب في أن الكوادر يعيشون فترة احتجاج استمرراً لفترة احتجاج الطلبة فتقول :

إن البعض يرفضون الانتماء في النظام الاقتصادي الذي يجعل منهم كوادر داخل مؤسسة تعتبر للربح هو المعيار الوحيد لحسن إدارتها ، كما أن الكوادر ترفض أن تكون آلات في نظام يحول المؤسسة إلى تكتيك إداري .

وتقول : « إن مصير الطلبة ، وهم كوادر المستقبل ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الكوادر الذين كانوا قبل ذلك طلبة . وهؤلاء وهؤلاء يتعين عليهم أن يواجهوا مشكلة واحدة . هي مشكلة دخولهم في جهاز الإنتاج ، وهو دخول مباشر بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، وتدعيم لقوة الطلبة . »

أى قوة دخولهم بمثابة كوادر في نظام لا يتعلق الأمر بمناقشة أهدافه .

إن استيعاب أبعاد هذا التغيير التاريخي العميق لا يتيح فقط تنفيذ سفسطة ومغالطة واضعى النظريات في النظام الرأسمالى الحديد عن الهبوط العددي الخاص بالطبقة العمالية وعن خسارة دورها الثورى . وإنما يتيح كذلك أن يؤسس على قواعد عادلة الدور القيادى للطبقة العمالية ، كما يجب أن تكون في نهاية القرن العشرين ، وعاملة في الظروف الخليفة بنهاية القرن العشرين .

وليس الأمر خاصاً على الإطلاق باستبعاد أوحى بالتقليل من قدر المطالب العديدة الكمية المتعلقة بنسبة الأجور ، وبعده ساعات يوم العمل . وبالتأمين الاجتماعى ، وبصفة عامة بجميع المطالب الموجهة ضد الاستغلال لقوة العمل . إذ أن هذه المطالب ستظل سارية المفعول بكاملها ليس فقط للطبقة العمالية بالمعنى التقليدى ، أى للعمال اليدويين ، وإنما للكتلة التاريخية في مجموعها .

وما يعتبر جديداً ، وما كان للمطالبة به صوت مسموع بقوة خاصة خلال شهرى مايو ويونيه . هو المطالبة النوعية . التى بعثت الشك في النظام الرأسمالى وفي جوهره . وهو النضال ضد التفضيل الذى بمقتضاه يبعد العمال سواء كانوا يدويين أو مثقفين عن كل مشاركة في اتخاذ القرارات في المؤسسات . والمطالبة بالمشاركة الفعلية هي أكثر من أى شئ آخر العنوان المشترك للمطالبات الجماعية للكتلة التاريخية ، وعلى وجه التحديد لأن لها طابعاً « شاملاً » إذ أنها تحمل في ثناياها جميع المطالب الأخرى لأنها هي التى تحكم تنفيذها جميعاً تنفيذاً كاملاً . إنها تفتح إلى جانب ذلك إمكانية للنضال أمام الاشتراكية عن طريق المشاركة في الإشراف العمال وفي الإشراف العمال في الإدارة الذاتية .

لكن المطالبة الاقتصادية تؤدي هنا إلى طرح المشكلة السياسية الأساسية ، مشكلة الدولة التى تبقى على علاقات الإنتاج الحالية وعلى صيغة الملكية الرأسمالية .

وفي تحليل هذه الدولة فإنه لابد من مبادرة ثالثة ، لتحديد موقف الشيوعيين
إزاء البرلمان وإزاء الأحزاب .^٤

ثالثاً : أن النظام الرأسمالي لم يغير من طبيعته تغيراً أساسياً مع مجيء الرأسمالية
الاحتكارية للدولة ، فإن وسائل الإنتاج الكبرى والتبادل ما زالت مملوكة للبعض ،
في حين أن العمل يتخذ بالتدريج طابعاً اجتماعياً .

وعلى المستوى السياسي كما على المستوى الاقتصادي فإن النظريات الأساسية
لكارل ماركس التي لا تزال بعيداً عن الدحض والتفنيد نتيجة لهذا التطور ،
إنما تجد على العكس من ذلك أبحاثاً جديدة . إذ أن التناقضات القديمة لم يتم
التغلب عليها ، بل ظهرت فوقها تناقضات أخرى .

إن الحقيقة الجوهرية الجديدة على المستوى السياسي ، هي الدور الاقتصادي
المتزايد الذي تقوم به الدولة التي لا تقل في شيء من وظيفتها الرادعة .

ولقد اكتسبت الوظائف الاقتصادية للدولة منذ أربعين عاماً ، أي منذ الأزمة
الكبرى في عام ١٩٢٩ ، أهمية كبرى متزايدة . فقد دخلت الدولة في حقل الإنتاج
بتأميمها للمؤسسات الكبيرة ، ومع عمليات التأمين والرقابة على المشروعات الكبرى
والهيئات المالية العامة . فلها أصبحت الممول الرئيسي في البلاد .

وفي أي نظام يسير نحو الاشتراكية ، فلإن كل عملية تأميم يمكن أن تصبح
وسيلة للضغط على القطاع الخاص بالتنافس مع المؤسسات الخاصة . وبانتزاع
ملكيتها .

وعلى العكس من ذلك على طول الخط ، فإنه في نظام الحكم الحالي يعمد
رأس المال التابع للدولة إلى استخدام التأمين من أجل تأكيد بقاء نظام الحكم ، الذي
أكثر من هذا التأمين . وهو يقدم عليه بفاعلية إلى حد جعل حصة الاستثمارات
العامة بالنسبة لمجموع الاستثمارات في فرنسا تتأرجح كل عام حول رقم ٤٠ في المائة .

ومضى الأمر كذلك حتى تناول مشروعات التوسع التي يديرها النظام الرأسمالي
(رداً على تحدى الاقتصادى الاشتراكي) ، والبور المحرك والمنظم للدولة ولرأس المال
الحكوى ، والتنمية التكنولوجية والحشد السريع لرؤوس الأموال ، ومفاوضات القمة
للتسويات التي تم بين رأس المال الفرنسى وشركائه في أوروبا وغيرها . كل هذا

الذى كان بعيداً عن دائرة الدولة في القرن التاسع عشر قد أصبح هو الوظيفة الأساسية للدولة ، التى أخلت تلاحم جميع الوظائف الأخرى معها ، وبصفة خاصة وظيفتها الرادعة .

لقد عمل النظام الديجوى فى فرنسا على الإسراع بنضوج الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، وذلك بتطويع الدولة لمتطلبات التنمية فى الاحتكارات الكبرى . وكان النظام الديجوى فى ذلك هو الموظف الذى يأتى به القدر وتأتى به الضرورة التاريخية . أما اللوحة التى تعتبر أكثر هذه الملامح ظهوراً فى عملية هذا التطويع ، فكانت تصغير اختصاصات البرلمان .

وفى عصر النظام الرأسمالى الحر ، وفى دولة لم تكن تتدخل فى المسائل الاقتصادية إلا بطريقة سلبية كما يفعل « ساهر الليل » ، إذ كانت مهمتها إزالة العقبات القانونية من أمام التطور الرأسمالى ، فإن البرلمان كان نوعاً من الحقول المغلقة حيث كانت تتجابه - فى غيبة التمثيل العمالى - القوى للقطاعات المختلفة من الطبقات الحاكمة . وكانت القوانين التى يتم التصويت عليها تعبر عن العلاقة الوثيقة للقوى بين ملاك الأرض وأصحاب الصناعات والتجارة والبنوك وتلاحم نفسها بهذه الطريقة أو تلك مع التسهيلات أو الامتيازات التى يحصل عليها هذا القطاع أو ذاك .

ومع نشوء الإمبريالية ، دعى البرلمان إلى التدخل بطريقة أكثر إيجابية ، وتحت دفع القوى الخارجية الأكثر تماسكاً ، وبالرغم من الانقسامات السطحية فإن الطبقات المسيطرة شككت من نفسها كتلة واحدة أمام خطرين كانا قد أصبحا جوهريين : فى الداخل صعود الطبقة العمالية التى رأت أنه من المناسب إلغاء تأثيرها فى البرلمان ، وفى الخارج التنافس مع الإمبرياليات الأخرى وهو التنافس الذى يتطلب تأمين استمرار سياسة إمبريالية تتجاوز المصادفات الانتخابية . غير أن البرلمان ظل المجلس الإدارى للشئون الخاصة للبرجوازية .

واستمر الأمر طويلاً ، وبصفة تقريبية حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، بل على نحو ما حتى عام ١٩٥٨ ، إذ استطاعت هذه الأهداف أن تتحقق بالوسائل التقليدية : كالقوانين الانتخابية التى تميز الطبقات المسيطرة ، والشعوذة الأيديولوجية والسياسية التى أصبحت أمراً ممكناً بالامتلاك والاستيلاء على وسائل

الإعلام والدعاية ، وبالفساد وغير ذلك .

واليوم فإن الوظيفة الأساسية للدولة ، إلى جانب وظيفتها في الردع ، قد أصبحت تنظيم الاقتصاد الرأسمالي . فإنه بالنظر إلى أن الاستثمارات أخذت تزداد ضخامة تدريجياً ، متجاوزة إمكانيات الاحتكارات الخاصة نفسها ، إذا بها تتطلب تخطيطاً طويل المدى . وفي عصر التوسع الاقتصادي يتعين وضع تنبؤات وحسابات للخطاطر على مدى خمسة عشر وأحياناً عشرين عاماً .

إن متطلبات الاستقرار والاستمرار قد سبقت بصفة نهائية مبادئ التنافس السياسي الحر الذي كان يشكل ميثاق الديمقراطية البرلمانية .

ومنذ ذلك الوقت فإن التقدم السياسي للبرلمان تعرض للإدانة المزدوجة :

(أ) لأسباب تكنولوجية .

(ب) لأسباب طبقية .

وفي عصر النظام الرأسمالي الاحتكاري للدولة يصبح من المهم أن تكون القرارات الكبرى وقد اتخذت من جانب جهاز للدولة لاسيطرة عليه للبرلمانية التقليدية : وكلاك لا يخضع للنقاش ورقابة هيئة تمثيلية شعبية .

وقد أشيع ديمبول هذا المطلب المزدوج للاحتكارات بصورة جوهرية .

إن ذلك يؤدي إلى نتائج عميقة فيما يتعلق بالتكتيك والاستراتيجية للنضال من أجل الديمقراطية والاشراكية .

ويعين أولاً أن يكون واضحاً أن الدور الصغير الذي يقوم به البرلمان اليوم ليس حادثاً مؤقتاً في التاريخ لا ينبغي استخراج نتائجه . وفي الظروف الحالية لفرنسا ، فإن البرلمان يستطيع في نطاق علاقة جديدة للقوى الطبقية أن يلعب دوراً هاماً لمراقبة القرارات عن طريق التمثيل الشعبي . والحصول على أغلبية برلانية قد يكون له فعالية كبرى من أجل تجميع الجماهير ومن أجل تدعيم سلطة ديمقراطية تتفتح على الاشتراكية ، ولكن البرلمان لم يعد يستطيع القيام بدور المحرك في الحياة السياسية ، لا من أجل الحصول على السلطة ، ولا لإدارة شئون البلاد .

إنه لا يستطيع أن يلعب هذا الدور في الحصول على السلطة لأن المركز الحيوي للنظام الذي يتعين إسقاطه لم يعد هناك : فإن تكتل المراكز الحقيقية للقرارات

ولبناء التكنوقراطى للسلطة الاحتكارية لا يمكن قيامه ببساطة لا عن طريق ترقيع أغلبية برلمانية جديدة فى جهاز الدولة الذى تتواجد مراكزه العصبية فى مكان آخر ، ولا بحركات المتاريس التى كانت تليق بعام ١٨٣٠ أكثر مما تليق بعام ١٩٦٨ . ونحن لا ننتوى استبعاد أو استخدام الانتخابات أو البرلمان ، وكذلك المظاهرات الجماهيرية فى الشوارع ، ولكننا نبرز ما هو جوهري : وهو أن تكتل جهاز الدولة الذى أصبح جهازاً اقتصادياً هائلاً ، ينبغي أن يتحقق أولاً على مستوى اقتصادى . إن تجمع ونضال الجماهير من أجل الانتخابات ، سواء فى البرلمان أو فى الشارع ، يظلان بعض الوسائل الفعالة لدعم الصراع الذى يجرى على المسرح الأول للعمليات : وهو الشلل الاقتصادى للدولة وظيفتها الأساسية هى الاقتصاد .

إن النضال الثورى ينبغي أن يجرى على كل المجالات فى وقت واحد . على المجال السياسى والمجال الاقتصادى والمجال الثقافى . وليس فقط على المجال السياسى . وقد سبق لكل من ماركس ولينين استخلاص هذه المستويات الثلاثة وتربطها وتلازمها معاً بكل وضوح .

إلا أن الشروط التاريخية الخاصة التى تمت فيها الثورة الاشتراكية فى بعض البلاد مثل روسيا والصين ، قد أدت إلى وضع الخطوط العريضة . بطريقة استثنائية فى بعض الأحيان ، تحت الأولوية التاريخية والرقاسية للنضال السياسى . وربما كان ذلك ضرورياً فى بلاد متخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً عند بداية الطريق ، وفى بلاد لم يكن فيها تقاليد ديمقراطية برجوازية .

أما فى الدول المتطورة تطوراً كبيراً . فإن الأمر جدد مختلف .

إن الأشكال الثلاثة للنضال يمكن بل يجب العمل بها فى وقت واحد .

وإذا كان قد حدث فى روسيا أن استطاعت طبقة عمالية — تكونت نتيجة للنظام الرأسمالى فى مرحلة سابقة على الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وتعيش بطريقة غير مشروعة فى ظل النظام الاستبدادى — أن تستولى فى ظرف خاص هو الحرب والهزيمة على السلطة السياسية أولاً ، وتقيم الدكتاتورية البروليتارية بعد ذلك — على الأقل فى عهد لينين — فإن شكل الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة للعمال الفرنسيين (يديوين ومتقنين) يمكن أن يتقلب الترتيب الذى يحدث به .

وكما قال لينين . فإنه في الثورة البورجوازية كانت الطبقة الصاعدة هي التي تسود بالفعل أكثر الأشكال تقدماً في الاقتصاد عندما استولت على السلطة السياسية ، وقد قلبت ثورة أكتوبر الاشتراكية هذا الترتيب .

أما احتمال قلب هذا الترتيب في الثورة الاشتراكية في دولة متقدمة ، فلن يكون له نفس الطابع بداهة ، طالما أن العمال لن يحصلوا على ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية قبل أن يحصلوا على السلطة السياسية . لكن ما هو أصيل في فرنسا في عام ١٩٦٩ مع مقارنته بالموقف في عام ١٩١٧ في روسيا ، هو أن العمال الفرنسيين ، يديون ومتفقين ، الذين يعيشون جميعاً في ظل المتناقضات الجديدة (انتظاراً للتفكير فيها ومحاربتها معاً) ، يطرحون منذ الآن في مرحلة النضال من أجل الاشتراكية — وبصفة خاصة — مشكلة المشاركة الفعلية في توجيه وإدارة الاقتصاد والدولة .

ولقد سبق لينين — مثله في ذلك مثل ماركس — أن طرح هذه المشكلة عن واقع وإمكانات عصره وبلاده التاريخية إذ قال : « تعلموا ممارسة الديمقراطية عملياً ، وقودوا الجماهير إلى مشاركة فعالة مباشرة وعامة في إدارة الدولة . وهنا فقط ضمان النصر الكامل للثورة . »

إن الظروف الموضوعية التي تم فيها بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي فيما بعد عام ١٩٢٣ . والأخطاء التي وقع فيها خلفاء لينين : قد طورت إلى حد بشع أحياناً الانقلاب الذي شخصه خلال حياته : وهو الاشتراكية التي تبنى للشعب ولكن ليس بواسطة الشعب .

وفي حالة فرنسا ، فإنه لا توجد في الثلث الأخير من القرن العشرين تلك الظروف الموضوعية لهذا الانفصال بين « الاستيلاء على السلطة » وبين تنظيمها تنظيمياً ديمقراطياً .

ولقد سبق لينين كذلك ، كما فعل ماركس أن تعرض في عصره لهذه الإمكانية التي لم تتحقق في بلاده إذ قال :

« إن تطور النظام الرأسمالي يخلق المقدمات الضرورية التي تجعل الجميع يتمكنون حقيقة من المشاركة في إدارة الدولة . وهذه المقدمات هي مع غيرها الثقافة

العامة التي سبق أن حققها عدة دول رأسمالية متقدمة . . . ثم بعد ذلك التعليم وتنظيم ملايين الرجال عن طريق الجهاز الاجتماعي الكبير المعقد الذي يتكون من البريد والسكك الحديدية والمصانع الكبرى وتجارة الجملة والبنوك وغيرها . ويمثل هذه المقدمات الاقتصادية يصبح في الإمكان تماماً ، ويعد قلب الرأسماليين والموظفين ، المسارعة بالحلول محلهم في يوم وليلة .

إن لدى العمال على نحو ما في فرنسا بعض الإمكانيات منذ الآن لتعلم الاشتراكية في النضال ضد التناقضات الجديدة في نظام رأسمالي متطور ، حيث لا تكون أكثر هذه التناقضات حدة هي تناقضات اليأس المباشر (كالجوع على سبيل المثال) ، وإنما الاستنزاف العصبي والتضليل .

ومنذ الآن فإن المطالب والنضال من أجل الاشتراكية تقدم بعض السمات الجديدة :

● إن نقد الجهاز لا يتفصل عن وضع الحلول البديلة على جميع المستويات التي يمارس فيها هذا النقد .

● إن الاستيلاء على السلطة لا يكون فقط على مستوى الدولة ، وإنما يتم في وقت واحد على جميع المستويات (من الاقتصاد إلى الثقافة) حيث أصبح نظام الحكم مشكوكاً فيه من جانب أولئك الذين يناقضون مبدأه .

● إن الدولة الاشتراكية التي تنشأ هكذا من مطالبة ديمقراطية حقيقية بالمشاركة في كافة مستويات الحياة الاجتماعية يمكن أن تكون في مجموعها دولة ديمقراطية ويمكن أن تتخلص من البيروقراطية التي تكون قد نشأت مع مولد الاشتراكية في بعض المجتمعات التي لم يتطور فيها الشكل الرأسمالي إلى نهايته ولذا فإن الدولة الجديدة كانت مضطرة إلى أقصى حد من تركيز المصادر والسلطات ، بكل ما يترتب عليه ذلك من مآس .

هذا هو السبب بغير شك في ضرورة تحليل النظرية التي قدمها ستياجو كاريللو السكرتير العام للحزب الشيوعي الإسباني عن « الإضراب الوطني » في الظروف التي تمر بها فرنسا . والتي ليس لها علاقة بانحراف الفوضوية النقابية التي

أبطالها القوى الكبرى لإضراب عام أدى اليوم إلى عزل جزء من العمال عن الكتلة الكبرى للجماهير .

وفي شهر مايو ، عندما بدأت تتحرك الطبقة العمالية ، والطلبة ، وبعض الركائز العريضة من الكوادر والموظفين ثم بعد ذلك حدث التفتق على مستوى آخر في شهر يونيو من جانب الفلاحين ، فإن كل هذا لم يكن « إضراباً وطنياً » ولكنه كان أول دليل على إمكان حدوثه .

إن النضال الثوري لا يمكن أن يتحدد بصراع انتخابي وبرلماني ، بل لا يمكن اعتبار الصراع البرلماني شيئاً جوهرياً .

ويعتد التحول وتصغير دور البرلمان من الخلط . عند الانتقال إلى الاشتراكية . بين الطريق السلمي والطريق البرلماني . ونفس الأسباب تمنعنا من الخلط بين مشكلة الوحدة ومشكلة وحدة اليسار .

إن لمفهوم اليسار معنى جماهيرياً كرادف لقوة التقدم ، ولكن ذلك لن يجعلنا ننسى أن مفهوم اليسار قد نشأ داخل نظرية برلمانية . وليس فقط لأنه كان يتحدد بالحركة الجغرافية لنصف دائرة الجمعية الوطنية ، وإنما لأنه مرتبط بمفهوم معين للأحزاب السياسية التي زال جانب كبير منها .

وبالنسبة للماركسيين ، فإن الحزب السياسي هو القطاع الأكثر تنظيمياً . والأكثر وعياً في إحدى الطبقات ، وفي إحدى الركائز الاجتماعية ، والمعبر عن مصالح هذه الطبقة ، والمنظم لنضالها .

ولفترة بالغة الطول ، أدركت الطبقات والركائز الاجتماعية المختلفة في فرنسا حقيقتها ، ثم نظمت نفسها من خلال الأحزاب التي تمتلك وسائل التنظيم والتعليم : وليس فقط بعض القطاعات البرلمانية المستقرة وبعض الممثلين في الجمعيات المحلية ، وإنما بعض الصحف لكل حزب لنشر مذهب ، وجهاز قادر على مساندة دعاية خاصة له ، وتنظيم أعمالها .

وفي الوقت الحالي ليس هناك سوى الحزب الشيوعي هو الذي يجب على مثل هذا الوصف ، ويثلوه - بصورة أقل - الحزب الاشتراكي .

وعلى العكس من ذلك ، فإن هناك بعض الركائز الاجتماعية الكبيرة لم تعد تعبر عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية .

وهذه حقيقة : أن كافة الصحف ، التي كانت أداة للتعبير الدائمة للمذهب أحد الأحزاب ، فيما عدا صحيفة (لومانيته) قد أختفت ، كما أن الأجهزة قد خفضت إلى قيادات وطنية بغير أن تكون لها قواعد ثابتة ، فيما عدا فترات الانتخابات كما أنها تتعدل وتتميز وتتكتل تبعاً للأحداث وتيارات الرأي .

وفيما عدا الحزب الشيوعي ، فإنه لا وجود لأي حزب يعطى ، تحت هذا الشكل التنظيمي الدائم ، لطبقة أو لركيزة اجتماعية الوعى بنفسها وبأهدافها الخاصة ، ولا التنظيم الذى يوصلها إلى هذه الأهداف .

إن التيارات والحركات الكبرى — التى تعبر على نحو ما وبصورة مضطربة عن مصالح وتطلعات الطبقات أو الركائز الاجتماعية المختلفة — لم تعد تتبلور بطريقة دائمة تحت شكل هيكل للأحزاب الكبرى . وسواء كانت الديجولية أو أحزاب اليسار غير الشيوعية أو المسيحيين الاجتماعيين ، فإن الأحزاب أو التشكيلات السياسية تتباين تبايناً شديداً فى تكوينها الاجتماعى وفى تنظيماتها وفى شعاراتها وليس فقط فى سلوكها .

إن التوعية التى تتم على نحو ما من الشعوذة ، لا تتم ابتداء من دعاية وتنظيم هذا الحزب أو ذاك . وإنما ابتداء من إعلام مشترك . هو إعلام صحافة تمتلك الرأسمالية الجديدة ٩٠ فى المائة منها ، وإعلام الإذاعة والتلفزيون الذى أسهم فى سحق الدرع التقليدى للأحزاب القديمة ، إذ أن كل إنسان ينفعل تبعاً لنظرية طبقته إزاء هذا الإعلام ، ويتجه بصورة غامضة نحو الديجولية ، أو نحو المعارضة الإصلاحية أو نحو الثورة المجردة .

وهذا الموقف يتطلب اقتراباً جديداً من مشكلات الوحدة .

رابعاً : أن الوحدة فى مثل هذا الموقف ، لا يمكن استيعابها فقط كتحاليف بين بعض الأحزاب أو التشكيلات السياسية ، فهى لا تمر بالضرورة من هنا ، مع استثناء واحد ربما كان للحزب الاشتراكى الذى يحتفظ حتى الآن ببعض السمات

المميزة للحزب ، الذى بالرغم من أنه لم يعد هو الذى ينشر أيديولوجيته الخاصة إلا على جانب صغير من أولئك الذين ينتمون إليه .

ويمكن اليوم التفكير فى الوحدة فى حدود الطبقات الاجتماعية التى ينبغى ضمها أو تلاحمها مباشرة طالما أنه لم تعد هناك أحزاب مستقرة وهياكل تعبر عنها تعبيراً واعياً . إن المنظمات النقابية أو المهنية وكذلك التشكيلات المختلفة للجمعيات تلعب بالفعل دوراً أكثر أهمية من الدور الذى تقوم به الأحزاب بالمعنى التقليدى للكلمة .

ولقد تغيرت كذلك مضامين وأهداف الوحدة ، وعندما يستمر الحديث عن وحدة اليسار ، فإن المشكلة تظل مطروحة فى حدود مناهضة الفاشية : التى كانت أمراً مشروعاً فى عام ١٩٣٦ ، ثم انكشفت عن ذلك فى عام ١٩٤٥ (كما كشف عنه موريس تورينز وهو يتحفظ فى نفس تعبير الوحدة اليسارية . إذ كان الأمر فى عام ١٩٣٦ أمر تجميع اجتماعى . فى حين أنه كان فى عام ١٩٤٥ تجمعا وطنياً) .

ومع ذلك فإن الهدف فى الحالتين كان واضحاً ، فرة لأسباب اجتماعية ، ومرة ثانية لأسباب وطنية ، كان الأمر يتعلق بالإبقاء أو بثبيت ديمقراطية برجوازية حقيقية ، أمام تهديد فاشى أو أمام نصر مؤقت حققه المحتل الفاشى وأعوانه . وفى ذلك الوقت تحدث الحزب الشيوعى عن ديمقراطية (مجددة) ، وكان ذلك اصطلاحاً سليماً : فإن عملية الرقى أو التجديد فى الديمقراطية السياسية الحقيقية لإزاء الفاشية حتى وإن كانت ديمقراطية برجوازية ورسمية . إنما كانت هدفاً صالحاً يتيح تجميع جانب كبير من الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغرى حول الطبقة العمالية . وكان فى استطاعة هذا التجمع أن يذهب إلى بعيد ضد المحتل وأعوانه .

وفى عام ١٩٦٩ طرحت المشكلة فى أبعاد جديدة ، وبصفة أولية بطريقة ليست دفاعية فقط . فإنه كان لابد من تحديد الأهداف فى وضوح لإزاء الديمقراطية البرجوازية أو الديمقراطية الاشتراكية : فهناك ديمقراطية برجوازية صريحة ، أى محدودة بالدائرة السياسية ، يعتبر رتقها أو تجديدها أو تحقيقها هدفاً مشروعاً تماماً فى النضال ضد الفاشية .

وهناك ديمقراطية اشتراكية ، أى ديمقراطية تدخل إلى الاقتصاد نفسه ،

وتضع نهاية لسيادة أصحاب العمل في المؤسسات .

وبين هذه وتلك يمكن الوقوف على بعض المراحل المتوسطة ، ولكن ما من واحدة من هذه المراحل تستطيع أن تحدد نفسها إلا بالاستناد إلى الديمقراطية البرجوازية الديمقراطية الاشتراكية .

إن الشرط الضروري الأول لتحديد هذه الصيغة السياسية الانتقالية ، هو وضعها بالمقارنة إلى ماضيها : وهو أنها ديمقراطية برجوازية صريحة ، ثم بالمقارنة إلى مستقبلها : أى بالديمقراطية الاشتراكية الملموسة .

والديمقراطية الاشتراكية الملموسة ليست عكس الديمقراطية البرجوازية الصريحة ، وإنما هى (تجاوز لها) فى المعنى الذى ذهب إليه (هيجل) : أى أنها تنطوى على كل مكاسب الديمقراطية البرجوازية (وهى المكاسب التى تحققت خلال صراع عدة قرون ضد الإقطاع) ، كما أنها تزيل عن هذه الديمقراطية حدودها .
ونذكر فيما يلى هذه الحدود الرئيسية :

● إن الديمقراطية البرجوازية هى ديمقراطية صريحة ، لأنها فقط وبصورة مجردة ديمقراطية سياسية : فهى تتوقف عند أبواب المؤسسات ، حيث تبدأ سيادة أصحاب العمل ، وحيث المواطن الذى هو من الناحية النظرية سيد فى الدائرة السياسية ، يتحول إلى رعية مطلوب منه الطاعة العمياء لمن يمتلك وسائل الإنتاج ، سواء كان فرداً أو جماعة .

أما النضال من أجل الاشتراكية ، أى النضال للانتقال من الحرية البرجوازية وعن طريقها إلى الديمقراطية الاشتراكية الملموسة ، فإنه نضال من أجل نفس هذه الحدود ومن أجل انتزاع حق الاستعلاء الحقيقى على مستوى المؤسسة وحق الثقافة وعلم الإدارة ، وحق الاشتراك فى اتخاذ القرارات .

● والبرهان على هذا (التجاوز) هو تجاوز المفهوم البرجوازى (الحرية المؤسسة) .

إن واضعى المذهب البرجوازى يشيدون بما يسمى (حرية المؤسسة) ويدنبون الاشتراكية لأنها تحول عمل المنتج إلى (وظيفة) وتهتم روج المؤسسة . ومن المهم أن نشير إلى أن الاشتراكية ، فى دولة متقدمة تقدماً كبيراً ، لا نهتم فقط

روح المؤسسة ، ولكنها على العكس توسع نطاقها : وفي النظام الرأسمالي فإن ذلك هو امتياز أصحاب وسائل الإنتاج . وذلك هو لعبة الديمقراطية الرسمية إذ أن السلطة الاقتصادية للملاك تمنحهم امتياز واحتكار ملكية وسائل التعبير : من صحافة وطباعة وسينما وغير ذلك .

هذا هو السبب في أن المشروع المشترك لكافة الديمقراطيين وهم يطمنون أن تفتح الديمقراطية على الاشتراكية ، ينبغي أن يطابق بين المطالب الأولية للروابط بين الناخبين والمنتخبين والحكومة والمحكومين .

إن الرابطة بين الناخبين والمنتخبين قد تتحقق بموجب أمر واجب التنفيذ : فإنه بدلا من توقيع شيك على بياض لأحد النواب . ابتداء من برنامج تجريدي ، يحدث أن يتم الانتخاب بموجب قائمة مفصلة . مزودة بتقوم للتنفيذ . ويقضى الميثاق بين الناخب والمنتخب منذ ذلك الوقت بأن يكون المنتخب قابلا للتغيير إذا هولم يحرم التقوم ، وأن تنتهى مدة نيابته عندما تنتهى القائمة المفصلة .

أما الرابطة بين المنتخبين والحكومة فقد تتحقق بموجب عقد تشريعي بين الحكومة والأغلبية التي تنبثق عنها . وهذا برهان على الأمر الواجب التنفيذ : فإن هناك برنامجاً يربط الحكومة بأغليبتها طوال الفترة التشريعية . بغية ألا نبلو السياسة المتبعة متفقا عليها بين الأحزاب ، وإنما انبثاقاً مباشراً عن الهيئة الانتخابية . ويؤدى فسخ العقد بالضرورة إلى حل الجمعية الوطنية والعودة إلى الناخبين : وذلك لتجنب حركة مؤثر السياسة الفرنسية التقليدية . فإن الناخبين يختارون أغلبية يسارية ، وفي نهاية الفترة التشريعية إذا بحكومة يمينية هي التي تتولى السلطة .

والرابطة الدائمة بين الحكومة والمحكومين قد تتحقق بموجب حوار قانوني يضمن حقوق الأقلية ويتيح للحكومة المحافظة على علاقتها بالجماهير . ويتيح للإذاعة والتلفزيون بنشر الحوار الدائم حول تنفيذ البرنامج واحترام التقوم . وهكذا فقط يمكن لإصلاح أخلاقيات السياسة الفرنسية .

حقاً إن وسائل الاتصال بالجماهير (الجماهير المتوسطة) قد يساعد عليها الحشد الأقصى للإعلام والدعاية في خدمة السلطة السياسية . غير أن الوسائل الفنية نفسها ، والتلفزيون على سبيل المثال ، يمكنها كذلك أن تتيح أقصى نشر للإعلام ،

وبالتالى أقصى طاقة من إطلاق المبادرات والقرارات .

وهذا الاستخدام المزدوج للتكتيك يبلغ مدى يمتنع معه إدراك إمكانيات « الديمقراطية المباشرة » من الطراز الذى لم يسبق أن عرف من قبل . وكان رسو يقدر أنه . . . « فى اللحظة التى يقيم فيها شعب ممثلين عنه ، فإنه لا يصبح بعد ذلك حراً » ، وأنه فى نفس الوقت لا يصبح فى إمكان حاكم البلاد أن يبقى على ممارسة حقوقه بينما ، إذا لم تكن المدينة بالغة الصغر . « واليوم فإنه بفضل الوعاظ والتقدم الإعلامى ، يمكن الوصول إلى دورة قوية للإعلام بين القمة والقاعدة ، وإلى نوع من الجمعيات الوطنية الواسعة الدائمة لكل الشعب ، حيث يمكن لكل رأى فردى أن يسجل فى أى لحظة ويسلم ، وحيث يمكن لأى إعلام أن يوضع فى برنامج ثم يذاع . . .

وقد يكون هذا الاقتراض الأخير مجرد حلم بعيد ، ولكنه يشكل مجرد جوة واسعة تصل إلى الحدود : ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة بما ترتب عليها من توسع لم يسبق له مثيل فى العامل الثانى ، تخلق الظروف والإمكانيات للتدخل الواعى ، الشخصى والدائم لكل إنسان فى سير التاريخ . وهذا أمر أصبح ممكناً . وهكذا فقط يمكن القضاء على « التضليل » الذى تقوم به الدولة التى تشكل إزاء الفرد واقعاً غريباً ، متفوقاً عليه ومعادياً له .

خامساً : والمبادرة الخامسة التى لا غنى عنها ، والتى تحكم جميع المبادرات الأخرى ، هى التحول العميق فى نفس الحزب ومنظلمته .

لقد ذكرنا من قبل كم كان (تولياني) على حق ، غداة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، عندما أثار موضوع إمكانية قيام « حزب من نوع جديد » مع الاحتفاظ بالروح الأصلية للينينية ، أى حزب يختلف عن الحزب الذى أقامه لينين فى ظروف سياسية مختلفة (وهو الحزب السرى الذى قام بالصراع ضد سلطة القيصرية ، وفى ظروف وطنية مختلفة وطبقة عمالية صغيرة ، وفى بلاد مختلفة خاضعة للزراعة) وفى مرحلة مختلفة من حيث التطور الاقتصادى والتكنيكى والعلمى .

إن المبادرة الأولى المنشودة اليوم ، هي التفكير فيما يمكن أن يكون حزباً شيوعياً في دولة متقدمة تقدماً كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية والتكنولوجية ، وفي طبقة عمالية متعلمة ، يمارس سيطرته على « كتلة تاريخية » بالغة الاتساع ، وبين شعب تم تكوينه منذ ما يقرب من قرنين من الديمقراطية البرجوازية .

ولقد كان الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي غداة المؤتمر العشرين ، هو أنه أراد أن ينقذ بأى ثمن « المبادئ اللينينية » لستالين ، أى مفهومه عن الدولة وعن الحزب ، وهى نفس رغبة الحزب الشيوعي الفرنسي . غير أن النتائج التى ترتبت على انعدام التقديرات ثقيلة ، ذلك أن وصاية الحزب على الطبقة ، والجهاز على الحزب ، وبعض الزعماء على الجهاز ، قد أصبحت مع بعض النتائج الأخرى الأقل خطورة منها فى البلاد التى كان الحزب فيها متولياً السلطة ويتمثل فى الدولة ، هى الوصمة الستالينية التى بقيت فى تنظيم الحزب وحالت دون التحول الديمقراطي الحقيقى فى وظائفه الداخلية .

إن المركزية الديمقراطية فى الحزب الشيوعي الفرنسي ، كما فى جميع الأحزاب التى لم تعتمد إلى نقد أساسى للستالينية غداة المؤتمر العشرين ، والتى اكتفت بالتحليل السطحي الذى سرعان ما قطعه الحزب الشيوعي فى الاتحاد السوفيتي ، هذه المركزية قد استمرت فى الاختلاط بالمركزية البيروقراطية التى لم تترك مكاناً إلا للديمقراطية رسمية خالصة .

لقد وضع كل من ماركس ولينين مفهوماً لتنظيم الحزب الشيوعي ، تبعاً لنموذج جدلي لا يضحي فيه بالديمقراطية للمركزية كما لا يضحي بالمركزية للديمقراطية ، إذ أن المركزية بغير ديمقراطية تصبح بيروقراطية ، والديمقراطية بغير مركزية تصبح فوضى .

ولكن لأن الاشتراكية قد تم بناؤها أولاً فى دول كانت الثورة الصناعية الأولى فيها قد انتصرت بالكاد ، فإن ذلك قد أدى ، على المستوى الاقتصادي ، إلى قيام نموذج يحمل طابع العصر الصناعي الأول ، أى النموذج الميكانيكي .

وهذا النموذج مستوحى من التعريف الذى يقول : إن العالم أجمع ، والمجتمع بأكمله والمؤسسة ، كلها لها مفهوم على صورة الآلة ، كالعالم المتناسق الذى تصوره التحول الكبير

(لايبينز) وهناك قانون واحد يحكم الجميع ، وفي المصنع فإن الأمر في كل مرحلة هو الذى يعين العمل الوحيد الصحيح . هذه الصيغة النظامية في المصنع - وفي الجيش - التى اتضحت فعاليتها منذ الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هي النموذج الذى لا غنى عنه خلال الفترة التى قفزت فيها الثورة ، في مجتمع صناعى قام في مجموعه على مثل هذه المبادئ .

والآن ، وفي خضم التركيبات الحديثة للإنتاج الآلى ، فإن هذه الطرق في الإدارة قد انتهت . وبطل استخدامها ، وأصبحت تشكل عوائق أمام التطور . ومن بين الأمور التى بادت لنفس الأسباب على المستوى السياسى ، نظام الحكم الفردى .

من هنا فإنه من الأمور المممة بالنسبة للحزب الثورى ، أن ينقل اليوم هذه الطرق التى بطل استخدامها وأصبحت باعثة على الشلل ، بدلا من أن ينتهج مبادئ تنظيمية تتفق مع الوضع الجديد ومع تطور القوى الإنتاجية .

فما هو التغيير الأساسى الذى تم ، تبعاً لهذه الوجهة من النظر ؟

لقد حل محل النموذج الميكانيكى نموذج آخر هو : السيرناتيقا^(١) .

وأساس هذا النموذج هو الاستعانة ببعض الأجهزة المنظمة التى تتيح في كل وقت إعادة تطويع الجهاز للظروف الجديدة لعمله ولوظيفته . وفي حالة المجتمع الإنسانى ، وسواء كان الأمر خاصاً بأحد المصانع أو بأحد الأحزاب السياسية ، فإن ذلك يعنى الاستعانة بشخصية العاملين في الإنتاج أو العاملين في الحزب .

وفي جهاز الإدارة المركزية والبيروقراطية (حيث قدمت طريقة تايلور من ناحية والسالتينية من ناحية أخرى بعض النماذج الكاملة) فإن المجتمع يعتبر جهازاً ميكانيكياً مع إغفال الدور الخلاق والمبادرة للفرد . وقد محيت شخصية أو ذاتية كل من أعضاء المؤسسة ، أو الحزب ، أو الدولة إذ أصبح كل فرد بمثابة حلقة ، وكل جماعة أصبحت سيراً من الجلد ، لنقل الدفعات التى تأتى من مركز وحيد .

وفي عصرنا هذا ، حيث العلم وتطوره الخلاق يقوم بدور المحرك في التطور

(١) السيرناتيقا . . . هي لفظة علمية جديدة لا مرادف له في العربية ويعنى علم استخدام الإحصاء والتركيبات التقديرية والمراقبة في الآلات وفي المخططات الحية . (المترجم)

والتنمية (وليس التكس الميكانيكي لرأس المال والأيدى العاملة) ، فإن أكثر الطرق فعالية وأكثرها إداراً (للخل) ، هي الطريقة التي تضمن العلم والبحث أقصى ديناميكية في تطورها . وهذه الطريقة في إدارة العلم تختلف اختلافاً عميقاً عن طريقة الصناعة الميكانيكية القديمة : وهي تتطلب وضع الثقة في روح المبادرة والمسئولية والخلق . وهذا يصح بالنسبة لطرق التنظيم والإدارة في الحزب الثوري ، الذي مهمته تحريك سياسة الاشتراكية العلمية .

إن المركزية الديمقراطية تبعاً للنظرية الجدلدية لموسسها وهما ماركس ولتني ، ينبغي لها اليوم أكثر من أى وقت آخر أن تفهم جيداً في مجتمعاتنا المتطورة تطوراً كبيراً ، وليس ذلك وفقاً للنموذج الميكانيكي ، وإنما وفقاً للنموذج القائم على السيبرناطيقا . ويؤدى ذلك إلى أن تمارس القاعدة بطريقة محسوسة دوره المنظم الذي يتيح عمله إعادة ضبط القرارات التي تتخذ على القمة في الشروط الجديدة للنضال .

ويؤدى ذلك بالمثل إلى أن لا تقتصر ممارسة العمل الجماعى على الاتجاه الرأسمى فقط ، أى من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة ، وإنما كذلك في اتجاه أفقى ، حتى تحدث خصوبة متبادلة في المبادرات ، وحتى تحدث يقظة في الأفكار من خلية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر ، ومن اتحاد إلى اتحاد ، وكذلك من العامل في القاعدة إلى الرئيس .

ويؤدى ذلك ، في هذا البناء الديمقراطى الملائم لنشاط علمى حقيقى ولبادة عملية قوية ، إلى قيام مفهوم جيد للرئيس ، هو أن دوره ليس مقصوراً على إصدار التوجيهات ومراقبة التنفيذ وإنما أولاً وقبل كل شئ على بث المبادرات ، وتنويع نشاط الأجهزة المركبة التي تنظم بطريقة تبادلية ، وإدخال التصرف المستقل لهذه الأجهزة في أسلوب جماعى كامل .

إن هذه الطريقة أكثر تعقيداً بطبيعة الحال من طريقة (الإدارة) في المدرسة القديمة ، ولكنها الطريقة الوحيدة التي تتفق مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، ومن باب أولى مع قصد الحزب الذى يعلن أنه يتبنى إلى الاشتراكية العلمية .

من هذه الوجهة من النظر للعمل اليومى في المصنع أو المكتب ، في الحقل أو في

الجامعة ، وفي أوساط الرجال والنساء الآخرين الذين لا يشاطروننا هذا المفهوم عن العالم أو ردود فعلنا لإزاء الأحداث ، يمكن أن نتخذ خبرة لامثيل لها بالنسبة لمن يعمل . وهذا هو السبب في أنه قد يكون من الضروري عدم جعل الجانب الأكبر من الرؤساء ، أى السكرتاريين الاتحاديين أو أعضاء اللجنة المركزية « دائمين » أى موظفين في الجهاز ، وإنما يجب أن يستمروا في تأدية مهامهم بل إذا تطلب تنظيم العمل في الحزب إبعادهم وإقصاءهم لوقت ما فيجب أن يتم ذلك ، على أن يكون لوقت محدود ، وأن تكون الدورة سريعة وإجبارية . وقد يكون في هذا علاج للمبول البيروقراطية مما يتيح افتتاحاً أكبر على الخارج . وفي نفس الوقت دورة أفضل للأفكار .

وإذا نحن طلبنا ، في داخل الحزب ، أن يستمع إلى آراء الأقلية على ألا يقتصر ذلك عن طريق بيان أو عرض — قد يكون مبتسراً وغير أمين — يقدمه أولئك الذين يعارضون تلك الآراء اكفاء بأن الأغلبية تعرف جميع نواحي المشكلة ، وبمجة أنها قد وقفت بالطرق المختلفة على المقترحات الخاصة بحل المشكلات التي تطرح في الحزب ، فإن ذلك ليس مطالبة بحق وجود قطاعات أو ميول منظمة . وإذا كنا نسعى إلى أغراض مختلفة ، فإنه سيكون من السخف أن نظل واهمين بأننا ننتمي إلى حزب واحد . ولكن العاملين من أجل نفس الهدف يمكن أن ينشأ بينهم نقاش حول كل مشكلة أساسية ، على أن يكون نقاشاً مفتوحاً بشأن الوسائل التي توصل إلى هذا الهدف .

وهكذا فقط نستطيع أن نجتمع ملايين الفرنسيين للقيام بمجهود واحد ، من أولئك الذين يشاطروننا الرغبة في بناء الاشتراكية على مختلف مستوياتهم العلمية . بيد أن هذه الشروط بعيدة عن التحقيق .

ذلك أنه في كل مشكلة كبرى لا يحيط العاملون في القاعدة علماً بالمقترحات المختلفة المقدمة لحلها ، كل ما هناك أنهم يقفون على المبادلات المبررة للخط الذي تنتجه إدارتهم المركزية .

ولكى نضرب على ذلك مثالا قريباً ، حول مشكلة حاسمة فإنه عندما قدم قادة الأحزاب الشقيقة بكل من إيطاليا وأسبانيا خلال مؤتمر موسكو بعض الانتقادات

أو التحفظات بشأن تصرفات القادة السوفييت إزاء تشيكوسلوفاكيا ، فإن صحافة الحزب لم تقدم إلى العاملين في القاعدة ، ولا إلى القراء أى عنصر خاص بذلك الجدل . وكذلك التزمت الصمت التام ، عندما تحدث لويجي لونجو السكرتير العام للحزب الشيوعي الإيطالي في عدد صحيفة (لونيته) الصادر في ٢١ أغسطس ١٩٦٩ عن الأسباب الأساسية لمعارضة الحزب الشيوعي الإيطالي ، لقد جرى كل شيء كما لو كان العاملون في القاعدة بالحزب والقراء من القصر غير القادرين على إصدار حكم والتوصية باتخاذ مبادرات بشأن المشكلات التي يستطيع الشيوعيون أن يقرروا طرقاً مختلفة لحلها . .

إن هذا التصرف من جانب الحزب ليس ديمقراطياً ولا علمياً ، لأن العلم مثله مثل الديمقراطية يتطلب مواجهة صريحة للأساليب والافتراضات . وإشعاع الحزب الشيوعي في فرنسا يقضى بأن يقول بكل وضوح : إن الاشتراكية التي نريد بنائها في فرنسا ليست هي التي يفرضها برجينيف على تشيكوسلوفاكيا . ويتمين عليه أن ينصرف إلى دراسة مقارنة جادة وعلمية للنماذج المختلفة للاشتراكية : النموذج السوفييتي والنموذج الصيني ، والنموذج اليوغوسلافي والنموذج التشيكوسلوفاكي أو ما يسمى ربيع براغ ، وذلك حتى نستطيع أن نقيم على أساس من المبادئ النموذج الفرنسي ، الذي لا يمكن أن ينجى شيئاً بأى من هذه النماذج ، ولكنه يأخذ منها بعض الإرشادات .

أن من غير الممكن للفرنسيين أن يغفلوا الأسباب العميقة للتدخل في تشيكوسلوفاكيا ، بغیر أن تفسد التنازلات التي حصل عليها بذلك الحكام السوفييت مستقبل الاشتراكية في فرنسا .

وذلك لسبب أساسي : إذ أن الأسباب العميقة لهذا التدخل تثير مفهوما للاشتراكية يضع موضع الشك الخط السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي بأكمله . وهناك اختيار لا غموض فيه : فإما أن تتحول إلى أبواق دعابة لنموذج اشتراكي خارجي لا يمكن ولا يرجو أحد إقامته في فرنسا ، وإما أن نبذل الجهد لنبحث بكل الاستقلال اللازم لكي نفرس في بلادنا جنود الإمكانات الحقيقية للاشتراكية باستخدام الكيان الاقتصادي والاجتماعي الحالي في فرنسا وبلاستعانة بتقاليدها الوطنية .

وينبغي أن يكون واضحاً كذلك أن الحزب الشيوعي لا يستطيع - أكثر من أى حزب آخر - أن يمنح لنفسه بادئ ذي بدء دفعة واحدة ، لقب «الحزب الموجه» . وليس من شك في أن الحزب الشيوعي لديه المؤهلات لكي يقوم ، من حيث المبدأ ، بدور طلعي :

● أولاً لأن مهمته أن يكون أداة التوعية والتنظيم للطبقة العمالية و « للكتلة التاريخية » الجديدة ، في مقدمة كافة قوى المستقبل .

● وثانياً لأن اكتشافات ماركس والتجارب التاريخية اللتين تستطيع أن تقدم إليه العون في وضع مفهوم علمي لتطور المجتمعات .

إلا أنه يتعين عليه كذلك أن يقيم الدليل العلمي على أنه هو الأكثر على تحريك وشحن مباحرات الطبقة العمالية والكتلة التاريخية وإجماعها الشعبية بشكل عام ، ويتنوع الأعمال التي تقوم بها كافة القوى الثورية .

ويتعين عليه كذلك أن يقيم الدليل العملي على أن تعاليم ماركس ولينين بالنسبة له أداة للبحث والاكتشاف ، اللذين بفضلهما يدفع التقدم الفعل للعلم الحى لتطور المجتمعات . .

إن الكثير من الأحزاب هنا وهناك قد حققت النصر ، ثم حلت محل الطبقة العمالية ، وزعمت أنها تحدث باسمها وحملت على الصمت وعلى السلبية ، وجعلت من الماركسية ليس طريقة للبحث وإنما أداة للتبرير .

إن قوة المثل الذي يحتذى لا يمكن أن يكون إلا المثل الذي يستطيع الحزب أن يضربه داخل البلاد ، وأفضل طريقة لكسب الجماهير ليست الإشادة باشتراك بعيدة بالسكوت على مساوئها والمبالغة في المديح لها ، وإنما العمل حتى يبدو الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق عمله الداخلى وكذلك بالإمكانات التي يفتحها كتجسيد للديمقراطية الاشتراكية .

وعند ذلك فقط فإن هذا الحزب سوف يعثر على وظيفته الحقيقية . وكما قال موريس توريز ، فإن الحزب ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة تؤدي إلى غاية : هي الاشتراكية التي يستطيع الآخرون أن يحققوها معه .

وهكذا يمكن أن تتخذ معنى قوياً في نظر الملايين من الفرنسيين ، نظرية

إمكان بناء الاشتراكية بعدد من الأحزاب والتشكيلات والتنظيمات الاجتماعية .

والأخذ بمبدأ التعدد ، هو أول كل شيء الإقرار بأن المشتركين الآخرين في بناء الاشتراكية ليسوا هناك فقط من أجل إخفاء دكتاتورية حزب واحد أو لكي يصبحوا (سيرا من الجلد) لتنتقل فوقه الأشياء ، وإنما الإقرار بدون ما تحفظ بأن لهم حق وواجب المبادرة في الوصول إلى الهدف المنشود .

ويتطلب قبول مبدأ التعدد أكثر من هذا رباطاً ليس آلياً ولكن جدلياً بين الأيديولوجية الفلسفية وبين العمل السياسى .

وإذا كان الحزب لا يزيد أن يصبح طائفة من واضعى المذاهب ، وإنما خيرة لجميع القوى التى تريد أن تبنى الاشتراكية فى فرنسا ، فإنه لا يمكن أن تكون له « فلسفة رسمية » ، ولا يمكن أن يكون فى مبدئه خيالياً ، ولا مادياً ولا متديناً ، ولا ملحدأ .

وليس الأمر على الإطلاق نبذ ما أتت به المادية الماركسية التى أتاحت الانتقال من الاشتراكية الخيالية إلى الاشتراكية العلمية عن طريق كشف الأساليب التى جعلت فى الإمكان دراسة القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية .

إنما الأمر إقامة هذا الوجود على مستواه الحقيقى ، الذى هو مستوى البحث العلمى والنضال الثورى ، وليس عقيدة سياسية يكون قبولها سابقاً للانضمام إليها ، أو يكون رفضها حائلاً دون الدخول إلى أعلى الوظائف الإدارية .

وأنا الرجل المادى أقول :

إذا كانت المادية هى القادرة وحدها على تأسيس بحث علمى فعال ، فإن الدليل على ذلك يجب أن يقام ، فى منافسة حرة داخل البحث العلمى نفسه وليس فى أى دائرة أخرى ، وبصفة خاصة ليس تحت أى شكل عقائدى .

ونضرب على ذلك مثالا : إذا كان العديد من المسيحيين يعيشون اليوم حياتهم الدينية بطريقة لا تصرفهم فى شيء عن أى غرض من أغراض العاملين فى الحزب ، وإذا هم جاءوا للانضمام إلى الحزب الشيوعى وهم قادرون على الوفاء بإخلاص بواجباتهم فى الحزب ، فإنه يصبح من غير المقبول معاملتهم بأية تفرقة : فأى مسيحي

يتعين أن يباح له الوصول إلى أى مركز قيادى داخل الحزب ، ولا يجوز اعتباره ثورياً من الدرجة الثانية .

وذلك أن المجتمع المتعدد يقوم بالضرورة على التمييز فى الفلسفة وفى السياسة ، وكل شىء عدا ذلك تشيع .

وهكذا تتغير شروط الجدل تغيراً جذرياً . ولقد أمكن أن نتجاوز فى المرحلة السابقة لهذا الحوار ، مفهوم التسويات الانتخابية والمصالحات عن طريق التنازلات المتبادلة ، فقد كان يجب تجاوز هذين الوضعين المتجاوبين ، فى أسلوب مغاير ووجهة نظر أسمى من هاتين الفكرتين المتعارضتين .

أما المرحلة الجديدة من الجدل فإنها تتطلب ألا تؤخذ كنقطة انطلاق بعض الآراء المتباعدة بشأن واقع واحد ، وإنما على العكس يؤخذ هذا الواقع نفسه ، أو بالأحرى المشكلات التى يطرحها على الجميع ، وأن يلتزم بحلها حلاً مشتركاً . والمشكلة الجوهرية هى إبقاء الحزب من سيادة العقائدى ، الذى يلزم الحزب نفسه ، ويلزم معه المعارضة والبلاد .

هذا هو السبب فى أن نقدنا لا يجرى جدلياً ، ولكنه يجرى نقداً بناءً يتلخص فى التوصية بالمبادرات الخمس الجوهرية :

- ١ - التجديد فى تحليل الطبقات فى فرنسا ، فى هذه الفترة الأخيرة من القرن العشرين ، بغية تحديد « الكتلة التاريخية » الجديدة حاملة المستقبل الوطنى .
- ٢ - أن تؤسس فوق هذا التحليل مرتبة المطالبات مع دراسة الدور الجديد الذى يمكن أن تلعبه المطالبة بالمشاركة فى اتخاذ القرارات باعتبارها فضلاً ليس فقط ضد الاستغلال ، وإنما بطريقة أشمل ضد التفضيل .
- ٣ - إدراك التغيرات العميقة فى دور الدولة والأحزاب ، وهى التغيرات التى تحول دون الخلط بين الطريق السلمى وبين الطريق البرلماني ، فى مسيرة الاشتراكية .
- ٤ - عدم تخفيض مشكلة الوحدة إلى مشكلة لوحدة اليسار ، ومن عند هذه النقطة وضع استراتيجية للتحال على المستويات الثلاثة : الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وذلك حول مفهوم « الإضراب الوطنى » الذى أظهرت أزمة مايو إمكان القيام به .
- ٥ - تحويل طرق وأسلوب العمل فى الحزب عن طريق المقاطعة النهائية لنموذج

ستالين ، ومن ثم وضع أصول جديدة في طرح مشكلة علاقات الحوار والتعاون مع غير الشيوعيين ، وبصفة خاصة استبعاد المفهوم الاستبدادي والإكثريكي المتشيع الذي يجعل من السياسة والفلسفة شيئاً واحداً ، وقبول كل ما يؤدي إليه مبدأ التعدد ، بوضع نموذج للاشتراكية لا يحمل بعد الآن بصمة الستالينية ، وإعطاء وظيفة الحزب نفسها تجسيدا للديمقراطية الاشتراكية .

الفصل السادس

الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة والعلاقات الدولية

لا يطرح التغيير العلمى والتكنولوجى العظيم بعض المشكلات التى لم يسبق طرحها على كل شعب فحسب ، بل إنه يقلب العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الشعوب .

وهذا التغيير فى شكله التلقائى ، يبدو قبل أن تتدخل المبادرات البشرية فى مظاهره السلبية أولاً : فإن التوترات تتفاقم نتيجة للتنمية غير المتساوية للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة فى البلاد المتخلفة .

وفى كل مرحلة من مراحل تفكيرنا أحركنا أن تحريك الإمكانيات التى نشأت عن هذه الثورة يتطلب ليس فقط تكديساً لرؤوس الأموال لخلق تجمعات آلية هائلة ، وإنما يتطلب كذلك إنتاجية بالغة الارتفاع للعمل وطرق للتصريف داخلياً وخارجياً بأكبر درجة من الاتساع .

غير أن ميراث الماضى ، أى ذلك الميراث الذى تركته فترة العصر الصناعى والاستعمار ميراث مثقل ، جعل الفوارق فى التنمية والتطور هائلة الحجم ، الأمر الذى سيؤدى بالثورة العلمية والتكنولوجية إلى أن يكون أول أثر لها هو مضاعفة هذه الفوارق ، بالنظر إلى أن نقط البداية لاستخدامها مختلفة اختلافاً كبيراً .

وابتداء من المعدلات الأساسية التى تحدد إمكانية تقبل التغيير ، وهى تكديس وحشد رؤوس الأموال ، وإنتاجية العمل ، وطرق التصريف الداخلية (نتيجة للذخلى الوطنى للفرد الواحد) ، وامتلاك الوسائل الأساسية للسيبرناطيقا فإنه يمكن أن نلاحظ فى عالم اليوم ثلاثة مستويات فى غاية التباين ، ويتباعد كل منها عن الآخر وتفصل بينها مسافات شاسعة .

فهناك أولاً الدول التى هى « فى طريق النمو » ، والتى لا تمتلك أو تمتلك - بقدر ضئيل - الإمكانيات التى تحددها المعدلات السابقة . وبالرغم من الجهود

التي تبناها هذه الدول لتعبئة مواردها الداخلية ، فإن الهوة التي تفصلها عن الدول المتطورة تزداد عمقا .

إن من اليسير الكشف عن أسباب هذا الوضع : فإنه ابتداء من القرن السادس عشر عمل الاستعمار ، ثم الاستعمار الجديد من منتصف القرن العشرين ، على منع جميع إمكانيات تكديس رموس الأموال في البلاد التي يسيطران عليها في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى يحتفظان باحتكارهما للصناعات ويجدان في هذه البلاد الأيدي العاملة والمواد الأولية بأسعار رخيصة ، وكذلك أسواقاً لتصريف رموس أموالهما ومتجاتهما المصنوعة . وفي هذه الظروف ظل الدخل الوطني للفرد في هذه البلاد في غاية الانخفاض ، وكان لعقبة انعدام التصنيع فيها ما أثقل مستوى حياتها وعرقل إمكانياتها للتنمية . وقد ظلت الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تنتجها هذه البلاد ثابتة عند معدلات لا تتيح لها أن تحقق أى تكس ولو أولى لرموس الأموال . أما التصنيع في شكله الذى يضيفه عليه الاستعمار الجديد ، فهو في الغالب ذيل لاقتصاد الدولة التي تقدم « المساعدة » ، أكثر منه قاعدة مادية للانطلاق في طريق الاستقلال والتنمية . وهكذا فإن كل شئء يؤدي — مع النظام الحالي — إلى أن تزداد الشعوب الغنية غنى ، وتصبح الشعوب الفقيرة أشد فقراً .

وفي الوقت الحالي فإن هناك عدداً من البلاد تشكل في مجموعها ثلثي سكان العالم المتخلف (أى أكثر من ألف مليون من البشر) يقل الدخل الفردى فيها عن مائة دولار . والمساعدة التي تبلغ واحداً في المائة من الدخل الوطني في الدول المتقدمة ، قد عملت في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ على توفير متوسط زيادة قدره خمسة في المائة من الدخل الوطني للبلاد الأقل تطوراً ، غير أنه إذا أدخلنا في الاعتبار المعدل السنوى لزيادة عدد السكان التي تتراوح بين اثنين وثلاثة في المائة ، فإن ذلك يمثل زيادة في القوة الشرائية للفرد تبلغ حوالى دولارين ونصف دولار في العام ، الأمر الذى لا أثر له من الناحية العملية ، في الوقت الذى يرتفع فيه الدخل الوطني في الدول المتقدمة ارتفاعاً سريعاً ، إذ بلغ ٦,٧ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، و ٩,١ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، و ٨,٤ في المائة في الاتحاد السوفيتى .

ولقد كان الإنتاج الوطنى العام للفرد الواحد في أوروبا عام ١٩٦٢ أعلى ستة

أضعاف ما كان عليه في الدول المتخلفة ثم ارتفع إلى تسعة أضعافه في عام ١٩٦٧ .
أما في القارة الأمريكية فإن التناقض أكبر من هذا : فبينما الإنتاج الوطني
العام للفرد الواحد يزيد على أربعة آلاف دولار في الولايات المتحدة ، إذا به يتراوح
بين مائة ومائة وخمسين في باراجواي ، ويهبط في بوليفيا إلى نسبة تقل بمقدار ٢٥
إلى ٤٠ مرة .

هذه الفوارق الهائلة ، هي التي تخلق التوتر الأساسي في العالم الحالي .

وهناك توتر آخر يزداد عنفاً بين الدول المتقدمة في مجموعها (رأسمالية كانت
أو اشتراكية) وبين الولايات المتحدة . وإذا نحن أخذنا المعدلات التي أشرنا إليها
آنفاً ، فإن الدليل على التقدم الأمريكي لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بأمرين :
حشد رموس الأموال وإنتاجية العمل . ذلك أن إنتاجية العمل في المصانع الأمريكية
أعلى مرتين ونصف المرة في مصانع الاتحاد السوفيتي .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بأسواق التصريف الداخلية والإنتاج الوطني للفرد ،
فإن الفارق بين الاثنين يلفت النظر : ففي عام ١٩٦٧ كان الإنتاج الوطني للفرد
الواحد ٤٠٤٠ دولاراً في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي يتراوح فيه هذا الرقم
في أوروبا حول ٢٠٠٠ دولار في أفضل الأحوال ، أي في كل من فرنسا وألمانيا
الغربية وبريطانيا ، ثم إذا به يهبط إلى أقل من ١٠٠٠ دولار بالنسبة لأسبانيا
(٨٣٠) ، وبالنسبة لليونان (٨٢٠) ، والبرتغال (٤٩٠) . أما في الدول الاشتراكية
فإن الرقم لا يزيد كثيراً على هذا الحد ، إذ يصل إلى ١٦٠٠ - دولار في الاتحاد
السوفيتي ، وكذلك إلى ١١٥٠ دولاراً في اليابان .

وهكذا فإن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة تزيد الفوارق عمقا في توزيع
الثروات والإمكانات ، إلى حد تقسيم العالم إلى ثلاثة قطاعات لا تقل الفوارق
بينها ، وإنما على العكس تزداد وتتسع . ذلك أنه حتى الاتحاد السوفيتي الذي ظل
فترة طويلة ينمو بمعدل كان يفوق بكثير معدل الولايات المتحدة ، إذا به يفقد مكانه
في المجال الاقتصادي وفي المجالين العلمي والتكنولوجي ، وكان هذا التراخي في
أواخر الستينات .

وعلى ذلك فإن المشكلة الأساسية في العلاقات الدولية خلال الثلث الأخير من

هذا القرن ، هي تخفيض هذه الفوارق للتقليل من التوترات القائمة .

• • •

إن ذلك ليس من قبيل الأتوبيا ، أولاً لأن الإمكانيات التكنولوجية موجودة يمكن الوصول إليها ، ثم بعد ذلك لأن الجهد المطلوب من جانب الدول المتقدمة ليس جهداً أدبياً ، فهو يتفق مع مصالح هذه الدول ، لأن تخلف جزء من العالم يعرقل أويشوه التطور والتنمية في كافة الدول الأخرى .

والشرط الأول لتناول هذه المشكلة وحلها ، هو تقبل رؤية الاعوجاج الحقيقي وألا نستبدل الواقع برغباتنا أو مخاوفنا ، كما يفعل غريبو الأطوار من النظريين الذين لم يتوقفوا منذ أكتوبر ١٩١٧ عن أن يتنبأوا من عام إلى آخر بانتهاء الاشتراكية ووقوعها في القوضى ، أو أولئك الذين استمروا من ناحية أخرى في التقليل من قيمة التناقضات في النظام الاشتراكي ومن إمكانيات النظام الرأسمالي على أن يلائم نفسه مع تطور القوى الإنتاجية .

ولما كان قد أمكن اجتياز عقبة الأوهام الأولى لدى الدولتين الأعظم وكذلك لدى الدول المتحالفة معهما ، أى أن كلا منهما قد توقف عن الاعتقاد في الدمار الدائى الموعود الذى سيحيق بخصمه ، فإنه لا تزال هناك أوهام أخرى لابد من القضاء عليها فيما يتعلق بالدول المتخلفة . وهنا أيضاً لابد من إبطال فكرة الغلبة والنصر . ولقد سبق أن أثبتنا أن نظام التنمية الذى يصلح للصين إنما بطرح مشكلة تعدد معدلات التطور . وليس يكفى أن يزول عن الدول الغربية وهم الاستعمار (بما فيها الدول الاشتراكية) حتى تصبح وحدها مراكز المبادرة التاريخية ، والقيم الوحيدة الحلاقة للقيم . وما استخدمته الصين من تكديس هائل في القوى البشرية للتجمع البدائى بطرق مغايرة للطرق التى استخدمها النظام الرأسمالى الأوروبى في مطلع القرن التاسع عشر ، أو للاشتراكية السوفيتية في بداية القرن العشرين ، يجب أن يجعلنا نفكر في الإمكانيات التى لم يسبق استخدامها للتنمية في البلاد التى يزيد عدد السكان فيها بمعدل أسرع مما يحدث في الغرب ، وحيث توجد مفاهيم أخرى عن العالم وعن الإنسان يمكن أن تحرك ، بطريقة لم يسبق استخدامها كذلك ، هذه الإمكانيات . والواقع أن الحوار عن الحضارات لا يزال في بدايته .

وذلك فقط إذا كان الأمر أمر حوار حقيقى ، أى مواجهة يقتنع فيها كل إنسان منذ البداية أن هناك شيئاً ما يمكن أن يتعلمه من الآخرين ، وأن فى الاستطاعة التقليل من التوترات عن طريق ملء الفجوات وإزالة الفوارق ، وبالسير نحو تكامل العالم ، الذى يتوقف عليه حياته فى المرحلة الحاضرة من التطور التكنولوجى .

إن الإمكانيات الموضوعية لحل هذه التوترات وللقضاء على هذه الفوارق التى تتطور يوماً بعد يوم ، وذلك مع ظهور المصادر الجديدة للطاقة (التى قد لا تكون الطاقة النووية سوى واحدة من بين طاقات أخرى قد يتم التوصل إليها من الآن حتى نهاية القرن) ، والمصادر الغذائية الجديدة من الاستغلال الكيميائى لمياه المحيطات ، والدراسات التركيبية للكلوروفيل والبروتينات ، والإمكانيات الجديدة فى توزيع ونقل الطاقة ، وفى الإعلام والإنتاج . وهذه الإمكانيات التى تعتبر مع ذلك متواضعة تعطينا التأكيد بأنه حتى إذا زاد عدد سكان العالم كما هو متوقع وارتفع إلى خمسة آلاف مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، فإن فى المستطاع ليس حل مشكلة التغذية فقط ، وإنما كذلك المشكلات الاقتصادية لكافة دول العالم بصورة تكنولوجية فى فترة قريبة .

وهذا الحل يقتضى التخلي عن سياسة الكتل التى هى من مخلفات الماضى ، ومن العصر الصناعى . وعندما كانت الدول المختلفة لا تمتلك سوى الأسلحة التقليدية ، فإنه كان حقاً أن حشد عدد معين من فرق المشاة والمدافع والدبابات والطائرات يمكنه أن يلعب دوراً غير منكور ، وكان يمكن لهذا التفوق أن يكون حاسماً . أما فى عصر القنابل الميذروجينية والصواريخ ، فإن سياسة الكتل قد عفى عليها الزمن ، حتى من وجهة النظر العسكرية .

إنذ المسؤولية الأولى فى خلق الكتل إنما تقع على كاهل العالم الرأسمالى بصفة جمهورية ، الذى راح ينظم نفسه عسكرياً ، على أمل منه فى أن يجعل الشيوعية تراجع إلى الوراء ثم يعمل على احتوائها ، وذلك تلبية للنداء الذى أطلقه تشرشل فى فولتون بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٦ لكى يخوض صراعه الطبقي على المستوى الدولى بقيادة الولايات المتحدة ، وبواسطة «حلف الأطلسى» . وقد أدى هذا التكتل العدوانى إلى قيام حلف وارسو .

لقد قامت هذه الكتل على أساس طبق وعلى أساس أيديولوجي . غير أن التجربة التاريخية قد أثبتت أن كافة الأعمال التي تمت داخل هذه الكتل كانت تتعارض مع الأغراض التي كان يدعى الوصول إليها . وقد تقدمت الولايات المتحدة للعالم في صورة بطل الحرية ، ولكن تدخلها في جواتيالا وفي جمهورية الدومينيكان ، وفي فيتنام ، بصرف النظر عن تدخلها في الكونغو واليونان وجميع أنحاء أمريكا اللاتينية ، كان من شأنه ومن نتائجه الأساسية انتصار أكثر القوى رجعية على حرية الشعب .

أما الكتلة الأخرى ، وهي كتلة حلف وارسو ، فقد لعبت دوراً أقل سوءاً ، ولكن تدخلاتها كانت تملأها الرغبة في فرض النموذج الاستبدادي للاشتراكية الذي وضع في موسكو ، على الدول الأخرى الضعيفة في هذه الكتلة . وقد أدى هذا إلى عواقب وخيمة ، فعل المستوى الاقتصادي أصبح التقييم المبالغ فيه لعملات دول الكوميكون (أي السوق المشتركة للدول الاشتراكية) يشكل عبء كبير في العلاقات التجارية وغيرها لهذه الدول مع بقية العالم .

إن عدم جدوى سياسة الكتل عسكرياً واقتصادياً وأيديولوجياً يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، فإن التجربة التي خاضتها في فيتنام تجربة حاسمة . ذلك أن أضخم جهاز عسكري تم إنشاؤه في أي عصر من العصور قد انهزم أمام شعب صغير ، هب بأكمله للنضال من أجل استقلاله ، مؤيداً بالعمد المادي من جانب الاتحاد السوفيتي والصين . وقد تشوه الاقتصاد الأمريكي نتيجة لهذه الحرب بصورة عميقة ، كما تحطمت الهيبة الأمريكية في كل أصقاع العالم .

ولقد قام الدليل بهذه الطريقة ، على أنه في طريق الاستعمار أو الاستعمار الجديدي فإن الولايات المتحدة لا تحرك سوى أسوأ ما لديها من قوتها الحقيقية وهي لا تستخدم إلا « الرواسب » العسكرية والاقتصادية في تفوقها الحقيقي ، الذي هو تفوق علمي وتكنولوجي .

والولايات المتحدة لم يعد في مقدورها اليوم أن تراجع إلى القارة الأمريكية باسم أي صورة من صور (مشروع مونرو) . إن لها دعوة عالمية ، وهي ليست

دعوة لفرض سيطرتها العسكرية كإِ كان بنادى بها (بورنهام) ، ولا لبعث الاستعمار الاقتصادي الذى أفلس فى العالم أجمع ، ولا للمطالبة بتولى قيادة حملة صليبية أيديولوجية فى الوقت الذى تعتبر فيه من أكثر الدول تجرداً من أى مذهب ، وعاجزة عن أن تلتزم نفسها مع الغايات الإنسانية .

والحل بالنسبة لها ليس فى التخلل من الالتزام ، وإنما فى إيجاد شكل جذرى جديد للالتزام ، يقوم على نشر المعارف العلمية والتكنولوجية بغير أن يكون لها مقابل سياسى وهى المعارف التى تعتبر ثروتها الاقتصادية وقوتها العسكرية أسوأ ما فيها . وهكذا فقط تستطيع الولايات المتحدة تشغيل جهازها الإنتاجى الهائل بنسبة مائة فى المائة وأن تخلق ظروف « رخاء » اقتصادى لم يسبق له مثيل فى تاريخها .

وفى ما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، فإن استمراره فى الأخذ بنظام القمع فى داخله وفى داخل الكتلة التى يسيطر عليها ، بغير أن يخلق الظروف السياسية للنجاح فى إصلاحات اقتصادية ، إنما يؤول إلى تجميد نموه الخاص ، وإلى أن يزداد تأخره عن الولايات المتحدة ، وإلى أن يؤجل إلى مستقبل غير محدد ولكنه بعيد تماماً ، القوس التى أمامه ليحقق الاشتراكية تحقيقاً كاملاً ، ثم بعد ذلك لى ينتقل إلى الشيوعية . ولقد دلت تجربة التخلل التى قام بها فى تشيكوسلوفاكيا على أن هذا التصرف يؤول إلى إضعاف الدول الأعضاء فى حلف وارسو عسكرياً ، وإلى تجميد اقتصادى لأكثر هذه الدول تقدماً هى تشيكوسلوفاكيا ، وإلى انقسام أيديولوجى فى المعسكر الاشتراكى فى أوروبا بأسرها .

وإلى جانب ذلك فإن مما له مغزى أن هذه السياسة ، سياسة الكتل ، تتعرض لنكبات متتالية فى هذا الجانب وذلك ، فإن تفتت العالم الأمريالى تحت ضربات حركات التحرر الوطنى ، وتفكك منظمة حلف جنوب شرق آسيا ، ثم حلف شمال الأطلسى بانسحاب فرنسا منه ، والحلقات الناشئة داخل أوروبا ، كل ذلك قد أدى إلى توجيه لطمات حساسة إلى الادعاء الأمريكى بالسيطرة على العالم الرأسمالى .

والامتزازات فى المعسكر الاشتراكى وفى مجموعة دول حلف وارسو الذى أنشئ ليكون ردّاً على تهديدات حلف الأطلسى ليست أقل عمقاً . وإذا كان أكبر

هذه الاهتزازات هو غزو تشيكوسلوفاكيا وما ترتب عليه ، فإن التصديق الذى حدث كان عميقاً : فنذ الانفصال الأول الذى وقع فى العالم الاشتراكى بطرد يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ من حظيرة الشيوعية ، إذا بالانشقاق الصينى الذى كان من شأنه أن أعطى التناقضات أبعاداً شاسعة ثم ازدياد حركة الابتعاد عن المركز داخل الاتحاد الاقتصادى الاشتراكى (الكوميكون) ، وهى الحركة التى بدأتها رومانيا .

هذا التخلخل الذى لا علاج له داخل الكتل ينطوى على دليل عجز هذا الأسلوب فى حل المشكلات الدولية الحالية ، أى تقليل التوترات التى اتسع نطاقها نتيجة لوجود ثلاثة مستويات للتطور والتنمية .

• • •

إن التكامل لا يمكن أن يتحقق بوسائل التبعية الميكانيكية والرئاسية من جانب الضعفاء للأقوياء ، أو بإضافة قوى عدد معين من الأتباع إلى قوة الدولة الكبرى . والتكامل لا يمكن أن يتحقق كذلك بنوع من « التعايش السلمى » الذى لا يقوم إلا على تنافس اقتصادى هدف الجانب الضعيف فيه « هو اللحاق بالخصم الذى فى المقدمة ثم تجاوزه » .

إن هذه النظرية تؤدي إلى الدخول فى طريق مغلق أكثر مما تفتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتى ، وهو ما فعله على التوالى كل من ستالين وخرشوف ثم بريجنيف ، عندما أرادوا اللحاق وتجاوز الولايات المتحدة ، بينما الدعوة التى تنص على لها الدولة الاشتراكية ليست هى مجرد المباراة العديدة مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وإنما خلق نموذج جديد للحضارة يقدم بديلاً حقيقياً للنظام الرأسمالى الذى يحكمه القانون الأعمى للنمو والتكاثر من أجل النمو والتكاثر ، والذى يعجز عن أن يعطى لنفسه غاية إنسانية حقيقية .

وكذلك لا يمكن أن نقترح على أوروبا أن تفعل ما فعلته الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على استقلالها ، ولو كان ذلك بطريقة مختلفة كما اقترح سرفان شريبر ، إذ أن هذه السياسة لا يمكن إلا أن تؤدي بأوروبا إلى تبعية أكبر بالنسبة لأمريكا .

إنما المشكلة الرئيسية هى إدراك وتحقيق أشكال جديدة للتكامل لم يسبق التوصل إليها ، هى وحدها التى تتيح « التخطى التاريخى للقوارق » التى تفصل الدول

الصناعية عن الدول المتخلفة ، والولايات المتحدة عن أوروبا .

والمبادرة الحاسمة بالنسبة لكل دولة ، هي تلك التى تكمن فى إدراكها لما يمكن أن يكون نصيبها فى ذلك : فالولايات المتحدة ليس نصيبها أن تكون قوة عسكرية (وهى القوة التى تعرضت لفشل ذريع) أو استعماراً اقتصادياً (وهو الذى أثار ضد الولايات المتحدة غضب قارات بأسرها من أمريكا اللاتينية إلى آسيا) ، وإنما أن تكون قوة توسع حقيقى لقدرة العلمى والتكنولوجية . والاتحاد السوفيتى ليس نصيبه أن يؤيد عقائدياً وبأى ثمن وهم النموذج الفريد والكامل لبناء الاشتراكية ، وإنما دوره إعادة النظر الشاملة التى لاغى عنها وإلى تتيح له أن يعيد لثورة أكتوبر مكانتها باعتبارها البديل الحقيقى الوحيد للنظام الرأسمالى ، وللإشتراكية إشعاعها باعتبارها النظام الوحيد القادر على الإبقاء على الاستقلال اللاتى للإنسان فى الثورة العلمية والتكنولوجية الجليدية ، وأن يضع للتطور والتنمية أهدافاً إنسانية حقة .

وفىما يتعلق بالصين فإنه سوف تكون خسارة كبرى أن تعزل نفسها داخل عقيدتها ، مستندة العالم أجمع بنموذجها الخاص ، بدلا من أن تعاون الدول الأخرى والأحزاب الاشتراكية الأخرى على أن تفهم بطريقة أفضل ، وعبر التجارب الصينية ، ضرورة اختلاف النماذج الاشتراكية ، ونماذج معدلات التنمية ، وضرورة تفاوت النظر لآزاء قيم وأشكال الحضارة والاشتراكية القائمة فى العالم الغربى .

إن فى مقدورنا إطالة هذا الإحصاء للمبادرات التى يمكن أن تتخذها كل دولة ، ولكن الأمر المهم هو أن نشير إلى أننا لسنا بصدد إسداء المواعظ ، فإن فى كل من هذه الدول رجلا (ولو أن المعلومات فى هذا الشأن قليلة بالنسبة للصين) قد أدركوا هذه المشكلات ، وخاصة بين أولئك العلماء الذين يقومون بدور كبير فى خلق القوة التكنولوجية فى أوطانهم ويدركون الطرق التى يمكن ولوجها حتى تصبح أعمالهم ذات فعالية كاملة . وفى الولايات المتحدة الكثيرون من الباحثين النوويين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ورجال الجامعات والمناضلين الذين يتطاعون اليوم إلى تجديد الحركة النقابية ، ويجمعون القوى القادرة على إحباط مساعى التحالف العسكرى الصناعى . وفى الاتحاد السوفيتى علماء طبيعة كبار ، وكتاب ومناضلون عديدون ، قد أدركوا مضار التحالف البيروقراطى العسكرى .

وفي دول أخرى حيث مهمة المعارضة أقل صعوبة ، كفرنسا وإيطاليا على سبيل المثال ، فإن قوى التجديد عديدة ضد صمود وتصلب الأجهزة . وهي تستطيع أن تناضل ببسالة لتحطيم التبعية لكثافة من الكتل ، ولتفرض مبدأ عدم الانحياز .

وهكذا فإن نضال الطبقات يتخذ صوراً جديدة على المستوى الدولى .
إن هناك شبيبة على وشك أن تولد وتبدأ حياتها فى اللحظة التى تخلق فيها الثورة العلمية والتكنولوجية للجيل الجديد ظروفاً للتفكير والعمل والحياة تختلف اختلافاً جذرياً عن ظروف الأجيال الماضية .

فهل تعرف هذه القوى أن توفق فيما بينها ، متجاوزة عن كل ما بينها من خلافات ، وتخوض النضال الطبقي للكثلة التاريخية الجديدة ، وتضرب المثل على هذا التكامل فى التنوع ، وهذا الاختلاف الدولى للعمل ، وهو المثل الذى يستطيع أن يجعل من القرن العشرين قرن الثورة الدائمة لظروف حياة وإمكانات الإنسان ؟

إن المبادرة الكبرى ، على هذا المستوى الدولى ، هى تلك التى سوف تتيح تبادل المعلومات والتشاور . والهدف هو أن تحل ، فى العلاقات الدولية ، محل المنافسات والخصومات ومحاولات الغاية ، علاقات تتفق مع متطلبات وإمكانات الثورة العالمية والتكنولوجية الجديدة ، أى شكل جديد لم يسبق معرفته الاشتراكية ، يتطلب قيامه بمبادرات تاريخية جديدة على المستوى النظرى وعلى المستوى العلمى .

والمشكلة بالنسبة للطبقة العمالية وللكتلة التاريخية الجديدة ، هى تلك المشكلة التى يتوقف على حلها حل جميع المشكلات الأخرى ، أى تلك التى طرحها التفاوت المتزايد لمستويات التنمية والتوترات التى تنشأ عن ذلك .

وطالما أننا لا نتناول هذه المشكلة الأساسية ، فمن غير المجدى الإيمان فى فعالية نوع خارق معجز من المفاوضات ينفذ السلام والمستقبل بغير أن يبدل شيئاً من العلاقات الموضوعية القائمة حالياً .

إن كل ما تم التفكير فيه حتى الآن ، تبعاً للدول المختلفة ، هو للتفكير بمقاييس سيطرة الأكثر قوة أو بمقاييس اللحاق به من جانب الأقل قوة . وفى كلتا الحالتين فإن ذلك يتم بمقاييس الكتل والمسكرات المتجابهة ، سواء كمرحلة من

المراحل المؤدية إلى السيطرة ، أو كوسيلة لمقاومة السيطرة واللاحق بالآخرين بقدر المستطاع .

وعلى هذا المستوى فإن جميع المفاوضات التي تجرى حول المشكلات التي تتوقف عليها حياة أو موت إحدى الحضارات مآلها الفشل أو العجز ، سواء كانت مفاوضات كبرى بشأن نزع السلاح النووي أو بشأن تقديم المساعدة إلى الدول المتخلفة أو بشأن المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة كمشكلة الشرق الأوسط ، التي تطرح خلالها المشكلة الأساسية للعلاقات بين النمو والتخلف . وهذه المشكلة تطرح هناك بمقاييس بالغة التعقيد بصورة أكبر بكثير مما كانت تطرحها به الدول الكبرى في العصر الاستعماري ، عندما كانت كافة الأمور تسوى على حساب البلاد التي استعمرتها ، كما أن ما يجرى الآن بهذا الشأن تشترك فيه هذه الكتلة وتلك . وهكذا فإنه حتى إذا أمكن التوصل إلى أى اتفاق على الورق ، على الأقل ، أصبح المجتمع الدولي عاجزاً عن وضعه موضع التنفيذ .

وتحت رواسب الاتفاقيات المجردة ، فإن العلاقات الحقيقية بين مستويات التقدم (وبين الكتل التي تنتمي إليها) هي التي تفرض منطلقها القوى ، أى تجميد كل شيء على ما هو عليه .

وهكذا يجرى كل شيء على المستوى العالمى .

حقاً إن هناك خارج هذه الكتل تظهر سياسة لعدم الانحياز (ولو أنها بالنسبة للكثيرين من المشتركين فيها منهج وأمل أكثر منها حقيقة واقعة) تعمل حتى تكون عامل تخفيف للتناقضات في العلاقات الدولية المترتبة على سياسة الكتل ، ولكي تقضى على وسائل القوة ، وللحفاظ على المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير لكل شعب ، ولبعث نوع من التعاون بين الدول بصرف النظر عن أنظمة الحكم في كل منها .

ومنذ أن أعلنت مبادئ باندونج في أبريل ١٩٥٥ فإن هذه الأهداف التي هي فضلاً عن ذلك المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة قد تأكدت في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي مؤتمرات الدول غير المنحازة في بلجراد في عام ١٩٦١ ، وفي القاهرة عامي ١٩٦٢، ١٩٦٤ وفي نيودلهي عام ١٩٦٦ ،

وفي المؤتمر العالمي الأول للتجارة والتنمية الذي دعت إليه الأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٦٤ .

وليس هناك من شك في أن الفضل في إعلان الموضوعات التي من شأنها أن تقيم علاقات جديدة بين الأمم ، إنما يعود إلى هذه الدول غير المنحازة وإلى الأمم المتحدة ، وإلى الضغط الذي مارسه . وقد تم اقتراح إجراءات قوية تقضى بأن يعاد في الأسواق العالمية تقييم أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها البلاد المتخلفة وأن توضع أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل ، وأن تنظم المعونات التي تقدمها المنظمات الدولية وذلك لتجنب العلاقات الثنائية التي تأتي دائماً مشوبة بطابع الاستعمار الجديد ، وأن تعمل هذه المنظمات على ألا تكون خاضعة لسيطرة الدولة الأقوى . وقد صيغت مقترحات ملحوظة لتحويل استثمارات التسليح إلى التمويل الاقتصادي في البلاد الفقيرة .

وكانت هذه المشروعات العملية في مجموعها وستظل صالحة تماماً كما أن تطبيقها سوف يكون ذا فعالية كبرى . إلا أن المشكلة الحقيقية هي بالذات في هذا التطبيق ، طالما ظلت الفوارق العميقة في التنمية ، وعلاقات القوى التي تنبثق منها ، والأيديولوجيات التي نشأت في كل بلد وفي كل معسكر نتيجة لهذه الفوارق ، وأولئك الذين لديهم العدد والمنطق — كما هو الأمر في العالم الثالث — ليس لديهم القوة في نفس الوقت .

إن كل معسكر يتحمل عبء الآثار الضارة للإيديولوجية التي يضعها لكي يبرر بها النظام الأعمى الذي تسير عليه اقتصادياته وسياسته ، وقد حاولنا خلال هذا البحث أن نطرح هذه المشكلة في كل دولة كبرى ، وبالنسبة لكل اتجاه .

ولقد أوضحنا على التوالي كيف أن الأيديولوجية المناهضة للشوعية في الولايات المتحدة ، بوصفها المبرر لسباق التسلح والحرب في فيتنام ولدعم الدكتاتوريين العتاة في العالم بأسره ، إنما تخفي تشويهاً عميقاً للاقتصاد الأمريكي ، وسياسة سيطرة وقمع ، وعجزاً عن حل مشكلة الزوج والبؤس وتنمية عمياء ممسوخة لم تقهر على أنها منطلعة الأهداف الإنسانية وإنما تبذل إمكانياتها عن طريق الاستخدام الجزئي لقوتها الإنتاجية والاستخدام المتحيز لإمكانياتها في البحث والخلق .

ولقد أوضحنا كيف أن الاتحاد السوفيتي قد عمد نتيجة للرغبة الجارحة في اللحاق بالآخرين ، والتفوق عليهم إلى أعمال متتابعة شوهت من اقتصاده بالأعباء الحسية لسياق التسلح النووي وسباق القضاء (الذي ينفق فيه أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة نظراً لأن التدخل الوطني فيه أقل من التدخل الأمريكي بكثير) . كما اضطر إلى تراجع أيديولوجي خفيف ، وبالتالي إلى تخلف رهيب في تطوير هياكله العليا ، إلى جانب مفهوم غير علمي وغير ديمقراطي للدولة والحزب ترتب عليه أن أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، فضلاً عن عرقلة سير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وهي شرط التحقيق الكامل للاشتراكية وللانتقال إلى الشيوعية .

وهناك ملاحظات مماثلة يمكن تقديمها بصدد الصين ولكثير من الدول غيرها .

إن هناك الكثير من المسالك التي أصبحت مغلقة :

مسلك محاولات السيطرة ، التي تحكمها نوايا الاحتواء أو بعثرة الشيوعية في العالم أجمع .

ومسلك اللحاق بالآخرين أو التغلب عليهم ، في مباراة يغلبها الوهم الأكبر في إمكان بلشفة أمريكا نفسها .

ومسلك التغلب على أسباب التخلف بمعاودة السير في الطريق الذي سبق أن قطعته الدول المتقدمة وتبعاً لنفس الأسلوب ، مع أنه قد قام الدليل على أن من المستحيل التغلب على التخلف بواسطة الطريق الرأسمالي ، فما من دولة من دول العالم الثالث استطاعت بهذا الطريق أن تحصل على استقلال حقيقى أو على زيادة ملموسة لقدرتها الاقتصادية ومستوى الحياة فيها . ولا تزال بلاد أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا التي تنتمى إلى العالم الرأسمالي في تخلف مستمر باستثناء الصين وفيتنام وكوبا التي نجحت في أن « ترتفع » عن هذا التخلف ، لأنها على وجه التحديد قد حولت بطريقة جذرية العلاقات الاجتماعية فيها ، والتزمت من أجل بناء الاشتراكية فيها بنماذج خاصة بها تختلف عن النماذج الأوروبية . وبالرغم من أن وصف « الاشتراكية » قد تشوه اليوم في بعض الدول التي تطبق أنواعاً أو صفات إدارية تتساهل مع قوانين الاستعمار الجديد ، فإن بعض التجارب تبذل جهدها للتخلص من هذا

الوهم باختيار « طريق غير رأسمالى للتنمية » ، وهذه هى على وجه الخصوص حالة الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر - ولا سيما فى عهد بن بىلا - ومالى قبل الانقلاب ذى الطابع الاستعمارى الحديد الذى أعاد هذه الدولة إلى الكابوس ، وغينيا بالرغم من المحاولات الخطيرة لقلب هذه الحركة .

وفى هذا العالم المشوش ، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة بالذات لأنها تفتح إمكانات هائلة لها مقاييس لا يعرفها الماضى ، تعطى للمشكلات الطبقة أبعاداً عملاقة تبعث على الخوف . وإذا تركت الطرق الآلية القديمة فى حركتها العمياء لقوة الجمود والسكون ، فإنها سوف تضاعف الفوارق ، والتوترات إلى حد خطير .

• • •

والمبادرة عند هذا المستوى لا يمكن أن تأتى فى صيغة منهج ، وإنما فى تغيير للأساليب ، وتحقيق لعملية الانقلاب الضرورى .

أما البرامج فقد رأينا أن هناك منها الكثير ، كما أنه تم وضع إجراءات رائعة . لكن تغيير الأساليب يكمن فى التأمل بصورة أكبر فى شروط التحقيق .

إن الصعاب تنشأ على مستوى كل دولة ، وعلى ذلك فإنه هنا - وهنا فقط - يمكن إعداد الشروط . وهنا المكان الذى يتعين العمل فيه .

وذلك لا يمكن أن يتم عن طريق جهاز دولى ، حيث رأينا أن العدد أو الحجم ليست لديهما بالضرورة القوة .

إنما الأمر فى كل دولة هو المساعدة على إدراك المشكلات الجديدة التى طرحها الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وتعبئة رأى العام ، وبصفة خاصة الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة عن طريق التوعية بهذه المشكلات ، وعن طريق إعلام موضوعى للمحاولات التى قامت بها الدول الأخرى فى هذا الاتجاه .

ولكى تكون هذه التعبئة فعالة ، يتعين أن تحرك أكثر العناصر ديناميكية فى الكتلة التاريخية الجديدة التى تنشأ عن هذا التغيير الكبير . وأصالة هذه المعركة فى أنها تهدف إلى تحقيق وحدة العالم ووحدة البشر ليس عن طريق السيطرة

أو التسامح السلبي أو التوحيد الشكلي ، وإنما عن طريق تكامل شامل لتحقيق وحدة متجانسة ، يتطور كل شعب وكل نظام في داخلها تبعاً لقانونه الخاص . وسوف يكون من الآمال التي لا تتحقق انتظار للسلام نتيجة لتخلي الاتحاد السوفيتي عن الاشتراكية ، أو لسقوط النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة ، إذ أنه ليس أمامنا إلا عشرة أعوام على الأكثر ، لكي نوقف سباق المجاعة والتسلح .

إن ما يمكن عمله على الفور ، هو أن نزن المعنى الذي ينطوي عليه نظام رأسمالي معدل في الولايات المتحدة ، واشتراكية ديمقراطية في الاتحاد السوفيتي ، والبحث عن محددات جديدة وأساليب جديدة للتنمية في العالم الثالث .

ولكي تكون الوسائل فعالة ، فإنها لا يجب أن تكون متعارضة مع الأهداف المنشودة : فلا برلمان عالمي ولا إدارة عالمية .

إن التشاور ضروري لإدراك معنى المشكلات الناشئة بكل أبعادها وكل نتائجها . والمرحلة الأولى - إذن - لا يمكن إلا أن تكون مبادرة لإجراء حوار حقيقي للحضارات ، حضارة الشرق ، وحضارة الغرب ، وحضارة الجنوب .

ولا يجب أن يكون الهدف من التنظيم الدولي للحوار والتشاور وضع صيغة من النظريات تنحو إلى التوجيه أو الأمر ، وإنما لاستخلاص موضوعات البحث والتأمل .

وهو في مجموعه لا يجب أن يتشكل من « مندوبين » رسميين للدول أو للأحزاب أو للمنظمات المهنية أو الثقافية ، ويجب ألا يبعد أى عضو قد يكون متنبئاً إلى هذه المؤسسة أو تلك ، أو حتى يكون شاغلاً فيها منصباً كبيراً ، إذ أن جهده سوف يقاس بإسهامه في طرح أو حل المشكلات وبالمعلومات التي يحملها ، وليس بوظيفته .

والأحداث التي تجري لا تكون رسمية أو دورية وإنما تجمع حول مشكلة خاصة يدور فيها التشاور ، وتسهل الانتقال الحر للآراء ووضع تحليل تركيبي مؤقت ، يساعد النشر على توعية ملايين الرجال والنساء به .

وعلى ذلك فإن جهازاً دائماً للتعبير يعتبر أمراً لا غنى عنه ، وكذلك مجلة دولية لا تكون موضوعاتها جدلية وإنما تقوم على البحث ، وتقدم في كل لحظة نظرة

شاملة للتغييرات الجارية وأثرها التبادلي ، والمبادرات الممكنة واللازمة لتغيير العلاقات الإنسانية ، وحتى يمكن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة أن تنتشر انتشاراً كاملاً ، بكل ما تنطوي عليه من نتائج ، وحتى تعمل ليس على قيام ضلال جديد وإنما على خلق تفتح كامل لكافة البشر .

وفي مثل هذا الجهد الإعلاني والتحليلي والبحثي ، فإن أولئك الذين يحملون اليوم القوة الحاسمة لتبديل وتحول العالم ، من علماء وباحثين في المقام الأول ، هم الذين سيلعبون دوراً رئيسياً .

ولا شك في أنه سيكون يسيراً السخرية مما قد يسميه البعض من قبيل التهمك الهيئة الدولية للمثقفين والتكنوقراطيين ، ولكن نفس الطابع المميز لهذه المهمة يستبعد مثل هذه التشبيهات ، أولاً لأنها لا تهدف إلى إعطاء أحد توجيهات أو نصائح ، إذ أن هدفها الوحيد هو إجابة احتياجات وعي منظم للتغيير . وعلى ذلك فإن الأمر ليس الحلول محل الدول أو الأحزاب أو الكنائس أو النقابات أو المؤسسات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة أو اليونسكو .

ففي عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة لم يعد الزحف إلى الاشتراكية في الدول المتقدمة يمر بشعار وضع في عصر وفي دولة تحكمها الزراعة ، هو شعار تحالف العمال والفلاحين . إنما الصيغة الجديدة للكتلة التاريخية والهدف الأول والحاسم بالنسبة للمستقبل هو : اتحاد قوى العمل والثقافة .

إن تشكيل الكتلة التاريخية الجديدة يظهر بطريقة مختلفة في الدول التي هي في طريق التطور ، وذلك بسبب بنائها الطبقي . ولستأ نزع أن في أيدينا مفتاح هذه المشكلة (كما لا نزع أن لدينا إجابة على كل المسائل التي تثيرها في هذا البحث) . غير أن التأمل في هذه المشكلة يصبح عسيراً إذا لم ندرك تطور هذه الدول إلا تحت شكل تكرار للمراحل التي سبق أن اجتازتها الدول الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين . وكما أن الثورة الصينية قد أثبتت أن في الإمكان الانتقال مباشرة من مجتمع زراعي إقطاعي إلى الاشتراكية بغير المرور على المرحلة الرأسمالية ، فكذلك ليس من المستبعد أن يعوض التخلف الاقتصادي والتكنولوجي الحالي بالدخول مباشرة في الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وليس بالدخول في الصناعات ذات الطراز

القديم . إن تعدد معدلات التنمية يطرح على كل المستويات ، ففي الدول المتقدمة ليس الأمر مما يتعلق في مجال العلاقات الدولية بأن يحل محل المفهوم الماركسي للتناقض والصراع الطبقي نظرية اختلاف التطور أو توحيدها ، وإنما بتنوع هذا الاختلاف ، وإظهار كيف أن هذا التفاوت في التطور يتطلب في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة أشكالاً جديدة من النضال للطبقة العمالية والكتلة التاريخية .

إن التكنولوجيا ليست معقولة داخل التكنولوجيا ، وإنما داخل إمكانية أكثر عمومية للصراع الطبقي التي تستطيع وحدها أن تعطيها أسمى غاياتها ، هي تلك التي كان لماركس فضل أول من توصل إلى فهمها ، وهي تحرير العمل وعدم التحكم في الإنسان .

إن المشكلة الأساسية بالنسبة لكل دولة ، التي حاولنا طوال هذا الكتاب إظهارها ، هي معاونة « الكتلة التاريخية الجديدة » في أن تدرك معنى وحدتها وأن تلتحم ، لأنها وحدها القادرة على فتح إمكانيات المستقبل وعلى تحمل المبادرات التاريخية الحاسمة ، وجمع القوى الكفيلة بإحداث التغيير .

إن التأملات التي وردت في هذا الفصل الأخير ترمي فقط إلى الإيعاز بما قد تكون إطالة هذا التحليل للظروف الجديدة لصراع الطبقات على المستوى الدولي في العصر الذي تدعو فيه الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة كل دولة للقيام بالمبادرة الضرورية لإدراك معنى الكتلة التاريخية الجديدة ، التي يمكن بناؤها .

وعلى ذلك فإن الأمر ليس أمر محاولة واهمة لإنشاء « محكمة عليا » فوق الطبقات وفوق الكتل التي تعبر على المستوى الدولي عن نضال هذه الطبقات .

إنما الأمر خاص بتنظيم تخطيطي لتشااور القوى التي تحمل المستقبل الإنساني كما تحمل مستقبل كل أمة : وهي الطبقة العمالية والكتلة التاريخية الجديدة الناشئة في كل دولة .

وإنما هذا الهدف التاريخي هو ما عهد به ماركس ومن بعده لينين بحق إلى الأحزاب الشيوعية .

وإذا كانت المبادرة التي نقترحها قد أصبحت ضرورية فذلك فقط لتعويض

ضعف أولئك الذين كانت مهمتهم نتيجة للإفلاس النظري للقادة السوفييت الذين كان شغلهم الشاغل هو فرض نموذجهم في الاشتراكية الذي بطل العمل به ، والادعاء المماثل من جانب قادة الصين .

إن الدولتين الكبيرين في العالم الاشتراكي ، وهما الاتحاد السوفيتي والصين ، يتولى الزعامة فيهما اليوم فريقان ينويان أن يفرضا على الأحزاب الشيوعية الأخرى نموذجها الخاص للاشتراكية (كائنة ما كانت الاحتياطات التي اتخذها لإخفاء هذه النية) . وذلك يؤدي ليس فقط إلى المحاجة الدامية بين هاتين القوتين وإلى انقسام الحركة ، وإنما إلى ضياع إشعاع الاشتراكية في العالم أجمع وإلى إضعاف الأحزاب الشيوعية الأخرى التي تقبل النفوذ الأيديولوجي لهاتين العقيدتين . هذا هو الذي يؤدي بالاشتراكية إلى أعقاب التحول الكبير .

وليس الأمر هو الحلول محل الأحزاب العمالية القائمة ولا هو إسقاطها ، وإنما الأمر معاونتها على لإنجاز التغيير اللازم لكي تمارس بفعالية في جميع البلاد سيطرتها داخل الكتلة التاريخية الجديدة .

فإذا لم تترك قيادات الأحزاب العمالية نفسها ضرورة ابتداع أسلوب للعلاقات تتيح الفكرة النظرية المشتركة ، فإن العمال اليدويين والمتقنين الذين هم العنصر المحرك في الكتلة التاريخية الجديدة والذين يشعرون بضرورة هذه الفكرة النظرية الجديدة ، سوف يعثرون على الوسائل التي تجعل هذه الفكرة شيئاً ممكناً ، وسوف يعطون للحركة حيويتها عن طريق إعادة تجديد تلك القيادات .

إن إنجاز هذه الغاية يتطلب نقداً من نوع جديد ، نقداً إيجابياً وليس سلبياً فقط ، فليس يكفي استخلاص التناقضات الداخلية لأحد الأنظمة لكي تثبت أن من المستحيل قبول النظام أو القوضى القائمين ، وإنما يجب كذلك وبصفة خاصة أن تظهر أن في الإمكان إدراك وإنجاز نظام آخر وتغيير قواعد اللعبة لتقليل الفارق بين ما هو قابل للتحقيق وبين ما هو اليوم واقعي بصورة تدعو إلى السخرية .

إن هذا التحول في طريقة النقد ، الذي هو نتيجة للتغيير الكبير الذي جعل البديهية التكنيكية لما هو ممكن تنتقل إلى الصف الأول ، لا يؤدي على الإطلاق إلى نشره فكرة خيالية ، بل على العكس وعلى حد تعبير « جوز » إلى إثبات « ضرورة

التغيير بالقدرة عليه .

وليس الأمر على الإطلاق أن « نأتى من الخارج » إلى الطبقة العمالية وإلى الكتلة التاريخية الجديدة في مجموعها بهيئة تنظيمية . بل على العكس أن ندرك كما ضرب ماركس المثل ، مطالب هذه الطبقة وهذه الكتلة ، وأن نخرج إلى منطقة الضوء رؤيتها المضمرة باستخدام الممكنات الحالية . والعون على إدراك هذه الممكنات يقتضى في نفس الوقت الاستماع والاستجواب الدائم إلى الوعي الغريزي عن طريق « الاستقصاء العمالي » الذى وضع ماركس خطوطه العريضة في عام ١٨٨٠ ، وإلى التأمل العلمى في التغيير الحالى والإمكانات التى يتيحها .

إن المبادرة التى نقتربها ، على المستوى الدولى ، ليست سوى التنسيق المخطط لهذه المبادرات الوطنية المحلية ، وإدراك هذا الممكن ، الذى يتيح وحدة إدراك ضرورة تغيير قاعدة اللعب ، وعدم الاعتماد بالمفاوضات التى تقوم على المعجزات وتسوى المشكلات بغير أن تمس عمقها الموضوعى ، وإنما تناول المشكلة الحقيقية التى يتوقف على حلها حل كافة المشكلات الأخرى : وهى وضع نهاية للفوارق فى مستويات التنمية ، التى تنشأ عنها جميع التوترات .

وتوجد القوى ، فى كل بلد من بلاد العالم ، لحل هذه المشكلة التى هى أساس جميع المشكلات الأخرى .

إن الهدف الأول هو استخلاص الغايات فى وضوح ، وكذلك احتمالات المدى الطويل والوسائل التى تتفق مع تطلعاتها ومطالبها ، وهو ما يعتبر فلسفتها المضمرة . ولقد قال ماركس : « إن الأفكار تصبح قوة مادية عندما تستولى على الجماهير » . وهذه القوة ينبغى مساعدتها على التطور وعلى النمو ، لتكون طوفاناً للتغيير العظيم ، بأن نعطى إلى كل هذه القوى الحقيقية ، فى كل وقت ، هذه المعلومات وهذا التحليل وهذه الاحتمالات كمعصر لتفكير كل إنسان .

وبوصفها خلاصة الحماثر الإنسانية الكبرى فى هذه الفترة الأخيرة من القرن العشرين ، فإن هذه المهمة ينبغى أن تساعد على قيام الحوار بين أولئك الذين يحيون المستقبل .

ولم يعد من الممكن التزام الصمت .

باريس ، أكتوبر ١٩٦٩

محتويات الكتاب

صفحة

مدخل إلى موضوع

- ١ — ما هي الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ؟ ١٣
- ٢ — الولايات المتحدة ونتائج الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . ٤٢
- ٣ — الاتحاد السوفييتي : مولد نموذج للاشتراكية . ٦٩
- ٤ — إمكانية نماذج أخرى للاشتراكية . ١٢٤
- ٥ — احتمالات ومبادرات لمستقبل اشتراكي في فرنسا . ١٦٤
- ٦ — الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة والعلاقات الدولية . ٢٠٢

Bibliotheca Alexandrina



0621646

المعهد القومي للدراسات والبحوث